

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة - 3 -

كلية علوم الإعلام و الاتصال و السمعى البصرى

قسم الصحافة

رقم التسجيل /

الرقم التسلسلى /

معالجة الصحافة الجزائرية المكتوبة لخصايا التنمية الاجتماعية في الجزائر

- الإسكان و البطالة نموذجا -

دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص صحافة

إشراف:

انجاز الطالبة:

أد/ الطاهر أجغيم

ظمين وسام

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة قسنطينة-3-	أستاذ التعليم العالي	- أ.د إدريس بولكعبيات
مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة -3-	أستاذ التعليم العالي	- أ.د الطاهر أجغيم
عضوا	جامعة قسنطينة-3-	أستاذ محاضر	- د ليلي بن لطرش

تاريخ المناقشة 2014/01/ 12

السنة الجامعية 2014/2013

شكر و تقدير

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لانجاز هذا العمل ويسر لي السبيل
إليه و بعد

أتوجه بوافر الشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور "الطاهر أجيم"
الذي دأبني بعلمه الغزير، و دفع في نفسي الصمة، و واد فيهما
الإرادة القوية، و وجهني بنصائح الصائبة السديدة، له مني جزيل
الشكر، الاحترام و التقدير و أتمنى له دوام الرقي
و التوفيق.

كما أتقدم بكل عبارات الشكر و الامتنان إلى كل من أمّد لي يد
العون تشجيعاً و تحفيزاً

إهداء

أهدي ثمرة جهدي في هذه الرسالة المتواضعة إلى جميع الأهل

والأحباب

وأخص بالذكر الوالدين الكريمين و الأخوين العزيزين "نبيلة"

و"محمد زين الدين" "زيـنو"

و إلى كل من ساندني في هذه الدراسة

إهداء خاص

إلى من زاد لحياتي مغزى و معنى أنبل

إلى ظلّي الدافع لانجاز هذا العمل و المصوّن لي كلّ الصّاحبه التي

واجبتني

إلى رفيق دربي الذي لو استطعت أن أضع اسمه إلى جانب إسمي

لأفعل

إلى "محمد الحليم"

أهدي ثمرة جهدي هذا

وسام

فهرس الموضوعات

- شكر
- فهرس الموضوعات
- فهرس الجداول
- فهرس الأشكال
- مقدمة.....أ- ج

الفصل الأول :موضوع الدراسة و إطارها المفاهيمي.....(4- 39)

- 1-1 الإشكالية و تساؤلات الدراسة.....(7-5)
- 2-1 أهمية الموضوع و أسباب اختياره.....(9- 8)
- 3-1 أهداف الدراسة.....(9)
- 4-1 المفاهيم الأساسية للدراسة.....(20 -10)
- 5-1 الدراسات السابقة.....(31-20)
- 6-1 منظور الدراسة.....(35- 31)
- هوامش و مراجع الفصل الأول.....(38-36)

الفصل الثاني: مدخل إلى الصحافة المكتوبة.....(76-40)

- 1-2 تطور الصحافة المكتوبة عبر العالم.....(42-40)
- 2-2 تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر.....(54-42)
- 3-2 خصائص الصحافة المكتوبة و فنونها.....(62-54)
- 4-2 الصحافة المكتوبة و الوظيفة التنموية.....(70-62)

5-2 الصحافة المكتوبة و قضايا التنمية الاجتماعية.....(72-70)

هوامش و مراجع الفصل الثاني.....(76-73)

الفصل الثالث: التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام....(146-78)

I- التنمية الاجتماعية مبادئها، أهدافها و قضاياها.....(119-78)

3-1-1 مبادئ و أهداف التنمية الاجتماعية.....(97-84)

3-1-2 التنمية الاجتماعية في الدول العربية.....(103- 97)

3-1-3 التنمية الاجتماعية في الجزائر.....(119-103)

3-1-3-1 سياسة الإسكان في الجزائر.....(112-106)

3-1-3-2 برامج التشغيل و دورها في معالجة أزمة البطالة في الجزائر(119-112)

II-الدور التنموي لوسائل الإعلام.....(146-119)

3-2-1 مفهوم الإعلام التنموي.....(122-120)

3-2-2 مهام الإعلام التنموي و متطلباته.....(125-122)

3-2-3 دور وسائل الإعلام في التنمية الاجتماعية.....(130-125)

3-2-4 السياسات الإعلامية في الجزائر.....(135-130)

3-2-5 ملامح الإعلام التنموي في الجزائر.....(140-135)

هوامش و مراجع الفصل الثالث.....(146-140)

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة و نتائجها.....(148-289)

I- الإجراءات المنهجية للدراسة.....(148- 166)

1-1-4 مجالات الدراسة.....(148-149)

2-1-4 عينة الدراسة و طريقة اختيارها..... (150-155)

3-1-4 منهج الدراسة.....(155-157)

4-1-4 أدوات جمع البيانات..... (157-164)

هوامش و مراجع الفصل الرابع.....(165-166)

II- تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة.....(167-289)

1-2-4 تحليل و تفسير البيانات المتعلقة بالتساؤلات..... (167-278)

2-2-4 نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات..... (279-288)

3-2-4 النتائج العامة للدراسة..... (288-292)

الخاتمة.....(293-294)

قائمة المصادر و المراجع.....(296-306)

الملاحق

1- ملحق استمارة تحليل المحتوى.

2- نماذج من بعض صفحات جريدة الشروق اليومي.

ملخصات الدراسة

1- ملخص الدراسة باللغة العربية.

2- ملخص الدراسة باللغة الفرنسية.

3- ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
113	نسبة البطالة في الجزائر في الفترة ما بين [2003 - 2012]	01
152	طريقة اختيار عينة الدراسة	02
154	التوزيع الزمني و العددي لعينة الدراسة من يومية الشروق اليومي لسنة (2012)	03
167	تكرار مواضيع الإسكان و البطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	04
170	توزيع المساحة بالسم ² لتغطية مواضيع الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	05
173	توزيع مواضيع الإسكان بحسب الأعداد و الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	06
174	تكرار مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	07
178	تكرار عدد الصفحات التي تناولت مواضيع الإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	08
180	تكرار مواضيع الإسكان بحسب الصفحات و الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	09
184	تكرار مواضيع الإسكان بحسب الأعداد و الموقع من الصفحة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	10
185	تكرار مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصفحة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	11
189	توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	12
190	تكرار القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	13

196	توزيع وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	14
197	تكرار وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	15
200	تكرار نوعية المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	16
201	تكرار نوعية المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	17
205	توزيع طبعة المعلومات المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	18
206	تكرار طبعة المعلومات المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	19
211	توزيع المصادر المعتمد عليها في تحرير المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	20
212	المصادر المعتمد عليها في تحرير المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	21
215	تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقطاع الإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	22
216	تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقطاع الإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	23
219	توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية و بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	24
220	توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	25
223	الرقعة التي تهتم بما المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	26

224	الرقعة الجغرافية التي تهتم بما المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	27
227	توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية و رقعة الاهتمام في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	28
229	توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب القوالب الصحفية و اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	29
231	توزيع مواضيع البطالة بحسب الأعداد و الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	30
232	تكرار مواضيع البطالة بحسب الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	31
236	تكرار عدد الصفحات التي تناولت مواضيع البطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	32
239	تكرار مواضيع البطالة بحسب الصفحات و الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	33
242	يوضح تكرار مواضيع البطالة بحسب الأعداد و الموقع من الصفحة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	34
243	تكرار مواضيع البطالة بحسب الموقع من الصفحة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	35
246	توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	36
247	تكرار القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	37
250	توزيع وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	38
251	تكرار وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	39
254	توزيع نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	40

255	تكرار نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	41
259	توزيع طبعة المعلومات المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	42
260	تكرار طبعة المعلومات المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	43
264	تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقضية البطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	44
265	تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقضية البطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	45
268	توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية و بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	46
269	توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	47
271	الرقعة التي تهتم بما المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	48
272	الرقعة الجغرافية التي تهتم بما المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	49
275	توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية و رقعة الاهتمام في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	50
277	توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب القوالب الصحفية و اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	51

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
169	تكرار مواضيع الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)	1
172	نسبة المساحة بسم ² لتغطية المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)	2
172	نسبة المساحة بسم ² لتغطية المواضيع المتعلقة بقضيتي الإسكان والبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)	3
176	نسبة المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)	4
177	نسبة توزيع مواضيع الإسكان بحسب الأعداد و الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	5
179	تكرار عدد الصفحات التي تناولت مواضيع الإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	6
183	نسبة مواضيع الإسكان بحسب الصفحات و الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	7
188	نسبة مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصفحة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	8
194	توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	9
195	تكرار القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	10
199	نسبة توزيع وسائل الإبراز المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	11
204	نسب طبيعة المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	12

209	توزيع نوعية المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	13
210	نسب نوعية المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	14
214	نسبة المصادر المعتمد عليها في تحرير المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	15
218	تكرار ظهور الأطراف الفاعلة والمتعلقة بقطاع الإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	16
222	اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012 بالنسبة للمواضيع المتعلقة بالإسكان	17
226	الرقعة التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	18
226	نسبة الرقعة التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	19
228	نسبة المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية و رقعة الاهتمام في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	20
230	المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب القوالب الصحفية و اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	21
233	نسبة المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)	22
235	نسبة توزيع مواضيع البطالة بحسب الأعداد و الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	23
238	تكرار عدد الصفحات التي تناولت مواضيع البطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)	24
241	نسبة مواضيع البطالة بحسب الصفحات و الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	25

245	نسبة مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصفحة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	26
249	توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	27
249	تكرار القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	28
253	نسب استخدام عناصر الإبراز في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	29
258	نسب طبيعة المعلومات المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	30
262	نسبة نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	31
263	تكرار نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)	32
267	تكرار ظهور الأطراف الفاعلة والمتعلقة بقطاع الإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	33
270	اتجاه معالجة المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)	34
274	الرقعة التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	35
274	الرقعة الجغرافية التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	36
276	نسبة المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية و رقعة الاهتمام الجغرافية في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012	37
278	المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب القوالب الصحفية و اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.	38

مقدمة:

انطوت التجربة الإنمائية في الجزائر منذ العقد الأخير من القرن الماضي على مجموعة من الصعوبات ذات العلاقة بالقضايا السكانية، وهو ما أثر سلبا على مسيرة التنمية بأبعادها الاجتماعية و الاقتصادية و بخاصة منها ارتفاع معدلات البطالة و تفاقم أزمة السكن و تنامي جيوب الفقر و تزايد الضغط على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم، العمل، الصحة و السكن. و قد ربط التقرير السنوي لحقوق الإنسان بالجزائر الاحتجاجات و المظاهرات الشعبية العديدة و المتكررة التي سجلت في مناطق مختلفة من البلاد مؤخرًا، بتفاقم المشاكل المتعلقة بندرة السكن و البطالة و تدهور المعيشة و هي من الآفات التي أثقلت كاهل المواطن الجزائري و دفعت به إلى التعبير عن سخطه و غضبه باللجوء إلى العنف و الشغب.

في ضوء هذه التحديات تبرز أهمية الصحافة و دورها في التعريف بقضايا المجتمع و رفع مستوى الوعي لدى فئاته من القراء خاصة و أن الصحافة- باعتبارها إحدى أعتى النظم الاتصالية و الإعلامية في عالمنا المعاصر و كأبرز الصامدين أمام تحديات الإلكترونيات- أنيطت بها جملة من الوظائف و الأدوار التي تحاول في عمومها مواكبة تطلعات قرائها و مفردات النسق الاجتماعي بشكل عام فلا يمكن لأحد إنكار مساهمتها في تشكيل الوعي الاجتماعي و التنموي لدى الأفراد و التأثير و التأثر باتجاهاتهم واهتماماتهم حول الأحداث و القضايا و السياسات التنموية الهامة.

ونظرا لدور الصحف اليومية في تشكيل الوعي و المعرفة و تكوين اتجاهات و سلوكيات أفراد المجتمع تبرز الحاجة لتعاون وثيق بين الصحافة و الجهات المسؤولة، فالصحافة الجزائرية تمتلك خصائص لا تشاركها فيها وسائل اتصال جماهيرية أخرى كالتخفيض ثمنها و سهولة الرجوع إليها مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى، و تتيح للمتلقي قراءتها أكثر من مرة و بالوقت الذي يرغب فيه القارئ، مع الاحتفاظ بنسخة منها والوصول إليها بسهولة، و خلق قاعدة حوارية بين المختصين و المؤسسات المهمة و المواطنين حول أبعاد القضايا السكانية و علاقتها بالتنمية الاجتماعية، و من أجل زيادة الوعي بها و تزويدهم بمعلومات ضرورية و تشجيعهم على تبني سلوكيات و ممارسات و اتجاهات ايجابية.

ففي ظل الانفراج لعملية فتح القطاع الخاص أمام الصحافة المكتوبة تأسست عدد من الجرائد اليومية و الأسبوعية العاملة تحت مظلته بالموازاة مع الصحف الحكومية. و قد استطاعت هذه الجرائد أن تجد لنفسها جمهورا واسعا يقبل على محتواها، و يتابع كل ما تعرضه من مضامين مختلفة، اتسمت بالتنوع

والشمولية لمجمل القضايا و الاهتمامات للمتلقين مما جعلها من الوسائل الأكثر اعتمادا في تلقي المعلومات و الأخبار و التحليلات لمختلف القضايا المطروحة على الساحتين الوطنية و الدولية.

و تعد جريدة الشروق اليومي من الجرائد الأولى توزيعا و انتشارا و مقروئية و التي تعنى بخصائص التنوع و العرض المهتم بحاجيات الجمهور الجزائري من القراء، و أسبقها لكسر الاحتكار السياسي المضروب على وسائل الإعلام الجزائرية الأخرى، و في هذا الصدد تشير عديد من الدراسات المحللة للمضامين و كذا المرّكزة على المقروئية و مستوياتها للجريدة على أنها تعالج الموضوعات المختلفة بما يحقق نوعا من الرضا من طرف الجمهور خاصّة ما تعلقّ منها بالقضايا الجوهرية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية و الجوهريّة لمعيشة المواطن كقضيّتي الإسكان و البطالة في الجزائر.

من هذا المنطلق جاءت دراسة " معالجة الصحافة الجزائرية المكتوبة لقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر - الإسكان و البطالة نموذجاً- " دراسة مركزة و معمّقة تحاول لمّ الشتات النظري و عرض النقاط المختلفة في عناصر البحث مساهمة في إبراز التراث العلمي المتاح، و كذا محاولة لتقصّي حيثيات الموضوع في دراسة تحليلية لمواد تنموية متعلّقة بقضيّتي الإسكان و البطالة و التي نشرتها جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)، و من أجل محاولة جادّة و معمّقة في دراسة الموضوع اختارت الدراسة تحليل المضمون تلبية منّا للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات الدراسة طبقا للتصنيفات الموضوعية التي تحدّدها و ذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الإعلامي العلني للقائمين به.

وقد شملت الدراسة قسما نظريا و آخر ميدانيا وفق مخطّط جاء كالتالي:

الفصل الأول و يخصّ الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة و تضمن إشكالية الدراسة انطلاقا من تحديد المشكلة و تساؤلات الدراسة مرورا إلى توضيح أهمية الموضوع و أسباب اختياره، أهداف الدراسة، تحديد المفاهيم المشكّلة للموضوع ثم عرض الدراسات السابقة و منظور الدراسة.

الفصل الثاني "مدخل إلى الصحافة المكتوبة" و الذي تمّ التطرّق فيه إلى تطور الصحافة المكتوبة عبر العالم و بالجزائر، خصائصها و فنونها، وظيفتها التنموية، و أخيرا دورها في التعريف بقضايا التنمية الاجتماعية.

الفصل الثالث بعنوان التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام و الذي تضمن شطره الأول التعريف بالتنمية الاجتماعية في مبادئها و أهدافها، واقعها في الدول العربية و منها في الجزائر، مروراً إلى سياسات الإسكان و برامج التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة أزمة البطالة.

أما شطره الثاني فقد خصّ للحدّث عن الدور التنموي لوسائل الإعلام في مهامه و متطلباته، دور وسائل الإعلام في التنمية الاجتماعية، وصولاً إلى الحدّث عن السياسات الإعلامية في الجزائر و ملامح الإعلام التنموي الجزائري.

أما الفصل الرابع للدراسة فقد تضمن شطره الأول عرض الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة بدءاً بتحديد مجالات الدراسة، عينة الدراسة و طريقة اختيارها، منهج الدراسة المستخدم وصولاً إلى التعريف بأدوات جمع البيانات المستخدمة، في حين تمثّل شطره الثاني في دراسة شكل و مضمون المادة الصحفيّة المتعلّقة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر و المنشورة عبر صفحات الأعداد المختارة من عينة الشروق اليومي لسنة (2012) للوقوف على طبيعة المعالجة الصحفيّة بما أين تم تحليل و تفسير البيانات المتعلقة بالتساؤلات التي أثارها الدراسة و عرض النتائج العامة لها.

الفصل الأول

موضوع الدراسة وإطارها المفاهيمي

1-1 الإشكالية و تساؤلات الدراسة

2-1 أهمية الموضوع و أسباب اختياره

3-1 أهداف الدراسة

4-1 المفاهيم الأساسية للدراسة

5-1 الدراسات السابقة

6-1 منظور الدراسة

هوامش ومراجع الفصل الأول

1-1 الإشكالية و تساؤلات الدراسة

في ضوء الحاجة المتنامية لتنمية شاملة و دائمة، باتت الأرضية التي تنشأ بها هذه التنمية هي البيئة الحاضنة التي تتمتع بقدر كبير من الأهمية، وهذا ما يدفع المختصين في حقول التنمية إلى أن يولوها أهمية تسهم في خلق بيئة تتواءم و متطلباتها، علما وأنها أصبحت تعد مطلبا حيويا و هدفا لكل دول العالم سواء النامية أو المتقدمة منه. كما أضحت موضوعها يحتل مكان الصدارة و الاهتمام خاصة في مجتمعات العالم الثالث و التي أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم و التحديث.

هذا و يشكل الإعلام التنموي منظومة إعلامية فرعية تعالج قضايا التنمية الاجتماعية، عبر التحكم في أجهزة الإعلام و وسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع و توجيهها بالشكل الذي يتفق وأهداف الحركة التنموية و مصلحة المجتمع العليا. و أمام أهميته في دفع مسار التنمية لإنجاز أهدافها بالشكل المطلوب وفق إستراتيجية واضحة و مدروسة فإنه يساهم في تحديد احتياجات المجتمع و ترتيب أولوياته، و تحديد المشكلات التي تواجهه و اختيار أنسب الطرائق لمعالجتها و تحديد مستويات الجهات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ، ما يعني أنه نشاط شامل و مخطط و متعدد الأبعاد يخاطب الرأي العام بهدف إقناعه بضرورة المشاركة الايجابية في عملية التنمية و عمليات الإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي، عبر التعريف بالواقع الاجتماعي والنشاطات و السياسات التنموية المتاحة.

و إذا كانت الحاجة للتنمية الاجتماعية ضرورة ضاغطة و ملحة فإن قضاياها تعد أكثر ضغطا وإلحاحا، وهي القضايا التي يناط بوسائل الإعلام تسليط الأضواء حولها و أخذ زمام المبادرة في طرحها، إذ تشير بعض الآراء إلى فعالية دور وسائل الإعلام البالغ في النواحي الاجتماعية من خلال نشر الوعي الجماهيري و تنمية المعايير الاجتماعية، خاصة منها تلك التي تعيق عملية التنمية الاجتماعية و النهوض بالمجتمع كالمشكلة السكانية بأبعادها المختلفة، مشكلة البطالة و الفقر و القضاء على التخلف و غيرها من القضايا الاجتماعية ذات الوزن الثقيل و التي تشغل اهتمام الدولة و المواطن على حد سواء.

و لأن الصحافة المكتوبة تأتي في طليعة المؤسسات الإعلامية خاصة و أن طبقة واسعة من المجتمع تستطيع امتلاكها، فإن العديد من الخصائص التي تميزها، جعلتها من الوسائل الإعلامية الهامة في نقل الأخبار و المعلومات و قراءة الأحداث عن قرب، و كذا في التركيز على الموضوعات و القضايا المتنوعة

المرتبطة بالتنمية و المطلوب التركيز عليها و إتاحة معلومات كافية عنها، إذ توجد عملية الاتصال المواجهي المباشر التي تؤثر بدورها في عملية تبني الأفكار المرغوبة و اتخاذ القرارات بشأنها و توجيهها في الاتجاه المحاذي للتنمية.

و نظرا لاهتمامنا بالمادة الإعلامية التي تقدم من خلال الصحافة الوطنية، و من خلال متابعتنا اليومية لما تقدمه الصحف الجزائرية من خدمة إعلامية، و إدراكا منا أيضا لأهمية موضوع التنمية الاجتماعية، و رغبة منا في وضعه موضع الدراسة و البحث، فقد اتجهنا إلى تناول مضمون ما تقدمه صحيفة "الشروق اليومي" من معالجة صحفية لقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر كما تناولتها هذه الصحيفة، خصوصا في عصر أصبح تحقيق التنمية فيه مؤشرا لاستمرار البشرية كما أصبح فيه بعدها الاجتماعي يمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل إصلاح وتحديث مجتمعاتها.

و تتمحور إشكالية دراستنا في معرفة كيفية تعاطي الصحافة المكتوبة في الجزائر مع قضايا التنمية الاجتماعية المحلية متناولين مؤشرين هامين هما أزمتا "الإسكان و البطالة في الجزائر". وقد تم اختيار صحيفة "الشروق اليومي" لتكون موضع الدراسة التحليلية كونها تحمل طابعا خاصا يشتمل على أهم الموضوعات الإخبارية التي تتعلق بقضايا التنمية عموما و الاجتماعية منها خصوصا و الاستبصار الكامل بجوانبها المختلفة و لاعتبارها أيضا صحيفة إخبارية توجه إلى قطاع كبير من المجتمع الجزائري خاصة مع ما تكتسبه هذه الأخيرة من طابع مميز في تغطيتها لكل الوقائع و الأحداث و القضايا الوطنية و الذي يفترض معه امتداد تأثيرها في رقعة عريضة من القراء.

ولما كانت صحيفة (الشروق اليومي) عينتنا في دراسة مضمون الرسالة الصحفية المكتوبة و الموجهة لخدمة قضايا الإسكان و البطالة في الجزائر، فإننا اتجهنا لمحاولة الإجابة-من خلال ذلك-على التساؤل الخاص بإشكالية دراستنا: كيف عالجت صحيفة الشروق اليومي قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال نموذجي الإسكان و البطالة ؟

و قد اندرجت ضمنه تساؤلات فرعية استعضنا بها عن الفروض العلمية، و كانت بمثابة مؤشرات نرى أن الإجابة عنها تتيح لنا التعرف على سمات و خصائص هذه المعالجة وهي تساؤلات تتعلق بشكل المادة التنموية و بمضمونها:

- 1- ما هي المساحة التي خصّصتها صحيفة الشروق اليومي لمعالجة قضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر.
- 2- ما موقع نشر المواد التنموية المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر بجريدة الشروق اليومي؟
- 3- ما القوالب الصحفية و العناصر التيبوغرافية المستخدمة في التغطية الصحفية لموضوعات الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي؟
- 4- ما الموضوعات التنموية المنشورة و المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي؟
- 5- ما هي المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي في تحرير مادتها التنموية المنشورة والمتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر؟
- 6- ما هي الأطراف الفاعلة المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة و التي ظهرت عبر المواد المنشورة في جريدة الشروق اليومي؟
- 7- كيف كان اتجاه صحيفة الدراسة في نقل المواضيع المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر(هل كان اتجاهها ايجابيا، محايدا، أم سلبيا؟)
- 8- ما هي الرقعة أو المنطقة الجغرافية التي اهتمت بها المواد التنموية المنشورة في جريدة الشروق اليومي؟

1-2 أهمية الموضوع و أسباب اختياره

في ظل محدودية الدراسات المحلية التي تناولت دور الصحافة المكتوبة في التنمية الاجتماعية تبرز أهمية الموضوع و منها الدراسة الحالية فيما يلي:

1- تحتاج الجزائر لمثل هذه الدراسات و التي تتماشى مع أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية و تفعيل آليات تنفيذ البرامج التنموية الرامية للنهوض بالقطاعات الخدمية و التنمية و كذا الارتقاء بمستوى معيشة المواطن و توفير مطلبي السكن و الشغل باعتبارهما حقا لكل مواطن.

2- تحوّل قضيتي الإسكان و البطالة إلى أزميتين في المجتمع الجزائري نتيجة لتعاظم الطلب على الشغل والسكن خلال العقدين الأخيرين بالأخص، مما يتطلب تصميم إستراتيجية إعلامية و اتصالية لتحقيق الأهداف التنموية خاصة في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

3- تعاظم إدراك أهمية التنمية الاجتماعية باعتبار قضاياها تشغل و تستحوذ على اهتمام المواطن. فالملاحظ خاصة على المستوى المحلي أن قضايا مثل الإسكان و البطالة في الجزائر تأتي في طليعة التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية من جهة و تعد الشغل الشاغل للمواطن الجزائري من جهة أخرى.

4- تعد الدراسة واحدة من الدراسات القليلة التي تتناول بالبحث قضيتين هامتين تنمويًا في الجزائر.

5- كما أن أهمية هذه الدراسة لا تنبع من تسليطها الضوء على قضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة الجزائرية فقط، و إنما بقياس هذا المدخل على عملية التنمية الاجتماعية في الجزائر ككل.

وعموما يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الأسباب ربما نلخصها في الآتي:

1- ميولنا إلى هذا النوع من الدراسات التي تشمل التنمية بصرف النظر عن أبعادها المختلفة اقتصادية كانت، اجتماعية، سياسية أو حتى ثقافية.

2- غياب التحليل الدقيق لقضايا التنمية الاجتماعية في الصحافة الجزائرية المكتوبة.

- 3- اقتناعنا بأهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في نقل الواقع الاجتماعي و القضايا الجوهرية والحساسة التي تهم المواطن و تأتي على رأس انشغالاته.
- 4- قلة البحوث الإعلامية المتعلقة بشؤون الإعلام و قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر و هو ما دفعنا إلى إجراء هذه الدراسة المتواضعة لتكون -بحول الله- مرجعا للطلبة بكلية الإعلام والاتصال.

3-1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة في الأساس للتعرف على المحتوى الظاهر للمادة الإعلامية المتعلقة بقضايا التنمية الاجتماعية و تحديدا منها المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر من خلال " جريدة الشروق اليومي " و يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها على النحو الآتي:

- 1- التعرف على طبيعة معالجة صحيفة الدراسة لقضيتي " الإسكان و البطالة " في الجزائر.
- 2- معرفة الأهمية التي أولتها صحيفة "الشروق اليومي" لقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر و منها لقضايا التنمية الاجتماعية.
- 3- تهدف الدراسة إلى بحث دور الإعلام التنموي(صحافة التنمية) في تجنيد المواطنين للاشتراك في العملية التنموية.
- 4- نحاول من خلال هذه الدراسة أيضا وضع تصور عام لمفهوم الإعلام التنموي و قضاياها عامة، والصحافة و قضايا التنمية الاجتماعية على وجه الخصوص.
- 5- نحاول الدراسة مساعدة أصحاب القرار في رسم سياسات إعلامية تنموية و تحديد أولويات الأجندة الإعلامية التي ينبغي أن يركز عليها الإعلام التنموي في المؤسسات الإعلامية.
- 6- كما و نحاول إلقاء الضوء على الصحافة الجزائرية و قضايا الإسكان و البطالة في الجزائر انطلاقا من اهتمامنا بمجال الإعلام التنموي و كذا أهمية دفع عجلة التنمية الاجتماعية و تحسين ظروف معيشة المواطن.
- 7- تحمل الدراسة هدفا أكاديميا يكمن في إثراء مجال الدراسات الإعلامية المتخصصة في مجال الإعلام التنموي.

1-4 المفاهيم الأساسية للدراسة1-4-1 مفهوم الصحافة المكتوبة

اتخذ المفهوم الحديث للصحافة أبعادا جديدة و ذلك مع تطور الممارسة و نمو الدراسات الوصفية، إذ لا بد من أن نلجأ إلى أكثر من مدخل واحد لتحديد هذا المفهوم، و في هذا المجال يمكن أن نرصد أربعة مداخل: المدخل اللغوي و المدخل القانوني و المدخل الإيديولوجي و المدخل التكنولوجي.⁽¹⁾

أ- التعريف اللغوي

في معجم المصطلحات الإعلامية تستخدم كلمة صحافة بمعنى Press و هي مرتبطة بالطبع والطباعة و نشر الأخبار و المعلومات⁽²⁾. و تعني أيضا Journalism و هي علم فن إصدار الصحف من جرائد و مجلات و يشمل ذلك على كتابة و تحرير مواد الصحيفة⁽³⁾ و Journalist بمعنى الصحفي و هو الذي يمتهن الصحافة⁽⁴⁾ فكلمة الصحافة تشمل إذا الصحيفة و الصحفي في نفس الوقت. أما المتعارف عليه في الصحافة العربية، فيرجع فيه الفضل إلى "نجيب الحداد" منشئ صحيفة "لسان العرب" في الإسكندرية، و هو أول من استعمل لفظ الصحافة بمعنى صناعة الصحف و الكتابة فيها، و منها أخذت كلمة صحافي.⁽⁵⁾

ب- التعريف القانوني

و يقصد بالتعريف القانوني للصحافة، التعريف الذي تأخذ به قوانين المطبوعات و الذي على أساسه تعامل الصحافة من قبل الحكومات، و قانون الإعلام الجزائري لسنة (1990) يعرف الصحافة في مادته 15 "تعتبر نشرية دورية في مفهوم هذا القانون كل الصحف و المجلات بكل أنواعها و التي تصدر في فترات منتظمة، و تصنف إلى صنفين:

- الصحف الإخبارية العامة.

- النشرات الدورية المتخصصة.

و جاء في المادة 16 " تعتبر صحفا إخبارية عامة بمفهوم هذا القانون النشريات الدورية التي تشكل مصدرا للإعلام حول الأحداث الوطنية أو الدولية و الموجهة إلى الجمهور" ، و يعرف هذا القانون الصحافي في

مادته 28 " الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار و جمعها و انتقائها و استغلالها و تقديمها خلال نشاطه الصحفي الذي يتخذه مهنته المنتظمة و مصدرا رئيسيا لدخله".⁽⁶⁾

ج- التعريف الإيديولوجي

يختلف تعريف الصحافة باختلاف الإيديولوجية التي يتبناها النظام الصحفي القائم في المجتمع و هو بالتالي يرتبط بالفلسفة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي يقوم عليها هذا المجتمع و في هذا المجال نجد تعريفين أساسيين يسودان واقعنا المعاصر⁽⁷⁾.

● التعريف الليبرالي:

و يعتبر الصحافة وسيلة للتعبير عن حرية الفرد من خلال حقه في ممارسة حرياته السياسية و المدنية، و في مقدمتها حقه في التعبير عن أفكاره و آرائه تحت مبدأ حرية الصحافة.

● التعريف الاشتراكي:

ينظر إلى الصحافة من حيث علاقتها المتبادلة مع المجتمع و دورها في العملية الاجتماعية و يمكن أن نقول بأن هذا المدخل يعبر بشكل عام عن الجانب الوظيفي للصحافة أكثر من أي جانب آخر.

د- التعريف التكنولوجي

و يقصد بالتعريف التكنولوجي للصحافة التطبيق العلمي للاكتشافات العلمية في مجال الصحافة و تكنولوجيا الصحافة جزء من تكنولوجيا الإعلام، بمعنى أن تطور وسائل الإعلام يعتبر العامل الأساسي في إحداث التطور الاجتماعي للبشرية.

فقد استفادت الصحافة من الانجازات التكنولوجية في مرحلة الطباعة، و لاشك أنها تستفيد كثيرا من المرحلة الإلكترونية حاليا سواء في مجال التغطية أو في الحصول على المادة الصحفية و توصيلها إلى الصحيفة باستخدام التلكس و أجهزة الإرسال و الاستقبال و الكمبيوتر و الأقمار الصناعية، أو في مجال حفظ و استدعاء المعلومات كنظم المعالجة الآلية للمعلومات و بنوك المعلومات⁽⁸⁾.

و نخلص بعد هذا العرض إلى عدم وجود تعريف شامل واحد للصحافة .وعليه يمكن القول أن الصحافة كلمة تستخدم للدلالة على أربعة معاني:⁽⁹⁾

1- المعنى الأول

الصحافة بمعنى الحرفة أو المهنة و هي تتصل بجانبين:

- تتصل بالصناعة و التجارة.

- تتصل بالشخص الذي اختار مهنة الصحافة.

2- المعنى الثاني

الصحافة بمعنى المادة التي تنشرها الصحيفة كالأخبار و الأحاديث و التحقيقات الصحفية، فن التحرير الصحفي ، فن التحقيق الصحفي، و فن المقال، فهي متصلة بالفن و العلم⁽¹⁰⁾

3- المعنى الثالث

الصحافة بمعنى الشكل الذي تصدر به، فالصحف دوريات مطبوعة تصدر من عدة نسخ و تظهر بشكل منتظم و في مواعيد ثابتة متقاربة أو متباعدة.⁽¹¹⁾

د- المعنى الرابع

الصحافة بمعنى الوظيفة التي تؤديها في المجتمع الحديث، أي كونها رسالة تستهدف خدمة المجتمع و الفرد الذي يعيش فيه.

و بهذا المعنى تتصل الصحافة بطبيعة الواقع الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع الذي تصدر فيه، و بنوعية النظام السياسي و الاجتماعي القائم به، ثم بالإيديولوجية التي يؤمن بها هذا المجتمع⁽¹²⁾

هـ- التعريف الإجرائي للصحافة المكتوبة

و بعد استعراض كل هذه المحاولات الابستمولوجية و القاموسية لمفهوم الصحافة المكتوبة و ما يتفرّع عنها من مفاهيم ذات الصلة المباشرة، نرى من الضروري تحديد التعريف الإجرائي لهذا المفهوم بما يتناسب و مجرى الدراسة و طبيعتها و من هنا يمكن القول أنّ: الصحافة المكتوبة وسيلة إعلامية مطبوعة

تصدر يوميا بمضامين إخبارية و تحليلية للرأي العام بهدف الإخبار، التوعية ونشر الرأي و هي واسطة بين الهيئة الحاكمة و الهيئة المحكومة.

1-4-2 مفهوم التنمية

أ- التعريف اللغوي

التنمية لغة :من نما ينمو بمعنى زاد و كثر⁽¹³⁾ و تعني كلمة تنمية باللغة الفرنسية (développement) في الأصل الكشف عن كل ما هو مغلق ، فهو يقترح تماثلا مع عضوية حية مشكلة من عناصر تتفاعل فيما بينها داخل نظام.⁽¹⁴⁾

ب- التعريف الاصطلاحي

و يعرف محمد عاطف غيث التنمية بأنها عبارة عن منهج ديناميكي و عملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم و التفكير و التخطيط و تنفيذ أسلوب معين في الحياة⁽¹⁵⁾ كما يعرف "خليفة الكواري " التنمية بأنها عملية ذاتية موجهة وفقا لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية ، اجتماعية و اقتصادية تسمح بتحقيق دعم و قدرة المجتمع المعني و تحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"⁽¹⁶⁾

و قد أورد العلماء و الباحثون في هذا الصدد عدة تعريفات للتنمية منها:⁽¹⁷⁾

- 1- أنها عملية تغيير اجتماعي و اقتصادي و سياسي عميق، و أن هدفها الأكبر هو تحقيق تغير جذري و شامل في الحياة.
- 2- التنمية جهد منظم و متكامل يهدف إلى تنمية موارد المجتمع ماديا و فكريا من أجل مواجهة التخلف أولا، ثم اللحاق بركب التقدم الحضاري لتوفير حياة كريمة ميسرة لكل فرد من أفراد المجتمع ثانيا.

و من خلال هذين التعريفين نرى أن التنمية ذات مفهوم شامل، و أنه من الضروري النظر إلى أي نشاط تنموي في أي مجال من مجالات الحياة من خلال تأثيره و تأثيره بالأنشطة الأخرى. و التنمية من هذا المنطلق عملية متكاملة لا تهتم بجانب دون آخر.

أما التعريف الشامل للتنمية و الذي تذهب إليه منظمة اليونسكو (UNESCO) فقد جاء فيه أن " التنمية ينبغي أن تكون متمركزة حول الإنسان و تتناول كافة نشاطاته، فهي عملية ارتقاء الإنسان به و من أجله".

و لعل أهم تعريف هو ذلك الذي يرى فيه الدكتور "محمود الكردي" أن التنمية هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع و تتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغييرات البنائية و الوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع و تعتمد هذه العملية على التحكم في حجم و نوع الموارد المادية و البشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة ممكنة، و ذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع". (18)

و هناك من يرى أن التنمية هدف عام و شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع و تتجلى مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية و الوظيفية التي تمس مكونات المجتمع، و تعتمد هذه العملية على التحكم في حجم و نوعية الموارد البشرية و المادية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة ممكنة، و ذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية أو نقل الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع" (19). فالتنمية بهذا المعنى هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان و كرامته، فهي بناء للإنسان و تحرير له و تطوير لكفاءاته و إطلاق لقدراته للعمل البناء، وهي كذلك اكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها و استخدامها الاستخدام الأمثل من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر. فالتنمية بمفهومها الواسع: " عملية واعية و مدروسة و مخطط لها، تتمّ بالإنسان و من أجله بهدف الانتقال من المجتمع إلى وضع أفضل يحقق له التقدم و الأمن و الرخاء والمشاركة و الاستقلالية سواء كان ذلك في المجالات الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية أم الاجتماعية أم غيرها من المجالات" (20)

و هناك جملة من التعريفات لمفهوم التنمية أول ما يلاحظ عليها وجود تباين في ما بينها، يمكن إرجاعه في جانب كبير إلى تباين الاستناد النظري لصوغ المفهوم و تباين الاستناد للإيديولوجيات التي تستند إليها عمليات التنمية و أساليبها إذ تعرّف التنمية بأنها محاولة إحداث تغيرات جوهرية ايجابية مستمرة ومتراكمة لتطوير الإنتاج و رفع كفاءته على مختلف المستويات من ناحية، و تقود أنماطا متطورة من السلوك الاقتصادي و الاجتماعي من ناحية أخرى. (21)

أما التنمية عند "محي الدين صابر" فهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا. (22)

و هناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع و بناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة. (23)

و مهما تعددت تعريفات التنمية فإنها و كما هو معروف في تكاملها و آثارها و نتائجها العامة يمكن أن توسم بأنها جهود موحدة تستهدف إحداث تغيير كمي و كيفي في المجتمع على مراحل زمنية مخططة، و مهما تعددت تسمياتها بين شاملة، مستقلة ، أو مستدامة فإن جميعها تتفق في الهدف العام منها و هو تحقيق سعادة الإنسان و رفاهه.

و قد جرى الفرق بين المحللين و الدارسين لهذه العملية على تقسيمها من قبيل التوضيح إلى عدة أنواع أو أبعاد نذكر منها خاصة، التنمية الاقتصادية، السياسية، الثقافية، البشرية، و التنمية الاجتماعية وهي شق أساس في دراستنا الحالية.

ج - التعريف الإجرائي للتنمية

من خلال مجمل التعاريف التي جاءت في مضمون التنمية يمكن تحديد هذا المصطلح بأنه : " كل العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. و هي مسار اقتصادي اجتماعي ثقافي وسياسي شامل و متكامل يهدف إلى النهوض المطرد برفاهة كل الناس بالاعتماد على مشاركتهم الفعلية الحرة.

1-4-3 مفهوم التنمية الاجتماعية

سنوالي التعرّض لكل ما يتعلق بهذا المفهوم في الفصل المتعلق بالتنمية الاجتماعية في هذه الدراسة لذا سنكتفي في هذا المقام بضبط تعريفنا الإجرائي و الذي تم تحديده وفقا لطبيعة دراستنا كالتالي:

التعريف الإجرائي

التنمية الاجتماعية هي المدخل الاجتماعي و الأهم للتنمية، وتعني توفير الخدمات الصحية والتعليمية، الشغل، السكن و كل المرافق و الخدمات الاجتماعية الضرورية للمواطنين و بالتالي المساهمة في خلق الظروف المواتية لحدوث التنمية الشاملة.

1-4-4 مفهوم السكن و الإسكان

أ - المفهوم اللغوي

كلمة "السكن" مأخوذة من " سكينة" بمعنى السلام، فالمسكن هو المكان الذي يوفر السكينة و السلام لقاطنيه⁽²⁴⁾ ، و يعرف "المنجد الفرنسي" "Le Petit Larousse" السكن Le loger بأنه إعطاء مكان إقامة للإنسان.⁽²⁵⁾

أما تعريفه في المنجد الفرنسي "Le Robert" فهو إعطاء كل ما تقدمه الراحة للإنسان⁽²⁶⁾

أما كلمة "إسكان" بالإنجليزية فهي Housing و تعني الرصيد السكني (إسم)، أو العملية و الأسلوب التي يتم عن طريقها خلق هذا الرصيد (فعل). أما مفهوم Habiter فيعبر عن جميع مفاهيم الوعي عند الأفراد ويهتم بتاريخ المكان بإنسانيته و عاطفته و هو قابل للإسكان أكثر من غيره. (27)

ب- التعريف الاصطلاحي

اختلف العلماء في تفسيراتهم لمفهوم الإسكان فمنهم من يعبر عليه بأنه جمع لمفرد سكن و فريق آخر اعتبر السكن من عناصر الإسكان.

و من بين الذين عرفوا الإسكان "Robert Leroux" بحيث يقول أن السكن يستجيب إلى ثلاثة وظائف: (28)

1- يقي الفرد من العواصف و الأمطار و الثلج و حر الشمس.

2- يحافظ على الفرد من العدوان الخارجي.

3- يحافظ على الأشياء السرية.

و الإسكان ليس هو السكن فقط بل هو مجموعة من العناصر أوسع من ذلك و أكثر تعقيدا و هو النمط التنظيمي للجماهير من قبل الإنسان للوسط الذي يعيش فيه. (29)

و عند مجموعة من العلماء الإسكان هو المجال المنظم و المسكون بالمجتمعات الإنسانية لتنمية إنتاجهم المادي و الثقافي و الذي بني في حدود الإسكان و ذو إقامة ممتعة، و له ثلاثة وظائف الأولى الإنتاج، و الثانية إطار العمل و الثالثة إطار الحياة. و يرى "بيير جورج" (Pierre George) أن السكن ليس وظيفة عضوية و لكنه عنصر أساسي للارتباط بين الفرد و العائلة و الوسط الاجتماعي الذي هو وسط ثقافي و حضري و صلته اليومية مع إطار تاريخي و جمالي معين تصنع نموذجا من الإنسانية. (30)

و يقول (Ca Dosciddis) أن النظرة في استقرار الفرد تدرس في:

1- الإطار المعيشي و الثقافي و شخصية الفرد و العائلة و المجتمع.

2- احتفاظ و تهيئة المجتمع و الانتفاع بالحياة الخاصة.

3- العلاقة الشخصية و مشاركة السكان و اتخاذ القرار.

أما «Joseph H.D.A» يقول: أن المسكن هو حاجة تتعدى مجموعة الدراسات و الخشب والحديد، فهو مجموعة من المصالح تضمن النجدة، الراحة، الرفاهية، و عدد آخر من عناصر راحة الفرد.⁽³¹⁾

من هذه التعاريف المختلفة نستطيع أن نقول بأن هنالك بعض الباحثين الذين اعتبروا السكن تلك المساحة المحدودة لإقامة الفرد و البعض ركز على الجانب الاجتماعي و فريق آخر جمع بين الجانب الرمزي و الاجتماعي و المادي و الجغرافي حيث جمع بين السكن و الترفيه و العمل و المواصلات.

و لا يفوتنا أن ننوه أيضا ونحن بصدد الحديث عن قضية الإسكان أنه وفي هذه الدراسة وحب علينا أن نأخذ بالتحديد التعريف الذي يشمل كل ما يتعلق بقضية السكن كملف و قضية اجتماعية بما يحويه هذا المعنى من سياسيات إسكانية و برامج محلية للسكن و انشغالات للمواطن ، وكل ما يحيط أزمة السكن بالجزائر إجمالاً.

ج- التعريف الإجرائي

تم تحديد مفهومنا للإسكان انطلاقاً مما يقتضيه بحثنا بأنه "دراسة للوحدات السكنية التي يعيش فيها المواطنين، و هو دراسة لسوق إنتاج السكن و أيضا دراسة لرغبات متطلبات الناس الخاصة بمساكنهم والمشاكل التي يتعرض لها الناس للحصول على مسكن ملائم و أيضا تأثير الإسكان على الناس نفسياً، اجتماعياً و ثقافياً.

1-4-5 مفهوم البطالة

أ- التعريف اللغوي

البطالة لغة بالكسر و قيل بالضم هي على نقيضها و هي العمالة أو هي من بطل الأجير يبطل بالضم بطالة بالفتح أي تعطل فهو بطل.⁽³²⁾

ب- التعريف الاصطلاحي

تطلق البطالة اصطلاحاً على ثلاثة معاني:⁽³³⁾

- 1- عدم تناسب فرص العمل من قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها.
- 2- عدم إسناد عمل أيا كان نوعه.
- 3- أو عدم قيام الشخص بعمل ما بناء على رغبته في عدم العمل.

و من ثم يمكن أن تعرّف البطالة بأنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو غير ذلك من الأعمال، و سواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية كما يدخل في ظاهرة البطالة أيضا من تمّ تعيينه و لكنّه في مكان غير مناسب له، أو أن الأشخاص الذين تمّ إسناد العمل إليهم أكثر من العمل المطلوب و هي ما تسمّى بظاهرة تكّدس العاملين، فهذه الظاهرة بشقيها يطلق عليها ظاهرة البطالة غير أن الأولى تسمى ببطالة حقيقية و هاته تسمّى ببطالة مقنّعة أو صورية. (34)

كما حاول كثير من علماء الاقتصاد التقليديين شرح مسألة البطالة في ضوء قانون العرض والطلب، و لكن هذا قد يعتبر تمرينا من تمرينات المنطق، و ليس شرحا عن واقع المشكلة و تختلف أسباب البطالة و طريقة علاجها من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة الإنتاج الصناعي و الزراعي من ناحية وبالتنظيم السياسي و الاجتماعي من ناحية أخرى. (35)

و يعرفها آخرون بأنها ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية تتضمن العاطلات و العاطلين عن العمل، وهم الأفراد الذين يرغبون في العمل و لا يجدون فرص العمل المناسبة. أو الأفراد القادرون على العمل لكنهم لا يجدونه أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرات والقدرات و لا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب (36). فالبطالة من المنظور الاقتصادي هي اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية و المعروض منه من سوق العمل من ناحية ثانية. (37)

و بالإجماع نستطيع القول بناء على ما سبق أن البطالة ظاهرة لا يحتملها حقيقة لا الفرد و لا المجتمع، و استمرارها و توسعها يعتبر مصدرا للتوترات الدائمة في المجتمع و يؤدي إلى إفشال المجتمع و يهدّد تماسكه، و لأننا لا نستطيع مناقشة هذا المفهوم في تعاريفه فإننا نستطيع أن نجزم بأنه بالإضافة إلى

التصدعات الناجمة عن البطالة فإن هذه الأخيرة تكزس لا محالة وجود مجتمعين يعيشان عيشتين مختلفتين و بالتالي تفاقم جميع أنواع التوتر.

و لأن قضية كالبطالة كانت و مازالت محل انشغال كل الدول و منها الجزائر ، و هو ربما ما جعل و يجعل منها موضوع الساعة و محور استقطاب و اهتمام الباحثين في العلوم الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء، فقد ارتأينا أن نجعل منها محلا لاهتمامنا الإعلامي والبحثي من خلال إشكالية دراستنا هذه لنرصد من خلال هذه الأخيرة حجم الاهتمام الإعلامي- بل بالأحرى الصحفي- بهذا الملف الجد حساس، ملف البطالة في الجزائر.

ج - التعريف الإجرائي

تم تحديد مفهوم البطالة في دراستنا بأنها: " عدم توافر فرص العمل لأشخاص راغبين فيه مع قدرتهم عليها في مهن تتفق و استعداداتهم نظرا لحالة سوق العمل.

5-1- الدراسات السابقة (المشابهة)

إن الهدف من دراسة و مراجعة الدراسات السابقة هو الحصول على رؤية واضحة عن التراكم المعرفي في مجال الدراسة، بما يساعد على تصميم هذه الدراسة لتكون إضافة علمية جديدة لهذا التراكم، و بالتالي فإن الدراسات السابقة لها أهمية كبرى في التحكم في موضوع البحث وفق تجربة سابقة.

و يجدر بنا في هذا السياق أن نتحدث عن الدراسات السابقة و المشابهة، حتى نرجع الموضوع إلى مرتكزاته الفكرية و العلمية، و بما أن موضوع دراستنا موضوع ذو شقين فإن الشق الأول منه يتعلق بالتنمية الاجتماعية و قضاياها، و أما شقها الثاني فيتعلق بالصحافة الجزائرية المكتوبة، إذ عمدنا إلى دراسة جانب منها من خلال زاوية محددة و هي طبيعة معالجتها لقضايا التنمية الاجتماعية المحلية مركزين على قضيتين هامتين تستأثران باهتمام المواطن الجزائري و هما قضيتنا " الإسكان و البطالة " .

و الجدير بالذكر أن الدراسات التي تم الحصول عليها و التي لها علاقة بموضوع دراستنا، لم تتغلغل بعمق في علاقة الإعلام بقضايا التنمية الاجتماعية ، إلا أنها جمعت بين الإعلام - ولنقل بعض أشكال الاتصال - و التنمية، و أما عن قضايا هذه الأخيرة فقد بقيت حبيسة الأطر النظرية و لم تخضع للدراسة الإمبريقية هذا إذا استثنينا الدراسات التي درس أصحابها العلاقة بين الإعلام و قضايا التنمية.

و فيما يلي نوالي استعراض هذه الدراسات و للإشارة فقد تم ترتيبها وفقا لعلاقتها بموضوع دراستنا كالآتي:

1-الدراسة الأولى بعنوان "وسائل الإعلام و التنمية الاجتماعية" دراسة نظرية مقارنة و ميدانية في المجتمع الريفي، و هي رسالة دكتوراه نشرت على شكل كتاب للدكتورة "شاهيناز محمد طلعت"، مكتبة الأنجلو المصرية، بالقاهرة سنة 1986.

و قد انطلقت الباحثة في طرحها من كون كل دولة من دول العالم تسعى إلى مضاعفة معدلات التنمية فيها التي تشترك في الإنتاج الزراعي، و على الأخص دراسة الفلاحة و الأرض مع العمل على زيادة كفاءة هذه العناصر. و التنمية ترتبط بالتغيير بمعنى أنه كلما استطعنا تغيير السلوك و اتجاهات الأفراد التقليديين إلى أسلوب عصري في الحياة كلما كانت عملية التنمية ممكنة، و لا بد أن يقتنع الناس بهذا التغيير و يتقبلوه، و هنا يكمن دور وسائل الإعلام.

لهذا ارتكزت هذه الدراسة على دراسة حياة المجتمع القروي كأمر طبيعي يحسن الخوض فيه عندما نتكلم عن دور وسائل الإعلام ، وفيه تم التعرض لمشكلتين أساسيتين تواجههما مصر هما مشكلة التضخم السكاني و الأمية و ذلك من خلال دراسة ميدانية لنتائج حملتي تنظيم الأسرة و محو الأمية في قرية "قها" و انطلاقا من كون وسائل الإعلام تستطيع القيام بمهام عديدة في مجال التنمية الاجتماعية و وضعت الباحثة الافتراضات التالية:

1- أن مدى تعرض الفرد لوسائل الإعلام يتحدد جزئيا بطريقة الاستقبال كما يتحدد جزئيا ببعض الخصائص الخلفية.

2- أ- قد تكون هناك علاقة بين التعرض لوسائل الإعلام من ناحية و معرفة المسائل المحلية و القومية من ناحية أخرى.

ب- قد يتصل التعرض لوسائل الإعلام بطموح الفرد تجاه نفسه و تجاه أولاده.

3- في عملية اتخاذ القرارات بشأن الأفكار المستحدثة تكون وسائل الإعلام أهم نسبيا في وظيفة الإقناع.

4- تستطيع وسائل الإعلام أن تلعب دورا مساعدا أو رئيسيا في حملة نحو الأمية، و يتوقف ذلك كثيرا على متطلبات الفرد.

و قد كان منهج الباحثة في الدراسة هو المسح، و أدواتها في ذلك كانت المقابلة الشخصية، حيث تمت الاستعانة بجماعي البيانات بعد خضوعهم لتدريب أولي. كما كانت الأداة الثانية هي صحيفة الاستبيان، و ما يلاحظ هنا هو إجراء الباحثة لاختبارات الصدق و الثبات على الاستمارة علما أن هذين الاختبارين يرتبطان بتحليل المضمون.

و نظرا لاتساع مجال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإننا نكتفي بالإشارة إليها بصفة عامة:

1- فعن وظيفة الإعلام تبين أن وسائل الإعلام تستطيع تناولها مباشرة بشكل جيد أكثر من الاتصال المباشر. وذلك لأن رسائل وسائل الإعلام وصلت إلى غالبية جماهير " قها " مباشرة و بفاعلية وأدى التعرض لوسائل الإعلام إلى رفع مستوى الإدراك الاجتماعي و السياسي لدى القرويين في "قها" الذين يتلقونها في وسائل الإعلام ثم يناقشونها جماعيا.

2- كلما ازداد التعرض لوسائل الإعلام كلما أدى ذلك إلى الإسراع بعملية التنمية.

3- عن الوظيفة الثانية- اتخاذ القرارات-وجدت أن أقصى ما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام هو القيام بأدوار المساعدة، ذلك أن هذه الوظيفة تتطلب تغيير الاتجاهات الراسخة و المعتقدات والعادات الاجتماعية، و هو ما يمكن أن يقوم به الاتصال المباشر، كما وجدت أن هناك علاقة بين الفكرة المستحدثة و التعرض لوسائل الإعلام و معرفة القراءة و الكتابة و المهنة.

4- حللت الوظيفة الثالثة و هي التعليم و اختيرت حملة نحو الأمية لاختبار دور وسائل الإعلام، ذلك أن الأمية تعتبر مشكلة أساسية في طريق التنمية، فوجدت أن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في

مراحل نحو الأمية، بل أن حوالي 4% منهم لا يتتبعون الحملة، و من ثمّ فإنّ هناك معوقات تقف في طريقها، كما تبين أنّ العمّال يتتبعون برامج نحو الأمية بدرجة أكبر من تتبّع الفلاحين لها، وكان الدافع الأساسي لذلك هو تحسين مكانة الفرد.

و الملاحظ على هذه الدراسة أنّها استوفت العناصر الضرورية للموضوع انطلاقاً من تحديد المفاهيم التي تخدم الدراسة كالتغيير و التنمية مروراً إلى دراسة خصوصيات المجتمع الذي تتعامل معه، مما جعلها تتحكم في نتائج بحثها بما يتماشى مع النظريات المطروحة، و يمكن القول بأن الفرق بين الدراسة الحالية و دراستنا يكمن في كون الدراسة الحالية ركزت على قضيتي التضخم السكاني و الأمية في دولة مصر من خلال وسائل الإعلام بشكل عام، في حين ركزت دراستنا على قضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة الوطنية.

2-الدراسة الثانية هي دراسة بعنوان "دور الاتصال الشخصي في التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي" " دراسة ميدانية على إحدى قرى محافظة "سوهاج"، و هي دراسة للباحث "محمود أحمد عبد الغني" و هي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الصحافة بكلية الآداب بجامعة سوهاج مصر (1985).

مشكلة الدراسة: لما كانت معظم الخطط و البرامج التنموية في كثير من الدول النامية لا يحالفها التوفيق لأنها لم تأخذ في اعتبارها عاملاً و عنصراً حاسماً يمكن أن يؤدي إلى نجاح أو فشل هذه الخطط وهو الاتصال الشخصي، و لما كانت معظم النتائج التي توصلت إليها جميع الدراسات و البحوث التي أجريت في مجال الاتصال و التنمية تؤكّد على أهمية عامل الاتصال الشخصي في تحقيق التنمية، لهذا فإن مشكلة الدراسة هذه انحصرت في محاولة تحديد الدور الحقيقي الذي يقوم به الاتصال الشخصي في مجال التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي.

وقد تمّت بلورة هذه المشكلة في مجموعة من **التساؤلات** هي:

- 1- من هم القائمون بالاتّصال الشخصي في القرية؟
- 2- ما هي صفات القائمين بالاتّصال الشخصي في القرية؟

3- ما هو أثر هذه الصفات على درجة تقبل الناس لأفكارهم التي تساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية في القرية؟

4- ما هي الأماكن التي يتم فيها الاتصال بنجاح في القرية؟

5- هل ينجح الاتصال الشخصي في التعريف بالخدمات الاجتماعية التي تساعد على النهوض بالقرية عن وسائل الاتصال الجماهيري؟

6- هل تحقق وسائل الإعلام في نشر المعلومات الاجتماعية إذا لم تتبع بوسائل الاتصال الشخصي؟

7- ما هي درجة الثقة التي يوليها الأهالي للقائمين بالاتصال الشخصي الذين يتصفون بالتدين في القرية؟ و ما هو أثر ذلك على سرعة تقبل الناس لأفكارهم؟

و فيما يتعلق بمنهج الدراسة و أدواتها، فإن هذه الدراسة هي دراسة وصفية استخدمت منهج المسح الميداني باعتباره أفضل المناهج التي تساعد على تحديد أهداف هذه الدراسة، و أما بالنسبة لأداة جمع البيانات فقد أملت طبيعة هذه الدراسة على الباحث استخدام أسلوب المقابلة. و أما عن نتائج هذه الدراسة فقد أفضت هذه الأخيرة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

1- الأشخاص الأكثر اتصلا بغيرهم في مجتمع الدراسة (القرية) تختلف مقدرتهم الاتصالية بغيرهم باختلاف الموضوع أو الغرض الذي يتم من أجله الاتصال.

2- إن معظم أفراد عينة الدراسة لا يعتمدون على أنفسهم في حل المشكلات التي تواجههم، بل يتصلون بالآخرين من أجل حلها ، و أن أهم هذه المشكلات التي تشغل اهتمام معظم أفراد القرية مشكلات متعلقة بالأرض و الزرع، و على ذلك فإن الشخص الذي يلجأ إليه القرويون لأخذ رأيه في مشكلات الزراعة يعتبر من أهم القائمين بالاتصال الشخصي في القرية.

3- أن وسائل الإعلام تزود و تمد الاتصال الشخصي بالموضوعات التي تخدم أغراض التنمية.

4- إن درجة استفادة الأهالي من المعلومات التي تخدم أغراض التنمية و التي تنشرها وسائل الإعلام تساعد إلى حد كبير على متابعة وسائل الاتصال الشخصي (مثل المناقشة) بهذه الموضوعات.

و من خلال ما سبق يمكن الملاحظة أن الفرق بين دراستنا و الدراسة الحالية يكمن في كون هذه الأخيرة تركز على دور الاتصال الشخصي في التعريف بالموضوعات و القضايا التي تخدم أغراض التنمية في حين تركز دراستنا على دور الصحافة المكتوبة على اعتبارها جزءا من إمبراطورية الإعلام في التعرض والتعريف بقضايا التنمية الاجتماعية.

3-الدراسة الثالثة و هي دراسة للباحثة "صباح عبده هادي الخيشي" بعنوان "دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا المجتمع في الصحافة اليمنية -دراسة مقارنة بين الصحف الرسمية و الحزبية و الأهلية- قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير من جامعة القاهرة سنة 2005.

و قد سعت هذه الدراسة لمعرفة مدى اهتمام الصحف اليمنية بمناقشة و طرح مختلف أنواع القضايا التي تشغل المجتمع اليمني و معرفة المصادر التي تعتمد عليها صحف الدراسة عند مناقشة القضايا و معرفة الأساليب الفنية التي تقدم بها التحقيقات.

و أما عن **التساؤلات** التي سعت الدراسة للإجابة عنها فتتمثل في:

- 1- ما نوع القضايا التي يتم معالجتها من خلال التحقيق الصحفي في الصحف (عينة الدراسة)؟
- 2- ما مصادر التحقيق في صحف العينة؟
- 3- ما أسلوب المعالجة في التحقيقات؟
- 4- ما أساليب جمع مادة التحقيق الصحفي؟
- 5- ما مناطق التغطية الجغرافية أو المكانية لموضوعات التحقيق؟
- 6- ما نوع التحقيقات في صحف الدراسة؟
- 7- ما الأشكال التيبوغرافية المصاحبة للتحقيق في صحف العينة؟
- 8- ما مساحة نشر التحقيقات في صحف الدراسة؟
- 9- ما القوالب الفنية التي اعتمدت عليها صحف العينة في تقديم تحقيقاتها؟
- 10- ما أوجه الاتفاق و الاختلاف في طرح القضايا و تقديم فن التحقيق في الصحف محل البحث؟

و تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية إذ قامت الباحثة بتوصيف التحقيق الصحفي المقدم في الصحافة اليمنية و قد استخدمت الباحثة منهج المسح و المنهج المقارن و المنهج التاريخي وفي إطار منهج المسح اعتمدت الدراسة على أدوات تحليل المضمون للتحقيقات المنشورة من خلال استخدام وحدة الفكرة أو وحدة الموضوع، و أداة المقابلة المقننة للقائم بالاتصال في تحقيقات صحف العينة لعام 2004 م.

و أما عن أهم نتائج الدراسة فيمكن لنا ذكر أهمها على النحو التالي:

1- أوضحت صحيفة الدراسة أن اهتمام تحقيقات عام 2004 لصحيفة الوحدة - الصحوة - والأيام كانت حول موضوعات مختلفة في مقدمتها القضايا الاجتماعية على تنوعها و أنّ كل صحيفة ركّزت على قضايا معينة أكثر من غيرها، و كانت القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الصحف الثلاث قليلة.

2- ركّزت تحقيقات صحف الدراسة على قضايا المدن و الحضر بشكل أكبر من قضايا الأرياف والمناطق النائية، و كان اهتمام صحفيي الأيام الأهلية و الصحوة الحزبية بتقديم تحقيقات تعالج بعض قضايا الأرياف أكبر من اهتمام صحيفة الوحدة الحكومية و عينة الصحف الثلاث بقضايا المدن التي تصدر فيها أكثر من غيرها.

3- اعتمدت تحقيقات صحف الدراسة على الصور الموضوعية و الشخصية كأبرز و أهم وسيلة من وسائل الإبراز و اهتمام ضعيف و متفاوت بالكاريكاتور و الجداول الإحصائية و لم تكن هناك وسائل أخرى.

4- مساحة النشر في الصحيفة الحكومية كانت في الغالب صفحة كاملة في حين كانت في صحيفة الصحوة الحزبية و الأيام الأهلية من نصف صفحة إلى أقل من ذلك.

والملاحظ على هذه الدراسة أنها تشترك و دراستنا في طرح إشكالية واحدة و لكن برؤى مختلفة وللإشارة فقد استفدنا من هذه الدراسة استفادة معتبرة خاصة في صياغة تساؤلات الدراسة، و ما يمكن أن نعتبره موضع نقد في هذه الدراسة هو تركيزها على التحقيق الصحفي كمجال للدراسة و هو بالطبع مجال

ضيق أمام الفنون و القوالب المتعددة للصحافة المكتوبة، هذا خاصة أمام قلة الاعتماد على التحقيقات الصحفية في صحافة اليوم.

4-الدراسة الرابعة بعنوان " دور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية" دراسة وصفية تحليلية لحصة المؤشر للباحثة "لويزة كريمة عباد" ، و هي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال بجامعة الجزائر سنة 2003-2004.

و قد انطلقت الباحثة من إشكالية مفادها أنه لا يمكن طرح نموذج إعلامي لكيفية أداء وسائل الإعلام لدورها في تحقيق تنمية حقيقية إلا بعد إجابات محددة عن نمط و نموذج التنمية المطلوب، و مدى إسهام هذه التنمية في توازن القطاعات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و على أساس ذلك يتحدد نمط التنمية المطلوب دعمه، و بالتالي ملامح تصوّر عام للأداء الكيفي لوسائل الإعلام في هذا المجال وقوفا عند الدور الذي يلعبه التلفزيون خاصة في التعريف و في استعراض مشاريع المؤسسات التنموية. و هنا توقفت الباحثة لتطرح التساؤل الخاص بإشكالية دراستها و المنبني أساسا على محاولة معرفة مدى إسهام التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية خلال مرحلة التسعينات من خلال نموذج حصة المؤشر الأسبوعية و التي تبث عبر التلفزيون الجزائري.

و أما عن تساؤلات الدراسة فقد كانت كالاتي:

- 1- ما هي مكانة الحصص الاقتصادية في التلفزيون الجزائري؟
- 2- ما هي المواضيع الأساسية المطروحة في حصة المؤشر؟
- 3- ما هو مضمون هذه المواضيع؟
- 4- في أي قوالب صحفية تمت معالجة مواضيع التنمية الاقتصادية؟
- 5- ما هي المدّة التي استغرقتها الحصة ضمن حجم البث الإجمالي للتلفزيون؟

و فيما يخص منهج الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على منهج المسح الذي يعتمد عليه بكثرة في البحوث الكشفية و الوصفية و التحليلية كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي حيث تمّ جرد الحصص الاقتصادية التي أنجزها التلفزيون منذ نهاية الستينات، و في إطار منهج المسح استخدم في هذه الدراسة

أسلوب تحليل المضمون للكشف عن مضمون الرسائل التي يبثها التلفزيون ضمن إطار حصة المؤشر و كذا معرفة الأهداف المراد تحقيقها.

أما فيما يتعلق بعينة هذه الدراسة فقد شملت حصة المؤشر كحصة اقتصادية وحيدة تعنى بكلّ القضايا و الملفات الاقتصادية كما تنضوي تحتها مختلف المواضيع الفلاحية و ذلك سنة (1998)، و قد هدفت هذه الدراسة للإحاطة بكيفية معالجة الحصة للقضايا المتصلة بالتنمية بعد سنوات من الشروع في تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة.

و أما عن أهم و أبرز النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة نذكر ما يلي:

1- كشفت الدراسة عن تركيز حصة المؤشر على الأخبار الوطنية بقدر أكبر ضمن ركنها القارّ (الأخبار الاقتصادية).

2- كشفت الدراسة أيضا عن عدم تركيز الحصة في ثاني مرتبة ضمن ركن الأخبار الاقتصادية على الأخبار الدولية، لوضع المشاهد في واجهة الأحداث الاقتصادية الدولية باعتبار الجزائر لا تعيش بمنأى عن ما يحدث في العالم، بل أن معظم الأحداث الاقتصادية الدولية تصنع الحدث الاقتصادي في الجزائر.

3- فيما تعلق بالفصل التطبيقي فقد اتضح من خلال هذه الدراسة اهتمام حصة المؤشر بقطاع السياحة في دفع قطاع التنمية من خلال تنظيم أيام خاصة بها، بعدما عانى القطاع أمدا من التهميش لفائدة قطاعات أخرى كالبتروك و الصناعة.

4- تبين أن الحصة اعتمدت على ما يقارب النصف على نوع المائدة المستديرة، و هو اختيار صائب تضيف الباحثة، و إن كان الغائب الأكبر في هذه المناقشات هو المواطن، كما جاء في الدرجة الثانية الروبورتاج كقاعدة أساسية و مادة للنقاش كما أن أغلب المواضيع عولجت في قالب الروبورتاج و الأصلح لو تمّت معالجتها وفق نوع التحقيق الصحفي.

و الملاحظ أن هذه الدراسة تشبه إلى حد ما دراستنا إذ تتفق معها من حيث طبيعتها كونها دراسة تحليلية وكذا في إجراءاتها المنهجية و إجمالاً فإن نتائج هذه الدراسة تبرز في النهاية دور الإعلام الترموي من خلال

نموذج التلفزيون الجزائري في حين اتخذت دراستنا نموذج الصحافة الجزائرية المكتوبة في التعرض لقضايا التنمية الاجتماعية مركزين على ملفين يمثلان أثقل الملفات التي تؤرق المسؤولين في بلادنا، لنرصد اهتمام هذه الأخيرة الذي نرى أنه ينعكس دون شك على صفحاتها شكلا و مضمونا.

5-الدراسة الخامسة بعنوان " دور الصحافة المصرية في تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية للصحف اليومية في الفترة من 1/1/1982 حتى 31/12/1986 مع دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج، و هي دراسة للباحث "محمود أحمد عبد الغني" مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم الصحافة بجامعة سوهاج بمصر سنة(1990).

مشكلة الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في محاولة لتحديد الدور الحقيقي الذي تقوم به الصحافة المصرية في تنمية المجتمع المحلي.

و يقوم هذا البحث في جوهره على أساسين هما:

أولا: دراسة تحليلية لعينة من صحف الأهرام و الأخبار و الجمهورية في الفترة من 1/1/1982 حتى 31/12/1986، و قد سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما هي نسبة المساحة التي خصصتها الصحف الثلاث للموضوعات المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي خلال فترة الدراسة؟

2- إلى أي مدى استخدمت الصحف الأشكال التحريرية المختلفة لتغطية موضوعات تنمية المجتمع المحلي؟

3- ما هي موضوعات و قضايا تنمية المجتمع المحلي التي اهتمت بها الصحف خلال فترة الدراسة و ما هي التغيرات التي طرأت على درجات هذا الاهتمام؟

4- هل حاولت أن تقدم حلولاً لبعض المشكلات التي تواجه تنمية المجتمع المحلي؟

ثانيا: دراسة ميدانية على شكل استبيان قام به الباحث بهدف الإجابة على التساؤلات

5- هل اكتفت الصحف بإثارة وجهات النظر حول قضايا التنمية أم حثت على المشاركة فيها وقدمت حلولاً لمعالجتها.

6- هل متابعة القضايا التنموية في الصحف القومية ساعد على الإسهام في المشروعات المقامة بالجهود الذاتية.

7- ما مدى اهتمام الصحف بقضايا محافظة "سوهاج" في رأي العينة.

نوع الدراسة و مناهجها: هذه الدراسة هي دراسة وصفية استخدم فيها الباحث منهج المسح الميداني ومنهج المسح التحليلي.

و في ما يخص عينة الدراسة فقد اعتمد الباحث على عينة عشوائية بالنسبة للدراسة الميدانية و عينة عشوائية منتظمة بالنسبة للدراسة التحليلية من صحف الأهرام و الأخبار و الجمهورية.

و عن نتائج هذه الدراسة يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة التحليلية

1- جاءت صحيفة الأهرام في مقدمة الصحف القومية من حيث المساحة التي تم تخصيصها للموضوعات و القضايا التنموية من إجمالي المساحة التحريرية وإن كانت نسبة المساحة التي خصصتها الصحف الثلاثة للموضوعات و القضايا التنموية لا تتناسب مع أهمية التنمية بالنسبة للمجتمع.

2- يعتبر المقال من أهم أشكال التحرير الصحفي التي استخدمت في تناول موضوعات التنمية في الصحف الثلاثة. و يرجع ذلك إلى اهتمام كتّاب المقالات في الصحف القومية الثلاثة بموضوعات التنمية.

3- لم تهتم الصحف بإبراز أخبار التنمية في صفحاتها الأولى.

4- لم تهتم وكالات الأنباء بتزويد الصحف بالأخبار التنموية، كما أن هناك إهمال من الصحف في نسب أخبار التنمية إلى مصادرها.

5- جاءت الموضوعات الاقتصادية في المرتبة الأولى من بين الموضوعات التنموية في الصحف الثلاث تليها الموضوعات الاجتماعية ثم السياسية.

ثانيا: أهم نتائج الدراسة الميدانية

1- تعتبر موضوعات المشكلة السكانية و الهجرة من الريف للمدينة من أهم موضوعات التنمية التي تهتم بها الصحف القومية اليومية من وجهة نظر أفراد العينة.

2- إن متابعة القضايا التنموية في الصحف القومية تساعد على زيادة درجة المساهمة في المشروعات المقامة بالجهود التنموية.

و للإشارة تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في العديد من المنطلقات و النقاط نذكر منها الأهداف والمنهج المستخدم و كذا نوع العينة كونها تحاول التصدي لموضوع الصحافة المكتوبة كأحد أهم وسائل الإعلام الجماهيري و أهميتها على وجه الخصوص في تنمية المجتمعات، فهذه الدراسة و كما هو ملاحظ ساهمت في إلقاء الضوء على أهمية الصحافة المكتوبة في الوقوف عند واقع التنمية في المجتمع المصري. و قد استفدنا منها استفادة معتبرة في دراستنا الحالية خاصة عند صياغتنا للتساؤلات و كذا في بلورة موضوعنا و ضبط منهجه كما ساعدتنا في تقريب نتائج دراستنا على اعتبار أنها تناولت نفس الموضوع تقريبا بمتغيراته.

1-6 منظور الدراسة

بالرجوع إلى موضوع دراستنا و المتمثل في معالجة الصحافة الجزائرية المكتوبة لقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر فقد اعتمدنا على نظرية "ترتيب الأولويات" أو ما يعرف بنظرية الأجندة على اعتبارها النظرية الأنسب للدراسة.

و ملخص هذه النظرية هو أن وسائل الاتصال الجماهيري هي التي تحدد الأولويات التي تتناولها الأخبار، و تقوم بإعطاء أهمية خاصة لهذه الموضوعات مما يجعلها تصبح من الأولويات الهامة لدى الجمهور، و هكذا فإن مجرد النشر في حد ذاته في الصحافة يعطي أهمية مضاعفة لتلك الموضوعات، بحيث يراها الجمهور ذات أهمية تفوق ما عداها من الموضوعات. فالعديد من الباحثين يرون أن الصحف عبارة عن صفحات أو مواقع على الصحف تتباين في أهميتها، و لا يمكن لصحيفة ما أن تحدد مستوى واحد من

الأهمية لكل الصفحات بالإضافة إلى أنه لا يمكن أن نجد مساحات أو مواقع ذات أهمية واحدة لكل الأخبار أو القضايا المتباينة في الأهمية سواء بتأثير السياسات العامة أو الخاصة بالجريدة على سبيل المثال، ولذلك أصبح لزاما أن تقوم الصحف بتنظيم عرض المواد الإخبارية و القضايا و الموضوعات في ترتيب يشير إلى أهمية هذه المواد في علاقتها ببعض، بحيث تتبنى الصحف هذا الترتيب ، و يعكس بذلك سياستها أو اتجاهها من المواد المنشورة و هذه العملية يطلق عليها " ترتيب الاهتمام للوسيلة الإعلامية " أو وضع الأجندة للوسيلة الإعلامية و تحديدها ، و هو ما عرفه كل من "سيمون و لينقر" (Simon , Lyengar) بأنها قدرة وسائل الإعلام المختلفة على معرفة و تحديد القضايا المهمة خلال فترة زمنية معينة.⁽³⁸⁾

كما عرفها " هربر" (Herper) بأنها " تحديد وسائل الإعلام لما يجب أن يفكر فيه الجمهور و يشمل ذلك كل من الأحداث أو قضايا معينة أو أفكار أو قيم اجتماعية "⁽³⁹⁾.

و تقوم نظرية الأجندة على فرض رئيسي مفاده أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات و القضايا التي تقع في المجتمع و إنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة و التحكم في طبيعتها و محتواها، هذه الموضوعات تثير اهتمام الناس تدريجيا وتجعلهم يدركونها و يفكرون فيها و يقلقون بشأنها ، و بالتالي تمثل هذه الموضوعات بالنسبة للجماهير أهمية أكبر نسبيا من الموضوعات الأخرى التي تطرحها وسائل الإعلام⁽⁴⁰⁾، و هو الافتراض الذي تنطلق منه دراستنا الحالية حيث ترى أن الصحافة المكتوبة كواحدة من أهم وسائل الإعلام الجماهيري في المجتمع تضطلع بإحدى وظائفها الهامة و هي وظيفة الإعلام و التوعية و التي تعد بدورها من الوظائف المتميزة لهذه الأخيرة . فمعلوم أن القارئ بحاجة دائما للتمكن من الإطلاع على وجهات النظر المختلفة و الأخبار والآراء بشأن القضايا التي تهتمه و المجتمع، تماما كما هو الشأن بالنسبة لقضايا التنمية الاجتماعية و التي نحاول الوقوف عندها من خلال ما تقدمه الصحافة المكتوبة من مناقشة لمشاكل و قضايا المواطن الجزائري التي يعاني منها و يهتم بها ، محاولين التعرف أيضا على طبيعة هذه التغطية الصحفية من خلال ما تقدمه صحيفة "الشروق اليومي" و رصدها لاهتمامات القراء من خلال المجال الذي تغطيه و الاهتمام بالتفاعل معهم و مدى استعانتها أيضا و اعتمادها على مصادر متنوعة الثقافة عند تغطيتها للأحداث و القضايا المتعلقة بعملية التنمية الاجتماعية في الجزائر و المشكلات التي يعرفها و يعيشها المجتمع الجزائري.

فالحقيقة أن وسائل الإعلام و من بينها الصحافة المكتوبة لا تستطيع ببساطة تجاهل قضايا هامة كالقضايا التنموية في المجتمع و لعل هذا ما دفع الباحثين لطرح أسئلة حول مدى العلاقة القائمة بين ترتيب وسائل الإعلام لموادها و صياغة توجهات المجتمع و تطلعاته و بيان رأيه العام بشكل خاص.

و تمثل هذه النظرية مدخلا مناسباً لدراسة مدى اهتمام الصحافة الوطنية بقضايا المجتمع و الموجهة لخدمة التنمية الاجتماعية ، و على الرغم من أن الباحثين لا يزالون يعتمدون على نفس الأدوات و المفاهيم إلا أن الحاجة أصبحت ماسة لتطوير نوع من المفاهيم النظرية و الأدوات المنهجية التي تتفق وطبيعة وسائل الإعلام، و قد تم توظيفنا لهذه النظرية من أجل الاستناد إليها في صياغة تساؤلات الدراسة وكذا في الإجراءات التحليلية للدراسة و الوصول إلى نتائج علمية تستند و تنطلق من نماذج ونظريات إعلامية.

هذا و قد تطورت دراسات و وضع الأجندة ، فكان الجوهر الذي تضمنته هذه الدراسات هو دور وسائل الإعلام في زيادة وعي الجمهور بعدد من القضايا العامة و الهامة، و تزويد حجم المعلومات عنها فلم يعد السؤال الذي تدور حوله هذه الدراسات تكوين الرأي العام أو تغيير الاتجاه فحسب، و إنما أصبح السؤال هو ما دور وسائل الإعلام في تنمية معارف الجمهور تجاه القضايا العامة؟ أي أن دراسات وضع الأجندة لم تعد تنحى فقط منحى التركيز على الإقناع و تغيير الرأي و الاتجاه، بل أصبحت تهتم أكثر بدراسة تأثير وسائل الإعلام في وضع أجندة الجمهور⁽⁴¹⁾ كما و تمثل هذه البحوث نقطة تحوّل في الدراسات الإعلامية من التركيز على دور وسائل الإعلام في تغيير الاتجاهات و الآراء و الوظيفة الإقناعية ، إلى التركيز على الوظيفة المعرفية لدى الجمهور.⁽⁴²⁾

و قد وضع كل من "ماكوبس و شو" في أواخر الستينات الافتراض الأساسي للنظرية في شكل يمكن من إجراء الأبحاث عليه، و أصبحت هذه النظرية، النظرية الأساسية للدراسة في نطاق ضيق لأخبار حملة الانتخابات الرئاسية عام (1968)، و كيف كان الناس يرون أهمية الموضوعات المقدمة المثارة. و قد تم إعداد تحليل مضمون لكيفية تقديم التلفزيون و الصحف و المجالات للأخبار السياسية عن المرشحين والموضوعات التي يناقشونها طوال فترة ممتدة، و تم إجراء استقصاء صغير لتقييم معتقدات الذين استجابوا للبحث حول الأهمية التباينية للموضوعات المثارة التي عالجتها وسائل الإعلام، و قد تم اكتشاف أن هناك

توافق كبير بين كمية الانتباه لموضوع معين في الصحافة و مستوى الأهمية التي يوليها الناس لهذا الموضوع في المجتمع بعد أن تعرضوا لوسائل الإعلام⁽⁴³⁾.

و منذ نشأة نظرية وضع الأجندة أقبل الباحثون على اختبار افتراضاتها بصورة كبيرة فقد قام كل من " برجمان، روجرز و ديرين،(Bergman, Rogers ,Dearing) عام 1993 بحصر ما يزيد عن 200 دراسة طبقت هذه النظرية منذ ظهور الاختبار الإمبريقي المبتكر لكل من " شاو و مكوبس" الخاص عن تلك النظرية و صياغتها على نحو علمي محكم عام (1972).⁽⁴⁴⁾

و فيما يتعلّق بالعوامل المؤثرة في وضع الأولويات فيرى أصحاب هذه النظرية أن ترتيب الأولويات يتأثر بمجموعة من المتغيرات هي: طبيعة القضايا، أهمية القضايا، الخصائص الديمغرافية، الاتصال الشخصي و سنخصّ بالذكر منها و التفصيل العامل الأول: "طبيعة القضايا" بحكم ارتباطه بدراستنا و معالجتنا له.

فطبيعة القضايا تنقسم إلى قسمين أو نوعين: ملموسة يكون للجمهور خبرة مباشرة بها و غير ملموسة تكون عكس الأولى و في هذا الصدد أجرى "زوكر" أول دراسة إمبريقية تهدف إلى قياس تأثير طبيعة القضايا خلال فترة زمنية ممتدة لثمانية أعوام (1968-1976) منها ثلاث قضايا غير ملموسة و هي التلوّث ، المخدرات و الطاقة و ثلاث قضايا ملموسة هي تكاليف المعيشة، البطالة، و الجريمة و خلص "زوكر" إلى وجود تأثير كبير لوسائل الإعلام على القضايا الملموسة⁽⁴⁵⁾ التي يندرج ضمنها موضوع دراستنا وفق التقسيم الذي قام به "زوكر".

وينبغي أن نشير إلى أن تحديد أجندة وسائل الإعلام لا يتفق عند حدود انتقاء الموضوعات أو القضايا فقط و لكن يمتد إلى اختيار مفردات النشر و الإذاعة ، وسائل العرض و الإبراز ، و تكرار النشر بالشكل الذي يوفر تراكما في المعلومات يسمح بجذب الانتباه ثم إثارة الاهتمام و إدراك الموضوعات أو القضايا بنفس درجة الاهتمام التي تضعها لها هذه الوسيلة الإعلامية.⁽⁴⁶⁾

و على الرغم من تعدد البحوث التي قامت باختبار فروض النظرية و التوسع فيها إلا أنها مازالت تتعرّض للنقد في بعض جوانبها ، وذلك لا يعني وجود خلل في النظرية بقدر ما يعني أهميتها و هذه الانتقادات هي:

- 1- تباين الآراء العلمية حول نتائج الدراسات التي أجريت مما جعل الجزم بأن وظيفة الأجندة هي ترتيب أولويات الجمهور سابقا لأوانه إذ أن الارتباط بين أجندة الجمهور و أجندة وسائل الإعلام ليس علاقة سببية، و من الصعب تحديد السبب المباشر للتأثيرات التي حدثت هل هي نتيجة للتعرض لوسائل الإعلام أو نتيجة لاتصال الجمهور الشخصي أو نتيجة خبرته السابقة؟.
- 2- كما أنه من الصعوبة بما كان تحديد مصدر التأثير بوضوح نظرا لوجود عدد من الأجندات المركبة ، كأجندة الفرد و الجماعة و المجتمع و المؤسسات ، إضافة للأجندة العامة التي يمكن إدراج الجمهور ضمنها بصفة عامة دون تجزئة ، مع مراعاة تأثير الاتصال الشخصي في كل أجندة على حدة ، و تأثير السياسيين و صانعي القرار و المتغيرات الأخرى، مع تدخل وجهة وسائل الإعلام كمصدر إضافي للرسالة الإعلامية... و هذه العوامل جميعها تسهم بتمويه مصدر التأثير الحقيقي.
- 3- إشكالية تحديد معايير كمية عند القيام بعملية قياس ترتيب الأولويات في ظل بروز قضايا وموضوعات عديدة في وسائل الإعلام ، بالإضافة إلى عدم اهتمامها بعمليات القياس الكيفي.
- 4- إشكالية تحديد الجمهور الذي يمكن قياس أجندته ، وبناء عليه يمكن قياس عملية ترتيب الأولويات لديه، أي معرفة أي جمهور تعرض أكثر لوسائل الإعلام مجتمعة أو منفردة حتى يتسنى قياس تأثيرها عليها.
- 5- هذا بالإضافة إلى تعدد المناهج المستخدمة في بحوث ترتيب الأولويات و تباين الآراء حول المدى الزمني الصحيح الذي يمكن من خلاله قياس عملية التأثير.

و بناء على ذلك، ستوظف هذه النظرية في الدراسة بإدراج عدد من الفئات من خلال استمارة تحليل المضمون بهدف الكشف عن دور الصحافة اليومية في الجزائر في تبني مضامين الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي و هذه الفئات تتضمن في الاستمارة المساحة، الموضوعات، موقع النشر، الأنماط الصحفية، العناصر التيبوغرافية، مصدر المعلومة، اتجاهها، الفاعلين، المنطقة الجغرافية التي يغطيها الحدث.

هوامش ومراجع الفصل الأول

- 1- فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 37.
- 2- كرم شليبي، معجم المصطلحات الإعلامية (عربي-إنجليزي)، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1989، ص 458.
- 3- نفس المرجع، ص 315.
- 4- نفس المرجع، ص 315.
- 5- أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها و تطورها، ط1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1961، ص 15.
- 6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 14/قانون رقم 90-07 مؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام.
- 7- فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص 44.
- 8- فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص 45.
- 9- نفس المرجع، ص 37.
- 10- خليل صابات، الصحافة رسالة و استعداد و علم و فن، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 18.
- 11- نفس المرجع، ص 18.
- 12- فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص 48.
- 13- هزار راتب و آخرون، المتفق (قاموس عربي -عربي)، دط، دار الراتب الجامعية، بيروت- لبنان، دت، ص 709.
- 14- وزارة التربية الوطنية، الكتاب المرجعي للتربية السكانية، دط، دار المعلم للنشر و التوزيع الجزائر، 2001، ص 24.

- 15- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دط، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، دت، ص 172.
- 16- محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، ط2، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000، ص 05.
- 17- أخليف يوسف الطراونة، أساسيات في التربية، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2004، ص 146.
- 18- محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دط، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص 72.
- 19- محمود الكردي، مرجع سابق، ص 72.
- 20- صالح خليل أبو أصبع، وسائل الإعلام و التنمية في الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد 47، السنة الثامنة عشر، الكويت، 1986، ص 156.
- 21- محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2010، ص 48.
- 22- كمال التابعي، تغريب العالم الثالث- دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية - ، دط، دار المعارف الجامعية، القاهرة، 1993، ص 23.
- 23- رشيد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط للتنمية ، دط، المكتبة الجامعية، د د ب، 2002، ص 19.
- 24 - عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران و السكن و الإسكان، دط، مخبر الإنسان و المدينة، الجزائر، 2007، ص 39.
- 25-Le Petit Larousse, dictionnaire de Français, France, 1998,p 540.
- 26-Le Robert, Dictionnaire de Français, Sejer, Paris,2005.p 251.
- 27 -عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص 39.
- 28- عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران، السكن و الإسكان، مرجع سابق، ص- ص 39-40.
- 29-Robert Leroux, Ecologie humaine de l’habitat, Eyrolles, 1993, p25.
- 30 - عبد الحميد دليمي، النمو الحضري و أزمة الإسكان، مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الريفي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1985، ص 23.
- 31- عبد الحميد دليمي، النمو الحضري و أزمة الإسكان، مرجع سابق، ص 39.

- 32- أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية، دط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 09.
- 33- نفس المرجع، ص 9.
- 34- نفس المرجع، ص 9.
- 35- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دط، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975، ص 107.
- 36- ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 151.
- 37- زينب صالح الأشوح، الاطراد و البيئة و مداواة البطالة، دط، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2003، ص 75.
- 38- أحمد زكريا الأحمد، نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام و جمهورها، ط1، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2009، ص 8.
- 39- نفس المرجع، ص 13.
- 40- حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، مرجع سابق، ص 288.
- 41- عزيزة عبدو، الإعلام السياسي و الرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص 100.
- 42- طارق السيد أحمد خليف، معجم مصطلحات الإعلام : عربي - انجليزي، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 34.
- 43- ميلفين ديلفر، ساندر بول روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة كمال عبد الرؤوف، دط، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1993، ص 366.
- 44- أحمد زكريا أحمد، مرجع سابق، ص 17.
- 45- حسن عماد مكاوي و ليلي حسين السيد، الاتصال و نظرياته المعاصرة، ط3، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2002، ص 288.
- 46- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير، ط2، عالم الكتب للنشر و التوزيع والطباعة، القاهرة، 2004، ص 343.

الفصل الثاني

مدخل إلى الصحافة المكتوبة

1-2 تطور الصحافة المكتوبة عبر العالم

2-2 تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر

3-2 خصائص الصحافة المكتوبة و فنونها

4-2 الصحافة المكتوبة و الوظيفة التنموية

5-2 الصحافة المكتوبة و قضايا التنمية الاجتماعية

هوامش و مراجع الفصل الثاني

تعتبر الصحافة المكتوبة شكلا بارزا من أشكال وسائل الإعلام التقليدية، و منذ ظهورها إلى يومنا هذا اتخذت مسارا جعل منها وسيلة تتأقلم مع جميع الظروف و لم يمنع التطور التكنولوجي، ولا ظهور وسائل الإعلام المختلفة التي تلتها من اهتزاز و تزعزع مكانتها، وتراجع صيتها، بل استغلت في كل فترة التطورات الحاصلة، لتصنع لنفسها مكانة تشهد لقوتها و قدرتها على الاستحواذ على فئات معتبرة من الجماهير.

ومن خلال هذا المدخل، سيتم التطرق إلى أهم ما يتعلق بالصحافة المكتوبة كتطورها عبر العالم ثم بالجزائر، خصائصها و فنونها، أهميتها و وظيفتها التنموية، و علاقتها بالتنمية الاجتماعية و تبيان المكانة التي تحتلها الصحافة المكتوبة في الجزائر.

2-1- تطور الصحافة المكتوبة عبر العالم:

لقد أدى التعطش للمعلومات الجديدة و السريعة، كالتي أثارها الحروب و الثورات الاجتماعية، اكتشاف البلدان البعيدة إلى ظهور وسيلة جديدة لتسجيل و نقل المعلومات و هي الإصدارات الدورية في أوروبا. و يمكن القول أن القرن الثالث عشر هو الانطلاق الأول لمثل هذه الإصدارات التي تطورت شكلا ومضمونا مع اختراع الطباعة، ولا بد من القول أنه كانت في العصور الوسطى جرائد أو صحف مخطوطة، و منسوخة تقدم أخبار الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ففي إنجلترا مثلا صدرت فيها 450 كتيبا من هذا النوع بين عامي (1590) و (1610). و لكن هذه الإصدارات كانت تنقصها السمتان الأساسيتان اللتان تميزان الإصدارات الدورية، وهما الوقت المحدد للصدور و تنوع المضمون.⁽¹⁾

لذلك قام "صامويل ديلباوم" من لوكسمبورغ بإصدار مجلة شهرية منذ عام (1609) و جريدتان يوميتان، الأولى أصدرها "يوليوس من "براغ" و كانت تطبع في ألمانيا و الثانية في "ستراسبورغ"، وهكذا صدرت منذ بداية القرن السابع عشر الكثير من الصحف في البلاد الأوروبية المختلفة بشكل أسبوعي، أما الصحف اليومية فكان أول من أصدرها رجل الطباعة و ناشر الكتب "تيموتئوس يرتش" عام (1660) إلا أن هذه الجريدة لم تدم طويلا، و في بداية القرن الثامن عشر صدرت في أوروبا عدة صحف يومية، استطاعت أن تتجنب أخطاء الصحف السابقة، أما في فرنسا، فنظرا لصرامة الرقابة فقد تأخر صدور أول

صحيفة يومية فيها حتى عام (1777) حين صدرت Journal du Paris، و قد شهد القرن الثامن عشر ازديادا كبيرا في عدد الصحف و المجلات (علمية خاصة) لدرجة أنه بين عامي (1631) و (1789) كانت تصدر في فرنسا 350 دورية بدون انقطاع⁽²⁾

و قد واكب فن الطباعة هذه التطورات بهدف الإسراع بالعملية الطباعية اختصارا للوقت، فقد نجح الطابع الهولندي "وليم جانوس بلاو" في تطوير آلة الطباعة الخشبية القديمة في أوائل القرن السابع عشر. وفي عام (1800) مع فجر الثورة الصناعية ثم ابتكار المطبعة الحديدية في إنجلترا، وفي سنة (1811) ثم اختراع أول مطبعة تدار بالبخار في ألمانيا و هكذا ازداد سحب الصحف و ساعد على توزيعها انتشار خطوط السكك الحديدية ابتداء من (1830).⁽³⁾

كما أصبحت الصحف تستحوذ على جماهير واسعة خاصة الطبقة العاملة في المصانع و المناجم، ومع اكتشاف الأمريكي روبرت للمطبعة الدوارة السريعة في أواخر القرن الثامن عشر، و اختراع الإخوة "فورد رينيه" سنة (1803) للفائف الورق الطويلة و تمكن الأمريكي "بالكوك" من ابتكار سنة (1865) نظاما من شأنه أن يجعل بكرات الورق جزء لا يتجزأ من المطبعة، هذا ما أدى إلى إنتاج الصحف بسرعة وبكميات كبيرة.

و يقول "ديفيد وينرايت" في كتابه "تبسيط الصحافة" أن الفترة الممتدة ما بين (1860) و (1880) شهدت انتشارا لتأسيس الصحف في شتى أنحاء العالم، ومعظمها لا يزال مستمرا حتى اليوم، وذلك لحرصها على إتباع التطورات التكنولوجية المستحدثة باستمرار و ترسيخ التقاليد الصحفية في مجال صياغة الأخبار و التحرير و رصد "وينرايت" أهم الصحف الرائدة في هذا المجال و منها:⁽⁴⁾

- عام (1860) صحيفة "oftenposten" (أوسلو النرويج)

- عام (1861) صحيفة "Daysnyheter" (ستوكهولم السويد)

- عام (1867) صحيفة "La stampa" (تورينو - إيطاليا)

- عام (1974) صحيفة "Manitoba" الكندية.

- عام (1976) صحيفة "الأهرام المصرية".

- عام (1979) صحيفة "Asahi shinbun" اليابانية.

- عام (1981) صحيفة "Les angles time" الأمريكية. و قد شهد الربع الأول من القرن العشرين انتشارا أوسع، و نجاحا باهرا للصحافة حتى لقت بصاحبة الجلالة، و لكن مع نهاية هذا الربع ظهر منافس جديد لها و هو " الراديو " و في بداية الأمر وجدت الصحافة صعوبات للتأقلم والمنافسة و كان لزاما عليها في الأخير أن تعمل على تطوير نفسها من أجل تقديم الأفضل.

و مع ظهور الراديو، لم تشعر الصحافة بزعزعة في مكانها، لأن التلفزيون كان نخبويا عند ظهوره بسبب ارتفاع تكلفة الأجهزة، ومع انطلاق الحرب العالمية الثانية استعادت الصحافة عصرها الذهبي، لكن بتقسيم المكانة بالإينصاف مع الراديو، و أصبحت الصحافة المسموعة شريكة متضامنة مع الصحافة المطبوعة لخدمة مختلف الجماهير، ومع انتشار التلفزيون أصبح لكل وسيلة وظيفتها الخاصة و المتميزة، بحيث تتكامل فيما بينها في أداء إعلام نزيه بعيدا عن المنافسة.⁽⁵⁾

وهكذا حاولت الصحافة المكتوبة منذ ظهورها إلى يومنا هذا أن تحافظ على خصائصها و أسسها مهما كانت الأوضاع، ومهما طرأ على العالم من تغيرات تكنولوجية، و ظهور وسائل إعلامية تتسم بالسرعة في نقل المعلومة، و ذلك في محاولة كل مرة إيجاد بدائل جديدة من أجل التأقلم.

2-2- تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث الخاص بتاريخ الصحافة في الجزائر إلى المراحل الأساسية التي عرفتها الصحافة الجزائرية قبل و بعد الاستقلال باعتبارها ظاهرة اجتماعية و سياسية في المجتمع الجزائري، وسنتطرق إلى هذه الظاهرة في علاقتها بالجمهور و بالسلطة السياسية معتمدين على ذكر بعض الأحداث و الظواهر السياسية التي عملت على تحديد و تفسير المسار العام لتطور الصحافة المكتوبة في الجزائر.

1-2-2 الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال

تؤكد الدراسات التاريخية أن الصحافة المكتوبة لم تكن موجودة في الجزائر قبل سنة (1830)، سنة غزو الفرنسيين للجزائر و الاستيلاء عليها، فعندما تجهز الجيش الفرنسي لغزو الجزائر حمل معه من بين ما حمل مطبعة و هيئة تحرير تشرف على إصدار جريدة هي صلة ربط داخل الجيش، فكانت « **L'ESTAFETTE DE SIDI FERRUCH** » أول صحيفة تصدر مع نزول الجيش الفرنسي على التراب الجزائري باللغة الفرنسية، و يشرف عليها ضابط من الجيش الفرنسي و تتضمن معلومات عن الحملة الفرنسية مع بعض الأخبار السياسية الخاصة بفرنسا، و كانت توزع على الجنود و على المصالح المكلفة بالحرب ضد الجزائر، و سرعان ما عوضت بصحف أخرى لأن هدفها منذ البداية كان محدودا لا يتعدى محيط الجيش الفرنسي هذه الصحف الجديدة كانت ذات طابع حكومي و استعماري منها مثلا: جريدة "الأخبار" التي بدأت تصدر في مدينة الجزائر سنة (1839) و عرفت رواجا كبيرا حتى (1898).⁽⁶⁾

و هكذا بدأت تتكون شيئا فشيئا فوق التراب الجزائري صحافة استعمارية تكتب باللغة الفرنسية يشرف عليها فرنسيون من الجالية الاستعمارية و موجهة إلى هذه الجالية، رسالتها في خدمة الاستعمار و قوامها الوجود الفرنسي و محاربة كل مقاومة لهذا الوجود.

و قد عرفت الصحافة في عهد الاستعمار ازدهارا نسبيا إذا أخذنا في الاعتبار عدد الصحف التي ظهرت في هذه الفترة إذ بلغت أكثر من 150 صحيفة و كذلك إذا أخذنا في الاعتبار نوعية مضمون هذه الصحافة و من هذه الناحية يمكننا أن نصنف هذه الصحف إلى عدة أصناف انطلاقا من الأهداف السياسية التي ترمي إليها كل صحيفة، وهذه الأصناف هي:⁽⁷⁾

1-الصحافة الحكومية : و نقصد بها الصحافة التي تشرف عليها الحكومة الفرنسية بواسطة ممثليها في الجزائر و هو الوالي العام و معه جميع الإدارة الاستعمارية و هذا الإشراف قد يكون مباشرا مثل ما نجده في جريدة "المبشر" وقد يكون غير مباشر، تتمثل في إقامة توجيه سياسي مستمر وفي تغطية النفقات بواسطة إعانة مالية معتبرة مثل ما نجده في جريدة "كوكب إفريقيا" و جريدة "النجاح".

و الصحافة الحكومية لم تعرف تعددا كبيرا نظرا لوضع القانون الفرنسي الذي لا يسمح للحكومة بامتلاك الصحف و لكن بتقديم إعانة مالية لبعض منها فقط و لكن هذه الصحافة امتازت بالاستمرارية و الديمومة و هو الشيء الذي فقدته تماما الأصناف الأخرى و على هذا فإن الصحافة الحكومية بدأت تظهر سنة (1847) بإصدار جريدة "المبشر" و استمر هذا الظهور بدون انقطاع حتى سنة (1956) أثناء الثورة التحريرية و هو تاريخ توقف جريدة النجاح.⁽⁸⁾

2- صحافة أحباب الأهالي: إن هذه التسمية الغربية تشير إلى جماعة من الفرنسيين الذين استاءوا من السياسة الاستعمارية و أرادوا أن يقدموا يد المعونة إلى نخبة معينة من المسلمين الجزائريين حتى لا ييأسوا من الوجود الفرنسي في الجزائر و من هذه الناحية فهم يقدمون لوطنهم أجمل و أحسن الخدمات كما جاء ذلك في كتبهم و جرائدهم⁽⁹⁾ فكانت صحيفتهم الأولى تحت اسم "المنتخب" عام (1882) بعدها "الجزائر الجمهورية" إضافة إلى العديد منها فكانت صحفا يومية و لها رواج كبير بسبب أنها تنقل جميع الأخبار و تنتقد الحكومة الاستعمارية.

3- الصحافة الأهلية: وهي الصحافة التي كان يمارسها السكان الأصليين للجزائر و يشرفون عليها ماليا و إداريا، و أهم الصحف التي صدرت صحيفة " الأمة " عام (1933)، "الدفاع"، "البصائر" و التي أسستها جمعية العلماء المسلمين.

لكن عند انطلاق ثورة التحرير الوطني عام (1954) لم تكن لها صحيفة خاصة تصدر بها إلى أن اتخذت قيادة الثورة قرارا عام (1956) بإصدار صحيفة في المغرب، تونس، و فرنسا، و سميت بصحيفة "المقاومة الجزائرية" بينما أنشئت في الجزائر صحيفة "المجاهد".⁽¹⁰⁾

2-2-2 الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال

أما بعد الاستقلال فقد عرفت الصحافة الجزائرية نقلة نوعية لكنها لم تكن شاملة بسبب ما خلفه الاستعمار الفرنسي من أمية حالت دون تطور الصحافة المكتوبة، و يمكن تلخيص تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر المستقلة كما يلي:

1-مرحلة ما قبل التعددية السياسية(من 1962 إلى 1988)

تبدأ هذه المرحلة من استقلال الجزائر إلى غاية (1988)، تاريخ فتح المجال أمام التعددية السياسية. و أهم ما ميّز الصحافة المكتوبة في هذه المرحلة مراقبة السلطات السياسية للعملية الإعلامية، من خلال إصدار التشريعات و القوانين المعرّقة للعمل الإعلامي، ومن خلال قيام الأجهزة الحكومية بممارسة الوصاية على ما ينشر أو يبيث من موضوعات و رسائل إعلامية إلى جانب تواجد الصحف الأجنبية في الساحة الإعلامية الجزائرية ، و هذا ما شكل منافسة حقيقية و عقبة أمام تطور الصحافة الجزائرية. و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات هي⁽¹¹⁾:

- الفترة الأولى (من الاستقلال إلى 19 جوان 1965):وهو تاريخ عرف تغييرا في النظام السياسي في الجزائر، وهو تنحية الرئيس "أحمد بن بلة" من الحكم.
- الفترة الثانية و تنطلق(من 1965 إلى غاية 1978) و هو تاريخ وفاة الرئيس "هوارى بومدين" واستلام الرئيس "الشاذلي بن جديد" السلطة.
- الفترة الثالثة و تمتد(من 1978 إلى 1988)و هي السنة التي عرفت فيها الجزائر أحداث 5 أكتوبر و التي تعد منعرجا هاما أفرز واقعا سياسيا جديدا أدى إلى إحداث تغيير جدي في المجال الإعلامي.

المرحلة الأولى (من 1962 إلى 1965): و أهم ما ميز هذه المرحلة:

-تأميم الصحف الوطنية: وهذا قصد استرجاع السيادة الوطنية و أملاك الدولة الجزائرية والصحف جزئا منها، كما يهدف التأميم كذلك إلى تحطيم منافسة الصحف الأجنبية للصحف الجزائرية، و لقد انطلقت عملية تأميم الصحف في 17 سبتمبر (1963) من خلال مكتب جبهة التحرير الوطني الذي قام بمجموعة من الإجراءات، تمثلت في تأميم ثلاث جرائد استعمارية هي: La و La dépêche d'Algérie و L'Echo d'Oran و dépêche de Constantine.

كما وصل عدد الصحف المؤممة إلى حوالي 11 صحيفة، منها 06 يوميات بقدره سحب إجمالية تقدر بـ 300.000 نسخة، و كانت هذه الصحف مستمرة في الصدور تطبيقا لاتفاقية "ايفيان" و لكنها

غيرت من رسالتها الاستعمارية، و عوضتها برسالة أخرى تعترف باستقلال الجزائر، و تقوم بتغطية نشاط الحكومة و نشاط الجزائريين.⁽¹²⁾

-عودة الصحف إلى الصدور و إنشاء صحف جديدة: عرفت هذه الفترة أيضا استعادة بعض الصحف نشاطها من جديد، بعد توقيفها إبان سنوات الاستعمار، و مثال على ذلك عودة " Algérie républicain " في 18 جويلية 1962، و من جهة أخرى أنشأت السلطات الجزائرية صحف جديدة منها يومية " Le Peuple " في 19 سبتمبر 1962، و جريدة " الشعب " باللغة العربية في طبعة مستقلة في 29 مارس 1963، جريدة " La République " في وهران، مجلة " الجيش " و " Révolution Africaine " في 1963.

و من الناحية التشريعية، لم تشهد هذه الفترة تغييرا في الوضع القانوني للإعلام ذلك لأن الحكومة الجزائرية لم تصدر قانونا تشريعا جديدا خاصا بالإعلام، بل صدر قانون في 31 ديسمبر (1962) ينص على أنه يبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية. و كان القانون الفرنسي ينص على الحرية المطلقة في النشاط الصحفي، و على الملكية الخاصة للصحف، و هو ما سمح لعدد من الجزائريين بالمبادرة لإصدار صحف تتمتع بالملكية الخاصة، و استمر الوضع كذلك إلى غاية إصدار قرار التأميم السابق الذكر الذي ألغى الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة⁽¹³⁾

المرحلة الثانية (من 1965 إلى 1979): بدأت هذه المرحلة بتغير كبير في الميدان السياسي والإعلامي، و مما لا شك فيه أن الجهود الحكومية المبذولة في المرحلة الأولى كانت ترمي إلى القضاء على الملكية الخاصة في الميدان الإعلامي، وقد تم ذلك مع بداية المرحلة الثانية و تواصلت الجهود من طرف الحكومة الجديدة لتمتين الوضع الجديد و إقامة نظام اشتراكي للإعلام، و يتمثل هذا النظام في إلغاء الصحافة الخاصة وكذلك توجيه الصحافة الحكومية و الحزبية حتى تصبح أداة من الأدوات التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها فهي تقف دائما بجانب الحكومة، تظهر أعمالها الايجابية و تخفي أعمالها السلبية و تسترهما، وهاتين النقطتين (إلغاء الملكية الخاصة و توجيه الصحافة المكتوبة) تعتبران من القواعد الأساسية التي بني عليها النظام الاشتراكي للإعلام في الجزائر. أما في ما يخص التوجيه فإنه أصبح سهلا بعد أن أصبحت جميع الصحف اليومية تتبع الحكومة، ففي 16 نوفمبر 1967 صدرت قوانين تجعل من اليوميات مؤسسات

ذات طابع تجاري و صناعي، و تجعل من مدير هذه المؤسسات صاحب الحق المطلق في التسيير الإداري والمالي بعد أن جعلته تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه الإعلامي والسياسي⁽¹⁴⁾.

إن إقامة نظام اشتراكي للصحافة في الجزائر لم يتم دون الاصطدام ببعض المشاكل الموضوعية منها مشكلة التوزيع و مشكلة الأمية و التعريب، فقد قامت الحكومة باتخاذ قرار بتاريخ 19 أوت 1966 بإنشاء الشركة الوطنية للنشر و التوزيع و إعطائها صلاحية الاحتكار في ميدان توزيع الصحف، فبهذا الاحتكار استطاعت السلطات أن تفرض هيمنتها على توزيع الصحف دون طبعها، فبمعنى توزيع الصحف عن طريق غير هذه الشركة ممنوع و أن هذه الشركة لا توزع إلا الصحف التي حصلت على تأشيرة أو إجازة من طرف الحكومة، مما أثر على وضعية الصحافة المكتوبة، فلم تعرف ازدهارا يذكر، و إن كان ارتفاع السحب في ازدياد إلا أنها قد جمدت و أصبحت رسالتها الإعلامية ضعيفة و قليلة المصادقية رغم التطورات الكبيرة التي حدثت في المجتمع من الناحية الاقتصادية و الثقافية⁽¹⁵⁾.

المرحلة الثالثة (من 1979 إلى 1988): تبتدئ هذه المرحلة بمحدث سياسي هام و هو انعقاد

المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني في أواخر جانفي 1979 بعد 15 سنة من انعقاد المؤتمر الثالث، وأهميته تكمن في كونه يوافق لأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام مما يؤكد على أن المشكل الإعلامي أصبح من اهتمامات و اختصاصات السلطة السياسية بعد أن أصبحت الحكومة و الحزب يهيمنان بصفة كلية على الميدان الإعلامي بعد أن أصبح الإعلام محتكرا من طرف الدولة، و سوف نتطرق إلى محاولة السلطة تحريك هذا القطاع بعد أن عرف جمودا استغرق المرحلة السابقة انطلاقا من توضيح الوضع القانوني و تنويع الصحافة المكتوبة و الرسالة الإعلامية.

أ - الوضع القانوني: إذ أصدرت السلطة السياسية في هذه المرحلة ثلاثة نصوص يمكن اعتبارها كقاعدة أساسية للنشاط الإعلامي في الجزائر، في جانفي 1979 وافق المؤتمر الرابع على لائحة خاصة بالإعلام، و في سنة 1982 ظهر قانون الإعلام، ثم في جوان من نفس السنة وافقت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في دورة خاصة على تقرير شامل يحدد السياسة الإعلامية، و يمكن تلخيص هذا الوضع الجديد في التوجيهات الكبرى التالية⁽¹⁶⁾:

- يعتبر الإعلام قطاعا استراتيجيا له مساس بالسيادة الوطنية.
- إلغاء الملكية الخاصة للوسائل الإعلامية.
- توحيد التوجيه السياسي في الميدان الإعلامي موكل لحزب جبهة التحرير الوطني.
- إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية عوضا من الطابع الصناعي و التجاري.
- تحديد حقوق و واجبات الصحفيين بصفة أدق من ذي قبل مع التأكيد على أن للصحافي الحق في الاتصال بمصادر المعلومات و الاطلاع عليها تحت رعاية السلطات و حمايتهم أثناء القيام بمهامهم الصحفية.
- للمواطن الحق في الإعلام، فوسائل الإعلام تقوم بإشعاره بكل ما يجري في البلاد سواء كان سلبيا أو ايجابيا.

ب-تنوع الصحافة المكتوبة: وضعت اللائحة الإعلامية التي وافق عليها المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني برنامج عمل يؤكد على ضرورة تنوع الصحافة المكتوبة بإصدار صحف جهوية و صحف متخصصة حتى تخلق حركية جديدة تدخل نفسا جديدا على الوضع الإعلامي للصحافة المكتوبة فلقد تحقق منه بعض الشيء بإصدار يوميتين مسائيتين "المساء" باللغة العربية و "Horizon" باللغة الفرنسية سنة 1988. ولكن يبقى هذا التحقيق كخطوة أولى لا بد أن تتبعها خطوات أخرى تملأ الفراغ الموجود في الميدان الإعلامي.⁽¹⁷⁾

ت-نوعية الرسالة الإعلامية: لقد رأينا في المرحلة السابقة أن الصحافة المكتوبة فقدت جزءا كبيرا من مصداقيتها و قد أشارت لائحة المؤتمر الرابع و تقرير اللجنة المركزية حول الإعلام إلى هذه الظاهرة السلبية، لذلك أشارت إلى ضرورة إقامة إعلام موضوعي من شأنه أن يولد الثقة بين الصحافة المكتوبة و قرائها، لأن الرسالة الحقيقية للإعلام و خاصة الصحافة المكتوبة هي تزويد القارئ و المواطنين بالمعلومات الكافية حول ما يجري في الوطن و العالم، حتى يتمكنوا من الحكم على الأحداث و حتى يكون لهم موقف خاص منها، و بذلك تكون المشاركة في جميع الميادين فعالة و ايجابية⁽¹⁸⁾.

2-مرحلة ما بعد التعددية السياسية(من 1989 إلى الآن)

لقد عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر (1988) تغيرات جذرية في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية بعد إقرار دستور جديد، أجاز التعددية السياسية و الإعلامية، و فتح عهدا جديدا للصحافة الجزائرية، و هو عهد التعددية و الانفتاح.

و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى المراحل التالية:

2-1- الفترة الأولى (من 1989 إلى 1990)"التمهيد للتعددية"

بفضل دستور 23 فيفري 1989 الذي يختلف في إطاره العام عن مجموع الدساتير السابقة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، وضعت الأسس الأولى للتعددية، حيث فتح المجال للحريات الديمقراطية كحرية الرأي و حرية تأسيس الأحزاب و مختلف الجمعيات و ذلك من خلال المادة 39 منه، فظهرت إلى الوجود عدة أحزاب سياسية و صحف حزبية و التي تعد أولى الصحف غير الحكومية في الجزائر المستقلة، و أول صحيفة حزبية ظهرت هي صحيفة "المنقذ"الناطقة باسم حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تبعتها صحف حزبية أخرى.⁽¹⁹⁾

و بالرغم من أن دستور(1989)أشار إلى حرية اتخاذ المبادرات، إلا أنه لم يكن السبب المباشر والانطلاقة الأولى لحرية الصحافة، هذه الأخيرة التي لم تظهر معالمها إلا في سنة (1990)، حيث كان الدستور يحتاج إلى قوانين و نصوص تفسر الأحكام العامة و تحدد الضوابط العامة التي يسير عليها الإعلام، و يتمثل لأول و أهم هذه الإجراءات التنظيمية في إصدار منشور 19 مارس (1990)،⁽²⁰⁾ الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية، و استثمارها في مجال الإعلام، و هو ما ترك حرية الاختيار للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية، إما البقاء في القطاع العمومي، أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شكل شركات مساهمة أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي(الصحافة الحزبية).

كما عرفت سنة(1990) صدور قانون إعلام جديد في 03 أفريل إذ صدر هذا القانون لرفع احتكار السلطة الملكية وسائل الإعلام، وجاء لأول مرة تعريف جديد للصحفي أصبح بموجبه التأهيل للمعني شرطا أساسيا للترقية و التعيين و التحويل في وسائل الإعلام، و هو تحول نوعي لم يحدث منذ (1952)، من

جهة أخرى أوجب هذا القانون ضرورة احترام الصحفي لأخلاقيات و آداب المهنة الصحفية كما أعطى للصحفيين الحق في رفض أي تعليمة تحريرية تأتي من خارج المؤسسة التي يعمل فيها. هذا القانون سمح بصدور العشرات من العناوين الإعلامية و أظهر لأول مرة خطابا للسلطة حول مهمة و وظيفة الصحفي، فبعد أن كان في السابق يعتبر مجرد موظف و مناضل أضحي بهذا القانون مسؤولا من الناحية المهنية و ليس من الناحيتين السياسية و الإيديولوجية.⁽²¹⁾ و لأول مرة منذ الاستقلال ينص القانون على حرية الإعلام و التعددية الإعلامية من خلال السماح للقطاع الخاص بالتواجد في هذا المجال، بعدما كان في عهد الحزب الواحد قطاع الإعلام سلوكا حصريا للدولة و الحزب و هذا ما مكن من التمييز بين قطاع الإعلام العمومي و الإعلام الحزبي و الإعلام المستقل(الخاص).

2-2- الفترة الثانية (من 3 أفريل 1990 إلى 11 جانفي 1992) "عصر التعددية"

أهم ما ميز الساحة الإعلامية بعد ظهور قانون (1990) هو ارتفاع عدد العناوين الصحفية و السحب اليومي للصحف حيث سجلت الجزائر تصاعدا في عدد العناوين الجديدة، وصلت سنة (2006) إلى 119 عنوان، بينما كان عددها سنة (1989)، 14 عنوانا فقط كما قفز السحب اليومي للصحف من 745847 نسخة سنة (1989) إلى 1708373 نسخة سنة (2006)، وبالرجوع إلى بداية هذه الفترة (عهد التعددية)، فقد انطلقت من خلال إيداع ملف جريدة "Le soir d'Algérie" كجريدة مسائية لتفتح بذلك عهد الصحافة الخاصة، و تم إنشاؤها في 3 سبتمبر (1990).⁽²²⁾

و تعتبر كل من جريدتي "El Watan" و "الخبر" من أقوى و أولى اليوميات الجزائرية الخاصة، واستطاعتا بفضل سياسة محكمة أن تحافظا على شعبيتهما و جمهورهما ، و لكن في أواخر هذه الفترة و بعد تولي " سيد أحمد غزالي " رئاسة الحكومة بدأ يظهر احتجاج عدد من الصحف عن الصدور، كما ظهر نوع من الصراع بين الصحافة الخاصة و السلطات السياسية تتمثل مظهره في امتثال عدد كبير من الصحفيين أمام المحاكم و المجالس القضائية.⁽²³⁾

و بما أنه لم تكن هنالك ضوابط و قيود واضحة تحكم عملية إصدار الكثير من الصحف و كذا عدم توفر شروط الممارسة المهنية فيها، فقد تم اختفاء عدد هام من هذه الصحف لحظات قليلة فقط بعد إنشائها، و ذلك لعدم قدرتها على المنافسة و لارتفاع تكاليف الإنتاج.⁽²⁴⁾

2-3- الفترة الثالثة (من 11 جانفي 1992 إلى 07 جوان 1992) "مرحلة الضعف"

تميزت هذه الفترة سياسيا باستقالة الرئيس " الشاذلي بن جديد " و ظهور المجلس الأعلى للدولة يوم 14 جانفي (1992)، و إلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 ديسمبر (1991)، و إعلان حالة الطوارئ يوم 09 جوان (1992)، و إصدار القرار المؤرخ في 07 جوان (1994) المتضمن قرار السلطات لاحتكار الأخبار الأمنية.

و تعدّ هذه المرحلة فترة غير مستقرة في تاريخ الجزائر المعاصر، فبعد إلغاء نتائج الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية، وإقرار حالة الطوارئ، جمّد العمل بدستور (1989) و قانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة في (1990).

■ أثر إعلان حالة الطوارئ على الصحافة الجزائرية

كان لإعلان حالة الطوارئ في الجزائر عدّة تأثيرات على الصحافة الجزائرية نذكر منها:⁽²⁵⁾

- حل المجلس الأعلى للإعلام من طرف رئيس الحكومة آنذاك، و فتح المجال أمام مضايقات واسعة على الممارسة الإعلامية.
- هيمنة السلطة السياسية على الصحافة الخاصة بحجة استرجاع هيئة الدولة و ذلك عن طريق اقتحام عناصر الأمن للمقرات الصحفية و اعتقال الصحفيين و توقيف الصحف عن الصدور بقرار من وزارة الداخلية.

لكن و بعد اغتيال " محمد بوضياف " رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29 جوان (1992)، و تولّي " رضا مالك " رئاسة الحكومة في جويلية (1993)، لوحظ أن غالبية الصحف انسجمت مع خطاب السلطة نظرا لعلاقة " رضا مالك " الوطيدة بالصحفيين، و نظرهم لهم باعتباره أحد الوجوه الصحفية القديمة وأصبحت بعض الصحف المستقلة منابرا لبعض الأحزاب مثل "Liberté" التي كانت تدافع عن القضايا

التي يطرحها حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، و جريدة "La Tribune" التي كانت تدافع عن مصالح حزب جبهة التحرير الوطني و أصبح الإشهار وسيلة في يد السلطات للضغط على الصحف الخاصة و التي أصبحت رهينة بالنسبة لشركات الطباعة و مؤسسات التوزيع.⁽²⁶⁾

2-4- الفترة الرابعة (من 7 جوان 1994 إلى أفريل 1999)

و فيها شهدت اليوميات استقرارا و استطاعت بعضها ابتداء من (1996) الاستقرار و المحافظة على قاعدة القراء، ميزة هذه المرحلة هي تدهور العلاقة بين السلطة و الصحافة بسبب الرقابة المفروضة على نشر و توزيع الأخبار و تدهور حالة الحريات العامة و حرية التعبير و بروز الحذف الذاتي و الركود التام لنشاطات الأحزاب السياسية مما أثر على النشاط الإعلامي للصحف⁽²⁷⁾ ، أما سنة (1998) فقد شهدت انخفاضا كبيرا في عدد العناوين، و يعود ذلك إلى حدة المنافسة و دخول الصحافة إلى اقتصاد السوق حيث شهدت نفس السنة حلّ العديد من العناوين التي أثبتت فشلها اقتصاديا .

2-5- الفترة الخامسة (من 5 أفريل 1999 إلى يومنا هذا)

عرفت الخريطة الإعلامية تغيرا ملحوظا بعد وصول " بوتفليقة " إلى الحكم حيث عرف قطاع الإعلام تراجعا فالخريطة الإعلامية التي رسمها رئيس الدولة مكونة من وسائل إعلام ثقيلة مكتوبة و سمعية مراقبة كليا من طرف الحكومة ، و صحافة خاصة معترف بها رسميا كمجال حر للتعبير كما صرح رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " (أن الدولة هي التي تموّل الراديو و التلفزيون و هما موجودان للدفاع عن سياسة الدولة، و لم ننشئ هذه الإذاعات و هاته التلفزة لمنحها لأولئك الذين يهاجمون الدولة و يتسببون في نكبة شعبهم و على أية حال هناك صحافة حرة و مجال لحرية التعبير فمن أراد فله ذلك لكن وسائل الدولة ملك للدولة).⁽²⁸⁾

و ابتداء من سنة (2001) بدأت الصحافة تعرف تراجعا مقارنة بالسنوات السابقة، كما فشلت السلطات في وضع قانون إعلام جديد يتماشى و التغيرات التي فرضت نفسها على الساحة الإعلامية، كما واصلت الدولة تشديد قبضتها على القطاع و ذلك بفرض الرقابة و عدم فتح القطاع السمعي البصري، كما

أن قرار تعديل قانون العقوبات بحجة الحفاظ على المؤسسات و الهيئات النظامية من الإهانات و الشتم والقذف أدى إلى تكميم الصحافة و تشديد الخناق عليها.(29)

و في مطلع سنة (2012) وتحديدًا يوم 12 جانفي صدر قانون الإعلام الجزائري الجديد بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني عليه يوم 14 ديسمبر(2011)، و في سنته الأولى من الصدور ظهر هذا القانون مجمدا فاقد المفعول في واقع الممارسة الإعلامية و التي لازالت تخضع للقانون القديم في بعض جوانبها بينما تسير بالاجتهادات في عديد المجالات و على رأسها مجال السمعي البصري،و حتى الآن يواجه الراغبون في إنشاء عناوين صحافة مكتوبة غموضا في الكيفيات المعتمدة للحصول على الاعتماد وتراخيص النشر بسبب الفراغ القانوني الناجم عن تنصيب هيئة ضبط الصحافة المكتوبة، التي تشكل حسب قانون الإعلام المذكور من 14عضوا نصفهم معين بمن فيهم الرئيس و النصف الآخر منتخبون من بين الصحفيين الذين يثبتون سنوات الخبرة المطلوبة و المقدرة. و للحدوث أكثر عن هذا القانون سنتعرض له في الفصل الموالي و المطلب المتعلق منه بالسياسات الإعلامية في الجزائر.

من خلال العرض الموجز لتاريخ الصحافة المكتوبة الجزائرية يمكن استنتاج مايلي:

الارتباط الوثيق للصحافة المكتوبة في الجزائر بطبيعة النظام السياسي السائد، مما يؤكد مقولة تبعية النظام الإعلامي للنظام السياسي، و هذا ما أدى إلى:

-تراجع حرية التعبير: و هذا ما كان له أثر سلبي على حرية الصحافة بالجزائر.

-الضغوطات على الصحافة المكتوبة:إن الصراع القائم بين السلطات السياسية والصحافة المكتوبة، حال دون قدرة الصحفيين على التصدي و على المطالبة بحقوقهم.

هذا إضافة إلى الضغوطات الاقتصادية و التي تشكل بدورها عبئا لا يمكن مقاومته و تتمثل في:(30)

مشاكل الطباعة: التي أدت في أحيان كثيرة إلى تعليق عدد من الصحف لأسباب مالية بين الناشر

و المطبعة و إلى تراكم ديون الصحف تجاه المطابع.

مشاكل التوزيع: و المتمثلة في غياب تنظيم قانوني خاص بقطاع التوزيع، و غياب خريطة وطنية للتوزيع، و تفاقم ديون مؤسسات التوزيع للصحف الوطنية، وهذا ما كان له أثر سلبي على تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر. و الملاحظ أيضا أن سحب صحف القطاع الخاص أهم بكثير من سحب صحف القطاع العمومي في ظل المنافسة بينهما، لاعتبارات موضوعية، نفسية، وتاريخية.⁽³¹⁾

مشاكل الإشهار: و ذلك في ظل غياب قانون ينظم عملية الإشهار، مما نجم عنه نوع من الفوضى بسبب تزايد طلبات المعلنين على إلغاء احتكار الدولة لهذا القطاع، و هذا رغم دخول الإشهار التجاري عالم الصحافة سنة (1997).

3-2 خصائص الصحافة المكتوبة و فنونها

2-3-1- خصائص الصحافة المكتوبة:

يتأثر النظام الإعلامي بخصائص المؤسسات الإعلامية من حيث تقنياتها و أنماط استخدامها، فالنظام الإعلامي ككل في أي مجتمع يتأثر في تشكيله و إعادة تشكيله بصورة التفاعل بين وسائل الإعلام، البعض من هذه الوسائل أكثر تكلفة من غيرها، و بعضها يناسب بعض الفئات المتعلمة و لا يناسب غيرها، لكن رغم هذا أصبح السائد الآن هو تكامل الأدوار بين كل الوسائل نظرا لما تتميز به كل وسيلة من خصائص تؤثر في الاستخدام، وهذا بدوره يقودنا إلى الحديث عن أكثر الوسائل استعمالا لكونها في متناول مختلف الفئات و الشرائح المهنية - الاجتماعية، ألا وهي الصحف.

فالصحافة المكتوبة هي من ضمن الوسائل المطبوعة التي تعرف بأنها عبارة عن مساحات من الورق المطبوعة بطريقة آلية ، لنقل الوسائل الإعلامية من القائم بالاتصال أو المرسل إلى أعداد كبيرة ومنتشرة من الأفراد، كما تتميز الصحف بكونها توفر للفرد تكرار القراءة حيث تنفرد بخاصية سهولة الحفظ و الانتقاء وإمكانية الرجوع إليها عند الضرورة.

إن تعدد الصحف عامة و المجالات خاصة في النظم التعددية يوفّر للفرد حرية الاختيار من بينها ما يتفق مع حاجاته و إمكانياته و بجانب ذلك فإنها توفّر للقارئ الحرية في اختيار الرسالة أو المحتوى الذي يتفق مع حاجاته و اهتماماته من بين عشرات الأنواع من المحتوى المنشور بالصحف.⁽³²⁾

و من هنا نلاحظ أن حرية اختيار الوسيلة المطبوعة و اختيار الرسالة تتوفر أكثر في الوسائل المطبوعة عنها في الوسائل الأخرى التي عادة ما تكون محدودة العدد. فالصحف من جهة أخرى تعتبر وسيلة غير مباشرة بمعنى أنها لا تتمثل فيها أي خاصية من خصائص الاتصال المواجهي، لذلك في أغلب الأحيان يقوم القارئ بالدور الأكبر في استكمال مقومات الأشكال المختلفة للإدراك من خلال تنشيط خياله و صياغة تفسيراته حتى يتم وضع الرموز في دائرة المعاني و الدلالات الصحيحة.

و تبقى الصحف كباقي الوسائل المطبوعة تصلح بشكل عام لنشر المواد الطويلة و الصعبة التي تحتاج تفرغا من القارئ لعملية القراءة و لذلك يراعى فيها بشكل خاص تيسير عملية القراءة، في التحرير والإخراج، لتناسب كل المستويات التعليمية على الرغم من عمق تناول المحتوى مقارنة بالوسائل الأخرى. ومن جانب آخر فإن الصحف حسب تصنيف "مارشال ماكلوهان" تعتبر الوسائل التي تقدم كمية كبيرة من المعطيات و تتعامل مع حاسة واحدة، شأنها شأن الراديو، و لذلك لا تتطلب قدرا كبيرا من الجهد لكي تستكمل هذه المعطيات، وبالتالي مشاركة أقل لرسم الصورة التي ترسمها الصحيفة للقارئ، وهذا معيار و ضعه "مارشال ماكلوهان" حيث وصفها بأنها قادرة على إثارة القارئ بما تقدمه من إيضاح عالي نظرا لكثرة المثبرات التي تقدمها في تفاعلها مع حاسة واحدة.⁽³³⁾

و إذا ما انتقلنا على مستوى المجتمع فإننا نجد أن الصحف قد تجاوزت هذه الخصائص إلى ما هو أكبر حيث ساعدت مع هذه الخصائص منذ البداية إلى التقريب بين الناس، و يظهر ذلك من خلال الاتفاق على اللغة و المعاني التي اكتسبت رضا هؤلاء الناس و وحدت حولها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها توفر للقارئ السيطرة على ظروف القراءة وفقا لما يراه مناسبا لذلك. فالفرد يقرأ الجريدة أو المجلة بصفة عامة في الوقت الذي يختاره و في المكان الذي يراه و يحدده بذاته من أين يبدأ و إلى أين ينتهي، وكل هذه العوامل جعلت من الصحيفة وسيلة في متناول جميع الأفراد الذين يرون فيها مرونة في التعامل إضافة إلى طابعها الإخباري.⁽³⁴⁾

و تعرف الصحافة بأنها صناعة الخبر بالكلمة و الصورة لغايات الإعلام و التعليم و التثقيف والترفيه و الدعاية، و من هنا نلاحظ أنها تتصل بأغلب وظائف الإعلام الجماهيري من جهة، و كذا بأغلب مجالات الحياة اليومية للفرد، و هو ما يجعلها أكثر تأثيرا على سلوكيات الأفراد و تدخل ضمن إطار التنشئة الاجتماعية، لذا فهي ذات أهمية كبيرة في غاياتها و أهدافها و مكانتها في المجتمع، فقد وصفت بأنها السلطة الرابعة بعد السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية، فهي إن استغنت و وظفت عقليا صارت أداة تنوير للمجتمع و إصلاح شأنه، و من هنا قيل أن الصحافة كوسيلة اتصال جماهيرية يجد فيها القراء كثيرا من المعلومات التي تزيد من ثقافتهم و ترشدهم إلى أفضل الطرق و الأساليب والمعاملات في الحياة الاجتماعية كما يجدون فيها عناصر التسلية و الترفيه.⁽³⁵⁾

و تتحقق أهمية الصحافة بمدى امتلاكها للخصائص الإعلامية التي تميزها عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى . و على ضوء هذا التأويل يتبين أن الإعلام الصحفي يؤثر تأثيرا بالغا في سلوك الأفراد و من ثم يتوخى و ينتظر من الصحافة و الصحفي خاصة التحلي بالصدق و الأمانة، الصراحة و الموضوعية محاولا قدر المستطاع الابتعاد عن الذاتية في تناول مختلف المواضيع و القضايا و في تقديمه للأخبار و المعلومات التي يزود بها القراء، وهذا يجعل الصحافة و الإعلام عامة يشق طريقه المزدوج بين المحافظة و التغيير، فالإعلام و وسائله و أجهزته تعمل في إطار حساس يسعى إلى التوفيق في المجتمع بين أساسين أولهما العمل من أجل المحافظة على التراث الثقافي، و القائم بالمجتمع وهذا من بين الثوابت الأساسية لكل مجتمع ، و ثانيا العمل على تطويره و تغيير بعض شوائبه أي إدخال بعض التغييرات على النسق الاجتماعي، و يحدث هذا في الدول النامية التي عرفت فترة استعمارية قاسية تركزت فيها بعض البقايا الثقافية من جراء حملات التبشير و ما شابه ذلك و اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام عامة و الصحافة خاصة اعتبارا منهم على أنها مصدر للمعلومات التي تسهل للفرد القيام بعملية بناء ترتيبهم الاجتماعي، ففي دول العالم الثالث لا سيما الجزائر تعتبر درجة اعتماد الأفراد على معلومات وسائل الإعلام عامة و الصحف خاصة هي الأساس في فهم المتغيرات الخاصة بزمان و مكان تأثير الرسائل الإعلامية على المعتقدات و المشاعر و السلوك. لهذا فإن مفهوم المعاملات يتسع ليشمل كل الرسائل التي تبثها و تذيبها وسائل الإعلام و يكون لها تأثيرا على الطريقة التي يفكر بها الناس و يشعرون و يتصرفون بواسطتها.⁽³⁶⁾

إضافة إلى ذلك يجب التأكد من منظور آخر على أن اختلاف الأفراد في أهدافهم و مصالحهم فإنهم يختلفون في درجة الاعتماد على نظم وسائل الإعلام وبالتالي يشكلون نظما خاصة لوسائل الإعلام ترتبط بالأهداف و الحاجات الفردية لكل منهم، وطبيعة الاعتماد و درجته على كل وسيلة من الوسائل في علاقتها بهذه الأهداف. والمتتبع لتطور الصحافة عبر العالم يلاحظ أن هذه الأخيرة مرتبطة و إلى درجة كبيرة بتطور المجتمعات و الأنظمة التي تسيروها، و تبقى الصحافة ذات أهمية اتصالية في التأثير على الجماهير فالصحافة شأن غيرها من المطبوعات كالكتاب و المجلة تتميز بخصائص هامة تجعلها تتفوق في بعض المجالات على غيرها من وسائل الإعلام الأخرى. (37)

ومن أهم الخصائص الإعلامية للصحافة المكتوبة نذكر مايلي: (38)

- هي وسيلة أقل تعقيدا من الراديو من الناحية التكنولوجية و لكونها وسيلة اتصال تعد أكثر تعقيدا منه ثقافيا و اجتماعيا، فهي تقوم على التوزيع الجماهيري و تحتاج إلى مستوى عالي من التعليم ولها مميزات أخرى فهي أحسن للمواضيع المعقدة و أكثر قابلية للاستيعاب و المراجعة و السيطرة من الكلام المنطوق.
- من ناحية أخرى تتميز الصحافة بإتاحة الفرصة للقارئ للتحكم في الوقت، فقارؤها يمكنه أن يتوقف أينما أراد و أمام أي كلمة أو جملة تثير مشاعره، بل يستطيع العودة إلى الوراء و أن يترك بعضها منها كما أنها تنمي القدرة على التخيل و المشاركة، ففوة تأثير الكتابة مبنية على أساس المشاركة بين الكاتب و القارئ فهما شريكان في مباراة قوامها عمق التجربة المتولدة عن أقل عدد ممكن من الكلمات.

فبالإضافة إلى أنها تمكن القارئ من تقييم المواقف الفكرية و الفلسفية و التطور الاجتماعي والتجارب الإنسانية بهدوء و بعيدا عن الضوضاء و السرعة التي يتطلبها الراديو و التلفزيون و تستمد الصحف خصائصها من كونها تمد الجمهور بالأخبار... و من سعة انتشارها في أرجاء الوطن و خارجها وقدرتها في الوقت نفسه على الوصول إلى جميع الطبقات الاجتماعية و الاقتصادية و إلى جميع فئات المسنين.

- كما تعد أرخص وسائل النشر، فلو قسمنا تكاليف النشر على الأعداد الذين تصل إليهم لوجدنا الصحيفة أرخص من أي وسيلة أخرى حتى لو أضفنا تكاليف الإنتاج و تسمح باستعمال مساحات مختلفة و مواقع مختلفة بما يفي بحاجات المستخدمين.
- و من زاوية القارئ فالصحافة سلعة مرغوبة يقبل عليها بإرادته و هي لذلك جليلة الفائدة في التأثير على الجمهور العام الداخلي و الخارجي و الجمهور المحلي، فهي تجتذب أولئك الذين يرتفعون عن المستوى المتوسط لا في التعليم فحسب، و إنما في استخدامهم المكثف لوسائل الإعلام و تجتذب الشباب النابه أكثر من الشيوخ و الذين يعيشون في مجتمعات حضرية أكثر مما يعيشون في مجتمعات ريفية.

أما أسباب قراءة الصحف فعديدة فالناس يريدون أن يكونوا مطلعين و لكن لأسباب مختلفة لكسب الاحترام و الاتصال بالبيئة و الشعور بالطمأنينة على سلوكهم و الملائمة مع أدوارهم في المجتمع والهروب من الملل فالصحف مصدر للمعلومات عن الأمور الجادة وجد فيها الناس مصدرا لإضفاء الهيبة فتظهرهم بمظهر العارفين، و يجد فيها البعض أداة لا غنى عنها في الحياة الربية. كما تؤدي الصحف إضافة إلى وظيفة تقديم الأخبار و تقديم وجهات النظر حول المسائل السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية دور التعريف بنشاطات المؤسسات و الدوائر المختلفة عن طريق التحقيقات و الأحاديث و التقارير الصحفية⁽³⁹⁾.

كما أن الصحيفة تعتبر إحدى وسائل التأثير على العاطفة الإنسانية و التفكير و السلوك، و هي تنفرد بنقطة ضعف تمثل في الوقت نفسه مصدرا لقوتها، إذ أنها وسيلة الاتصال الجماهيرية الوحيدة التي لا تحظى بالصوت الإنساني، و من ثم فهي تفقد عنصرا معيّنًا يمثل بالنسبة لكل من الإذاعة و التلفزيون والسينما مصدرا للفاعلية و الجاذبية. و لكن نقطة الضعف هذه تمثل نقطة قوة من منظور آخر، فالصحيفة المطبوعة هي الوسيلة الوحيدة للجمهور فيها أن يحدد التوقيت أو يحدد درجة الحركة والنشاط من خلال قدرته على الاستمرار في القراءة أو التوقف عنها.⁽⁴⁰⁾

ومن خلال هذه الخصائص الإعلامية للصحافة المكتوبة نلاحظ أنها تنفرد عن باقي الوسائل الإعلامية الأخرى التي توصل للمستمع أو المشاهد للمادة الاتصالية دون أن يقوم هذا الأخير بأي جهد

إيجابي لإكمال عناصر الإعلام الطباعي غير الشخصي، إذ لا يشعر القارئ بالمشاركة الفكرية التي يشعر بها مشاهد الفيلم التلفزيوني أو السينمائي.

2-3-2 فنون الصحافة المكتوبة:

تكاد تكون مضامين الصحافة المحلية الوطنية متشابهة و متقاربة من حيث المعنى، إلا أن الاختلاف يكمن في الأسلوب الصحفي، و طرق التحليل و التعليق و التأويل، و هذا أمر طبيعي كون الصحفي يتفاعل في وسط اجتماعي يفرز أحداثا و تغيرات يعيشها باقي أفراد المجتمع الآخرين. ومضمون هذه الصحافة غالبا ما يكون جامعا لعديد من الموضوعات، أو ذات موضوعية محددة الأغراض، لها صفحات معينة كالأخبار و السياسة الداخلية و الخارجية و الرياضية، و الإعلانات والألوان الأدبية و الفنية كالقصص و الشعر و التعليقات و التحليلات و المتفرقات،... الخ.

و أنواع الفنون الصحفية يقصد بها ما تقدمه الصحافة من مضامين أو محتويات و هذه الأخيرة تختلف باختلاف طبيعة الناس الذين توجه لهم، و يمكن حصر بعض هذه الأنواع في ما يلي:

- الخبر الصحفي:

ساهم عدد كبير من أساتذة الصحافة العرب في تعريف الخبر و منهم الدكتور "محمود عزمي" الذي يعرف الخبر بأنه إعلام عن حدث جديد هام و متميز، و يؤكد الدكتور "عبد اللطيف حمزة" أهمية الخبر في الصحافة المعاصرة حيث ذكر أن الخبر الصحفي مادة من أهم المواد الصحفية لأنها تهم القراء من جانب و تهم الصحيفة نفسها من جانب آخر، فهي تعتبر موردا من موارد تمويل الصحيفة.⁽⁴¹⁾

و من التعريفات الهامة و التي تدخل في نطاق نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام التعريف الذي قدمه "رولاندز" و الذي يقول أن الخبر هو إفشاء لأشياء أو أسرار لم تكن معروفة و هو يرى أيضا أن الخبر شيء يريد البعض كتمانها بينما الجميع في حاجة إليه.⁽⁴²⁾

و يقدم الدكتور "فاروق أبو زيد" تعريفا آخر للخبر يركز على أساس مفهوم ومهمة الصحافة في الدول النامية التي يجب أن تعمل بالإضافة إلى الإمام، أي الحصول على الأخبار و نقلها، و تفسير هذه

الأخبار مهمة أخرى، وهي المساهمة في ترقية المجتمع و تنميته و لذلك يمكن تعريف الخبر بأنه تقرير يصف في دقة و موضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد من القراء، وهي تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع و ترقيته وبذلك يقوم مفهوم الخبر في الدول النامية على اعتبارين⁽⁴³⁾

أولاً: اتصافه بالصدق و الدقة والموضوعية.

ثانياً: التزام الخبر بتنمية المجتمع و ترقيته.

و للخبر مجموعة من العناصر و الخصائص التي لا بد و أن تتميز بها أبرزها الجدية و الآنية بحيث يظل الخبر مجارياً للأحداث القائمة، فالخبر هو أسرع مادة معرضة للتلف و الفساد بمجرد مرور ساعتين على أول ما نشر، و كذلك عناصر الإثارة و الغرابة و التسلية و الإفادة و التشويق و الطرافة و الاهتمامات الإنسانية والصدق و الموضوعية و الدقة، و توفر هذه الخصائص في الخبر يزيد من درجة تداوله بين الناس و يمثل مكاناً مرموقاً في الصحيفة.

- التقرير الصحفي

التقرير الصحفي فن من فنون الكتابة الصحفية يقع بين الخبر و التحقيق الصحفي و يقدم التقرير الصحفي مجموعة من المعارف و المعلومات حول الوقائع في سيرها و حركتها الديناميكية و يتميز التقرير الصحفي بالحركة و الحيوية و لا يقتصر على الوصف المنطقي و الموضوعي للأحداث و إنما يسمح في نفس الوقت بإبراز الآراء الشخصية و التجارب الذاتية للمحرر الذي يكتب التقرير فكلما كان المحرر شاهد عيان على الحدث كلما زادت فرص النجاح أمام التقرير الصحفي⁽⁴⁴⁾

و ينحصر هدف كاتب التقرير في إثارة اهتمام القارئ بالموضوع و ذلك بتقديم معارف ومعلومات جديدة أو طريفة أو غريبة أو مسلية عن حدث من الأحداث الجارية و قد لا يزيد هدف التقرير عن مجرد تسلية القارئ و إمتاعه بالمعلومات الغريبة.⁽⁴⁵⁾

- الروبورتاج الصحفي

هو فن من فنون الكتابة الصحفية الإبداعية، و هو فن متميز في الصحافة المكتوبة إلى جانب القصة الصحفية، و يمكن تعريف الروبورتاج بأنه إنتاج كتابي إبداعي في حقل الصحافة المكتوبة في أعقاب فعل ميداني بزيادة موقع أو أماكن عدة تستهدف إجراء مقابلات مع مصدر المعلومات في حقل الاستطلاع أو مراقبين للأحداث و شهود للوقائع أو المختصين و ذوي شأن، تشكل أقوالهم و شهاداتهم مصادر هامة، وتسند معلوماتهم النص الصحفي، ويكتب متداخلا مع قدرة الصحفي على توظيف جميع حواسه لالتقاط كل ما يدور حوله بفاعلية في الميدان، و ذلك لضمان تدوين انطباعات شخصية تضفي متعة على النص وتمنح القارئ مشهدا صوريا منسوجا بلغة رفيعة و رشيقة، و لهذا اعتبر الروبورتاج فنا إبداعيا صحافيا بامتياز في حين انتزع التحقيق صفة العلم بضرورة ارتكازه على معلومات موثقة مجردة تكشف المستور و تقدم إجابات شافية عن الحقائق الغامضة التي ينتظرها القارئ عبر الإجابة على السؤال المركزي للتحقيق الصحفي: لماذا؟ (46)

- التحقيق الصحفي

التحقيق الصحفي قالب صحفي يبنى على المعلومات المجردة الباردة بعيدا عن الانفعالات والأحاسيس، و يعتمد البحث عن الأسباب الغامضة التي تكمن وراء الحدث و يجيب على التساؤلات الكثيرة المتعلقة بأسباب نشوء الظاهرة ، و يمكن إيجازه بكلمة واحدة " كشف المستور " و إذا لم يقم بهذه المهمة فإنه يفقد عنصره الحاسم كنوع صحفي من ألوان الكتابة.

و يقوم التحقيق الصحفي على خبر أو فكرة أو مشكلة، و يمثل إشكالية مطروحة يحاول الصحفي الإجابة من خلاله على السؤال الرئيسي لماذا؟ من خلال ما يجمعه من معلومات من المصدر (46)، أو يلتقطه من المجتمع الذي يعيش فيه، ثم يقوم بجمع مادة الموضوع بما تتضمنه من بيانات أو معلومات أو آراء تتعلق بالموضوع ثم يزوج بينها للوصول إلى الحل الذي يراه صالحا لعلاج المشكلة أو القضية أو الفكرة التي يطرحها التحقيق الصحفي.

و التحقيق الصحفي يشرح و يفسر و يبحث في الأسباب و العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو القضية أو المشكلة أو الفكرة أو الظاهرة التي يدور حولها التحقيق. (47)

التحقيق الصحفي من أصعب فنون الكتابة لتداخل عناصره معا في البحث عن الحقائق و كيفية عرضها في الصحيفة، متداخلا مع المسؤولية الأخلاقية و القانونية عند الناشر و إمكانية تنصل المصدر الإعلامي من المادة المنشورة باسمه أو رفضه كشف اسمه متداخلا مع حق المراسل الصحفي القانوني في الحفاظ على سرية مصدره الإعلامي. إضافة إلى طاقة و نوعية الصحيفة و قدرتها على تحمّل تحقيق متماسك يكشف الخفايا و المستور في المجتمع كالفساد و الاحتكار وكلّ هذه العناصر مجتمعة تجعل من التحقيق أمرا صعبا و لهذا يلاحظ أنه غير منشور في صحفنا.

- الحديث الصحفي

لون مهمّ من ألوان الفنون الصحفية، و يصعب تجاهل هذا اللون من الكتابة، وهو منتشر نسبيا في الصحف، بينما تعتمد المجلات الأسبوعية بشكل واسع و قد تشكل مقابلة صحفية ناجحة مع شخصية اعتبارية ذات نفوذ في الميادين العلمية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الأدبية و الفنية والرياضية... الخ و مع خبراء في المهن المختلفة و كذلك مع أفراد شكلوا في لحظات معينة، اهتمام الرأي العام و الصحافة.

و يعتمد الحديث الصحفي على العديد من العناصر أبرزها المعلومات الموضوعية و المحايدة التي يجمعها الصحفي، الأحداث المتعاقبة التي تثير اهتمام الرأي العام و القراء لمعرفة جوانب مهمة في قضية إعلامية مطروحة بقوة، و الأحداث و المناسبات التي تتطلب مقابلة مع مختصين لتوضيحها و تفسير أبعادها، و كذلك الطرائف و النوادر التي تدفع المراسلين لإجراء مقابلات مع أبطالها.

4-2 الصحافة المكتوبة و الوظيفة التنموية

تلعب الصحافة المكتوبة أهمية أساسية في مختلف المجالات الحيوية للأفراد و الجماعات كما تساهم بطريقة فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية إضافة إلى دورها الإخباري و الإعلامي، و تختلف

تأثيرات وسائل الإعلام باختلاف أنواعها و مجالاتها و مواضيعها، ومنه تتضح أهميتها انطلاقاً من ارتباطها بخصائص فنية و اجتماعية. كما أن تنوعها يجعل المتلقي لمضمون الرسالة الإعلامية معرضاً لمؤثرات مختلفة قد تغير من سلوكاته أو تعدلها تبعاً لدرجة التأثير، وهذا ما أشار إليه برنارد بيرلسون "Berlson" في قاعدة شهيرة ترمي في مضمونها إلى أنّ نوعاً من الاتصال و نوعاً من الموضوعات تضاف إلى الانتباه الخاص لجمهور ما من الاتصال، و شروطاً معينة يمكن أن تحدث قدراً معيناً من التأثير. (48)

و هذا يوضح بروز متغيرات جديدة في عملية الاتصال منها الجمهور و السياق الاجتماعي وطبيعة مضمون الاتصال، و من ثم فإن تأثير وسائل الإعلام يختلف باختلاف أجهزة الإعلام و المضمون والجمهور و الظروف القائمة. وهذا ما يؤكد لنا من وجهة نظر أخرى أن العوامل المحيطة بوضعية الفرد حين تلقيه الرسالة الإعلامية تحدد طبيعة تأثير وسائل الإعلام و لها دور مباشر لذلك.

و قد ساهمت البحوث في ميدان الاتصال بقدر كبير في إبراز التأثيرات النفسية و الاجتماعية التي تحدثها وسائل الإعلام كما زاد اهتمام الباحثين و المهتمين بميدان الإعلام و الاتصال بهذا الجانب، حيث أن الوظيفة الإخبارية التي تميز هذه الوسائل أضيف إليها عامل التأثير الذي ميز دور وسائل الإعلام في المحيط الاجتماعي و السياسي و الثقافي و الاقتصادي، وجعلها تساهم إلى جانب مختلف المؤسسات والهيئات الاجتماعية و التربوية و السياسية لتحديد الاستراتيجيات التي تنظم وفقها المجتمعات و تتحدد معاملها التنموية ، ودخول وسائل الإعلام إلى مختلف الميادين المرتبطة بحياة الأفراد و الجماعات، أملتتها الضرورة التي تسعى إلى تفعيل و تسهيل عملية الاتصال، وكذا التطور التكنولوجي كحتمية فرضتها الظروف السياسية و الاقتصادية، و صارت وسائل الإعلام تتوسط كل المعادلات التنموية أو الإصلاحات أو مواجهة مختلف المؤثرات الناجمة عن التحولات التي تعرفها المجتمعات، وقد تختلف درجة تأثير هذه الوسائل من مجتمع إلى آخر حسب الظروف السياسية و حسب درجة النمو و التطور.

و يوضح الباحثان "بيرلسون" (B.Berlson) و "موريس" جانويتش (M.Janowitch) في نفس السياق أن تأثيرات الإعلام عديدة و متنوعة فرمما تكون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، و ربما تكون معلنة أو خفية، و ربما تكون قوية أو ضعيفة، و ربما يكون تأثيرها نفسياً أو أساسياً أو اجتماعياً، وربما تؤثر الآراء و القيم أو مستويات التعليم و المعلومات و المهارات و الأذواق و السلوكات (49) و هذا ما يؤكد لنا أن

أهمية وسائل الإعلام كبيرة و مجالات تأثيرها متعددة و مختلفة من جهة و مرتبطة بالمحيط العام للحياة اليومية للأفراد و الجماعات من جهة أخرى.

و تتميز الصحافة المكتوبة أو المطبوعة عن باقي الوسائل الإعلامية الأخرى بعدة خصائص و هي من أقدم وسائل الاتصال البشري إلا أنها تشترك مع باقي وسائل الإعلام الأخرى بكونها وسائل إخبارية ووسيلة من وسائل التعبير عن الرأي. و فيما يتعلق بدور الصحافة المكتوبة في تغيير الاتجاه و التأثير على السلوك، فمن الصعب الإسهام في تغيير الاتجاهات يأتي عن طريق الاتصال الشخصي في حين يقتصر دور الصحافة على المساعدة في ذلك بطريقة غير مباشرة⁽⁵⁰⁾ واستنادا إلى هذا التأويل نلاحظ أن الصحافة المكتوبة هي أداة مكتملة للاتصالات الشخصية، و وسيلة تقلل من العناء في تحقيق الأهداف الفردية و الجماعية، إلا أن التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي طغت على جميع ميادين الحياة اليومية للأفراد و الجماعات، الشيء الذي جعل الصحافة المكتوبة تنتقل بدورها من مرحلة الأداة غير المباشرة فالسرعة في نقل الأخبار و تنوع أساليب و فنون الصحافة جعلها أكثر تأثيرا على سلوكيات الأفراد كما تطلعهم على أهم التحولات و التغيرات الحاصلة في العالم، مما يجعل القارئ يتساءل و يحلل و يستنتج و منه يحدد موقفه و تصرفاته و آفاته.

و بهذه المعطيات التي تحدد أهمية الصحافة المكتوبة بصفة خاصة، نسجل الدور الفعال الذي يلعبه الإعلام المطبوع من حيث مضمونه و في هذا الشأن يرى المهتمون و المختصون العاملين في هذا الميدان أنه عندما تكون الرسالة معقدة و عندما يكون الهدف مخاطبة ذهن الشرائح المتعلمة و المثقفة و الخيرة يكوم الإعلام المقروء هو الوسيلة الأكفأ لتحقيق الفهم، التوعية و الإقناع من المسموع _ المرئي_.⁽⁵¹⁾

ويتضح أكثر معنى التأثير الذي تمارسه الصحافة المكتوبة عندما يتعلق الأمر بالفئة أو النخبة المثقفة، حيث أن الرسالة الإعلامية التي تحملها الصحف ذات مستويات، و إن كانت معقدة فهي تجد في مستقبلها من المثقفين و المتعلمين استجابة و تفاعلا مع مضمونها.

و قد تتيح الصحافة المكتوبة فرصا من حيث التدقيق في المعلومات و الأخبار و الرجوع إليها عند الضرورة على غرار وسائل الإعلام الأخرى التي تتطلب الاحتفاظ بما تبثه من مادة إعلامية كالتسجيل الذي

يتطلب بدوره وسائل معينة قد ينفق فيها الفرد جهدا و مستحقات مادية فالصحافة المقروءة هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للمتلقي أن يمارس السيطرة الكاملة على ظروف التعرض بمعنى أن القارئ يتعرض للصحيفة التي يريد، و المادة التي يريد في الوقت الذي يريد و في المكان الذي يريد. (52)

فهذه التسهيلات التي توفرها الصحيفة للقارئ هي في نفس الوقت عنصرا أساسيا لممارسة التأثير عليه و هذا ما يشد انتباه القارئ، و يزيده رغبة في قراءتها و الحصول عليها مما يجعله أكثر ارتباطا بهذه الوسيلة من الوسائل الأخرى، فالعادة هي في مضمونها سلوكا و كل تكرار يعني أنه تأتي، لذا يبقى دور الصحافة المكتوبة متميزا عن الوسائل الإعلامية الأخرى في هذا الجانب.

كما تستمد الصحافة المكتوبة قوة تأثيرها من حيث اختيارها للمواضيع المناسبة لجمهورها و من حيث الاختيار الفعال للأنواع الصحفية الملائمة لذلك، و هذا بدوره يتطلب معرفة جيدة لخصائص جمهورها، لذا تتميز الصحافة المكتوبة عن غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى بضرورة التحكم في اختيار الأنواع الصحفية لصياغة الخبر فالأنواع الصحفية لم تظهر في الوسيلة الإعلامية من أجل تنوع إنتاجها و تحميلة بقدر ما ظهرت من أجل أداء مجموعة من الأدوار و الوظائف المتميزة و المتكاملة التي لا تفصل عن الوظيفة العامة للوسيلة الإعلامية. (53) و لعل أهم هذه الوظائف الوظيفية التنموية.

و مهما اختلفت الصحف من حيث المضمون و من حيث فنونها الإعلامية، و من حيث شكل ظهورها و إخراجها، و إن تباينت من مجتمع إلى آخر، فإنها تؤدي دورا تنمويا، و أصبحت هذه الصفة رئيسية في عالم اليوم حيث أن الأشكال اليومية للدور السياسي و الاجتماعي للصحف متضاعفة وتأثيرها على الأفراد يعمل في شروط يجب أن تلغي منها كل خاصية ميكانيكية. و هذا يعني أن المضمون الذي تحمله الصحف متغير بتغير طبيعة الأحداث و التطورات الحاصلة في المجتمع و هذا يجعل الصحفي في قطاع الصحافة المكتوبة رهين هذه التطورات ، و عليه تجديد معلوماته و قدراته وفقا لمتطلبات عصر الزمن وما تقتضيه مسيرة التنمية. و عليه تكييف فنون الكتابة الصحفية وفقا لذلك وهذا يعتبر أهم خاصية بالنسبة لمضمون المادة الصحفية و أشكالها، فتتعدد المحتوى و الشكل على سبيل المثال لشتى المقالات لا يجب أن يفهم و يفسر بأن كل مقالة يمكن تصنيفها في نوع صحفي معين، لأنه بإمكانها أن تحتوي على عناصر خاصة بأنواع أخرى. (54)

و هذا المعنى الذي تحمله المادة الإعلامية في الصحف، ميزتها من حيث المضمون عن باقي الوسائل الإعلامية الأخرى لا سيما السمعية البصرية، و يمكن تدعيم و تأكيد هذا الأمر بطريقة فنية إذا ما أشرنا إلى أن التحقيق على سبيل المثال في الصحافة المكتوبة يشتمل على عناصر من الأنواع الصحفية الأخرى كالخبر و التقرير و التعليق و الروبورتاج و الحديث الصحفي. (55) و هذا ما جعل الصحافة المكتوبة غنية من حيث جانبها الفني في إبراز و عكس مضمون الأحداث و الأخبار التي تبثها صفحاتها.

و إن كانت وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها تؤدي وظيفة مشتركة و التنافس بينها قائم على تلقف الأخبار و استقطاب أكبر عدد من الجمهور، يقي أكثرية الصحفيين العاملين في قطاع الصحافة المكتوبة يعتبرون أنفسهم مثلي المواطنين و المصلحة العامة طبقاً لمبدأ الحقوق و الواجبات. (56)

و هذه الخاصية التي تميز صحفي الجرائد تنعكس على مضمون المادة الإعلامية و هذا اعتباراً من كون الصحفي في نقله للأحداث قد تفاعل معها و عايشها مما يزيد أسلوب التحرير حيوية و تشويقاً و هكذا يتضح أن الصحافة المكتوبة و وسائل الإعلام عامة يتعاضم دورها كلما تمكنت من عكس الواقع الاجتماعي و أفلحت في تأويله بالطريقة التي تؤهلها لاستقطاب جمهورها.

و وظائف الصحافة تنمو و تتطور مع التقدم العلمي و التكنولوجي، حسب مايتوافر لها من إمكانيات مادة و تقنية لأنها تعبر عن تطور المجتمع الذي توجد فيه و مدى تقدمه وتسهم في مجالات التنمية المختلفة بصفتها أحد طرق الاتصال و الترابط في المجتمع و صحيح أن الاتصال وحده لا يمكن أن ينهض بعبء التنمية لكن عدم إسهامه بخطتها يؤدي إلى إخفاقات غير متوقعة و يعطل إيقاع الحركة وتنفيذ مشروعات التنمية. (57)

و الصحافة لا بد لها أن توضح ما يدور في المجتمع من وقائع و أحداث، الظاهر منها أو الباطن، لذا فهي تشارك في صناعة الانجازات من خلال تهيئتها المناخ المناسب لحدوث تلك الانجازات و توعية الناس و تبصيرهم بها، و تعريفهم بقضاياها المصيرية بما يحقق لهم الأمن و الرخاء و الاستقرار. كما تقوم باستطلاع آراء الجمهور نحو موضوع أو قضية معينة و معرفة توجهاته نحو هذه القضية أو تلك. وللصحافة دور لا يقتصر على توسيع مدارك الجمهور عبر نقلها للأحداث المحلية و العالمية بدقة ووضوح، بل تعد أيضاً

رقييا على الأخطاء التي تقع في المجتمعات، و لهذا السبب تهتم ببعض المؤسسات التي تعنى بقضايا التنمية كحقوق الإنسان على سبيل المثال و نظيرتها التي تهتم بالبيئة بطرح دورات للصحفيين لتقويتهم في هذا المجال. (58)

كما تلعب الصحافة المكتوبة دورا فعالا في التعامل مع الأحداث و التغيرات الحاصلة في الحياة اليومية للأفراد التي فرضتها التطورات السريعة على مختلف الأصعدة فإن قراءة الصحف التي تطلعنا على أخبار التنمية في جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و حتى الثقافية تعتبر شرطا للممارسة حيث تساهم في معرفة القارئ للمحيط الذي ينتمي إليه فهي تحثه بذلك على مشاركته في نشاطات هذا الأخير و قد تنفرد الصحافة المكتوبة بهذه الخاصية. و هذا ما دفع بإحدى المهمات بهذا الموضوع "جاكولين بوليتي" التأكيد على أنه لا توجد صحافة إلا مكتوبة. (59)

و في مجال التنمية دائما تحقق الصحافة المكتوبة دورها التنموي من خلال أكثر من مستوى: (60)

المستوى الأول: إن الصحافة يمكن أن تركز الانتباه على موضوعات أو جوانب معينة دون غيرها في مجال التنمية، مما يجعل لهذه الموضوعات تأثيرا أكبر في آراء الناس في مجالات التنمية المختلفة و اتجاهاتهم نحوها، كما يمكن الاحتفاظ بانتباه الجمهور لفترة طويلة مركزا على التنمية عن طريق توجيه الاهتمام من حين لآخر إلى عادة جديدة أو سلوك جديد أو فكرة مستحدثة يتطلبها التغيير أو تفرضها عملية التنمية، وبالتالي يمكن استخدام الصحافة بفعالية للتركيز على الموضوعات و القضايا المتنوعة المرتبطة بالتنمية، وذلك بدرجات متفاوتة على مدار مراحل التنمية المختلفة، بما يخدم أهداف التنمية و يثير الاهتمام بالموضوعات المطلوب التركيز عليها، و يتيح معلومات كافية عنها، و يوجد عملية الاتصال المواجهي المباشر والتي تؤثر في عملية تبني الأفكار المرغوبة و اتخاذ القرارات بشأنها و يوجهها في الاتجاه المحاذي لعمليات التنمية.

المستوى الثاني: المساهمة في خلق المناخ الصالح للتنمية. وذلك عن طريق رفع التطلعات وبعث الطموحات لدى الأفراد نحو حياة أو مستقبل أفضل عليهم أن يعملوا على تحقيقه و الوصول إليه. كما يمكن للصحافة أيضا أن تساهم في تقديم المواد التي تساعد الجماهير على تغيير واقعهم الاجتماعي والثقافي و الفكري

والاقتصادي إلى واقع أرقى حتى يمكنهم الإسهام الايجابي في تطوير بلادهم، وقد أثبتت دراسات بعض الخبراء أن وسائل الاتصال الجماهيري ذات تأثير فعال في رفع التطلعات.

المستوى الثالث: المساهمة في تنفيذ الحملات التنموية: حيث أظهرت على سبيل المثال التجارب الإفريقية في استخدام الصحافة المحلية: الإمكانيات الهائلة للصحافة في مساندة حملات محو الأمية وفي الترويج للأفكار التنموية، و وفرت تلك الصحف أيضا مادة مقروءة ساعدت المواطنين على عدم فقدان المهارات التعليمية التي اكتسبوها، إذ توفر الصحف المحلية الفرصة و الدافع للقراءة، وتدعم الدروس التي تم تعلمها في الفصل الدراسي، وتطور عادة القراءة. وذلك من خلال إثارة اهتمام القراء بقضايا التنمية وحثهم على المشاركة في تحقيق التنمية⁽⁶¹⁾.

و إجمالاً تنفرد الصحافة المكتوبة في عملية توثيق المعلومات و التحليل و التفسير من خلال مخاطبة الرأي العام بهدف إقناعه بضرورة المشاركة الايجابية في عملية التنمية و الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وبرامج إعادة الإعمار الاجتماعي و الاقتصادي عبر تقديم صورة عن طبيعة التوجهات المستقبلية للاقتصاد و التعريف بالأنشطة و الفعاليات الاقتصادية و التنموية و الطاقات المتاحة و تشجيع حركة التبادل الاقتصادي و الاستثماري بشتى مجالاته و صورته، وهو ما يعد اتصالاً معززاً للمسار التنموي و داعماً له، الأمر الذي من شأنه أيضاً نشر ثقافة التنمية بعرض و تبسيط و شرح و تفسير و تحليل المضامين التنموية في قوالب إعلامية مهنية موجهة للخدمة و تنشئة المجتمع على مفاهيم تنموية تخدم مصالحهم و تمس حياتهم اليومية و مستقبل أجيالهم. فمشكلة التنمية الشاملة يمكن أن يتم إدراكها على أنها مشكلة نشر ثقافي ومشكلة ملائمة ودمج، وتكيف نماذج الحياة القديمة مع المتطلبات الجديدة و الصحافة في هذا المقام تقوم بمجموعة وظائف تنموية ذات طابع اجتماعي منها:⁽⁶²⁾

- القيام بوظيفة رجال الحراسة: فالصحافة قد حلت محل وظيفة الحراس في العهد الماضي الذي كانوا يكلفون باستطلاع الأفق والإنذار بالأخطار التي تهدد المجتمع.

-توسيع الأفق وإثارة الطموحات.

- تشكيل الاتجاهات

- وظيفة التنشئة الاجتماعية: تعمل على نقل عناصر التنشئة الثقافية والاجتماعية إلى أفراد المجتمع ليصبحوا جميعاً أعضاء فاعلين إيجابيين في هذا المجتمع، وفي تحقيق أهدافه النهائية وليس المقصود هنا بالتنشئة نقل العادات والتقاليد لدى النشء الجيد فحسب بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى فئات المجتمع كلها، وعلى اختلاف مستوياتها العمرية أو التعليمية أو الثقافية. لأن التنشئة لم تعد تنشئة أسرية مثلما كان الحال في المجتمعات التقليدية حيث كانت الأسرة والقبيلة يقومان بكامل عملية التنشئة، فالتنشئة اليوم أصبحت محط اهتمام الدولة قبل الأسرة⁽⁶³⁾.

فعندما تقدم الصحف كل يوم أخباراً تنموية اجتماعية عن الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية والثقافية فإنها بذلك تكون مهمة في الصحف، بل إنها وسيلة للاتصال الاجتماعي اليومي بين جميع فئات الجماهير. إذ يمكن أن تكون الصحافة أداة للتكامل القومي ودعم الوحدة المحلية (في إطار كل منطقة جغرافية أو سياسية) وتدعيم إحساس أفراد المجتمع المحلي بانتمائهم ورغبتهم في المشاركة في مسيرة التنمية والبناء والتطوير.

- التنقيب عن الفساد وكشف الانحرافات: إذ تقوم الصحافة في المجتمعات الديمقراطية بدور الرقيب على الحكومات وعلى المشروعات التنموية العامة والخاصة والكشف عن الانحرافات كما تسعى الصحف إلى التحري عن قضايا تنموية معينة أو مواقف أو أمور تحدث في المجتمع خاصة جوانب الفساد ويساعدها على القيام بهذا الدور ما تتمتع به من حرية وما يوفره لها القانون في هذه المجتمعات من حماية لتصديها لقضايا الانحرافات ضد بطش السلطات.⁽⁶⁴⁾

يقع على عاتق الصحافة مسؤولية اجتماعية تلتزم بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي يجب أن تعكس الأوضاع التاريخية والحضارية على المستويين المحلي والدولي شرط أن يتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام العقل والمنطق والقانون والرأي العام والمصلحة العامة وعقيدة الأمة الإسلامية.⁽⁶⁵⁾

كما تعد الوظيفة الاجتماعية للصحافة وبحكم قربها من المجتمع أحد أهم وظائفها على غرار باقي وسائل الإعلام الأخرى، ويبرز هذا جلياً في التركيز على الموضوعات والقضايا الحيوية والحساسية التي يتحتم على

الجمهور وباختلاف مستوياته الانتباه إليها، فبمقتضاها إذن تتحدد الأولويات في العرض لتحتل مساحة أكثر من غيرها تبعاً لأهميتها للمصلحة العامة .

و إجمالاً يمكن القول أن الوظيفة التنموية للصحافة تبقى قابلة لإعادة التأطير والتأمل و النظر في أبعادها ومدلولاتها لاختلاف قرائها، و تنوع محتواها و تعدد مواقفها و تباين الآراء حول توجهاتها و انطلاقتها التنموي و النهضوي في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ما يؤدي لخلق التوازن و الاستقرار في حياة الشعوب.

2-5- الصحافة المكتوبة و قضايا التنمية الاجتماعية

مما لا شك فيه أن العالم يمرّ في السنوات الأخيرة بمرحلة تغيرات سريعة و عميقة و لعل قضايا التنمية الاجتماعية تعتبر من أبرز القضايا التي يهتم بها الساسة و القادة في مختلف الدول حيث وضعت الحكومات لنفسها خططاً و برامج تنموية تتفق و فلسفتها الاجتماعية و اتجاهاتها الإيديولوجية و ثقافتها الوطنية من أجل القضاء على التخلف و الرفع من مستوى المعيشة.

و بما أن جوانب التنمية الاجتماعية تتعدد و تتسع لتشمل جملة من القضايا الاجتماعية الجوهرية بكل ما تتضمنه من نظم فرعية مثل الجانب المعيشي، و التي تصبّ في مجملها في كل ما يحيط بمستوى معيشة الفرد و واقعه المجتمعي . فان مسؤولية الصحافة تبرز جلياً في أي مجتمع خصوصاً و أنها تملك من الإمكانيات و السمات والأساليب ما يجعلها تؤثر في محيطها بفعالية واضحة. إذ تساهم التغطية الإعلامية المقروءة للشؤون و القضايا الاجتماعية في التعريف بالنشاط التنموي عن طريق نشر الأخبار و الآراء والتحليلات و تفسير المصطلحات الاجتماعية و الاقتصادية المعقدة، و نشر المعلومات التي تشتمل على الحقائق و الأرقام و الإحصائيات و الدراسات و الأبحاث، كما تهدف إلى توثيق المعلومات و التحليل و التفسير المستند إلى استخدام أدوات البحث العلمي في العمل الصحفي و إجراء استطلاعات الرأي لمعرفة اتجاهات الجمهور حول قضايا التنمية و الاستثمار.⁽⁶⁶⁾

و ينحصر دور الصحافة في تزويد المجتمع بأكبر قدر من الحقائق و المعلومات، فالفرد في المجتمع والمؤسسات بحاجة إلى نظام للمعلومات تسير على هدى منه بل بحاجة إلى سوق للمعلومات⁽⁶⁷⁾، و بقدر

ما تقدمه الصحافة من حقائق و معلومات بقدر ما تحقق التنمية أهدافها خاصة أن دور الصحافة ينصب في الإسهام في توعية الأفراد بمشكلاتهم، كما تتبع أهميتها و المرتبطة بمسار التنمية الاجتماعية من مساهمتها في تحديد احتياجات المجتمع و ترتيب أولوياته و تحديد المشكلات التي تواجهه و اختيار أنسب الطرق لمعالجتها و تحديد مستويات الجهات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ.

إن الصحافة في الميدان الاجتماعي تتداخل مع أحد أهم عناصر التنمية و نعني بذلك عملية التنمية الاجتماعية، فالجيل الشاب يحتاج لمعلومات تصقل مواهبه و تغذيه بالمعطيات من مختلف مناحي الحياة بتقاطعها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، لذا يوجد من يقول أن وسائل الإعلام المختلفة وبما فيها الصحافة المكتوبة تسهم في حل مشاكل الناس الاجتماعية و تساعدهم على تجنب المخالفات وتكسيبهم المعارف و المعلومات و الخبرات المختلفة و يرجع ذلك تحديدا لقدرة الصحافة على توفير المعلومات بكميات هائلة، مدعمة بالأرقام و الإحصائيات و الوقائع غير المجردة، ومن المميزات أيضا التي تتفوق بها الصحافة في هذا المضمار على وسائل الإعلام المسموعة و المرئية قدرة القارئ على تخزين معلوماتها و استرجاعها متى شاء.

هذا إضافة إلى كونها تقدم إعلاما للناس بكل ما يخص القضايا التنموية بجمع المعلومات المناسبة ومعالجتها و نشرها بين الأفراد لاكتساب معطيات جديدة تساعدهم على اكتشاف و فهم ما يدور بهم بهدف إحداث التأثير اللازم تجاه المشكلات و القضايا التنموية و أيضا لجعلهم أكثر استشعارا بالمشكلات التي تواجه عملية التنمية و أكثر استعدادا للمساهمة في حلها.

كما يناط بالصحافة المكتوبة دور رئيسي يتلخص في ضرورة معالجتها للأزمات التي قد يتعرض لها المجتمع و التي قد تلحق الضرر بالتنمية الاجتماعية، و هي مسألة ازداد الاهتمام بها حديثا. كما تتبلور مهام الصحافة المكتوبة في مجال التنمية الاجتماعية في الإقناع الجماهيري و ما توفره من مناخ لتعزيز قيام المشاركة الاجتماعية و قيام مجتمع مستقر اجتماعيا و تعزيز الوحدة الوطنية بما يخلق الاندماج الوطني و رفع حجم الانجاز، إضافة إلى إسهامها الفعال في التصدي بيجابية كبيرة لمشاكل وقضايا المجتمع خاصة منها تلك التي تعيق عملة التنمية الاجتماعية كالأمية، أزمة البطالة و الإسكان و غيرها،.... الخ.

و من تمّ فالصحافة تؤسس لعلاقة وثيقة و جيّدة بين السلطة الحاكمة و المواطنين من خلال دفعهم لطاعة القوانين من مبدأ التبادلية و ليس الإكراه و الإلزام و بخاصة أن بقاء الأمة و استقرارها و تقدمها تنمويا يعتمد على إدماج المواطنين في كافة قطاعات المجتمع، إذ أن وسائل الإعلام تسهم بمشاركة الجماهير في المناقشة المتعلقة بسياسة التنمية و تحيطهم علما بالمعطيات اللازمة.

و خلاصة القول أن بين الصحافة و التنمية الاجتماعية علاقة تبادلية وثيقة فتحسين مستوى الصحافة سينعكس بشكل طبيعي على عملية التنمية الاجتماعية و العكس صحيح، كما أن للصحافة إذا قامت بدورها بشكل مشوه و لم تحترم الآراء المختلفة، و اكتفت بنقل وجهة نظر واحدة أو لجأت لأساليب القص و الإضافة و التعديل فإنها ستعرقل عملية التنمية الاجتماعية أساسا، لذا فإن المطلوب من الصحافة المكتوبة أن تكون توافقية، تحافظ على الوئام داخل المجتمع و تقوم بدورها في توعيته وإحاطته بالمعلومات الكافية و كذا لفت انتباه الناس إلى القضايا العامة خاصة منها التي تأتي على رأس أولوياتهم كقضايا الصحة، العمل، و الإسكان و غيرها من القضايا التي ينبغي تسليط الأضواء حولها، و أمام أهمية و تعددية قضايا التنمية الاجتماعية ينبغي أن يعدّ الاتصال عموما أداة للتغيير نحو نظام اجتماعي شامل في سياق يتضمن الصدق و الشمولية و التحليل و التفسير و التعليقات و التّقد في إطار لا ينبغي و أن يتخطى مبادئ و أخلاقيات المهنة. كما و تبقى الوظائف التي تؤديها وسائل الإعلام و الصحافة المكتوبة بصفة خاصة مرتبطة بعوامل محيطة بالفرد و تتأثر بدوافع و مؤثرات ذات علاقة بالقائم بوظيفة الإعلام، و من هنا تظهر مختلف العوامل التي تحدّد وظائف وسائل الإعلام و تؤثر على المتفاعل مع هذه الوسائل.

ونظرا لهذه الخصائص التي تتميز بها الصحافة المكتوبة سنحاول عبر فصول هذا البحث معرفة كيف تعاملت الصحافة الوطنية الجزائرية من خلال نموذج "الشروق اليومي" مع قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر(من خلال نموذجي الإسكان و البطالة في الجزائر) خلال سنة 2012، آخذين بعين الاعتبار خصائص الظاهرة المدروسة، و هل وفّقت الصحافة المكتوبة الوطنية في تناولها، و ما هي الخصائص التي ميزتها في التعامل مع هذه القضايا إعلاميا؟.

هوامش و مراجع الفصل الثاني

1. Chronologie sur l'histoire de la presse : « wikipedia.org », page vue le 03/02/2013 à 15 :00.
2. تيسير أبو عرجه، دراسات في الصحافة و الإعلام ، ط1، دار مجدلأوي للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص33.
3. نبيل راغب، العمل الصحفي، دط، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، 1999، ص32.
4. نفس المرجع، ص33.
5. نفس المرجع، ص33.
6. زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص27.
7. زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال، دط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 91.
8. نفس المرجع السابق، ص91.
9. عزي عبد الرحمان و آخرون، عالم الاتصال، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 102.
10. محمد اللمداني، الصحافة المستقلة في الجزائر-التجربة من الداخل - ، دط، منشورات الحبر، الجزائر، دت، ص - ص 16-17.
11. زهير إحدادن، تطور الصحافة الجزائرية، مرجع سابق، ص 121.
12. نسيمه مقل، الأخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية من 1991 الى 2000، رسالة ماجستير، معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2003، ص 25.
13. فضيل دليو، الاتصال، مفاهيمه، نظرياته و وسائله، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص 105.
14. زهير إحدادن، تطور الصحافة الجزائرية، مرجع سابق، ص 133.
15. نفس المرجع، ص 135.

16. نفس المرجع، ص-ص 135-136.
17. نفس المرجع، ص 136.
18. المرجع نفسه، ص 137.
19. حياة قزادري، دور الثقافة السياسية في الممارسة الإعلامية في الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2001، ص56.
20. يمينة بلعالي، الصحافة الالكترونية في الجزائر بين تحدي الواقع و التطلع نحو المستقبل، مذكرة ماجستير، معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2006، ص 122.
21. بوجمعة رمضان، هوية الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات و الموثائق الرسمية من 1962 إلى 1968، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 17، جانفي 1990، ص20.
22. إسماعيل مرازقة، الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية و الإعلامية، مذكرة ماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1998، ص 257.
23. رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992، مؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص37.
24. يمينة بلعالي، مرجع سابق، ص 26.
25. نفس المرجع، ص 26.
26. تيميزار فاطمة، إسهامات الانترنت في تطوير الصحافة المكتوبة في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2007، ص43.
27. فضيل دليو، الاتصال مفاهيمه، نظرياته و وسائله، مرجع سابق، ص 115.
28. Merrill (J) .and Lonvenstein(L) :Media, Message and men,new perspective in communication,Longman,New York,1999,p p 41-42.
29. مارشال ماكلوهان، كيف نفهم وسائل الاتصال، ترجمة خليل صابات، د ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص45.
30. نفس المرجع، ص 46.
31. زيدان عبد الباقي، وسائل و أساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية و التربوية و الإدارية و الإعلامية، ط 2، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1979، ص-ص 374-375.

32. نفس المرجع، ص 375.
33. نفس المرجع، ص 376.
34. محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، دط، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 1998، ص 241.
35. نفس المرجع، ص 241.
36. عزام أبو الحمام، الإعلام الثقافي "جدليات و تحديات"، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 145.
37. إسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي بين النظرية و التطبيق، ط1، دار الفجر و التوزيع، مصر، 1998، ص 11.
38. فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي، ط2، عالم الكتب، القاهرة، دت، ص 37.
39. إسماعيل إبراهيم، مرجع سابق، ص 13.
40. فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1990، ص 139.
41. نفس المرجع، ص 139.
42. نفس المرجع، ص 94.
43. Berlson(B),Communication and public opinion In Wilber Schram,MassCommunication,University of Illinois press,Urbana,1999,p 500.
44. Berelson(B),Janowitz(M) :Redader in public opinion and communication,2nd,free Press, New York,1990,p 379.
45. شاهيناز طلعت، وسائل الإعلام و التنمية الاجتماعية، دراسات نظرية مقارنة و ميدانية في المجتمع الريفي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص 63.
46. Michel Voirol, le guide de la rédaction, édition CIPI, Paris, 1997, P49.
47. Rice (R) and Altain(C):Public communications,2nd Edition, Sage, London, 1999,P 46.
48. حضور أديب، فنيات الصحافة، ط2، جامعة دمشق، 1992، ص 56-57.
49. نصر الدين العياضي، مساءلة الإعلام، دط، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1991، ص 206.
50. نور الدين بليل، دليل الكتابة الصحفية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 14.
51. نفس المرجع، ص 15.

52. نفس المرجع، ص15.
53. صفوان عصام حسيني، الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2005، ص149.
54. صالح أبو أصبع، دراسات في الإعلام و التنمية العربية، دط، منشورات مؤسسة البيان، عمان، دت، ص181.
55. خلف جمال يوسف خلف، اعتماد الصحافة الحزبية الفلسطينية على الإشاعة و أثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية و قطاع غزة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة نابلس، فلسطين، 2008، ص56.
56. رولان كايروول، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية ، ترجمة أحمد بن مرسللي، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص8.
57. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص65-66.
58. نفس المرجع، ص66.
59. جمال مجاهد وآخرون، مدخل إلى الاتصال الجماهيري، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، ، 2009، ص101.
60. المرجع السابق، ص102-103 .
61. عزام أبو الحمام، وسائل الإعلام والمجتمع، مرجع سابق، ص99.
62. محمد منير حجاب، وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص96.
63. فاروق خالد الحسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، مرجع سابق، ص29.
64. حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط4، 2003، ص75-76.
65. محمد منير حجاب، وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص100.
66. فاروق خالد الحسنات، الإعلام و التنمية المعاصرة، مرجع سابق، ص14.
67. Michel louis Levy et autre, comprendre l'information économique et sociale, guide méthodologique. maison hartier. 2^{eme} édition, France, 1996, P 213.

الفصل الثالث

التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

I- التنمية الاجتماعية مبادئها، أهدافها و قضاياها

3-1-1 مبادئ و أهداف التنمية الاجتماعية

3-1-2 التنمية الاجتماعية في الدول العربية

3-1-3 التنمية الاجتماعية في الجزائر

3-1-3-1 سياسة الإسكان في الجزائر

3-1-3-2 برامج التشغيل و دورها في معالجة أزمة البطالة في الجزائر

II- الدور التنموي لوسائل الإعلام

3-2-1 الإعلام التنموي

3-2-2 مهام الإعلام التنموي و متطلباته

3-2-3 دور وسائل الإعلام في التنمية الاجتماعية

3-2-4 السياسات الإعلامية في الجزائر

3-2-5 ملامح الإعلام التنموي في الجزائر

هوامش و مراجع الفصل الثالث

I- التنمية الاجتماعية مبادئها، أهدافها وقضاياها

لم يكن الاهتمام من قبل القادة السياسيين في العالم و لا حتى المنظرين الاقتصاديين بموضوع التنمية إلا في الفترة ما قبل القرن التاسع عشر و القرن العشرين، و حتى إن كان هذا الاهتمام أو الحديث عنها، فهو عبارة عن أبحاث و كتابات اقتصادية مختلفة تهتم بالشؤون الاقتصادية عموماً، مما أدى بظهور نظريات في هذا الشأن تدرس المعالم الأساسية لاقتصاديات العالم أجمع وما يعانيه من أزمات اقتصادية، و عدم الاهتمام هذا بموضوع التنمية يرجع لأسباب متعددة و مختلفة.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية عرف العالم انقسامات في كينوناته و دوله نتيجة الاستعمار، وبالتالي بدأت تظهر فروقات بين البنيان الاقتصادي لدول العالم أجمع مما أدى بانقسامه إلى قسمين رئيسيين تمثلا في ظهور الدول المتقدمة صناعياً، أي الدول ذات الاقتصاد المتطور و المتميز عن الجزء الآخر من العالم و الذي يتمثل في الدول النامية أو دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة و التي تمتاز باقتصاد متخلف من جهة، وتمثل هذه الدول ثلاثة أرباع العالم من جهة ثانية، لهذا السبب وجدت الدول النامية نفسها في بؤرة التخلف، ومن ذلك بدأ الحديث و الاهتمام لإيجاد مخرج من هذا المأزق المرعب.

و لم يكن أمام الجزء الأكبر من المعمورة سوى التذكير باتخاذ إجراءات فعلية تمثلت في إتباع سياسة تنموية معينة من شأنها النهوض باقتصادياتها و رفع مستوى معيشة سكانها. و نتيجة للتغيرات العميقة التي أصيب بها المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية بدأت فكرة التخطيط القومي و التنمية الاجتماعية والتنمية الحضرية وتنمية المجتمع الريفي... الخ، حيث بدأت هذه القضايا تطرح على الفكر الاجتماعي بوجه عام، مما دفع الكثير من الهيئات العلمية و حكومات الدول و علماء الاجتماع و الخدمة الاجتماعية و علم الاقتصاد و الأنثروبولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحددة.

و على اعتبار أن التنمية عملية تغيير شاملة تعمل على تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع جوانب حياته الاجتماعية و على اعتبار أن إرادته تدخل في إحداث التغيير من أجل الوصول إلى الأفضل فيمكن القول بأن رسم السياسات و الخطط الإنمائية في مجالها الاجتماعي و الاقتصادي أصبح أمراً ضروريا لا مناصّ منه، بوصف ذلك أداة إدارية للتغيير الاجتماعي، و وسيلة فاعلة لتوجيه سلوك الفرد و الموارد المادية والعينية بشكل منظم، و بدرجة تمكن من تحقيق النهوض و التقدم فلم تعد سياسات التنمية و خططها مقصورة

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

على الشعارات و الآمال بل تعدتها إلى طور التنفيذ في ضوء معطيات الواقع المجتمعي و مشكلاته وإمكاناته، و على واضعي خطط التنمية أن يستوعبوا آمال المرحلة و أهدافها، ثم العمل على متابعتها وتحقيقها باتخاذ الوسائل الكفيلة بذلك، و لتحقيق ذلك لابد من امتزاج عنصري السياسة الإنمائية المادي و البشري في سير حياة المجتمع حيث لا يمكن حدوث تنمية في أي نشاط اجتماعي إلا إذا قدرنا قيمة كلا العنصرين في ارتباطها و تكاملها. و من هنا جاء هذا الفصل في جزئه الأول بغرض الكشف عن ماهية التنمية الاجتماعية في مبادئها، أهدافها، وقضاياها، مشاريعها و مخططاتها عربيا و محليا.

لقد أصبحت التنمية مطلبا حيويا و هدفا لكل دول العالم سواء النامية أو المتقدمة منه، و لقد حازت قضية التنمية على الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أشار مؤتمر التنمية و التجارة الذي عقد في "جنيف" في مارس 1964 و مؤتمر دول عالم الانحياز الذي عقد في القاهرة في أكتوبر من نفس العام إلى هذه الحقيقة بوضوح، إذ ذكر أن تنمية البلاد المتخلفة تعتبر أهم القضايا الدولية الحالية⁽¹⁾

و مع تطور الدراسات التاريخية و الحضارية المقارنة، أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية فمما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان و رفع مستوى معيشته، و التنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الأساسية وظيفة أخرى اقتصادية حيث أنها في المدى البعيد تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات و الإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع وحتى اليوم لا زال مصطلح التنمية الاجتماعية غير محدد المعالم⁽²⁾ إذ يعدّ مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة لذلك كثرت تعريفاتها و اختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى فنجد مثلا "بسكوف" (Beskoff) ينظر إلى ثلاث مفاهيم سوسيولوجية وهي التنمية الاجتماعية " Social development"، و التطور الاجتماعي "Social evolution" و التقدم الاجتماعي " Social progress" على أنها تتضمن تفسيراً خاصاً للتغيير الاجتماعي، و إشارة إلى اتجاه مسار التغيير الناجح و حكما بالرغبة في تحديد اتجاه التغيير⁽³⁾.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

كما أن المفكرين الاجتماعيين لم يتفقوا على تعريف موحد لمفهوم التنمية الاجتماعية و هو أمر طبيعي بسبب اختلاف منطلقاتهم الفكرية و السياسية و الذي انعكس على تباين تعريفاتهم لهذا المفهوم، و في هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في التعريف بالتنمية الاجتماعية: (4)

الاتجاه الأول: يستخدم اصطلاح التنمية الاجتماعية كمرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية و بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية ، و التي تمثل واحدا من جوانب الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين فبينما تشمل الخدمات الاجتماعية "Social services" مختلف الجهود المنظمة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية، فإنّ الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للجماعات التي لا تستطيع لسبب ما أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة. أي أن التنمية الاجتماعية وفقا لهذا الرأي تنصرف إلى رعاية ذوي الحاجات الخاصة فحسب.

و تقوم الدولة بتوفير الرعاية الاجتماعية بالمعنى الأنف الذكر عن طريق إصدار التشريعات الاجتماعية ، وتوفير البرامج الخاصة بهدف توفير الحد الأدنى من الحاجات الاجتماعية و من مستوى المعيشة لذوي الحاجات الخاصة حتى يعيشوا متوافقين مع الظروف الاجتماعية المحيطة بهم، و مثال هذه البرامج، تلك الخاصة بتأهيل المعاقين و رعاية المسنين و الأمومة و الطفولة و تقديم الإعانات الاجتماعية النقدية و العينية للأسر الفقيرة.

الاتجاه الثاني: يعد أصحاب هذا الاتجاه اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادفا لاصطلاح الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات الصحة و التعليم والتأهيل و التدريب و تنمية المجتمعات المحلية. و يعد هذا التعريف من أكثر تعاريف التنمية الاجتماعية شيوعا بين الكتاب الاجتماعيين حيث تعني التنمية الاجتماعية لهذا الفريق عملية توفير الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم و الصحة و الإسكان والضمان الاجتماعي و الترويج... الخ، بهدف تنمية قدرات الإنسان و مهاراته في العمل و تحسين كفاءته الإنتاجية.

و يذهب البعض إلى أن التنمية الاجتماعية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد و قد حرص المفكرون الاجتماعيون على دراسة قضاياها محاولين تحديد أبعادها و تحليل عناصرها. (5)

كما تعني عند البعض الآخر تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع و ما يحققه هذا التوافق من إشباع بيولوجي و نفسي و اجتماعي، أما علماء الاقتصاد و السياسة فتعني عندهم الوصول بالإنسان

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

إلى حد معين من مستوى المعيشة باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، كما تعني عند المصلحين الاجتماعيين توفير التعليم و الصحة و المسكن الملائم و العمل المناسب لقدرات الإنسان، و الدخل الكافي لسد احتياجاته، أما عند رجال الدين فتعني الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض.

و الغاية من ذلك إعداد المواطن الصالح القادر على دفع عجلة التنمية فالتنمية الاجتماعية هي العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق و توحيد جهود الأفراد و جهود الهيئات و المنظمات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمع، كما يذهب البعض إلى أنها ليست مجرد تقديم الخدمات للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع للمطالب و الحاجات الاجتماعية.⁽⁶⁾

مما سبق نرى أن مجال التنمية الاجتماعية مجال واسع، و أنه يختلف باختلاف نظام الدولة الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، و قد ينتج عن هذا التباين فينظم الدولة المختلفة عدم القدرة على وضع تعريف جامع مانع للتنمية الاجتماعية، إلا أنه يمكن أن نخلص مما سبق إلى صورة عامة عن التنمية الاجتماعية و هي أنها الارتفاع بالمستوى المعيشي، التعليمي و الصحي و الثقافي العملي و السكني وتمكين الفرد من الاستفادة من أوقات الفراغ و تحسين أحوال معيشته و بالتالي السمّو بالفرد حتى يصبح ذا مستوى معين من الوعي بحيث يكون بمقدوره استغلال المشروعات التي توفرها خطط التنمية مثل المؤسسات التعليمية و المستشفيات و المراكز الثقافية و غيرها. فهي إذن " عملية استثمار إنساني في مجالات التعليم و الصحة العامة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية بحيث يوجّه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي المبذول في المجتمع".⁽⁷⁾

ولهذا فإن مقياس التقدّم و التحضّر الحقيقي يتمثل فيما تقدمه الدولة لأفرادها من خدمات أساسية كالتعليم و الصحة العامة و الغذاء و الملابس اللائق و السكن المريح، و بقدرة المجتمع على تحويل الموارد الأولية لسد حاجاته و حاجة المجتمعات الأخرى مستخدما وسائل العلم الحديث.

كما تعني التنمية الاجتماعية عند البعض عملية ديناميكية تتجسّد في إعداد و توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم و الصحة و العمل و الإسكان، و المواصلات و غير ذلك بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة و المشاركة في النشاط الاجتماعي و الاقتصادي المبذول لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة.⁽⁸⁾

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

ومن هنا فإن التنمية الاجتماعية ليست مجرد نمو اقتصادي يعبر عن مستوى الإنتاج و الناتج المحلي، و متوسط دخل الأفراد و مستويات المهارة المهنية في المجتمع، كما أنها ليست مجرد إنشاء قطاع حديث و توسيع نطاقه و إنما التنمية الاجتماعية هي "التغيّرات الاجتماعية التي تطرأ على البنى و المؤسسات والأفراد و ما يتّصل بذلك من قيم و عادات في مجتمع من المجتمعات بقصد تعزيز قدرته أفرادا و جماعات و على بلوغ مستويات أعلى من الإنتاج و الحرية و العدالة و الإخاء و المحبة و الرفاهية و هي على وجه الخصوص في المجتمعات النامية بالذات محاربة الفقر و توفير حد أدنى من الحياة الكريمة للمجتمع لتمكّنه من سدّ حاجاته الأساسية من الغذاء و الكساء و المسكن و الصحة و النظافة و المواصلات و التعليم و العمل فضلا عن إتاحة فرصة المشاركة الحرة و الصادقة له في كل أمر يخصه و يعنيه.⁽⁹⁾

في الحقيقة و بالرغم من وجود اتجاه ثنائي في تناول قضايا التنمية حيث يصنفها إلى تنمية اقتصادية و هي تتضمن كل ما يتعلق بالجوانب المادية و تنمية اجتماعية و هي التنمية البشرية في مجال التعليم و الصحة و... الخ، إلا أن هذه الدراسة لا تتخذ هذا الموقف من هذا المصطلح فالثنائية التصنيفية ليس لها ما يبرّرها فإذا كان الاقتصاديون قد أوضحوا أن عمليات التنمية الصحية و التربوية ذو أثر مباشر على الإنتاجية فهو معيار تصنيفها بعيدا عن التنمية الاقتصادية. و يطلق "درونسكي" (Drewnosky) على أثر البرامج التعليمية و الصحية ، أثر العوامل الاجتماعية على الإنتاج و يطلق على أثر التنمية الاقتصادية " أثر الاقتصاد على الرفاهية". و هكذا لا نستطيع أن نحدّد بالضبط أين نضع برامج التنمية التربوية و أين نضع برامج التنمية الصحية... خاصة أن "هيغن" يعتبرها عمليات تنمية اقتصادية بالفعل.⁽¹⁰⁾ كما يضاف إلى ما تقدم أن عملية التنمية الاقتصادية ذاتها لا تتم إلا داخل إطار سوسولوجي عام، و داخل نسق اجتماعي تتفاعل داخله مجموعة من النظم و المتغيرات المتكاملة، ذات البناء التاريخي المتميز ، هذا بالإضافة إلى أن كافة عمليات التنمية الاقتصادية ليست في نهاية الأمر إلا وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة .

و هذا يعني بلا شك أنه يمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية على أساس أنها تشكل أهدافا وسيطية لا أكثر. أما التنمية الاجتماعية فهي تشكل الأهداف النهائية للتنمية الاجتماعية الشاملة.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

إن تحاليلنا لتعاريف مفهوم التنمية الاجتماعية يكشف بأنها عبارة عن عملية تغيير شاملة تعمل على تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع مجالات حياته الاجتماعية و أنه وسيلة للتنمية لا غايتها الأسمى ، وأنها تعني تغيير ظروف الإنسان غير المرغوب فيها إلى المرغوب فيها، و أن إرادة الإنسان هذه تدخل في إحداث التغيير بهدف المزيد من النمو و بطريقة أفضل و في إطار التنمية الاقتصادية لأن كلاهما يخدم الآخر و يعملان على التغيير و التقدّم الاجتماعي للفرد، ذلك لأنّ نتائج التنمية الاقتصادية تتيح الفرصة لعدد البرامج لصالح التنمية الاجتماعية ، و في نفس الوقت توفر نتائج التنمية الاجتماعية المناخ المناسب لنجاح خطط التنمية الاقتصادية من حيث توفير الأيدي العاملة المؤهلة و القدرة بحكم كفاءتها على المساهمة بفاعلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فالتنمية لا تقتصر على مجرد حدوث مجموعة من التغيرات الاقتصادية لأنها تتطلب إحداث سلسلة من التحولات الاجتماعية و الثقافية تتصل بالقيم و الأدوار المختلفة للفرد داخل المجتمع ، و في مجال عدم الفصل بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية يرى الدكتور "علي غربي و آخرون" في كتابه " تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة" بأنه يوجد اتجاه ثنائي عمل على تناول قضايا التنمية حيث يصنفها إلى تنمية اقتصادية تتضمن كل ما يتعلق بالجوانب المادية ، وتنمية اجتماعية تتعلق بالقضايا البشرية في مجال التعليم و الصحة و الرعاية و ... الخ، بيد أنه من الناحية العملية فإن هذه الثنائية ليس لها في الواقع ما يبرّرها ذلك أن العملية الاقتصادية ذاتها لا تتمّ إلا داخل إطار اجتماعي عام تتفاعل ضمنه مجموعة من التّظّم و المتغيّرات المتكاملة ذات البناء التاريخي المتميّز، فضلا على كافة عمليات التنمية الاقتصادية ليست في نهاية الأمر إلا وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة، و يمكن النظر إلى هذه المسألة من ذلك المنظور الذي يعبر عنه "جان دي لونغ" (Jan De Long) بالأهداف الوسيطة و الأهداف النهائية للتنمية.⁽¹¹⁾

و في عدم الفصل بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية دائما، يؤكد العديد من العلماء ضرورة الربط بينهما ، ففي رأي البعض أن العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة و خاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين فقد أصبحت التنمية الشاملة تقوم على نوع من الموازنة بين الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي في عمليات التنمية و مشروعاتها جميعا.⁽¹²⁾

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

و تلخيصا لما سبق يمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها عملية اجتماعية تتضمن تغيرات بنائية في المجتمع نفسه أكثر من اهتمامها باستثارة النمو الاقتصادي فقط، فهي تهتمّ أساسا برأس المال الاجتماعي، و بالصحة و التعليم و الإسكان و التوظيف الاجتماعي و التغذية و تحسين ظروف المعيشة.

1-1-3- مبادئ و أهداف التنمية الاجتماعية

تعدّ قضايا التنمية الاجتماعية من أكثر قضايا الفكر الاجتماعي غموضا و خلافا بين علماء الاجتماع و الخدمة الاجتماعية و يرجع هذا إلى حداثة دراسة هذه القضايا من ناحية و إلى اختلاف المنطلقات الفكرية و الإيديولوجية التي تقف وراء دراستها من ناحية و إلى اختلاف المنطلقات الفكرية و الإيديولوجية التي تقف وراء دراستها من ناحية أخرى، و ينعكس هذا الخلاف على تصور الباحثين لمبادئ و أهداف التنمية الاجتماعية.

و لعلّ النظرة للتنمية باعتبارها برامج متعددة الأغراض و كونها لا تركز على النواحي المادية و الاقتصادية وحدها و إنما تعدّها إلى الاهتمام بالنواحي الاجتماعية لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها و إنّما وسيلة لتحقيق هدف أساسي و هو التنمية متعددة الجوانب. تجعلنا ندرس في هذا المبحث أهداف التنمية الاجتماعية و أهم المبادئ التي تقوم عليها.

1- مبادئ التنمية الاجتماعية

يعرّف المبدأ بأنه قاعدة أساسية له صفة العمومية يصل إليه الإنسان عن طريق المعرفة، التجربة، والقياس⁽¹³⁾. و تركز التنمية الاجتماعية من جانبها على مجموعة هامة من المبادئ الأساسية في تكاملها تساهم في الوصول إلى الأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، كما و تعرف المبادئ في التنمية الاجتماعية بأنها عبارة من القواعد العامة و المعايير التي يجب مراعاتها عند العمل مع المواطنين في المجتمعات المحلية، و يمكن أن نلخص أهم مبادئ التنمية الاجتماعية في مايلي: (14)

— أولا: يجب أن تعبّر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية و أن تنصدر البرامج الأولى بوجه خاص استجابة للحاجات التي يشعر بها الأهالي و يعبرون عنها بصراحة و يجب في هذا الصدد أن نميّز بين الحاجات و مصالح مخططي برامج التنمية و لكنها لا تقع في مجالات اهتمام الأهالي

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

ويستهدف هذا المبدأ استشارة مشاركة الأهالي و اهتمامهم ببرامج التنمية و الانتقال من مجال الحاجات إلى المصالح.

- ثانيا: قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية المختلفة و هي تختلف عن أنشطة الإصلاح المحلي التي يمكن أن تتم من خلال جهود متخصصة متباعدة.
- ثالثا: إن تغير نسق اتجاهات أهالي المجتمع المحلي يحتل درجة من الأهمية تعادل درجة المنجزات المادية أو برامج التنمية في مجالات الاقتصاد و الإنتاج خاصة في البرامج الأولى من برامج التنمية.
- رابعا: تستهدف برامج التنمية زيادة فعالية لمشاركة الأهالي في شؤون المجتمع المحلي و إعادة إحياء نظم الحكم المحلي على أساس أكثر فعالية أو استحداث هذا النظام إذا لم يكن يوجد من قبل.
- خامسا: اكتشاف و تشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية لأن عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات الوظيفية المأجورة فحسب و أن القيادات الشعبية قد تكون لها الفاعلية في الدعوة إلى التجديد ما يفوق القيادة العملية المهنية المدعومة بالأسانيد المنطقية.
- سادسا: ضرورة التركيز على مساهمة الشباب و النساء في برامج التربية الأساسية و تعليم الكبار و نوادي الشباب و أجهزة رعاية الأمومة و الطفولة و المجتمعات و النوادي النسائية.
- سابعا: يجب دعم الجهود الذاتية المستمرة بخدمات حكومية فعّالة ذلك لأن تنمية المجتمع تستهدف تحقيق التكامل بين عوامله الثلاث و هي:

- قدرة المواطنين على العون الذاتي.
- العمليات العلاجية التي تقوم بها أجهزة الرعاية الاجتماعية.
- الأنشطة المخططة التي تعدّها الأجهزة الحكومية.

و يجب أن يزوّد المنّمون الاجتماعيون بالفهم الواضح سيكولوجية و سوسولوجية القرويين و خصائص المجتمع القروي بالقدرة على تكييف المعرفة التكنولوجية خدمة للظروف الريفية و بالقدرة على العمل الجمعي مع المجتمع لخلق الاتجاه نحو الاعتماد على النفس.

- ثامنا: يجب التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات الطوعية على مستوى المجتمعات الواسطة و توظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

- تاسعا: يتطلّب إعداد برامج التنمية على المستوى القومي اعتناق سياسة اجتماعية مسبقة واستخدام تنظيمات إدارية فعالة وتعبئة كافة الموارد المحلية و القومية وتنظيم الدراسات العلمية والتطبيقية و الاستعانة ببرامج فعالة للتدريب و استخدام المناهج المتطورة للتجريب و التقييم.
- عاشرا: إن التقدم الاقتصادي و الاجتماعي يتطلب تبني خطة التنمية المتوازنة على المستوى القومي فالمجتمعات المحلية عاجزة بمفردها عن مواجهة الكثير من مشكلاتها الأمر الذي يقتضي ضرورة توظيف بعض الموارد المحلية في خدمة الدولة.

وهناك بعض المبادئ الأخرى التي تقوم عليها عملية التنمية و هي كالآتي: (15)

- 1- يجب أن تتماشى البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي كما يجب أن تكون المشروعات الأولى مستجيبة للحاجات التي يشعر بها أفراد المجتمع.
- 2- من الممكن تحسين البيئة المحلية عن طريق مجهودات غير مترابطة، في حين أن النهوض المتوازن بالمجتمع المحلي يتطلب عملا منسقا و برامج متعددة الأغراض.
- 3- يجب أن يعطى لتغيير اتجاهات الأفراد نفس الأهمية التي تعطى للوصول إلى النتائج المادية في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي فأيقاظ الشعور بين أفراد المجتمع بأن تحسين أحوالهم يمكن أن يكون أولا عن طريق جهودهم و باعتمادهم على أنفسهم يمكن لهم أن يطمئنوا دائما إلى التقدّم المستمر، تلك الاتجاهات الجديدة بين أفراد المجتمع لها أهمية كبرى كهدف أساسي في برامج النهوض.
- 4- تهدف عملية النهوض بالمجتمع المحلي إلى إسهام الأهالي بشكل مطرد و أكثر نفعا في شؤون مجتمعهم، فأحد الأهداف الهامة البعيدة المدى في النهوض بالمجتمع المحلي هو العمل على مساعدة أهالي الريف المنعزلين ليكونوا مواطنين نافعين يسهمون بطريقة ديمقراطية في شؤون مجتمعهم، فإسهام الأهالي في برامج النهوض سواء في التفكير فيها أو تنفيذها أو تمويلها إنما هو تدريب لهم و إكسابهم خبرات أساسية يحتاجون إليها.
- 5- من الأهداف الأساسية لأي برنامج للنهوض بالمجتمع التعرف على القيادة المحلية و تشجيعها و تدريبها فمن الملاحظ أنه فضلا عن وجود اعتماد برامج للنهوض بالمجتمع المحلي على الابتكار و الجهود المحلية فإنه لا يمكن لأية دولة أن تتحمل الأعباء المالية للإدارة، عملية النهوض عن طريق موظفين مأجورين فحسب و لهذا فالاعتماد على القيادة المحلية ضرورة فنية و ضرورة مالية.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

6- الاعتماد على مساهمة المرأة و الشباب في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي يدعم برامج النهوض ويعمل على إرسائها على قاعدة أوسع و بالتالي تعمل على توسيعها و انتشارها في المدى البعيد.

7- معاونات حكومية أو خارجية شاملة و قومية ذلك إذا أريد لمشروعات النهوض بالمجتمع المحلي أن تكون فعالة.

8- إن تطبيق برامج النهوض بالمجتمع على نطاق قومي يتطلب بالاتفاق على سياسة غير متغيرة و عمل التنظيمات الإدارية و اختيار الموظفين و تدريبهم و تعبئة الموارد المحلية و القومية و تنظيم أعمال البحوث و التجارب و التقويم.

9- يجب العمل على الاستعانة بالموارد الموفرة في منظمات التوعية الأهلية في برامج النهوض بالمجتمع المحلي و التوسع فيها عن طريق الحماسة المطلوبة لانطلاقة الحركة الحيوية اللازمة.

10- ينبغي أن تسير التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوات متوازية مع المستوى القومي لأن المجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في معزل عن الدولة.

و هناك من يذكر مبادئ التنمية الاجتماعية في التالي:⁽¹⁶⁾

1- تجاوب المشروعات المنفذة مع الحاجات الأساسية في المجتمع و رغبات الأهالي التي يعبرون عنها بالوسائل الآتية:

أ- تسجيل الحاجات و فق أولويات.

ب- ترتيب هذه الحاجات وفق أولويتها.

ج- اختيار المشروعات التي تناسب هذه الحاجات و تؤلف منها حلا متكاملا يزيد ثقة الأهالي في عملهم و مستقبل مجتمعهم، و جمع كلمتهم و يؤكد على ضرورة الاستمرار في التعاون، و يعاون على تيسير تنفيذ المشروعات المستقبلية.

2- التكامل بين المشروعات في الميادين المتنوعة عن طريق قيام برامج متعددة الأغراض وذلك بأن تتسم العملية بالواقعية و الشمول و التكامل، فقيام مشروعات مكافحة الأمية و تحسين الصحة و الثقافة الاجتماعية يؤدي إلى أن العلاقات الصحية الضارة لا تجد سندا من الأمية و تجد مقاومتها وتغيرها

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

تجاوبا لدى الناس كلما زادت ثقافته العامة، كما أن المشروعات المتكاملة فيها توفير الجهد والتمويل والإشراف فضلا عن الاطمئنان إلى أن ما بينه مشروع لا يفسده عامل آخر.

3- أن يقوم المشروع على أساس تغيير اتجاهات الناس قبل تحقيق الهدف المادي البعيد و ذلك بإثارة وعي الناس و إحساسهم بأن التحسّن في أحوالهم هو نتيجة جهودهم و أن عليهم أن ينتظروا المزيد كلما زادت معرفتهم و تفهموا الجديد من الوسائل و الأفكار.

4- تشجيع و تدريب القادة المحليين للقيام بدورهم في المشروعات.

5- المساعدات الفعالة من الجهات الحكومية إذ لا يتفق جهد الحكومة عند حد التشجيع و حث الأهالي للقيام بالعمل بل يجب أن تقدّم المساعدات الحكومية، الفنية و المادية حيث أن المشروعات تقوم على رغبة الناس في تحسين أحوالهم و على الخدمات العلاجية التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية و يمكن مواجهة هذه الغاية بإحدى الطريقتين:

(أ) - تحديد واجب الحكومة و واجب الأهالي في كل برنامج.

(ب) - البدء ببرنامج محدود و تركز فيه الجهود ثم التوسع التدريجي مع توفير الإمكانيات.

و بوجه عام يحدد "أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد" في كتابه "التنمية الاجتماعية و حقوق الإنسان" أهم المبادئ التي تتفق مع التنمية الاجتماعية في ما يلي: (17)

1- مشاركة أفراد المجتمع في برامج التنمية الاجتماعية: إذ أن من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، بالقدر المطلوب في المجتمعات النامية هي ضعف عملية المشاركة في برامج التنمية، و لذلك يجب العمل دوما على تدعيم المشاركة. و ذلك عن طريق إثارة الوعي إلى مستوى أفضل من الحياة يتخطى حدود حياتهم التقليدية و عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة و قدراتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاجتماعية.

فالملاحظ أن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية الاجتماعية في المجتمعات خاصة التقليدية منها هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها و عدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة فجهود تراكيبها الاجتماعية تقف عقبة صلبة أمام التحديدات و التغيرات المفروضة التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم و تقاليدهم الراسخة.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

2- التكامل الاجتماعي و التنسيق بين برامج التنمية الاجتماعية: بمعنى ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع و علاج مشكلاته من خلال خطة متكاملة لجميع البرامج الاجتماعية. (18) و هذا المبدأ يشير إلى حقيقة أولية في الدراسات الاجتماعية و هي مبدأ التكامل الاجتماعي و يعني عدم استغلال النظم الاجتماعية فهي تعتمد على بعضها البعض و تتبادل التأثير و التأثير.

3- الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثرها على تنمية المجتمع: إذ أن الوصول إلى نتائج سريعة و ملموسة في برامج التنمية ، يحقق ثقة أفراد المجتمع ، فالثقة في برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري و جوهري لنجاحها باعتبار أنها عملية إنسانية تقوم على الإنسان الذي يعدّ الوسيلة و الغاية لكل برامجها (19)، و إذا حدث و بدأ المخطط بمشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع و القليلة التكاليف ما أمكن ، و التي تسدّ في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة (20).

و الملاحظ أن هذا المبدأ يهدف إلى كسب ثقة أبناء المجتمع، و الثقة هي رأس المال الدائم في أي مجتمع والتي لا يمكن الحصول عليها بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة محسوسة يحصلون عليها بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة محسوسة يحصلون عليها أو يمكن أن يحصلوا عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي في مجتمعهم ، فالثقة في فعالية برامج التنمية مطلب ضروري و جوهري لإنجاحها باعتبار أنها عملية بشرية لا غنى عنها في أي تفاعل اجتماعي.

4- الاعتماد على الموارد المحلية: تركز التنمية الاجتماعية على الاهتمام بالموارد المحلية للمجتمع مادية كانت أو بشرية و يؤدي ذلك بالطبع إلى نفع اقتصادي حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات و يعطيها مجالاً وظيفياً أوسع.

و تعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة و ذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة، و ينطبق ذلك أيضا على الموارد البشرية قادة محليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم و التبشير عندهم بالأفكار الجديدة من الشخص الغريب الذي يكون حتى أكثر كفاءة و قدرة و لكنه هو نفسه "شيء جديد" يحتاج إلى قبول من المجتمع، قبل أن تقبل الأفكار التي يبشر بها".

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

5- مبدأ تحديد الاحتياجات: إذ تهدف التنمية عموماً إلى إشباع مطالب و حاجات الإنسان الأساسية والتي تتمثل في الحاجات البيولوجية ، الحاجات النفسية و الاجتماعية و يتمّ إشباع هذه الاحتياجات الأساسية في أي مجتمع من خلال التنظيم و المؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع و ما يصاحبها من قيم و معايير تحدّد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع و حاجاتهم.

فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى إيجاد نظم اجتماعية جديدة في المجتمع و يقوم كل نظام بإشباع حاجة أو مجموعة من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان، كما تهدف أيضاً إلى تطوير النظم القائمة في المجتمع حتى تتفق وظروف الحياة في العصر الحاضر، و تتمثل هذه النظم في النظام الاقتصادي و النظام الأسري و النظام الديني و النظام السياسي و النظام التعليمي و النظام الصحي و النظام الأخلاقي و نظام الرعاية الاجتماعية و غيرها من النظم اللازمة لإشباع كافة حاجات و متطلبات الأفراد و الجماعات في المجتمع النامي و غيره من المجتمعات.

حقيقة إن وقوفنا عند مبادئ التنمية الاجتماعية و حصر نقاشنا عنها بهذه الطريقة لا يعني بالضرورة استغناءنا عن النظرة الشمولية، بقدر ما يهمننا تسليط الضوء على الجانب الاجتماعي منها والذي يعد -حسب ما نراه- حصر مقوماته و ركائزه، أو تفصيل عناصره و مدخلاته و تحديدها أكثر صعوبة وتعقيداً من تلك التي يختصّ بها الجانب الاقتصادي للتنمية.

2- أهداف التنمية الاجتماعية

تمثل أهداف التنمية الغايات و الطموحات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها لأفراده و لجماعاته وللمجتمع نفسه فتسعى التنمية الاجتماعية إلى تحقيق الهدف العام و الذي يتمثل في تحسين مستوى الإنسان و إحداث التغيرات المرغوبة ماديا و معنويا، و يمكن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في المجتمع عن طريق إستراتيجية شاملة للسياسات و الإيديولوجيات من خلال التخطيط الجيد، و تهدف التنمية إلى إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة سواء في الجانب المادي أو البشري لتحقيق التقدم و النمو في المجتمع و يمكن أن نعرض أهداف التنمية الاجتماعية على النحو التالي. (21)

أ- أهداف التنمية الاجتماعية على المستوى الدولي:

إن مؤتمر البنك الدولي للأمم المتحدة و منظمة التعاون و الذي عقد في باريس في الفترة ما بين 16-17 فبراير 1998 أوضح ستة أهداف اجتماعية كجزء من إستراتيجية التنمية الدولية كما يلي:

1- تقليل الفقر بمعدل النصف.

2- تقديم التعليم الأساسي الشامل.

3- تحسين التعليم في التسوية بين الجنسين.

4- تقليل معدل وفاة الأطفال و الأجنة.

5- تقليل وفيات الأمهات.

6- التوصل إلى خدمات صحية فعالة.

ب- أهداف التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي

1- تشير كثير من الدراسات و تقارير المنظمة الدولية أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين مستوى

الإنسان بما يوسع قاعدة الانتفاع من الخدمات، كما أن من بين أهدافها أيضا محاربة المزايا التي لا

مبرر لها و الثروة السكانية التي يتمتع بها البعض بينما الظلم الاجتماعي يخيم على الأغلبية أي أن

التنمية الاجتماعية تهتم برفاهية الإنسان و العدل الاجتماعي.

2- تعمل على استثمار الموارد المتاحة و التي يمكن إتاحتها.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

3- تعمل على دفع الأفراد و الجماعات و المجتمعات باستمرار لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

4- تسعى التنمية إلى إحداث تغير مقصود و موجه نحو إشباع الحاجات الإنسانية و تعتمد هذه العملية على مبدأ أساسي يتلخص في أنه من الممكن توجيه هذا التغير و التحكم في متضمناته و اتجاهاته و سرعة ذلك في عناصر المجتمع، هذا و في عام 1967 حدد مؤتمر وزارة الشؤون الاجتماعية في إفريقيا و الذي انعقد في القاهرة أهداف التنمية الاجتماعية وفقا لمجالاتها على النحو التالي:

1-التعليم

- أ- محو الأمية.
- ب- تطوير و تحسين التعليم.
- ت- رفع مستوى التعليم المهني و العام على جميع المستويات.
- ث- توفير الإمكانيات و التسهيلات التعليمية و الثقافية لكافة قطاعات المجتمع.

2-العمل

- أ- ضمان حق كل مواطن في إيجاد العمل.
- ب- القضاء على البطالة.
- ت- رفع مستوى العمالة في كل من الريف و الحضر.
- ث- توفير الظروف و الإمكانيات الملائمة للعمل.

3- الصحة

- أ- النهوض بالمستوى الصحي.
- ب- توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان من الجانب الصحي.

4-الإسكان

- أ- النهوض بالظروف السكنية و العمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود.

- أ- القضاء على العوامل التي تؤدي إلى الجريمة و الانحراف.
- ب- القضاء على الجوع(الفقر) و رفع مستوى التغذية.
- ت- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية و البرامج الشاملة للضمان الاجتماعي حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشة السكان ثم النهوض به.
- ث- تشجيع التوسع في التصنيع و اتخاذ اللازم نحو المشاكل الناتجة عن التوسع الاقتصادي.
- ج- مساعدة الأفراد و الجماعات على تلبية احتياجاتهم و مطالبهم المتغيرة .
- و تتحدد أهداف التنمية الاجتماعية من وجهة نظر أخرى على النحو التالي:(22)

- 1- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة و المهارات و القدرات التي تساعدهم على تحسين مستويات المعيشة.
 - 2- تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة، وتيسير الحصول عليها.
 - 3- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية و تنفيذ برامجها و تقويم نتائجها.
 - 4- إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع و وظائفه و يشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية و النظم و المعايير و القيم التي تؤثر في سلوك الأفراد و تحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.
 - 5- معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير و المتصلة به.
 - 6- إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم، صحة، إسكان، ثقافة، رعاية اجتماعية، تنشئة اجتماعية)
- كما يمكن تحديد الحاجات الاجتماعية في ما يلي:
- الحاجة إلى العمل و التملك و الاستهلاك.
 - الحاجة إلى العيش في مناخ أسري مستقر يتوفر فيه الاطمئنان و الحب و التفاهم.
 - الحاجة إلى وجود قوة تمثل في الضبط الاجتماعي الذي يحقق الطمأنينة و الأمان.
 - الحاجة إلى التعليم.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

- الحاجة إلى الامتثال للمعايير و القيم في إطار قيم المجتمع.
- الحاجة إلى الابتكار و الإبداع.
- الحاجة للرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة.

حقيقة إن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية يتمثل في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي و الجانب البشري بما يحقق للمجتمع نموه و استقراره، و يمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية: (23)

- 1- إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع و وظائفه و يشتمل هذا التغيير في أنماط العلاقات الاجتماعية المختلفة من تعليم و صحة و إسكان و ثقافة ورعاية و تنشئة .
- 2- تزويد أفراد المجتمع بالمعارف و المهارات التي تساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم.
- 3- تقديم الخدمات الضرورية و اللازمة لأفراد المجتمع لتحسين ظروف حياتهم.
- 4- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع ليشركوا بفعالية في توجيه التنمية الاجتماعية و تنفيذ برامجها.

و في مجال الحديث عن صعوبة الفصل دائما بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية يمكن القول بأن أهداف التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية تدور حول مجموعة من الأهداف العامة و التي يمكن إجمالها بالآتي:

أولا: رفع مستوى المعيشة:

تسعى كل خطط التنمية في كل دول العالم و بخاصة النامية منها إلى تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة، ويتصدر هذا الهدف أهداف برامجها و خططها التنموية، لكونه أساسية لتحقيق الضرورات المادية للحياة كالمأكل و الملابس و المسكن، و الحاجات المعنوية كالتعليم و الثقافة و القيم و بالتالي فإن تحقيق مستويات أفضل يتأتى بارتفاع في مستوى معيشة السكان في المجتمع، و بدرجة كافية تضمن تحقيق مستويات مرغوبة من المستويات المادية و المعنوية لهم. (24)

و الملاحظ في مجال الحديث عن رفع مستوى المعيشة أن هذا الهدف يعدّ أكثر أهداف التنمية الاجتماعية شمولا و حتى أهمية، كما أنه على ارتباط كبير بارتفاع دخل الفرد إذ أن ارتفاع مستويات دخول

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

الأفراد يؤدي حقيقة إلى رفع مستويات معيشتهم بصورة أفضل و بالتالي هنا يصبح ارتفاع مستوى دخل الفرد بنفسه هدفا مهما من أهداف التنمية.

ثانيا: زيادة الدخل القومي:

من أهداف التنمية بشقيها الاجتماعي و الاقتصادي، زيادة الدخل القومي في الدولة و يمثل الدخل القومي مجموع الدخول المكتسبة التي تعود إلى مالكي عوامل الإنتاج وهي: أجور العمل، و رقع الأرض، و فائدة رأس المال و الربح المنظم.

و حيث أن الدخل القومي هو أهم المتغيرات التي تمثل النشاط الاقتصادي، كما أنه يعبر عن مستوى رفاهية المجتمع المتعلقة بكمية السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومي، فإن زيادته في بلد ما تعد أساسا في القضاء على مشكلاته التي من أجلها قام باتخاذ خططه التنموية كمشكلة الفقر، و انخفاض مستوى المعيشة، و زيادة السكان.

و يعدّ الترابط بين الهدفين الأول و الثاني واضح و جليّ، و كلّ منهما يعدّ وسيلة و غاية للهدف الآخر، و في الوقت الذي يعد فيه الهدف الثاني "زيادة الدخل القومي" وسيلة لتحقيق الهدف الأول، فإن زيادة الدخل القومي لن تأتي إلا عن طريق إعداد الجوانب الفنية و البشرية في المجتمع و استثمارها بشكل سليم، و يجب هنا أن لا يفهم من رفع مستوى المعيشة في مجتمع ما، أن يتجه المجتمع إلى رفع مستويات الإنفاق و الاستهلاك على جوانب حياتية قد لا يكون لها بالضرورة انعكاس ايجابي و مخطط له على الجوانب الاجتماعية الأخرى كالقيم و العادات و التقاليد.

ثالثا: تقليل الفوارق في الدخل و الثروات:

يبدو هذا الهدف ماديا للوهلة الأولى، إلا أنه يعدّ في حقيقة الأمر هدفا اجتماعيا في مضمونه و أبعاده، لأن تقليص الفجوة في دخول الأفراد و ما لديهم من ثروات يعني توزيعا عادلا للدخل القومي، و بالتالي تحقيق مستويات معيشية متشابهة لأفراد المجتمع كافة. (25)

و غالبا ما يترتب عن التوزيع السيئ للدخول و الثروات في دول العالم الثالث عامة تعرض المجتمع إلى أضرار جسيمة، فبالإضافة إلى الفوارق الاجتماعية القائمة على أساس الدخل، و ظهور طبقات

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

اجتماعية مقسمة في ضوء ذلك، فإنّ عدم توافر الدّخل بشكل كاف و مساو لفئة، كما هو الحال عند فئات أخرى، سيُسبب اضطرابا شديدا داخل المجتمع و قد يؤدي إلى تدمير إنجازاته، فعلى سبيل المثال في الوقت الذي يضطر فيه الفقراء إلى إنفاق كل دخلهم لتحقيق الحد الأدنى أو المقبول للعيش، فإن طبقة الأثرياء في المجتمع تنفق المتبقي بدلا من استثماره، الأمر الذي يحدّ من فرص إعادة تشغيل رأس المال الوطني و إيجاد فرص عمل جديدة، و لذا ترتفع نسب البطالة و تقل مستويات الإنتاجية، مما يؤدي بالتالي إلى مضاعفة و تفاقم مشكلات الدولة و أفرادها، و عليه فإنّ تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات هو من بين أهم الأهداف التي يجب أن تسعى برامج التنمية إلى تحقيقها. (26)

رابعا: العمل على تحقيق الوحدة الحضارية:

أصبح هذا الهدف من أهم الأهداف قبولاً على مستوى دول العالم لتكون نظيراً للوحدة البيولوجية بين أفرادها، و ينعكس ذلك من خلال تقارب قيم و عادات هذه الدول و انسجامها مما يؤدي إلى إحداث تغييرات ايجابية في هياكلها و بناها الاجتماعية، و إحداث تحولات في العلاقات الاجتماعية فيها، تكون قادرة على استيعاب عمليات التنمية ونتاجاتها. (27)

و مما لا شك فيه أن ثقافة البشر بما تحمله من عادات و تقاليد و قيم و أفكار و معتقدات تؤثر في تحقيق متطلبات البناء المادي التي يحتاجها المجتمع لتطوير الحياة و رفع مستويات المعيشة.

خامسا: التخلص من التبعية و التوجه نحو الخارج:

حيث أن ضرورة التخلص من عبئ التبعية السياسية و الاقتصادية نحو الخارج يعد وسيلة هامة لتهيئة المناخ الملائم للحرية الإنسانية، و حق المواطن و المجتمع في تقرير مصيره، و تحرير الإنسان من الهيمنة و التبعية للخارج خاصة في ظل اعتماد هذه الدول على الدول الأجنبية التي تقيدتها في توجهاتها، و تحكم عليها بإتباع خططها و برامجها بحيث تصبح تصرفاتها و ممارساتها بعيدة عن خدمة أغراض مجتمعاتها و أهدافها هذا من جهة، و من جهة أخرى أثر التركيز على إشباع الحاجة المادية للإنسان و إهمال الجوانب المعنوية الأخرى التي قد تزيد أهمية على إشباع احتياجاته المادية، إلى زيادة معاناة الفرد سيكولوجيا بالرغم من توافر المستلزمات المادية بدرجة أكبر مما كان عليه الحال سابقا.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

يتبين معنا من خلال كل ما سبق أن مجال أهداف التنمية الاجتماعية واسع جدا و يتداخل في بعض الأحيان مع أهداف التنمية الاقتصادية إلا أنها تتعامل في الجمل مع احتياجات الإنسان كافة، و لما كانت التنمية الاجتماعية أكثر ارتباطا بالعنصر الإنساني و بالخدمات المتنوعة المقدمة إليه من تعليم وصحة، سكن، شغل وتأهيل،.. فإن فهم معوقات توفير هذه الخدمات، و بالمستوى اللائق و المطلوب، أصبح من القضايا ذات الأهمية و بخاصة في هذا المجال، و يتطلب تحقيق ذلك و إجراؤه إشراك أصحاب المصالح الحقيقية من هذه الخدمات في عمليات التفكير و الإعداد و حتى التنفيذ و المتابعة و التقييم. و عليه فإن التنمية الاجتماعية في هذا السياق ليست مجرد خدمات مختلفة تقدم للأفراد بل تتعدى ذلك لتشمل تغير الأوضاع الاجتماعية القائمة لتصبح أكثر ملاءمة لعمليات البناء و التطوير، و ينبثق من إجراءاتها خلق بنى اجتماعية جديدة تكوّن بيئة مناسبة لانبثاق علاقات جديدة و قيم مستحدثة للأفراد من خلال انجاز مستويات أشمل و أغنى في مجالات إشباع مطالبهم و احتياجاتهم.

3-1-2- التنمية الاجتماعية في الدول العربية

منذ أن نالت العديد من دول الوطن العربي استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية و هي تطرح أهمية التنمية من أجل الخروج من واقعها المتخلف، و تسعى في الوقت ذاته لتحقيق الرفاهية لمواطنيها. و في ظلّ الظروف السياسية التي كانت تسود تلك الفترة و حتى الآن لعبت جامعة الدول العربية و غيرها من المؤسسات الإقليمية التي تتبنى الدعوة لتحقيق التنمية في الأقطار العربية دورا في تبنيها هذه الدعوة.

و إذا ما تفحصنا التجارب أو حتى بعضها ، نجد أن هناك تفاوتاً واضحاً بينها إلا أن ما يميّزها ، وبخاصة في الآونة الأخيرة ، أنها تتفق إلى حد كبير مع ما يطرح في دول العالم الثالث من أن هناك اختلافاً في البني الفوقية و التحتيّة بين مجتمعات دول العالم الثالث و مجتمعات الدول الصناعية. و في الوقت ذاته نجد أن دول العالم الثالث و دول الوطن العربي تركّز على طرح البعد القومي للتنمية. فقد دلّت الكتابات المختلفة بهذا الصدد على أهمية التكامل التنموي العربي، خاصة في ظل التكتلات الكبرى على المستوى العالمي. و أكّدت أن الكيانات الصغيرة غير قادرة على الصمود في ظل الأوضاع العالمية الحالية، إضافة إلى أن توفير المقومات الأساسية لمشاريع التنمية غير ممكنة، إلا من خلال وجود خطة قومية شاملة بالرغم من وجود بعض النماذج التنموية القطرية. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى تفاقم أزمة التنمية في الأقطار

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

العربية، و خلصت إلى استنتاجات عامة أكدت أن حلّ مشكلات التنمية في الوطن لن يتم إلا عن طريق توحيد الجهود، و التركيز على إيجاد مشروع عربي متكامل للتنمية يأخذ بالاهتمام إمكانية كل قطر ومدى مساهمته في ذلك المشروع.

وقد ظهرت العديد من المحاولات التنموية في الأقطار العربية في العقد السادس من القرن العشرين، و قد توجّهت في مجملها إلى محاولة انتشال المجتمعات في هذه الأقطار من المرحلة التقليدية إلى طور النمو والتقدم، و من أجل التخلّص من مظاهر التخلف الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، كما أثبتت التجارب التنموية في دول العالم الثالث أنّ بعض هذه الدول قد حققت بالفعل النمو الاقتصادي المنعكس في رفع إجمالي الناتج القومي. بينما ظلّت مستويات معيشة هذه الشعوب دونما تحسن ملحوظ و قد أثبت ذلك فشل تبني المفاهيم الضيقة للتنمية و التي تقتصر على رفع إجمالي الناتج القومي كأحد مؤشرات النمو الاقتصادي. (28)

و بذلك تحوّل الاهتمام خلال السبعينات من هذه القضية إلى محاولة السيطرة بشكل مباشر على انتشار الفقر المطلق و زيادة التفاوت في توزيع الدخل و ارتفاع معدلات البطالة و أصبح التأكيد على ضرورة السيطرة على هذه الجوانب مجتمعة و ليس على إحداها فقط بحيث لا يمكن الحديث عن تحقيق التنمية في دول العالم الثالث حتى إذا تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي طالما أن معدلات الفقر والبطالة لم تتغيّر، ما أدّى إلى تحوّل هذه الأخيرة إلى مشكلة مستعصية الحل إذ تتفاوت تقديرات حجم البطالة في الدول العربية فقد قدرّت منظمة العمل الدولية (ILO) عدد العاطلين بحوالي 20 مليون عاطل، و بهذا تعدّ معدلات البطالة هذه الأعلى في العالم باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء. وطبقا لبيانات "الأسكوا" يتجاوز معدل البطالة في الوطن العربي 20 في المائة في المغرب وتتجاوز الـ 20% في كل من الجزائر و فلسطين و اليمن. (29)

و في بداية الثمانينات ازدادت الأحوال سوءا بانخفاض معدلات نمو إجمالي الناتج القومي في كثير من دول العالم الثالث، و قد صار مؤكدا أن التنمية ليست مجرد مقاييس اقتصادية و كميّة للدخل و البطالة و التفاوت الاجتماعي، و أن التخلف أمر واقع يصيب حياة الفرد. و هكذا تتشكل ثقافة الفقر في هذه

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

المجتمعات ويصاحبها إحساس هؤلاء الأفراد بأن حياتهم غير آدمية و أنهم غير قادرين على تغيير هذا الواقع و يصبح الحرمان و اليأس حالة ملازمة للتخلف.⁽³⁰⁾

و قد أكدت كثير من الدراسات أن عقدين من جهود التنمية و خططها في الوطن العربي لم تحدث تغيرا حاسما في أوضاع الإنسان العربي و المؤسسات المجتمعية، بل أنها جاءت في حالات متعددة محيية للأمال و الطموحات، و تعزي هذه الدراسات ذلك إلى اقتصار التنمية واقعا على أهداف النمو الاقتصادي و مفاهيم الاستثمارات المالية كعامل رئيسي و وحيد في عملية التنمية و إغفال دور الموارد البشرية و الطاقات المعنوية و الروحية في التعبئة الاجتماعية، و دور التفاعل و التأثير المتبادل بين هذه الموارد المادية و المعنوية، و كذلك الاقتصار على اتخاذ القيم المالية و الموارد الاقتصادية معيارا للنمو و التقدم والرخاء، و فقدان عامل الاقتداء بين الراعي و الرعية نتيجة الفجوة بين الخطاب الرسمي و تجسيده في الواقع المعاش.

و في نفس المضمار يضيف كل من " ماجد حسني صبيح و مسلم فايز أبو حلو " في كتابهما "مدخل إلى التخطيط و التنمية الاجتماعية"، أن الآراء حول موضوع التنمية في الوطن العربي تعددت فمنها من يرى أن المشاريع التنموية العربية وصلت إلى طريق مسدود، أي بمعنى آخر عدم وجود تنمية، وأن السائد هو نموّ في مجالات عدة. و آخر يؤكد وجود التنمية و يدافع عن ذلك من خلال متابعة بعض المؤشرات و الدلائل على ذلك. أما الرأي الثالث فهو يجمع بين هذا و ذاك، إلا أنه يطالب بتكثيف الجهود في هذا المجال.⁽³¹⁾

ونحن بدورنا نميل للاتفاق مع هذا الرأي الأخير خاصة و أن دول الوطن العربي تباينت فيما بينها بالنسبة إلى انجازاتها التنموية المختلفة نمو ملحوظا و تقدما ملموسا في معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، بيد أنه و بالرغم من تحقيق هذا النمو فقد دخلت معظم أقطار العالم العربي عقد التسعينات من القرن الماضي، و هي تعاني مجموعة من الهموم و التحديات و الثغرات و المشكلات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي التي انعكست آثارها السلبية على جميع أبناء هذه الدول، إلا أنه من الجدير ذكره و تأكيده ثانية هو حقيقة أن ملفّ التنمية الاجتماعية لازال يتضمن سجلا حافلا بالمشكلات ذات

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

العلاقة بالسكان و بالتعليم أو بالحالة الصحية و الغذائية... و غيرها من المشكلات و التحديات التي اعترضت أو مازالت تعترض تحقيق الأهداف التنموية.

لقد تواترت الدراسات التي وثقت سلبيات الواقع التنموي العربي، و كذلك المخاطر الكامنة في استمرار الأوضاع الراهنة، و التحديات التي يواجهها العمل العربي المشترك، ففي دراسة لـ"نادر الفرجاني" يصف هذا الأخير الموقف العربي في بداية الثمانينات من القرن الماضي فيقول: إن العمل العربي في المجال التنموي عمل متراخ على محاوره الثلاثة الدولي و القومي و القطري، أما واقع التبعية العربية فيصفها ذات الباحث بأنها آخذة في التزايد في الوقت الذي يشهد فيه التعاون بين هذه الأقطار تدهورا واضحا. في حين تعجز قضايا التنمية و المشاركة الشعبية على وجه الخصوص عن إحداث تغييرات ايجابية، أو تحقيق الغايات المنشودة، الأمر الذي أدى بالتالي إلى اتساع الهوة في مستوى الرفاه بين العرب و القطاعات الأسعد حظا من البشرية. و يحدّر " الفرجاني " في دراسته من مغبة التراخي في العمل العربي المشترك الذي ساد منذ النصف الثاني من السبعينات من القرن الماضي، و من مخاطر استمراره المستقبلية التي ستؤثر في تباعد الشعب عن غاياته، و في اتساع الفجوة أكثر بينه و بين المتقدمين.⁽³²⁾

و في الحديث عن واقع المشاريع التنموية في الوطن العربي يمكن القول بأن خطط التنمية لدى الأقطار العربية توالى منذ مطلع عقد التسعينات أو قبله من القرن الماضي، و هي مازالت جارية دون أن ترافقها ممارسات تنسيقية، أو تبادل مجد للمعلومات بشأن طبيعة المقاصد الإنمائية طويلة الأجل، أو على الأقل بخصوص طبيعة المعطيات و المتغيرات الأساسية القائمة لديها. و لقد فاق عدد الخطط الإنمائية القطرية التي تم إعدادها أكثر من تسعين(90) خطة تنموية قطرية و قد سلكت نحو 19 دولة عربية من أصل 22 دولة عضوا في جامعة الدول العربي نهج التخطيط لغرض التنمية. و تتّصف هذه الخطط بكون معظمها من الخطط ذات المدى المتوسط (خماسية أو رباعية أو ثلاثية) و أن القليل منها كان سداسيا أو سباعيا أو حتى عشريا.⁽³³⁾

و على الرغم من التباين الكبير في صياغات خطط التنمية العربية و الذي يعود في جملة إلى سلسلة من العوامل و الظروف الموضوعية الخاصة بكل دولة من هذه الدول و طبيعة ظروفها و حاجاتها،

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

والتحديات التي تواجهها، إلا أن الخطط الإنمائية العربية و القطرية اتسمت بصفات مشتركة يمكن إيجازها في ما يلي: (34)

1- شيوع الفصل بين المشروعات الإنمائية و مجرى العملية التخطيطية ، حيث تم اقتراح المشروعات الإنمائية مسبقا بشكل منفصل عن مجرى عمليات التخطيط التنموي، و يعد هذا الأسلوب من التدابير السهلة، فبواسطته، يتم إعداد قوائم بأسماء المشروعات المقترحة تدرج مقابلها جداول تضم أرقاما بالمبالغ اللازمة لإنشائها، دون التأكد من العلاقة بين الأهداف المتوخاة و المنهاج الاستثماري المقترح.

2- تشترك الخطط التنموية العربية في غياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل، فقد أغفلت هذه الخطط قضايا في التصور الاستراتيجي على الصعيدين القطري و القومي مثل : قضية الأمن القومي، و القوى البشرية، و مشكل الثروة.

3- المبالغة في صياغة الأهداف التنموية.

4- تتفق جميع الخطط التنموية العربية بأنها خطط استثمار محورها الأساسي هو حجم الاستثمارات و توزيعها على القطاعات المختلفة، و الذي يتمثل في تخصيصها جزء كبير من التراكم الرأسمالي المحلي للاستثمار لخلق وسائل الإنتاج المادية، التي تسهم في إنتاج السلع و الخدمات و تطويرها لتلبية احتياجات المجتمع الأساسية، ويقصد بالاستثمار تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج (تحويل رأس المال النقدي إلى وسائل عمل و إنتاج أو تمويل مشاريع في الخارج).

5- لم تعط خطط التنمية العربية قطاع الزراعة الاهتمام الكافي بالرغم من إجماعها على ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي، و ما يتطلبه من استثمارات، علاوة على أنها لم تتضمن خططها الزراعية خططا لتطوير الريف و التغيير الاجتماعي و التكنولوجي.

6- افتقارها إلى أدوات التحليل و اختبار الآثار الإستراتيجية المترتبة عنها، أو سياسات بديلة يمكن إتباعها في حالة فشل سياساتها المطبقة.

7- خلوها من بيان أدوات تنفيذها، أو بيان مجموعة السياسات التي تتضمنها، و بهذا المعنى فهي تفتقر إلى آليات تنفيذها.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

8- تبني معظم خطط التنمية العربية القطرية نمط التصنيع الذي تحركه قوى الطلب، و تحتل فيه الصناعات الاستهلاكية الأولوية.

9- افتقارها إلى البعد التكاملي، بحيث جاءت متجاهلة لما يحصل في الأقطار العربية الأخرى وتجاهل نواياها الإنمائية.

و بالرغم من الصفات السلبية التي تميزت بها خطط التنمية العربية و نتائجها، إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تحقق تقدما في مجالاتها الاقتصادية و الاجتماعية. و في الوقت ذاته فقد بات واضحا عند تقصي واقع هذه الخطط أن حصاد الجهود الإنمائية في الأقطار العربية كان من الممكن أن يعطي ثمارا أفضل و أشمل لو تم استثمار الموارد المتاحة المادية و البشرية بشكل أكمل و بمستوى أعلى من الكفاءة سعيا وراء تحقيق أهداف التنمية في مجالها الاجتماعي و الاقتصادي.

و في ضوء ما سبق ازداد التحفظ على مدى نجاعة خطط الإنماء العربية عند تقييم نتائجها، و يعود تزايد الفجوة بين التنمية الفعلية و التنمية الممكنة في أقطار الوطن العربي إلى ضعف مواكبة الإنجازات الفعلية للأهداف التي سعت خطط التنمية إلى تحقيقها، و ربما كان القصور في التنفيذ كما كان مخططا، من أهم الأسباب الكامنة ، كما أن مراجعة أنماط التنمية العربية تستلزم السعي إلى تطوير معايير القيم الإنمائية من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية و تحقيق الغايات الاجتماعية و استثمار الموارد المعنوية والروحية جنبا إلى جنب القيم الاقتصادية التي تحاول تعظيم العائد المادي إلي توفيره اقتصاديات السوق و يرتبط بذلك السعي إلى أن تتحول السيطرة على السياسات و الأنشطة المجتمعية من متخذي القرار. وهنا تبرز أهمية دور الدولة في التنمية الاجتماعية ليس فقط لاعتبارات إنسانية و أخلاقية و لكن أيضا لضمان استمرار هذه السياسات في جو من الاستقرار الاجتماعي و السياسي.

لذلك فإن مفاهيم مثل " النمو " مع " العدالة " أصبحت من المفاهيم المتداولة و المقبولة على نطاق واسع كعنصر أساسي في مفهوم التنمية الشاملة ، و قد خصّص البنك الدولي كتابه السنوي لعام (1997) عن دور الدولة و بعث الحيوية في مؤسساتها على أساس من الشفافية و المحاسبة، بما يمكنها من القيام بدورها بكفاءة و فعالية⁽³⁵⁾، هذا الدور الذي ينبغي أن يتجه إلى التعامل مع الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن سياسات التحرر، ذلك من خلال إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي، و تشجيع

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

المشروعات الصغيرة، و إعداد برامج لإعادة التأهيل و التدريب و تحسين خدمات الإسكان و التعليم والصحة فالدولة كانت و تظل الدرع الواقى الذى يحمى الفئات الفقيرة باعتبارها صمام الأمان للمجتمع ككل.

3-1-3 التنمية الاجتماعية فى الجزائر

منهكة القوى من حرب أتت على بنيتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، سطرت الجزائر لنفسها برنامجا تنمويا يتماشى و طموحات الجماهير و يتعارض مع الرؤى الليبرالية الاستعمارية، بإرساء النموذج الاشتراكي وفق أسس الثروة و المواثيق الوطنية مثل مواثيق طرابلس (1961) و ميثاق الجزائر (1964).⁽³⁶⁾ و قد أخذت معالم التوجه تتحدد بوضوح بعد التصحيح الثوري لعام (1965) الذى أكد على ضرورة إقامة دولة جديدة أساسها البناء و التطور و تنظيم اقتصاد البلاد.

و قد أحدثت تجربة الجزائر تغيرات متفاوتة الحدة فى مختلف البنى الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، بدءا بالتأميم و مروراً ببناء قاعدة صناعية و تحقيق مكاسب على الصعيد الاجتماعى و الثقافى كالتعليم المجانى و الصحة المجانية... الخ، خاصة و أن إستراتيجية التنمية فى الجزائر كانت إرادة سلطة الدولة لضمان التغيرات و استعمالها فى الاقتصاد الوطنى من أجل المحو التدريجى للفوارق. كما أن هدف هذه التنمية على المدى البعيد هو بناء جهاز إنتاجى متكامل قادر على المنافسة و تلبية مختلف حاجات الاستهلاك لتوظيفها الكامل خاصة قوى العمل. إضافة إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التى كانت عليها جزائر الاستعمار. فالواضح آنذاك و بعد خروج الاستعمار هو اتساع الهوة الموجودة بين الوضع الاقتصادى و الاجتماعى بين الأقلية من السكان و عامة الشعب.

مع نهاية السبعينات كانت التوقعات و الأهداف التنموية الجزائرية أكبر من النتائج و الإحصائيات كما أفادت بنفشل نسبي لمشاريع التنمية فى الجزائر و عجزها عن تحقيق أهدافها كلية، لأن جوهر التنمية كما أسلفنا قبلا هو شمولها و تعدد جوانبها و أبعادها باعتبارها تغيرا حضاريا يتناول كافة أبنية المجتمع ويشمل جوانبه المادية و المعنوية.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

و في أواخر الثمانينات تم الاصطلاح سياسيا على الفترة التي لم تأت أكلها في مجال التنمية بال عشرية السوداء، و دون الإغراق في تفاصيل أحداث أكتوبر (1988)، و ما أعقبها من تحولات على المستوى السياسي، تغيرت اللهجة و أصبح حديث العام و الخاص عن ضرورة الخوض في إصلاحات تنموية نحو آثار الحبية في السنوات الفارطة، إصلاحات تكون جزءا لا يتجزأ من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية بغية إرساء ديمقراطية حقيقية أساس دولة القانون.

و قد جاء في الدستور الجديد لسنة (1989) كمبدأ أساسي لا رجعة فيه، السير نحو اقتصاد السوق، و بدأ يحل محل التسيير المخطط المركزي السابق المتميز بإعازات إدارية و هنا تحتم إيجاد حلول ملائمة عن طريق وضع ميكانيزمات أساسية لاقتصاد السوق في الميدان النظامي الاقتصادي و الاجتماعي متغيرة مقارنة مع الطرق القديمة مساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و هكذا شرع منذ سنة 1993 في إصلاحات تنموية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي هزت البلاد و جعلت النسيج الاقتصادي يعيش مرحلة صعبة عصفت بالمؤسسات الوطنية و جعلت العديد منها تغلق أبوابها⁽³⁷⁾، و هو ما أثر بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي و ظروف معيشة المواطن الجزائري وهو ما جعل الدولة تبادر باتخاذ عدة تدابير لمتابعة المسار الإصلاحي نذكر منها إنشاء "الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ"، إصدار القوانين الخاصة بالتأجير و حماية الأجراء و ضمان الشغل والتقاعد المبكر.

خلافا للثلاثي الأول من سنة 1996 بدأت الإصلاحات المالية و التنموية في الجزائر حيز التنفيذ و تم اعتماد سياسيات جديدة عوضا لتلك التي لم تأت بثمارها في شكل برامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي في البلد و التي سمحت بدورها الجزائر من التحرر من قيود اتفاقيات الصندوق الدولي ابتداء من ماي (1998)، غير أن التكاليف التي دفعتها الجبهة الاجتماعية من جراء الشروط القاسية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي كانت باهظة (ارتفاع الأسعار، غلق العشرات من المؤسسات، تسريح عشرات الآلاف من العمال...) حيث بقيت المؤسسات أسوأ مما كانت عليه حيث تقلص الدخل الفردي للسكان مما كان له أثر في تفجير الجزائريين أكثر كما فقد المواطن الجزائري نصف قدرته الشرائية.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

الأرقام التي نشرها المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي مع نهاية سنة (1999) أنبأت بخطورة الوضع حيث أن حوالي 12 مليون جزائري من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر أي حوالي 10% من سكان الجزائر، كما تم القضاء على 400.000 منصب شغل خلال عشر سنوات، أمام هذه المعطيات أصبح لزاما على الجزائر و منذ نهاية التسعينات أن تربط التنمية الاجتماعية في الجزائر بمبدأ العدالة الاجتماعية و يعني ذلك جهود الحد من الاختلالات في التوازنات الجهوية و مكافحة الفقر و مردودة النظام التربوي و نظام الصحة العمومية، و الحصول على العمل و المسكن اللائق.⁽³⁸⁾

إذ بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا من 1623 دولار في عام (1999) إلى 3971 دولار في عام (2007) مما يمثل زيادة تقدر بـ 12% كمعدل سنوي خلال هذه الفترة، نتيجة للتطور الذي شهده دخل الأسرة فإنّ معدّل الاستهلاك ارتفع ارتفاعا محسوسا و بلغ 3,7% من خلال الفترة الممتدة بين (1999) و (2007)، كما تضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون (SMIG) خلال نفس الفترة من 6000 دينار جزائري شهريا إلى 1200 دينار جزائري في الشهر ثم إلى 15000 دينار بدءا من سنة (2011). كما سمح التقدم المسجّل فيما يخص نمو النشاطات بخفض نسبة البطالة من 29,3% عام (1999) إلى 15,3% عام (2005) ثم إلى 12,3% عام (2006) و إلى 11,8% عام (2007)، و بهذه الوتيرة تم خفض نسبة البطالة كما تمّ التحكّم في التضخّم في متوسط سنوي قدر في حدود 2,5% في الفترة ما بين (1999-2007) بعد أن بلغ في حدود التسعينات 30%.⁽³⁹⁾

و قد ثمّنت من جانبها العديد من المصادر و الجهات الرسمية الانجازات المحققة في إطار برامج التنمية المسطرة منذ سنة (2000) مؤكدة أن الجزائر تسير في الطريق الصحيح نحو التنمية خاصة و أنّها تعيش انتعاشا اقتصاديا خلال العشر سنوات الأخيرة . "إذ انتقل الناتج المحلي - حسب تصريحات للوزير الأول للحكومة الجزائرية " عبد المالك سلال -" انتقل من 4,098 مليار دينار سنة (2000) إلى 16,160 مليار دينار خلال سنة (2012)، و أن النمو خارج المحروقات انخفضت قيمته المضافة من 39,4% سنة (2000) إلى 36% حاليا كما أن الدخل الوطني الخام خارج المحروقات تضاعف بخمس مرات خلال عشر سنوات."، و للإشارة فقد بذلت الجزائر في هذه المرحلة جهودا خاصة لتحقيق النمو الاقتصادي تمثّلت في انخفاض معدل البطالة و الذي انتقل من 29,5% سنة (2000) إلى 9% في سنة (2012) إضافة إلى نتائج محققة في قطاع الأشغال العمومية الذي شهد تطورا ملحوظا في السنوات

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

الأخيرة حيث وصلت الشبكة الوطنية للطرق حاليا 118.000 كم مقابل 104.000 كم في سنة (2000) و فيما يخص قطاع الموارد المائية فقد أصبح عدد السدود 69 سدا و من المتوقع أن يصل عددها إلى 82 سدا مع بداية سنة (2015) بعد أن كان عددها لا يتجاوز الـ 40 سدا سنة (2000).⁽⁴⁰⁾

من خلال ما سبق يمكننا القول أنه و بعد خمسون سنة من استرجاع السيادة الوطنية فإن جميع المؤشرات الاجتماعية تقريبا توجد في مستوى ايجابي، و ذلك حقيقة راجع إلى جملة الإصلاحات التي بادرت و باشرت الجزائر في تطبيقها في مختلف القطاعات . و كذا إلى الجهود المعتبرة أيضا و المبذولة في صالح الشعب الجزائري لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة و رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة، السكن، التربية و الموارد المائية و النقل، الشغل و الأشغال العمومية.

إلا أن ارتفاع هذه المستويات لا يعني مطلقا عدم وجود تحديات على عاتق الدولة ينبغي رفعها في الجزائر، و لعل أهمها القضايا التنموية التي تؤرق المواطن و المسؤول على حدّ سواء و نتحدث هنا عن قضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر بالأخص، أثقل الملفات المثارة، وعن السياسات و البرامج المتعلقة بها والتي سطرها الدولة و تلك التي تسطرها لترقية قطاعي الإسكان و التشغيل في الجزائر و النهوض بهما، سيما و أن الدولة الجزائرية عازمة - فيما تبديه على الأقل لذلك - على مواصلة مسار الإصلاحات في مختلف القطاعات من أجل الدفع بوتيرة التنمية الوطنية المستدامة و التوجه نحو الاستقرار الاجتماعي.

1-3-1-3 سياسة الإسكان في الجزائر

إن ظهور سياسة السكن والإسكان يعتبر ظاهرة حديثة و جديدة على مجتمعات العالم، جاءت بغية تحقيق أهداف محددة تتعلق بإشباع المطالب الكمية المرتبطة بالسكن و إشباع الحاجات و تحسين نوعية الإسكان و البيئة المحيطة به، خاصة و أن مشكلة السكن الفقير في الدول النامية نفسها تعد واحدة من أخطر و أعقد المشكلات التي تواجهها في الآونة الأخيرة⁽⁴¹⁾، فضلا على أن كل دولة تسعى من خلال سياستها الراهنة إلى جعل مستوى الاستثمار في هذا القطاع يوازي مستوى الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، أضف إلى ذلك الأهداف الوقائية و التي تحول دون تشكل أحياء سكنية دون المستوى، خاصة و أن الحي السكني أو المدينة بصفة عامة هي الإطار الاجتماعي لنمو شخصية

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

الإنسان لأن لها القدرة على إبراز طموحاته و تحقيق رغباته، و من أجل ذلك فإن أي مشروع سكني يخطط في المدينة يعتبر فنا معقدا يقتضي مجموعة من المهارات في مختلف الاختصاصات و التي تؤدي إلى إنتاج المسكن الذي يضمن للفرد كرامته.(42)

و لهذا فقد و وضعت الحكومة الجزائرية على عاتقها سياسة القضاء على الأحياء الشعبية والقصديرية لأجل البدء في نهضة عمرانية جديدة تتماشى و الزيادة السكانية المطردة التي شهدتها الجزائر والتي تضاعف خلالها عدد السكان ثلاث مرات من 12 مليون نسمة عشية الاستقلال إلى 34 مليون و400.000 نسمة حسب آخر إحصائية للسكان تمت منتصف سنة (2008)، و هو ما جعل من الاهتمام بالسكن مسألة لا يمكن فصلها عن مخططات التنمية الاجتماعية و التي سطرها مختلف الحكومات المتعاقبة. و قد أدت التحولات و التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي شهدتها الجزائر منذ استقلالها إلى تفتن الدولة الجزائرية بأنه لا يمكن نجاح أي عملية تنموية في أي مجال و على أي صعيد ما لم تصاحبها سياسة رشيدة في مجال الإسكان و البناء و التعمير قصد ضمان استقرار المواطن، الذي هو عامل بشري ثابت و محرك أساسي في مختلف قطاعات التنمية كون طبيعته و فطرته تتطلب مأوى يركن إليه، من هنا تكمن الأهمية الكبرى لقطاع السكن و حساسيته في تحسين الإطار المعيشي للمواطن مهما اختلف مستواه و أصله الاجتماعي و مهما اختلفت الجهة التي ينتمي إليها.(43)

و لأن الدولة الجزائرية كانت و لا زالت تسعى إلى تحسين وضعية السكن و الإسكان في الجزائر، فقد عملت على وضع مشاريع و برامج جديدة لتغطية العجز الذي اتسعت هوته إلى درجة يصعب التحكم فيها خاصة و أن برامج الإسكان الجزائري المسطر من طرف الحكومة أصبح يواجه صعوبات في المدن الرئيسية بسبب زيادة نسبة الطلب على المساكن مقارنة مع الأراضي المتاحة للبناء. و يعتقد القائمون على قطاع السكن و الإسكان أن الجزائر قد قطعت مراحل كبيرة إلى الأمام في السنوات الأخيرة بحوالي 750 ألف مسكن تم إنجازها ما بين (1999 و 2004) و لكن هذه الأرقام مازالت لا تكفي لسد النقص المقدر بمليوني سكن و لحل المشكل سمحت الحكومة بصياغة عدد متنوع من الترتيبات المالية، ومكنت شركات البناء الخاصة و الأجنبية من ولوج السوق الجزائري من أجل تلبية الطلب المرتفع للإسكان في أقرب الآجال الممكنة.(44)

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

و عليه فإن الحكومة الجزائرية قررت بناء مليون مسكن سنة (2009) حيث بلغ عدد المساكن المخصصة لحوالي 34,2 مليون نسمة 6,9 مليون مسكن ، كما سعت لجنة الإسكان بالمجلس الشعبي الوطني(البرلمان) إلى متابعة ما تم انجازه، و التأكد من مطابقة الأرقام بما تم تحقيقه على أرض الواقع من خلال الدور الرقابي المنوط بالنواب.(45)

و في ذات السياق أكدت مصادر في الحكومة الجزائرية أنّ هذه الأخيرة قد رصدت مبلغ 3,500 مليار دينار (أكثر من 47 مليار دولار) للتخفيف من الضغط الاجتماعي و المضاربة على السكن مشيرة إلى أنّ الهدف الأولي و الذي تمثّل في انجاز مليون مسكن سينتقل إلى 2,5 مليون وحدة. كما أنه من الضروري بالنسبة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد التخفيف من الضغط الاجتماعي على السكن من خلال انجاز برامج جديدة للسكنات العمومية الايجارية و لا سيما الترقية العمومية في إطار وكالة تحسين السكن و تطويره و تشجيع الاستثمار العمومي و الخاص و ذلك بالقضاء على المضاربة .

و لحل أزمة السكن التي وصفت بأنها "أم المعارك" أكدت الحكومة أن الجزائر ستلجأ إلى المؤسسات الأجنبية لتسريع وتيرة انجاز البرنامج الأولي الذي يضم 1,2 مليون وحدة سكنية و ذلك نظرا لنقص إمكانيات وسائل الانجاز الوطنية مستدلة في هذا الخصوص بالترقية العقارية التابعة للخواص و التي لا تسمح بانجاز سوى 50,000 وحدة إضافة إلى تدعيم برنامج " عدل " بـ 150,000 وحدة، هذا إلى جانب تسليم 100,000 وحدة سكنية للشركات الأجنبية قصد انجازها و تسليمها ضمن البرنامج المسطر للخماسية الأخيرة(2009-2014).(46)

و هنا ينبغي لفت الانتباه إلى أن الاهتمام بسياسة السكن قد أخذ بعدا خاصا منذ سنة (1998) تاريخ بداية ما عرف بـ " سياسة التعديل الهيكلي " التي وقعتها الحكومة الجزائرية مع البنك العالمي، و ينص الاتفاق بالأساس على ضرورة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع السكن و تنظيم سوق السكن من طرف الدولة و ذلك بإيجاد الآليات القانونية التي تسهل ماليا و إداريا البدء في سياسة السكن الجديدة، تمثلت أساسا في ضرورة المبادرة بسياسة أكثر فعالية من أجل تسيير القطاع وذلك بتحريره ماليا و ترشيد مجال تدخل الدولة، و مما نتج عن هذا الاتفاق تحوّل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى " بنك السكن " و إنشاء مؤسسة ضمان القرض السكني.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

و في مجال الحديث عن سياسة الإسكان في الجزائر دائما لا يفوتنا الوقوف عند أنواع السكنات في الجزائر و التي تتعدد صيغ و طرق الاستفادة منها حسب الطبقات الاجتماعية و مستوى دخل كل مستفيد، و يمكن إجمالها كالاتي:

1- السكن الاجتماعي : مخصص للفئات الدنيا، و هو سكن ممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية و موجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب دخلهم الشهري و هم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة و المحرومة التي لا تملك سكنا أو تقطن في سكنات غير لائقة تنعدم فيها شروط الصحة و النظافة، و يستفيد من هذه السكنات من يقل دخلهم شهريا عن 12000 دج و لا يزيد عن الضعف أي 24000 دج (و هو ما يعادل 150 دولار-300 دولار).

2- السكن التساهمي : هو سكن يتم انجازه أو اقتناؤه عن طريق مساهمة مالية تمنحها الدولة ، وتسمى الإعانة للحصول على الملكية و يستهدف عرض السكن المدعوم، أساسا طلبات السكن التي تتقدم بها الطبقات ذات الدخل المتوسط التي لا يمكنها الحصول على ملكية المسكن دون هذه الإعانة المقدمة من طرف الدولة، و الإعانة يتكفل بها صندوق عمومي تم تأسيسه خصيصا لهذا الغرض يسمى " الصندوق الوطني للسكن CNL " و يشارك في كل عمليات التدعيم المالي للسكن. و يمكن الإشارة إلى أن الإعانة تعطى دون تعويض، إذ هي هبات مالية تساهم بها الدولة بغرض القضاء على أزمة السكن.

و يستفيد من خدمات الصندوق و إعاناته، ذوي الدخل القار و ينقسمون إلى ثلاثة فئات:

➤ الفئة الأولى: تستفيد من إعانة مالية تقدر ب 400.000 دج و هو ما يعادل 6500 دولار و تقتصر على من يفوق دخلهم الشهري أكثر من 5,2 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

➤ الفئة الثانية: تستفيد من إعانة تقدر ب 350.000 دج ما يعادل 5600 دولار تقدم لمن يفوق دخلهم أكثر من 5 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

3- السكن الترقوي المدعم: طريقة يتم من خلالها احتساب ثمن كراء السكن كضمن بيع بالتقسيط، حيث عند بلوغ المستأجر للقيمة المالية للسكن التي سددتها لمدة سنوات يتم التنازل له من قبل

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

الدولة وفق دفتر شروط موقع بين الدولة صاحبة السكن و المواطن المستأجر، تلقى هذه الصيغة إقبالا كبيرا في الجزائر نظرا لسهولة التسديد على المدى الطويل و الذي يفوق الـ 25 سنة و هو ما يلقي إغراء المواطنين ذوي الدخل المتوسط على اعتبار أنه يتماشى و ظروفهم الاقتصادية والمعيشية.

4- السكن الترقوي العمومي: و هي صيغة جديدة للسكن بالجزائر أطلقتها وزارة السكن و العمران، و هي موجهة للفئة التي تتقاضى رواتب تصل 6 مرات الأجر القاعدي، يستفيدون من قروض من البنك الأم المتكّلف بهذه الصيغة من السكنات، حيث يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى 90 في المئة من قيمة السكن.

5- السكن الريفي: يشمل فئة الفلاحين الذين يقطنون خارج النسيج العمراني قصد تثبيتهم بالقرب من أراضيهم و مزارعهم، و يأتي مشروع السكن الريفي بعد عملية النزوح الريفي التي شهدتها البلاد جراء الأزمة الأمنية، إذ أدى غياب الأمن و شعور الآلاف من العائلات بأنها مهددة في أرواحها إلى خلق وضع من الفوضى تمثل في ظهور بناءات الصفيح على مشارف المدن و بروز تجمعات سكنية انعدمت فيها أدنى ضروريات الحياة.

و قد أدى ذلك كله إلى خلق وضع اجتماعي مزري زاد من المتاعب الاجتماعية و الصحية للسكان و في بعض الأحيان تسبب في تداعيات أمنية حيث خلقت هذه التجمعات السكنية الفوضوية وضعيات استحال التحكم فيها أمنيا بسبب انتشار الجريمة بشتى أنواعها نظرا لتراكمات عدة حيث كانت طبيعة السكن الهش ملاذا آمنا لمروجي المخدرات، و قد عجلت هذه الأوضاع إلى دفع السلطات العمومية بالتفكير جليا في خلق مشروع السكن الريفي.

هذا البرنامج السكني ازدواجي التسيير، تشرف عليه وزارتا الفلاحة و السكن و العمران اللتان تعملان على إعطاء الأولوية لسكان الأرياف لوضع حد لظاهرة النزوح الريفي أين توفر لهم كل الضروريات خاصة التغطية الصحية و الصرف الصحي و الماء و الكهرباء إضافة إلى المرافق الاجتماعية الترفيهية المتنوعة، و فضلا عن ذلك يوفر لهم الأمن بمنح حصة لأفراد القوات النظامية المختلفة ممي يرغبون في السكن بالريف و المنحدرين عادة من أوساط ريفية.

❖ نوعية السكن بالجزائر

واكب الاهتمام الذي أعطته الجزائر لانجاز السكن بالعدد المطلوب لسد حاجيات السوق، حرص كبير على النوعية، من أجل هذا الغرض أنشأت الوكالة الوطنية لتحسين و تطوير السكن و التي من مهامها تطوير طرق البناء بغرض استعمال التقنيات الحديثة و الأخذ بعين الاعتبار بالمتطلبات الاجتماعية و الحفاظ على التناسق مع المحيط الطبيعي حسب ما تمليه الخصوصيات الثقافية للجماعات و الجهات المرتبطة أساسا بطرق العيش و الخصائص الجغرافية و المناخية المحلية و البيئية و لأجل ذلك شرعت الوزارة الوصية في بعث مجتمعات سكنية منسجمة و مندمجة تماما من خلال توفير حياة الرفاهية لجميع فئات الأعمار، و لا يتم ذلك إلا بفتح القطاع على فنيات جديدة من خلال تصنيع البناء من أجل خفض آجال الانجاز.

إن تحسين النوعية السكنية يقضي أساسا بالقضاء على السكن الهش الذي قدر بحوالي نصف مليون مسكن و هو رقم مخيف بالفعل، و بغرض القضاء على هذه الظاهرة تم برمجة انجاز 100.000 وحدة سكنية في قانون المالية التكميلي يخصص لأصحاب السكنات الهشة بغية القضاء عليها، كما تم وضع منهجية تدرجية للقضاء كلية على السكن الهش بمكافحة الظاهرة التي تعد ذات أبعاد تاريخية واقتصادية و اجتماعية تجب محاربتها بإجراءات وقائية و جزائية و القضاء على مسبباتها.⁽⁴⁷⁾

وما يمكن قوله من خلال ما سبق، هو أن الجزائر تصبو من خلال سياستها الراهنة في مجال الإسكان إلى تحقيق طفرة نوعية من شأنها أن تخفف من حدة هذه الأزمة و أن تستجيب لاحتياجات المجتمع الجزائري من السكن و المرافق و الخدمات و غيرها...، و بالرغم من ذلك فقد ظلت أزمة الإسكان قائمة بالنسبة للحكومة منذ مطلع الثمانينات و تفاقمت نتيجة إدارة الدولة لقطاع البناء و التخطيط الحضري غير المناسب، و تزايد النمو السكاني و محدودية تمويل الرهن السكني و الهجرة القروية السريعة نحو المدن بسبب العنف السياسي في تلك المناطق. و أخذا بعين الاعتبار هذا الواقع فإن جهود الدولة تنصب كلية على إعداد سياسة سكنية أنفقت عليها مبالغ ضخمة تضاف إليها مساعدات دولية في شكل إعانات تهدف إلى التخفيف من حدة أزمة السكن. و ما يجب الإشارة إليه أن الحكومة كما تعتمد بالإضافة إلى انجاز السكنات بالكم المطلوب، فهي بالموازاة تجتهد في تحسين المحيط العمراني إذ يكفي أنها

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

صرفت 300 مليار دينار قصد إعطاء صورة جميلة للمحيط العمراني. و إلى أن يجني الجزائريون ثمار سياسات دولتهم في مجال السكن تبقى السنوات القادمة كفيلة بالحكم على التجربة الجزائرية في مجال الإسكان و التي لازالت بالفعل على المحك.

2-3-1-3 إستراتيجية التشغيل ودورها في معالجة أزمة البطالة في الجزائر

تعاني جل دول العالم من مشكلة البطالة التي باتت تهدد تماسك و استقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية و من بينها الجزائر، لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة، و بالتالي استغلال هذه الطاقات المعطلة من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام و تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستدامة.

لقد سعت الجزائر من خلال السياسة التنموية المنتهجة إلى تحقيق التنمية الشاملة ، و يأتي التشغيل على رأس الأولويات للحد من أزمة البطالة، و قد عرفت مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تراجعاً كبيراً لحصيلة التشغيل، بسبب القيود التي تفرضها المؤسسات المصرفية و ما صاحبها من حل وخصوصية لجلّ وحدات القطاع العام ، وهو ما استوجب ضرورة البحث عن الحلول المناسبة لمعالجة مشكلة البطالة و التي أضحت تمثل قلقاً متزايداً في الواقع لأنها تمس عدداً معتبراً من فئات الشعب بمختلف شرائحه، كما أنها تعد السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة الفقر و ما ينجرّ عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع و استقرار البلاد. " و هذا ما يعد أهم و أبرز التحديات التي يجب على الحكومة رفعها في الظرف الراهن خاصة و أن معدل البطالة في الجزائر هو من بين أعلى المعدلات في العالم و أن آثارها وانعكاساتها السلبية في التنامي سنة بعد أخرى." (48)

لقد تبين من خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة استقرار في عملية التشغيل و انخفاض محسوس في معدلات البطالة عبر برامج التنمية التي عرفتها الجزائر إذ شهدت تحسناً كبيراً في المرحلة الأولى (2000-2007) بسبب إنعاش الاستثمار و حرص الدولة على تأمين مناصب عمل لكل طالب، إلا أنه عرف ركوداً في بداية المرحلة الثانية (2008-2009) نظراً لكثرة طالبي الشغل من الشباب خاصة

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

خريجي الجامعات و المعاهد، حيث شهد سوق التشغيل خلال الفترة الممتدة بين (2003-2012) تحسنا ملحوظا وما تبعه من نتائج عن تراجع معدلات البطالة في الجزائر و الجدول التالي يوضح ذلك: (49)

جدول رقم (01) يوضح نسبة البطالة في الجزائر في الفترة مابين [2003 - 2012]

السنة	معدل البطالة في الجزائر
2003	31,00%
2004	26,60%
2005	25,40%
2006	17,10%
2007	15,70%
2008	11,80%
2009	12,50%
2010	10,20%
2011	9,90%
2012	9,00%

المصدر: [http // :WWW.INDEXMUNDI.COM/FR/ALGERIE/TAUX_DE_CHOMAGEHTML](http://WWW.INDEXMUNDI.COM/FR/ALGERIE/TAUX_DE_CHOMAGEHTML)

و من خلال معطيات الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- انخفاض كبير لمعدلات البطالة بشكل كبير بين الفترة الممتدة بين (2003 - 2007) نظرا لإتباع

سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من أجهزة التشغيل

سنأتي على ذكرها كما يلي:

استقرار معدلات البطالة بين 12 % و 10% للفترة الثانية كنتيجة حتمية لتشبع سوق العمل و عدم

القدرة على خلق فرص جديدة للشغل و هذا راجع بالأساس لكثرة خريجي الجامعات و المعاهد مقارنة

بالقرن الماضي، غير أن نسبة 09 و 10% تعد نسبة مرتفعة، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الوقوف عند

هذه الظاهرة و دراستها و تحليل أسبابها بشكل عميق للتوصل إلى تحديد الكيفية المناسبة لمعالجتها.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

و للإشارة فإنّه من الصعب تحديد النسبة الحقيقية للبطالة في الجزائر. بسبب نقص في النظام المعلوماتي للإحصاء الجزائري . و الذي يؤثر على التحليل الديناميكي لظاهرة البطالة نظرا لعدم وجود المعطيات الصحيحة عن الخروج و الدخول من و إلى البطالة و عدد البطالين من حيث سبب الوجود فيها كالطرد من العمل، الخروج الإرادي من العمل، العارضين الجدد للعمل، الخارجين الجدد من العمل...

- العوامل المساعدة على تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر

تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، و حتى أنّها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة إلى أخرى، أما بالنسبة للعوامل المساعدة على تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر فيمكن عرض أهمها في النقاط التالية: (50)

- ✓ أكثر من 80% لا يتجاوز سنهم 30 سنة، 2/3 من البطالين هم طالبوا العمل لأول مرة .
- ✓ ارتفاع عدد الشباب حاملي الشهادات المطالبين بالعمل.
- ✓ عدم توافق الدفعات المتخرجة من المؤسسات التعليمية و الجامعات مع متطلبات سوق العمل.
- ✓ عجز في اليد العاملة المؤهلة و ضعف التطور بالنسبة للحرف.
- ✓ ضعف الوساطة في سوق العمل و وجود اختلالات في تقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- ✓ عدم توافر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- ✓ ضعف المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ✓ ضعف قدرة المؤسسات على التكيّف مع مستجدات المحيط .
- ✓ ترجيح النشاط التجاري على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- ✓ ضعف روح المبادرة المقاولاتية لا سيما عند الشباب.
- ✓ العامل الاجتماعي و الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ✓ ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- ✓ ضعف الحركية الجغرافية و المهنية لليد العاملة و التي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لا سيما في المناطق النائية.

– الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر

اعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل على آليات و برامج متعددة و متنوعة، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، و منها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاصة ببعض الفئات العمالية مثل حاملي الشهادات الجامعية، و التكوين المهني، و الباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم و التكوين،... الأمر الذي شكّل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، و تشغيل الشباب بصفة خاصة، هدفها الأساسي الحد من استمرار تزايد نسبة البطالة أو على الأقل التخفيف و لو بشكل مؤقت جزءا من آثارها، و عموما تجسّدت هذه التجربة من خلال العديد من البرامج و الأجهزة⁽⁵¹⁾. نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1- البرامج الخاصة بتشغيل الشباب و انطلقت في بداية (1989) و هي موجهة لفئة الشباب ما بين 16 و 27 سنة، تهدف إلى إدماجهم في أعمال ذات منفعة عامة في القطاعات الفلاحية، الصناعية، الري و البناء و الأشغال العمومية، إلا أن هذه الأخيرة لم تعرف النجاح المنتظر حيث كان يتوقع أن توفر أكثر من 200.000 منصب شغل دائم خلال سنتين لكنه لم يتحقق سوى نصف هذا العدد، لذلك بادرت الجهات المعنية ابتداء من سنة (1990) بوضع نظام جديد عرف ب"النظام الخاص بالإدماج المهني للشباب DIPJ" الذي يهدف أساسا إلى خلق أنشطة من طرف الشباب، تنمية لروح المبادرة و العمل على خلق مناصب عمل دائمة باستعمال الإمكانيات و القدرات المحلية، و بعد مرور حوالي 5 سنوات قامت الهيئات المشرفة بتقييم هذا النظام، و على ضوء النتائج تم تكييفه لجعله أكثر فعالية، و أكثر اتساعا لدمج صيغ أخرى تسمح بخلق مناصب عمل للشباب و هو ما أفرز ما عرف بالنظام الجديد لإدماج الشباب.⁽⁵²⁾

2- وضع جهاز لدمج البطالين الجدد و العمال المسرحون بسبب التعديلات الإدارية و برنامج التعديل الهيكلي و كانت الإجراءات الأولى في بداية سنة (1992)، و يهدف هذا الإجراء إلى توفير دخل سميّ بالتعويض للطبقة الاجتماعية التي هي بدون دخل "ICSR" لمساعدتهم على الحصول على أساسيات العيش، لكن سريعا ما تبينّت محدودية هذا الإجراء سواء من حيث المبلغ غير الكافي

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

لتحقيق الغرض و من حيث طبيعة المستفيدين، لذلك استبدل بتعويض تضامني "AFS" قدر بـ 600 دج شهريا، و تعويض آخر لأولئك الذين تم تشغيلهم للقيام بنشاطات لصالح العام "IAIG"، و قد عرفت الصيغتان تقريبا نفس المصير الذي عرفته الصيغة الأولى.

3- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) سنة (1995)، مهمته تقدم تعويض لأولئك المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، إلا أن هذا التعويض لا يدوم إلا 36 شهرا على أساس أنها المدة الكافية ليعاد دمج المستفيد في الحياة العملية من جديد، لا يقتصر دور هذا الجهاز على التقليل بتعويض ضحايا التسريح، و البحث لهم عن مناصب عمل جديدة بل أنه انتقل إلى مساعدتهم من خلال تقديم القروض لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة وفق تخصصاتهم و تكوينهم العلمي والميداني، لتشكل هذه المؤسسات أداة لخلق مناصب شغل جديدة أكثر مما كان يفقده من المناصب، و هذا ما زاد من تعقّد وضعية المسرحين الذين وجدوا أنفسهم بلا دخل. (53)

4- ترقية العمل الحر و المساعدة على البحث عن عمل و دمج فئات الشباب في الحياة المهنية في إطار ما يسمى بالتشغيل المؤقت المؤجر للمبادرات المحلية "ESIL"، إلا أن هذا التشغيل لا يتعدى 12 شهرا و لا يكون إلا إذا استفادت المؤسسة المحلية المشغلة من دعم الدولة من خلال صندوق الدعم لتشغيل الشباب.

5- إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) سنة (1996)، و تهدف إلى تحسين الصيغة التي تسمح للشباب بالاندماج في الميدان المهني، و أوكل لها دور مساعدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة على خلق مؤسساتهم الخاصة، حيث يتحصل بموجبها الشاب المقبول ملفه على قرض غير مأجور، مع تحمل الدولة كل الأعباء الأخرى الملازمة لعملية الإنشاء والتسيير الأولى للمؤسسة. كما تقدم هذه الوكالة مجموعة من الحوافز و الامتيازات المالية مثل القروض بدون فوائد، و المساهمة في دفع الفوائد إذا اقتضى الأمر إلى جانب بعض الإعفاءات الجبائية. نظرا للنجاح النسبي الذي عرفه هذا الإجراء قامت الدولة سنة (2003) بوضع إجراءات عديدة مكتملة، لدفع الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث نقلت الدعم من 4 ملايين دج إلى 10 ملايين دج مع تنويع النشاطات الاقتصادية المعنية بالدعم وتوسيع فئة المعنيين إلى أكثر من 35 سنة، و قد بلغ عدد المشروعات المقبولة في (2003) حوالي 177429

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

مشروع، و المشروعات الممولة خلال الفترة (1996-2003) أكثر من 52 ألف مشروع. و من أجل توفير الدعم المالي الكافي، تم إنشاء هيئة مالية جديدة تتمثل في صندوق تشغيل الشباب، الذي عهد إليه تمويل المشاريع التي توظفها الوكالة، و توفير التغطية المالية لتكوين و إعداد الشباب لإيجاد مناصب عمل لهم سواء في القطاع العام أو الخاص.⁽⁵⁴⁾

6- اعتماد فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، و كذا العمال الذين تعرضوا للتسريح، و وضع حيز التطبيق عمليا سنة (1997)، و بمؤله الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و تسيير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

7- تبني برنامج خاص بالتشغيل سنة (1998) سميت بعقود ما قبل التشغيل، و الذي وجه للحاملي الشهادات الجامعية و التقنيين السامين وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية أو الذين يطلبون العمل لأول مرة، و يتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابلا ماديا قدر بـ 6 آلاف ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري.⁽⁵⁵⁾

و رغم أهمية هذا الإجراء إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود، و حتى إن حصل عليها فإن هناك صعوبات أخرى عند توظيفهم بعد انتهاء العقد بصفة دائمة.

8- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي (2004)، مهمتها تدعيم أصحاب المبادرات الفردية و مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، و تقديم الاستشارة و المرافقة للمبادرين و ضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المحسدة، بالنسبة لصيغة التمويل في إطار هذه الوكالة فإنها موزعة إلى قرض مصغر من الوكالة تتراوح قيمته من 40.000 دج إلى 100.000 دج بدون فوائد و قرض بنكي بفوائد مخفضة قد يصل إلى 1000.000 دج و مساهمة شخصية من المبادر.⁽⁵⁶⁾

9- إنشاء جهاز دعم الإدماج، و يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المهني بموجب المرسوم التنفيذي 08-126 مؤرخ في 19 أفريل (2008)، يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة حيث يتم بواسطة عقود عمل محددة مدتها لا تتجاوز 6

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

أشهر كحد أقصى، و ينص الجهاز على عقد التكوين للتشغيل، كما ينص على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، إلى جانب تدابير أخرى تحث على البحث عن التكوين المؤهل.⁽⁵⁷⁾

10- أجهزة استحداث النشاطات و تنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب، تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز عملية مرافقة المبادرين الشباب و تجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتمويل، و تتمثل الأهداف التي ارتسمتها بالنسبة للجهازين "ANSEJ" و "CNAC" في الوصول إلى تحقيق تمويل حوالي 17.000 مشروع كمعدل سنوي خلال الفترة (2009-2013) مع تقديرات باستحداث أزيد من 55.000 منصب مباشر سنويا خلال نفس الفترة.⁽⁵⁸⁾

من الملاحظ أن أغلب الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني، و الواقع أثبت أن هذه الجهود كانت نتائجها أقل بكثير مما كان يطمح إليه، فرغم المبالغ الطائلة التي أنفقت عليها إلا أنّها في عمومها ظهرت عاجزة و غير دائمة لأن أغلبها إجراءات مؤقتة لفترات محددة يمكن اعتبارها مسكنات لا يمكن من خلالها معالجة مشكلة البطالة بشكل جذري. هذا ما دفع الحكومة للبحث بشكل جدّي عن حلول أكثر فعالية لمشكلة البطالة، حيث أعلنت عن نيتها تطبيق إستراتيجية جديدة لاستحداث مناصب الشغل بهدف تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 9% في هذه السنة (2013)، ومن أجل تحقيق ذلك وضعت الحكومة مخطط عمل لترقية التشغيل و مكافحة البطالة الذي انطلقت في تجسيده لاستحداث 3 ملايين منصب شغل جديدة في الفترة (2010-2014). ينطوي هذا المخطط على دعم الاستثمار المنتج المولد لفرص العمل و تامين المورد البشري عن طريق التكوين مع معالجة بطالة الشباب بشكل خاص و عصرنة و تعزيز آليات سوق العمل و مراقبتها وتقييمها، بالإضافة إلى التوسّع في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إعطاء أهمية أكبر لهذا القطاع و اعتباره أولوية من أولويات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستدامة.

و ما يمكن قوله أخيرا أنه و برغم الجهود التي قامت بها الدولة للتخفيف من حدة مشكلة البطالة، إلا أن هذه الجهود لا زالت غير كافية في ظل المعطيات التي تشير إلى استمرار زيادة الطلب على العمل بمستويات لازالت بعيدة عن المستويات الممكنة تحقيقها.

II- الدور التنموي لوسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام في العصر الحديث أدوارا هامة و مؤثرة في حياة الأفراد و المجتمعات إذ يناط بها تسليط الأضواء حول المؤثرات السلبية التي تعيق مسيرة التنمية في المجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء، بل و يناط بها أخذ زمام المبادرة في طرح الخطط و إثارة المعرفة الإنسانية فيما يتعلق بعمليات الوعي المعرفي و السلوكي التي تؤدي بدورها إلى تنمية المجتمع بشكل عام، و قد جاء هذا المبحث للحديث عن الإعلام التنموي في مفهومه و متطلباته و عن أهم ملامح الإعلام التنموي في الجزائر.

كما لعب الإعلام في الماضي دورا تقليديا اقتصر فقط على نقل المعلومة أو إبراز القضية أو تغطية الخبر، و لكننا حين نتحدث اليوم عن الإعلام فإننا نقصد الإعلام بمفهومه الحديث، أي الإعلام التنموي باعتباره شريكا أساسيا في تحقيق التنمية من خلال مشاركته في وضع و تنفيذ و تقييم الخطط التنموية وذلك عن طريق ما تمثله وسائل الإعلام من ثقل و ما تستطيع أن تقدمه و تقوم بتنفيذه من مبادرات إعلامية و حوارات شعبية من الممكن ليس فقط أن تجذب انتباه أفراد المجتمع، و لكن أيضا تنقل اهتمامات هذا المجتمع إلى صانعي القرار و واضعي خطط التنمية بحيث يشعر أفرادهم أنهم مسؤولون و مشاركون في المشاريع التنموية⁽⁵⁹⁾. و بالطبع هذا هو أفضل ضمان للتقدم و استمرارية العمل الجدي بالإضافة إلى دور الإعلام في نشر الإدراك و المعرفة و بإبداء رأيه المحايد و إبراز التجارب التنموية، و يسهم في حلها على أسس علمية فالإعلام التنموي هو إعلام متخصص يخدم قضايا بعينها مثل الإعلام الاجتماعي و السياسي و الإعلام الاقتصادي.

3-2-1 مفهوم الإعلام التنموي

ظهر مفهوم الإعلام التنموي في العقد السابع من القرن العشرين، و يعود الفضل الأول في نشأته إلى الباحث " والبرشرام " الذي ألف كتابا في وسائل الإعلام و التنمية عام (1974)، انطلق " شرام " من أهمية الإعلام بصفة عامة من خلال الذاكرة التاريخية للتحوّلات الكبيرة ووجد أن الإعلام أحدث أثرا كبيرا في المحيط الذي تعمل فيه و هو يرى أن الثورات في أوروبا و أمريكا ما كانت تفهم دون وسائل الإعلام وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم و التطور التكنولوجي و الاتصالي، على أساس أن هذه التطورات أحدثت تطورا و تحولا عميقا في حياة الناس، و من ثم وجد أن الدور الذي لعبته وسائل الإعلام لتنبه دول العالم

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

الثالث على واقعها المتخلف كان له أثر كبير في إيقاظ الشعوب المتخلفة من سباتها وفي جعلها تتطلع إلى مستوى معيشة الشعوب المتقدمة.

و يعبر مصطلح " الإعلام التنموي " عن صلة متغيرين هامين مشيرا في الوقت ذاته إلى علاقة الإعلام بالتنمية، ويعبر عن الإعلام التنموي في كثير من الكتابات بمصطلح الصحافة التنموية أو صحافة التنمية وذلك على الرغم من أنّ مصطلح الإعلام يعد أشمل من مصطلح الصحافة.

و الإعلام التنموي اصطلاح وضعه الباحث " ليوناردو ساسمان SUSSMAN " المدير التنفيذي لمكتب Freedom House في نيويورك للإشارة إلى استخدام وسائل الإعلام في مساندة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.(60)

و قد عرف الإعلام التنموي بأنه فن و علم الاتصال الإنساني المستخدم في عملية التحويل السريع للبلد و ذلك من حالة الفقر إلى حالة ديناميكية من التطور الاقتصادي و التي توفر إمكانية تحقيق عدالة اجتماعية و اقتصادية أكثر تلبية للمقدرة الإنسانية.(61)

و ما يمكن ملاحظته من خلال هذين التعريفين هو تركيزهما على البعد الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية و ذلك باعتبارها أهم أبعادها، فعملية التنمية تتعدد جوانبها و أبعادها فهي تشمل النظام المجتمعي بأسره بكل ما يتضمنه من نظم فرعية في إطاره: النظام السياسي، النظام الاجتماعي، النظام الاقتصادي، النظام الثقافي و الإعلامي،... الخ، و يمثل هذا النظام بدوره وحدة عضوية كلية مترابطة يتأثر كل جزء منها بالتغير الذي يطراً على باقي الأجزاء.(62)

و هناك من يعتبر الإعلام التنموي نظرية إعلامية مشجعة لمفهوم الصحافة المهندسة و هي الصحافة التي تلتزم بالأولويات و الأهداف التي تضعها الحكومة و تفترض هذه النظرية أن كل الجهود بما فيها جهود وسائل الإعلام المحلية يجب أن تصبّ في اتجاه دعم الأهداف الوطنية.(63)

و بناءً على ذلك فإن الإعلام التنموي يعمل أساساً على تلبية احتياجات الدول النامية، و تشجيع وسائل الإعلام الوطنية و تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الفردية، و هذا ما يعطي أهمية للثقافة المحلية و القومية بدل تشجيع إعادة الإنتاج لنماذج الثقافات الغربية.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

وقد ورد تعريف الإعلام التنموي في المعجم الإعلامي بأنه استخدام الإعلام بوسائله المختلفة في الدول النامية بهدف تعبئة الجماهير ذات المصلحة العامة في التغيير و التنمية و معنى هذا أن الدول النامية في حاجة إلى إعلام يواكب خططها الإنمائية و يعمل على خلق المشاركة من جانب أفرادها في عملية التنمية فهو السبيل لنشر المعرفة بخطط الدولة و هو الذي يوفّر الرغبة في التغيير و ينمّي اهتمام الناس بتغيير مجتمعهم. (64)

و تقول الدكتورة " جيهان أحمد رشدي " أن الصحافة التنموية (الإعلام التنموي) ما هي إلا استخدام كل المهارات الصحفية في تقديم العمليات التنموية بشكل جذاب و هي تتطلب مهارات كبيرة وعمل شاق. (65)

و يتبين لنا من مقارنة هذين التعريفين بالتعاريف السابقة أنه يركز على الوظيفة الإخبارية للإعلام التنموي أي الوظيفة الإخبارية في مجال التنمية، في حين أن هذه التعاريف تشير إلى وظيفة الإعلام في تحقيق التنمية لا الإخبار عنها وعن تطوراتها، و يرجع الاختلاف في تعاريف الإعلام التنموي إلى وجود إساءة ربما أو خلط في استعمال المصطلحات و قد أشارت بعض الكتابات و منها ما قدمه " أنتوني سميث " Anthony Smith " إلى التأكيد على ضرورة التفرقة بين الصحافة التنموية و صحافة التنمية.

و يعرف " ليوناردو ساسمان " هذه الأخيرة بأنها تركيز الصحفيين الموضوعيين على أخبار و أحداث التطورات في مجالات التنمية المختلفة⁽⁶⁶⁾، فالصحافة و من خلال جهود القائمين عليها تلعب دورا تنمويا محوريا في مجمل حياتنا العامة الراهنة و حتى الاقتصادية و المستقبلية و يأتي الجانب الاجتماعي و حتى الاقتصادي منها في طليعة هذا الدور الريادي التنموي، و بذلك فإن مفهوم صحافة التنمية يختلف عن مفهوم الصحافة التنموية من حيث كونها تخصّ الجانب الإخباري للإعلام عن التنمية، و هذا ما جعلنا نقول بأن المفهوم الذي قدمته الدكتورة " جيهان أحمد رشدي " يخدم و يطابق مفهوم صحافة التنمية و هو بدوره المفهوم الذي يخدم موضوعنا و يتناسب و دراستنا بيد أننا نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على ما تضطلع به الصحافة الجزائرية و ما تقدمه من رصد لقضايا التنمية الوطنية في الجزائر و الموجهة تحديدا لخدمة التنمية في بعدها الاجتماعي.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

وللإشارة فقد نشأ الإعلام التنموي تعبيرا عن الاحتياجات و الاهتمامات المجتمعية ثم تطور كي يصبح مطلبا قوميا و حيويا من ناحية التخطيط القومي العام، و تجسدت أهميته في توصيل و تبسيط و حسن تنفيذ و متابعة الأهداف القومية التنموية العليا، و يساعد على خلق تناغم اجتماعي بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة، و تدرج في مستويات مختلفة تنوعت بتنوع الحقول المعرفية التي يشتغل عليها الإعلام، و التوجهات الفكرية و الإيديولوجية التي تهيمن على الممارسة الإعلامية، و تحدّد تلك المستويات حسن الأبعاد التي يتخذها الإعلام، كالأيديولوجي و الوصفي و الاجتماعي، و الديني، والتربوي و الاقتصادي و غيرها، و طوّرت تلك المستويات من قدراتها و منهجياتها و مقاصدها بشكل كبير لتواكب البعد التنموي للإعلام فتتخرط كلها في عملية التنمية التي يشهدها الواقع. (67)

و من هنا برز الإعلام التنموي كمفهوم جديد في حقل الإعلام العام و من ثم كثر استخدام المصطلح من قبل الخبراء و الباحثين في مجال الإعلام و الاتصال، خاصة عندما ازداد الإدراك بأهمية التنمية و شمولها لجميع مناحي الحياة، و على الدور الكبير الذي يؤديه الإعلام في التنمية مما شجع على ضرورة وضع استراتيجيات تنموية يكون الإعلام فيها الأساس.

2-2-3 مهام الإعلام التنموي و متطلباته

ترتبط مهمة الإعلام التنموي من حيث الأساس بمهمات التنمية و مستلزماتها، لذا فإن وضع وسائل الإعلام في خدمة التنمية يقتضي منها تحقيق المهمات الثلاث التالية: (68)

1- مهمة توفير المعلومات لدى السكان عن التنمية و شروط نجاحها، ويتم ذلك عمليا من خلال الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و فائدته بالنسبة لهم، و العمل على إثارة طموحاتهم الشخصية و الوطنية و إرشادهم إلى الطرق التي يجب استعمالها لإنجاز عملية التحويل الاجتماعي.

إن مهمة توفير المعلومات تقتضي من العاملين في حقل الإعلام خاصة في الأقطار النامية السعي المتواصل لمعرفة مصادر المعلومات و اختيار دقيق يسمح لهم بالتأثير و الفاعلية على الصعيد الجماهيري و بما يخدم أهداف التنمية و مخططاتها و يتلخّص دور وسائل الإعلام في هذه الحالة بالعمل على تحقيق الأهداف التالية: (69)

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

أ- تنشيط الحوار بين أفراد الشعب.

ب- إتاحة الفرص أمام السكان للتعبير عن أفكارهم و آرائهم بخصوص المواضيع و المسائل التي تطرحها مشاريع التنمية.

ت- تحديد المشكلات التي تثيرها عملية التحويل الاجتماعي أمام الناس لمناقشتها و تقديم الحلول المناسبة بشأنها.

ث- نقل توجيهات القيادة السياسية لوسائل الإعلام و العمل على توضيحها.

2- مهمة تعليم الناس، و تهيئتهم للقبول بفكرة التنمية و توعيتهم بالأساليب اللازمة التي تتطلبها عملية التنمية، و بما أن نجاح التنمية في أي مجتمع تتطلب توافر العديد من المتطلبات منها ما هو موضوعي يتمثل في توافر الموارد المادية اللازمة لعملية التنمية و منها ما هو ذاتي يتمثل في العنصر البشري و مستوى وعيه و إدراكه و طموحه . و أما المتطلبات الموضوعية فمن أهمها:

أ- توفير وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيري، فلكي يسهم الإعلام التنموي في إحداث التحولات التي تقتضيها عملية التنمية، لا بد أن تكون له أدواته و وسائله الخاصة به لنقل مشاكل المواطنين و طموحاتهم، و كذا تعليمهم الأساليب و المهارات العصرية التي تساعدهم على إرواء حاجاتهم بالشكل الأفضل و الأسرع.

ب- تنوع الإعلام المتعلق بالتنمية، فإضافة إلى ضرورة توفر وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة لتقوم بمهمتها في مجال التنمية ، لا بد أيضا من مراعاة التوزيع الجغرافي الذي يتناسب مع حجم المساحة للبلد المعني و كثافته السكانية، و الملاحظ في معظم الدول النامية حصر دور النشر و مصادر الطباعة و دور السينما... حتى يتسنى لكل المواطنين التعرف على قضايا المجتمع ومشاكله.

ت- تأمين الكادر الإعلامي، أي إيجاد الكادر الإعلامي المتخصص القادر على استخدام سلاح الإعلام بالشكل الأمثل و الذي تقتضيه مصلحة التطور الاجتماعي يعد عاملا ضروريا وأساسيا بالنسبة للأقطار النامية.

أما المتطلبات الذاتية فيتعلق معظمها بفهم خصائص الجمهور المستقبل للرسالة الإعلامية و اتجاهاته و يأتي في مقدمة هذه المتطلبات: (70)

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

1- ضرورة معرفة الثقافة المحلية السائدة عند الجمهور، و لكي تتمكن وسائل الإعلام من المساهمة الفعالة في خدمة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها أغلب الأقطار النامية، لا بدّ أن تكون محلية إلى أبعد حد ممكن بمعنى أن تعد برامجها بشكل جيد و يشرف على إدارتها أناس متخصصون في الإعلام و يفهمون الثقافات المحلية للجمهور الذي يتوجهون إليه برسائلهم. و وفق هذا المطلب ستتحقق استجابة المستقبل للرسالة الإعلامية للأساليب العصرية التي تتطلبها عملية التجديد و التحديث الاجتماعي .

2- أيّ تغير اجتماعي لا يمكن أن يتحقق بصورة سهلة ما لم يتفق مع معايير الجماعة و قيمها التي يستهدفها التحويل، و على هذا الأساس تعد عملية البحث و الكشف عن أفضل الطرق الإعلامية لإقناع الأفراد في المجتمعات النامية بضرورة التخلي عن الموروثات القديمة البالية التي تجافي مسيرة التقدم، فهناك طريقة المناقشة و هي تقوم على إثارة مشكلة ما في وسط اجتماعي معين والسماح للجمهور بمناقشتها من جميع الأوجه و من ثم إبعاله من خلال النقاش إلى الاقتناع بموقف مناسب يساعد على حل هذه المشكلة.

و كان أول من نوّه بأهميّة هذه الطريقة هو " كارت لوين " عام (1940) حيث قام بتجارب رائدة في هذا المجال تهدف إلى إقناع الناس بالقيام بأعمال لم يكونوا يقبلون القيام بها من قبل و من أهم الأدوات للتعجيل بفكرة التحويل الاجتماعي في الأماكن التي تقف فيها المعايير الاجتماعية في وجه التحول هي طريقة المشاركة في اتخاذ القرارات.

ومن هذه الزاوية فإن الطريقة المثلى التي يمكن بواسطتها إقناع الناس بفكرة التنمية و التطور الاجتماعي ، لا تقتصر فقط على السماح لهم بمناقشة خططها و برامجها و قراراتها من خلال أجهزة الإعلام بل على هذه الأجهزة أيضا أن تحاول إقناعهم بأن لهم دورا أساسيا في صياغة قراراتها، و بأنهم هم هدف التنمية و غايتها و وسيلتها في آن واحد. كذلك فهم العادات الاجتماعية حيث أن هذه العادات كثيرة و من بينها ماهي مستبدة و التي لا يمكن التخلص منها بسهولة.

و على هذا الأساس سيكون من الصعوبة بما كان على الإعلام التنموي أن يحقق غاياته دون إلمام تام بطبيعة العادات و التقاليد التي تسود في مجتمع معين، و الإعلام التنموي حين يأخذ على عاتقه مهمة

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

تعديل قناعات الناس و استبدالها بقناعات و أفكار جديدة تخدم غاية التطور و التقدم عليه قبل أن يوجه نشاطه إلى الجمهور وأن يعرف من يخاطب، و ما هي أفكاره و تصوراته.

3-2-3 دور وسائل الإعلام في التنمية الاجتماعية

عند تناولنا لموضوع الإعلام التنموي فإنه لا يمكننا الوقوف فقط عند تبين أهمية وسائل الإعلام ودورها في تحقيق التنمية، إذ لا بد من تحديد كيف تقوم وسائل الإعلام بهذا الدور و ما يتعين عليها تقديمه حتى تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية فعلا و يرى الأستاذ " عدنان أبو عودة " أنه يمكن للإعلام القيام بدوره في مجال التنمية من خلال ما يلي: (71)

- أولا: أن يكون الإعلام قريبا من واضعي خطة التنمية أثناء مناقشتهم و أبحاثهم حول تصوراتهم للخطط التنموية.
- ثانيا: أن تخصص زوايا معينة يجرّها متخصصون يستحسن أن يكونوا ممن اطلعوا على الخطة التنموية و أبعادها.
- ثالثا: أن يكون القائمون على الإعلام من المتصلين بالشعب اتصال وثيقا و ممن هم على وعي كامل بدوافع الناس و آمالهم و تقاليدهم و علاقاتهم الاجتماعية ومنطلقاتها.
- رابعا: رصد القيادات المحلية في مختلف القطاعات و إجراء مقابلات معهم بين الحين و الآخر بقصد تنمية نفوذهم و زيادة مصداقيتهم في الوسط الذي ينشطون فيه ، باعتبارهم هم الذين يحدثون التحوّل الاجتماعي.

و بالرغم بأن الدراسات و النماذج التي قدمت لتبين دور الإعلام في التنمية قد اختلفت في تبين مختلف جوانب هذا الدور و أوجهه إلا أنه يمكن القول أن استخدامات وسائل الإعلام يمكن حصرها في ثلاثة مجموعات أساسية هي: (72)

❖ المجموعة الأولى

تعبّر هذه المجموعة عن الوظائف التي تؤدي إلى إيجاد البيئة الفكرية المتعاطفة مع الأفكار و الاتجاهات التي تنطوي على عملية التنمية في المجالات المختلفة عن طريق الربط بين سائر أنشطة التنمية الاجتماعية

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

المرغوبة و سائر أنماط السلوك الأخرى للمواطنين في المجتمع مما يجعلهم على دراية كاملة بمتطلبات التنمية واحتياجاتها و يزيد من توقعهم بنتائجها و تأثيراتها و يقلل من عدم تحاوبهم معها.

و وفقا لما أوضحه البعض فإن استخدامات هذه المجموعة تتركز في ما يلي:

- **توسيع الآفاق:** إذ تقوم وسائل الإعلام في هذا المجال بمعاونة شعوب الدول النامية على التعرف على حياة الشعوب المتقدمة، مما يجعلهم ينظرون إلى أنفسهم نظرة جديدة متفحصة، و بذلك فإن وسائل الإعلام تنقل الناس من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري حيث تزداد تطلعاتهم إلى المستقبل.

و مما يجعل هذا الأمر هامًا بالنسبة لأيّ دولة نامية هو أنّه ينمّي صفة التفتّح و الاستشعار بالغير أو ما يعرف بالتقمّص الوجداني، و هو تصوّر الفرد لنفسه مكان الآخرين و الرغبة في عيش ظروفهم و حياتهم، و يعتبر " ليرنر " أهم من كتب في هذا الموضوع، و قد اعتبر أن هاتين الصفتين هما الصفتان الأساسيتان اللازمتان لتنمية البلد النامي. (73)

- **غرس التحرك:** حيث يتيح تدفق المعلومات عن طريق وسائل الإعلام إثارة الوعي بأهمية التنمية وضرورة المشاركة الفعالة في تحقيقها، و لذلك تعتبر وسائل الإعلام القوة المحركة للفرد لأداء دوره في هذا المجال.

و يرى " ليرنر " أن وسائل الإعلام تلعب دورا مضاعفا في عملية الحراك الاجتماعي و في انتشار الشخصية المتحركة، إذ تعمل وسائل الإعلام كبديل لانتقال الفرد ماديا(أو جغرافيا) إلى مكان آخر، حيث أنّها تدخل إلى المجتمعات التقليدية لتنقلها إلى العالم الخارجي مما يؤدي إلى شحذ الخيال و إثارة الطموحات و زيادة التوقّعات ، أي أن وسائل الإعلام تعمل على أن تجعل الحراك الذهني الخيالي بديلا للحركة المادية البدنية. (74)

- **تركيز الانتباه على قضايا التنمية و جوانبها المختلفة:** فمن الواضح أن وسائل الإعلام تبث مضامينها بشكل انتقائي، أي أنّها تتحكم في نوعية المعلومات التي تقدمها للجماهير و تركز اهتمامهم على الموضوعات و القضايا التي تطرحها و من هنا تأتي أهمية استخدام وسائل الإعلام

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

بفاعلية من أجل تركيز الانتباه حول موضوع التنمية الاجتماعية و القضايا المتعلقة به. وهذا ما يؤثر في عملية تبني الأفكار المرغوبة و اتخاذ القرار في الاتجاه المتعاطف مع التنمية.

فالدول النامية في حاجة إلى إعلام يواكب خططها الإنمائية و يعمل على خلق المشاركة من جانب أفرادها في عملية التنمية فهو السبيل لنقل اهتمامات المواطن و مشاكله للمسؤولين و السلطات الحكومية كما أنه يمثل أداة لنشر المعرفة بخطط الدولة ، و هو الذي يجمع جهود الجميع (حكومات و أفراد) في تنفيذ المشاريع التنموية.

و قد أكد " والبرشرام " هذه الحقيقة في مقدمة كتابه " أجهزة الإعلام و التنمية الوطنية " عندما تحدث عن الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به أجهزة الإعلام في التنمية و كيف أن الاهتمام بالنظم الخاصة بالإعلام هو ضرورة من ضرورات التقدم للمجتمع، فبتعزيز وسائل الإعلام الانتباه على مسائل معينة دون غيرها تستطيع أن تجعل هذه المسائل دورا أكبر تؤديه في المجتمع.⁽⁷⁵⁾

و لأن وسائل الإعلام إذا يمكنها أن تسهم بإيجابية كبيرة في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية خاصة التي تعيق عملية التنمية فإننا نحاول في هذه الدراسة- كما أسلفنا سابقا- الوقوف عند واقع الاهتمام الإعلامي الجزائري و مدى إسهامه في التصدي لقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر واللتان تصنفا على رأس قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر، انطلاقا مما تقدمه الصحافة الجزائرية المكتوبة من رصد و تحليل في نطاق معالجتها لهاتين القضيتين. فأمام التباين الواضح لأدوار الإعلام في عملية التنمية لا يسعنا في هذا السياق إلا أن نشير إلى أننا نركز في دراستنا هاته على هذا الدور الأخير لوسائل الإعلام التنموي خاصة و أنه الدور البديهي له عامة و لصحافة التنمية خاصة.

على اعتبار أنّ هذه الأخيرة تعدّ بمثابة العين التي تنتقد ، تحاسب و تدلّ على مكانم الخطأ و وسائل الصلاح فيما تتمتع به ببعض من الحرية على الأقل خلافا للوسائل الأخرى، و على اعتبارها أيضا جسرا يربط بين أجهزة الدولة التي تصنع سياسة التنمية و الشعب الذي هو هدفها و وسيلتها في نفس الوقت.⁽⁷⁶⁾

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

- رفع التطلعات و الطموحات العامة: إذ أثبتت دراسات بعض الخبراء أن وسائل الإعلام ذات تأثير فعال في رفع التطلعات و الطموحات، كما أكدت هذه الدراسات أن تطلع الناس نحو المستقبل يعتمد أساسا على المعلومات المتوفرة لديهم و التي تتيح لهم إمكانية التخطيط لذلك.⁽⁷⁷⁾

و في إطار هذه الوظائف التنموية لوسائل الإعلام يجدرّ بعض الخبراء و الباحثين من بعض السليبيات التي قد تؤدي إليها وسائل الإعلام في هذا المجال، إذ قد يؤدي رفع التطلعات بشكل مبالغ فيه إلى خلق طموحات تفوق قدرات الشعوب النامية على تحقيق التنمية و تتنافى مع واقعهم و مواردهم، مما يؤدي إلى ظهور حالات القلق و التذمر لديهم بحيث لا يمكن تجاوزها مما يشكل عائقا جديدا لإحداث التنمية.

❖ المجموعة الثانية

تستهدف هذه المجموعة إبراز الوظائف و الاستخدامات التي تتيح فرص الحوار و النقاش و توسيع نطاق مشاركة الأفراد في عمليات التنمية، و توجيه المواقف تمهيدا و ترشيدا لعملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بالعمليات الاجتماعية التي يسعى المسؤولون عن التنمية إلى تحقيقها.

و يمكن تلخيص استخدامات وسائل الإعلام في التنمية- في المجموعة الثانية - في الوظائف التالية:⁽⁷⁸⁾

- تغذية و دعم قنوات الإعلام بين الأشخاص:

و ترتبط هذه الوظيفة بنموذج انسياب المعلومات على خطوتين، و ذلك من وسائل الإعلام إلى مجموعة من الأشخاص أولا، ثم من هذه المجموعة إلى فئة أوسع من الناس ثانيا و بذلك فإن وسائل الإعلام بإمكانها نقل الأفكار المتعلقة بالتنمية الاجتماعية من مكان إلى مكان والوصول إلى الأماكن البعيدة والتأثير على سكانها و تفعيل مشاركتهم في عملية التنمية .

- إضفاء المكانة على المسؤولين الناجحين في مجال التنمية:

تسهم وسائل الإعلام عن طريق نشر أخبار المسؤولين العاملين في مجال التنمية و تصريحاتهم وأحاديثهم في تحقيق مزيد من دعم مكانة هؤلاء المسؤولين، و إضفاء المزيد من قدرهم في نفوس الناس، و كمثل على

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

ذلك يرى " شرام " أن أجهزة الإعلام السوفيتية وأجهزة الكتلة الشرقية هي أكثر من أولى هذا الأمر عناية و برز فيه، فهي تعلن عن أبطال العمل و الإنتاج القياسي و التعاونيات الناجحة و النماذج المثالية لشتى أنواع النشاط في خطة التنمية.⁽⁷⁹⁾

- توسيع نطاق الحوار الخاص بخطط التنمية و سياساتها:

يحتاج المسؤولون عن التنمية و متخذوا القرارات إلى معرفة الناس في خطط التنمية و الاحتياجات الفعلية لهم و ردود أفعالهم اتجاه ما تتضمنه هذه الخطط من أنشطة و لن يتسنى ذلك إلا إذا ساهمت وسائل الإعلام في نشر المعلومات الخاصة بالتنمية على أوسع نطاق، و تهيئة ظروف مشاركة الناس فيها. كما أن وسائل الإعلام بإمكانها جعل الأهداف الوطنية و المنجزات التنموية الوطنية ماثلة دائما في أذهان العامة، كما بإمكانها توحيد الجماعات المتباعدة و الثقافات الفرعية المتباينة و أفرادها و تنميتها المنفصلة، وأن تجعل خطة التنمية خطة وطنية حقيقية.⁽⁸⁰⁾

❖ المجموعة الثالثة

تعتمد مجموعة الوظائف في هذه المجموعة على مدى إمكانية استخدام وسائل الإعلام و خصوصا الإذاعة المرئية كوسيلة مساندة و مدعمة في جميع أشكال التعليم الرسمي، و تعليم الكبار و محو الأمية، والتدريب على المهارات المطلوب توافرها تلبية لاحتياجات الأنشطة التنموية المتنوعة.⁽⁸¹⁾

و نشير في الأخير أن هذا التقسيم لوظائف وسائل الإعلام في مجال التنمية و إن كان شاملا للنقاط الأساسية في هذا المجال إلا أنه يبقى مجرد تصوّر لبعض الخبراء و الباحثين و ذلك لأنه توجد وظائف أخرى يمكن لوسائل الإعلام أن تخدم التنمية من خلالها لا يسع المقام لذكرها كلها.

3-2-4 السياسات الإعلامية في الجزائر

حاز الإعلام كباقي القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على نصيب من الاهتمام في سياسة الدولة اقتناعا منها بأن أي سياسة تنموية مصيرها الإجهاض لا محالة دون معونة وسائل الإعلام⁽⁸²⁾، فكان العمل أولا نحو تخليص وسائل الإعلام من كل أشكال التبعية فرنسا، و البداية كانت بتأميم الصحف

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

الموجودة بالجزائر و توقيف الصحف الاستعمارية (101)، و تم احتلال محطتي الإذاعة و التلفزيون في 28 أكتوبر (1962) إلى سنة (1965) و كذا نقل مقر وكالة الأنباء الجزائرية من تونس إلى الجزائر في أواخر سنة (1962).

و مع ذلك بقيت هذه الفترة و التي امتدت من سنة (1962) إلى سنة (1965) تتميز بالفراغ التشريعي ، بحيث تواصل العمل وفق قوانين و مراسيم فرنسية، مما ساهم في عرقلة العمل الإعلامي الذي تعسر عليه التكيف مع الواقع الجزائري و المستحدثات الطارئة.

هذا الفراغ التشريعي كان المنطلق للسياسة الإعلامية في المرحلة الثانية الممتدة من سنة (1965) إلى سنة (1976) حيث تم إصدار مراسيم و قوانين جديدة في مجال الإعلام، و مع ذلك بقي الغموض يميّز هذه الفترة، إذ أنه و إلى غاية سنة (1976) لم يكن هناك قانونا إعلاميا ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية.

أما الاستثمارات في مجال الإعلام فلم تكن مهمة و ما قل منها استفادت منه الوسائل السمعية البصرية و بخاصة الإذاعة على حساب الصحافة المكتوبة لتحقيق الأهداف الاجتماعية و الثقافية المرجوة أمام الأرقام المخيفة للأمية. و قد اتضحت أكثر معالم السياسة الإعلامية في الجزائر مع الوعي الرسمي بالدور المتزايد للإعلام في مجال التنمية و الذي ترجمته نصوص الميثاق الوطني سنة (1976) ليتم مناقشة ملف السياسة الإعلامية بعد ذلك في بداية الثمانينات بتحديد أهداف الإعلام في المجتمع الجزائري في: (83)

- التربية و التكوين و التوجيه.
- التوعية و التجنيد.
- التعبئة.
- الرقابة الشعبية.
- التصدي للغزو الثقافي.

و تحددت شروط وسمات الإعلام الوطني، و حق المواطن في إعلام موضوعي و كامل مع صدور أول قانون للإعلام سنة (1982) بعدما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني الشعبي في ديسمبر (1981)،

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

و هو أول قانون يخص قطاع الإعلام منذ الاستقلال و قد كرس هذا القانون كغيره من النصوص القانونية التي سبقته تبعية قطاع الإعلام المكتوب للدولة من خلال احتكار الصحف و التوزيع و إعلان الإعلام قطاعا من قطاعات السيادة الوطنية و إقرار توجيهه من طرف الحزب و الدولة. كما يأخذ على هذا القانون غلبة الطابع العقابي على مضمونه و اعتماده على لغة ذات عبارات مطاطة تحتمل عدة تفسيرات يتم التذرع من خلالها لإلحاق العقوبات بالصحفي و إقصائه من الممارسة⁽⁸⁴⁾، و مع ذلك تعد هذه الخطوة طفرة في تاريخ الإعلام الجزائري الذي عرف قفزة نوعية في هيكلته المادية خاصة مع ميلاد مؤسستي " البث الإذاعي و التلفزيوني "، و "المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري"، و صدور عناوين و يوميات جديدة.

و انطلاقا من المقولة البراغماتية التي باتت من المسلمات في المجتمعات الليبرالية الحديثة و التي مفادها أن " السوق الحرة مكان الأفكار الحرة "، كان من الطبيعي أن يساير الإعلام التحولات السياسية الاجتماعية و الاقتصادية الطارئة على الساحة الوطنية بعد سنة (1988)، حيث واكب تناسل عدد الصحف و تعددها.

فحرية الإعلام - كما جاء في مقال بعنوان " الإصلاحات و الديمقراطية في الجزائر " عبر مناقشة عادلة من خلال هذه المرحلة الانتقالية في الجزائر - يجب أن تظل شغلا دائما و أن تكون إعادة تحديد ثقافي لإيصال الطريقة الجديدة للتفكير، فبعد سنة (1988) تعرت عيوب الإعلام الوطني و ظهر أنه لم يعد ممكنا توجيه الخطاب صحفيا، و ظهر أيضا أن أصل أزمة الإعلام الوطني إنما تكمن في الأسس الإعلامية التي طبعت إعلامنا منذ الاستقلال.⁽⁸⁵⁾

لكن و بعد سنة (1988) بدأت الصحافة الوطنية تعمل من إجراء إرساء قواعد إعلامية تتيح لها أسسا إعلامية تفك عنها الحصار الذي فرضته السلطة، و تعالت أصوات رجال الإعلام تطالب ببناء منظومة إعلامية متناسقة و توضح استقلالية المؤسسات الإعلامية.

و هكذا أقر دستور 23 فيفري (1989) التعددية الإعلامية مثلما أقر التعددية السياسية و قرئت فاتحة الكتاب على قانون الإعلام لسنة (1982) ليخلفه قانون كان على موعده و سنة (1990) و هو ثاني قانون إعلام للجزائر و الذي جاء بدوره في إطار الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

(1989) ليعدل قانون الإعلام (1982) و يفتح نوعا من مجال الممارسة التي كانت حكرًا على المؤسسات العمومية لتصبح تعني القطاع الخاص حيث ظهرت الصحافة الحزبية و الخاصة التي شكلت تجربة جديدة و مهمة⁽⁸⁶⁾. و أمام كثرة العناوين الحرة و الحزبية و مثلتها من الصحف العمومية و الموازاة مع ذلك تم إنشاء العديد من الهيئات التنظيمية في مجال الإعلام، كالمجلس الأعلى للإعلام، المجلس الأعلى السمعي البصري، مجلس أخلاقيات المهنة،... الخ.

قانون الإعلام الجديد و رغم إقراره للتعددية الإعلامية، إلا أنه ما فتئ يوصف بقانون العقوبات من طرف رجال المهنة، و أنه وثيقة معدلة من قانون (1982). و دون الولوج بإسهاب في المحطات العديدة التي طبعت الإعلام الوطني في عهد التعددية نقول فقط أن الوثيقة الإعلامية لسنة (1990) جاءت متضمنة للعديد من التناقضات مع التشريعات الإعلامية الحديثة أو مع التوجيهات العامة للنظام السياسي خاصة المبادئ التي جاء بها الدستور المعدل في نوفمبر (1996)، و هو ما جعل النقاش يطفو من جديد لصياغة قانون إعلام جديد بغية تجاوز الجدل القائم حول كيفية ممارسة المهنة في إطار قانوني واضح، واستقراء للمسار الإعلامي في الجزائر في عهد التعددية نشير إلى تلك العلاقة التصادمية بين الصحافة المستقلة و السلطة، السلطة التي استعملت سلاح الإشهار لمراقبة الصحف، فطبقا لتعليمية حكومية صادرة سنة (1992) مفادها إلغاء العقود الإشهارية بين المعلنين و وسائل الإعلام، تم تحديد سقف الإشهار من طرف الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار و قت ذاك بناء على تعليمية من وزارة الاتصال و الثقافة بـ30% من المساحة التحريرية لكل عنوان.

كما منح قانون الإعلام الجديد للسلطة صلاحيات و أهلها لاتخاذ عدة إجراءات بوليسية ضد الصحفيين نظرا للعموميات المقصودة التي تضمنتها المواد: أمن الدولة، مقتضيات السياسة الخارجية، و تحت نفس الغطاء ثم مصادرة العديد من الصحف.⁽⁸⁷⁾

من جهتها بعض وسائل الإعلام حرفت مفهوم الحرية بابتعادها عن الاحترافية و إطلاقها العنان لجملة من الممارسات غير الأخلاقية و التي بدورها جعلت مستوى العلاقة بين هذه الوسائل و السلطة تتعقد، وشهدت الساحة الإعلامية مثلها مثل السياسية عدم الاستقرار. و رغم ما في هذا المسار من نقائص

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

و ثغرات فقد استطاع الإعلام الجزائري في فترة وجيزة أن يحقق قفزة نوعية و يسعى جاهدا من أجل التكيف مع المستجدات السياسية و الاجتماعية.

من جانب آخر و في خضمّ المحاولات الرامية إلى وضع قانون جديد للإعلام صدر قانون العقوبات المعدل و هو القانون رقم 01-09 المؤرخ في 26 جوان (2001) و ذلك بعد المصادقة عليه من البرلمان بغرفتيه و قد جاء هذا القانون لكبح جمح الصحافيين بالدرجة الأولى و خنق تعاليقهم اللاذعة باتجاه الجهات الرسمية و المسؤولين السياسيين بالدولة و هو ما اعتبروه تراجعا واضحا للحرية الممنوحة للصحافة. (88)

و بتاريخ 12 جانفي (2012) صدر آخر قانون للإعلام في الجزائر، و قد جاء القانون العضوي رقم 12-05 الصادر بتاريخ 18 صفر (1433) الموافق لـ 12 جانفي و (2012) و المتعلق بالإعلام في ظروف جد متسارعة فرضتها وتيرة الإصلاحات السياسية و القطاعية التي أخذتها السلطة على عاتقها تحت ضغط المطالب الداخلية و تطورت الأوضاع التي شهدتها الدول العربية فيما عرف بالربيع العربي.

و حتى الآن لم تصدر النصوص التطبيقية لـ 11 مادة على الأقل بنوذاها تضمنت الإحالة على التنظيم كالمادة 22 المتعلقة بتراخيص نشاط المؤسسات الإعلامية المملوكة لشركات أجنبية و المادة 37 المتعلقة باستيراد العناوين الأجنبية و توزيعها في الجزائر، و المادة 39 المتعلقة بإنشاء شركات التوزيع ، و كذا المادة 59 المتعلقة بتنظيم نشاط السمععي البصري و المادة 66 المحددة لنشاط الإعلام عبر الإنترنت و الصحافة الالكترونية. (89)

و في سياقنا للحديث عن الغموض الذي يلف القانون الإعلامي الجديد، فنفس الغموض يلف إجراءات البدء بإعداد البطاقة المهنية الوطنية للصحفي المحترف و مجلس أخلاقيات المهنة، لغياب نصوص تطبيقية لكلا الآليتين الموجودتين في قانون الإعلام الجديد ، و يصبح الأمر غير قابل للتأجيل مع الهبة الكبيرة للراغبين في الاستثمار في القطاع، و كثرة التداخلات التي جعلت من القطاع يغرق في الفوضى ويسير بالإرتجال بعيدا عن القوانين الضابطة التي جاء بها القانون الجديد رغم النقائص التي انطوى عليها بسبب عدم اشتراك كل الفاعلين في إعدادة.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

و أما عن الجوانب الملتبسة من القانون فقد نشأت عن التعريفات الغامضة في القانون الجديد و التي تفرض على الصحفيين و المدونين قيودا لا ضرورة لها، و يعرف قانون الإعلام الجديد " وسائل الإعلام " بأنها كل نشر أو بث للوقائع أو الأحداث أو الرسائل أو الآراء أو الأفكار أو المعارف، عبر أي وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو الكترونية حسبما تظهر أبحاث لجنة حماية الصحفيين، كما ينص القانون على أنه يمكن للموظفين الإعلاميين العمل بحرية و لكن يجب عليهم أن يحترموا "الدين الإسلامي و باقي الأديان و الهوية الوطنية و القيم الثقافية للمجتمع و متطلبات أمن الدولة و الدفاع الوطني و متطلبات النظام العام و المصالح الاقتصادية للبلاد بالإضافة إلى جوانب أخرى فضفاضة للتعريف.

كما يضع القانون الجديد قيودا لا ضرورة لها على ملكية وسائل الإعلام و إدارتها ، إذ ينص على وجوب أن تتوفر لمدير أي مطبوعة دورية خبرة لا تقل عن 10 سنوات في العمل في المطبوعات الدورية، وهو أمر لم يكن مطلوبا بموجب قانون سنة (1990). علاوة على ذلك مازال هذا القانون الجديد يحظر التغطية الإعلامية في مجالات غامضة التعريف كان ينص عليها القانون القديم و من بينها عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية و المصالح الاقتصادية للبلاد و عندما يتعلق الخبر بسير البحث والتحقيق القضائي حسبما تظهره أبحاث لجنة حماية الصحفيين.⁽⁹⁰⁾

ورغم ما في هذا المسار من نقائص و ثغرات ، فقد استطاع الإعلام الجزائري في فترة وجيزة أن يحقق قفزة نوعية و يسعى جاهدا من أجل التكيف مع المستجدات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و إذا ما قارنا ما تملكه الجزائر من حرية للتعبير بالكثير من التجارب فإننا نعد متقدمين حيث يوجد اختلاف في الشكل و المضمون بين إعلام السبعينات، إعلام التسعينات و إعلام الألفية الثانية ، و أما الإعلام المستقل فيظل مكسبا هاما ينبغي الحفاظ عليه.

3-2-5 ملامح الإعلام التنموي في الجزائر

ينبثق الإعلام التنموي في الجزائر من الممارسة الإعلامية التي تعرف طابع المركزية الشديدة خصوصا في مجال السمعى البصري وهذا ما يؤثر على الأداء الاتصالي الجيد في مجال التنمية الذي يجب أن يبنى على حالتين يتمثلان في إعلام و إقناع الجماهير بأهداف الخطة التنموية من جهة و إتاحة الفرصة للجماهير لكي تعبر عن رأيها و طرح مشاكلها الفعلية بكل شفافية حتى يتم التفاعل بينها وبين القادة، و قد أتاحت بعض الجرائد المستقلة هذه الفرصة من خلال صفحاتها مثل صفحات بريد القراء مثلا.

و يظهر التمرکز أيضا في وجود المؤسسات الإعلامية في العاصمة أو المدن الكبرى مثل "وهران"، "قسنطينة"، "ورقلة" و هذا ما يحرم المناطق النائية و المعزولة للحصول على إعلام تنموي جوارى بسبب عدم توفر الجرائد المحلية إلا نادرا، و بخصوص السمعى البصري فبعد سنوات من الغلق الإعلامى ظهرت عدة قنوات فضائية جديدة و بصورة لم تكن متوقعة، إذ توجد نحو 09 قنوات يرتبط ظهورها بفتح نشاط السمعى البصري على الخواص، و من هذه القنوات ثلاثة منها تسوّق على أنها امتداد لصحف وطنية، و يجتمع الكل في عدم الحصول على تراخيص البث من الجزائر و حجز ترددات بثّ في باقة مؤسسة البث الإذاعي و التلفزيوني ما جعل هذه القنوات تبث برامجها من دول عربية⁽⁹¹⁾. تاركة التساؤل لماذا كل هذا الاستعجال و أي مستوى من التنافسية و الخدمة العمومية ستقدمه هذه القنوات للفعل الإعلامى في الجزائر؟ غير أن المتبع لما تقدمه هذه القنوات (القنوات الخاصة) يستطيع أن يجزم و دون أي عناء أن ممارستها الإعلامية قائمة في مجملها على تبني الخطط التنموية للدولة في مجالات مختلفة كالصحة الإسكان التشغيل والتعليم والعمل السياسي وأما عن السياسات التي تتبعها هذه المؤسسات الإعلامية فهي في الغالب تتماشى والخط الرسمي للحكومة و وجهة نظرها إزاء القضايا و الأحداث المختلفة، لدرجة أنه أصبح للعاملين بها ما يمكن أن يطلق عليه "رقابة ذاتية" على أنفسهم فعند تنفيذهم للمواد و المضامين الإعلامية المختلفة، يراعون عدم الالتفاف بما قد يتعارض مع الخط السياسي للحكومة أو تخطيها، و هذا لا يمنع من أن تظهر بعض القنوات (كقناة النهار مثلا) و التي نلاحظ و كأن ممارستها الإعلامية منصبه و فقط على ممارسة بعض النقد و اعتماد النظرة النكبوية التي تتجاوز في بعض الأحيان - حسب رأينا- حد التشاؤم وتخويف الرأي العام .

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

أما القنوات العمومية فهي تسعى إلى مرافقة الجهد التنموي الذي تعرفه البلاد و تقوم برصد و متابعة و نشر المخطط التنموي دون التعرض للمشاكل التي يعانيتها المواطن و لا التقرب من هموم الناس وتحدياتهم. فالإعلام العمومي غالبا يعرف اتجاهها واحدا من القمة إلى القاعدة ، و عدم الاهتمام برجع الصدى من قبل المواطنين في إطار ما يعرف بالاتصال الصاعد و إن كانت هناك مجالات للكتابات و القراءات الحرة في بعض الجرائد و القنوات- كما سلف و ذكرنا - لعرض بعض الاهتمام لكنها لا تلقى الصدى المناسب وفي الوقت الآني، ضف إلى ذلك نقص التنسيق و التكامل بين الهيئات و المؤسسات المعنية بالتنمية(سواء كان قطاع عام أو خاص) و بين المؤسسات الإعلامية فنادرا ما تقدم الصحف(سيّما المستقلة) و التلفزيون و الإذاعة مع بعض الحملات الإعلامية المشتركة لتحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية و الثقافية.(92)

و الملاحظ على مستوى الفضاء الإعلامي الجزائري و المخصص لخدمة قضايا التنمية في الجزائر هو عدم توفر حرية التعبير بالشكل الكامل الذي يسمح بنقد المشاريع الفاشلة أو التي لا تتلاءم و طبيعة المجتمع الجزائري أو تشخيص السلبيات و الأخطاء التي قد تنجم عن البعض منها خصوصا إذا كانت الجهات الحكومية أو القيادات من ورائها و هذا ما يجعل وسائل الإعلام في الجزائر تغيب أو تتغيب عن هدفها الحقيقي في تنوير و خدمة الرأي العام.

ضف إلى كل هذا نقص الخبر و التخصص للقائمين بالعملية الاتصالية التنموية فأغلبية الكتابات أو حتى البرامج الإعلامية المتعلقة بمجال التنمية هي في شكل معالجة سطحية للواقع التنموي بعيدا عن التحاليل المعمقة و الدراسات المستفيضة لإيجاد الحلول المناسبة و هذا ما سنحاول الوقوف عنده في محاولتنا لرصد ما تبديه الصحافة الجزائرية المكتوبة من معالجة لقضايا التنمية الاجتماعية من خلال تحليل جميع الأنواع الصحفية التي تتناول قضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر في جميع صفحات جريدة "الشروق اليومي" حتى تتيح لنا معرفة طبيعة تعامل الإعلام الجزائري و مثل هذه القضايا التنموية الوطنية.

و نحن نتحدث عن واقع الإعلام التنموي في الجزائر لا يفوتنا أن نقترح بعض السبل لتفعيل هذا الأخير، فمن أجل التعامل مع قضايا التنمية بحكمة و رشد لا بد من تفعيل النظام الإعلامي لما له من قدرات فالدراسات العلمية برهنت على الدور الفعال لوسائل الإعلام و الاتصال التي لا يخفى على أحد إمكاناتها في التأثير على الأشخاص معرفيا فكريا و تعليميا و نفسيا...

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

لذا نقول أنه يجب الاستغلال التام لهذه الإمكانيات في إحداث نقلة نوعية في العمل الاتصالي والإعلامي التنموي للإسهام في دفع عجلة التنمية بمختلف مجالاتها، و لا يتأتى هذا إلا بتضافر جهود الأفراد و الجماعات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية في هذا الشأن.

و يمكن دعم و تعزيز مسار الإعلام التنموي في الجزائر بانتهاج السبل التالية:

- 1- وضع إستراتيجية حكومية واضحة تتضمن الاستغلال الأمثل للإمكانيات و العناصر و الأساليب و التقنيات الإعلامية لبناء النمط التفكيرى للفرد الجزائري و استثمار الوعي لديه، بإشراك جميع المؤسسات الإعلامية و الاجتماعية و الاقتصادية بحيث يصبح الإعلام جزءا من الخطة التنموية.
- 2- وضع تخطيط إعلامي تنموي وفقا للأسس العلمية المتعارف عليها و التي يمكن ذكر أهمها: (93)
 - التعرف على الإستراتيجية التنموية على المجتمع و أهدافها في ظل تقديرات حجم و مصادر الثروة الموجودة في المجتمع مقابل الاحتياجات العامة للأفراد و متطلباتهم.
 - تحديد أهداف الخطة الإعلامية المتصلة بقضايا التنمية.
 - تحديد الجمهور المستهدف من العملية الإعلامية (عمال، فلاحين،...) و التعرف على خصائصه بدقة و تحديد أوجه الاختلاف بين المناطق المختلفة.
 - اختيار الوسائل الإعلامية الملائمة للأهداف التنموية و طبيعة الجمهور و نوع الرسالة المحضرة.
 - إحداث التكامل بين الوسائل الإعلامية المختلفة (السمعي البصري- المكتوب) من أجل تحقيق التأثير اللازم.
 - التركيز على مقومات النجاح و هي الشمول، التكامل، المرونة، الاستمرارية، التكلفة و يسر الأداء.
- 3- من الضروري توافر وسائل الإعلام الجماهيري المركزية و وسائل اتصال و إعلام أخرى محلية وإقليمية، الأولى تخاطب الاهتمامات العامة و تعمل على بث روح الانتماء الوطني و الثانية توجه الجماهير في كل إقليم من خلال القضايا التنموية الخاصة بهذا الإقليم و ربطها بالقضايا العامة، وكلاهما يشجع الجماهير على التغيير و تعلم المهارات و المساهمة بالرأي البناء في الشؤون العامة والقضايا الوطنية.

- 4- التنوع في استخدام الإعلام الجماهيري و الشخصي لما لهما من مزايا في الوصول إلى الجماهير الواسعة و مخاطبة الأفراد في نفس الوقت، فالاتصال الشخصي أكثر قدرة على إثارة التقبل للأفكار

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

و الإقناع عند تقديم المعلومات للمتلقي يجب أن يكون في شكل بسيط وسلس يفهمه الجميع مع ضرورة استخدام الاتصال الشخصي المباشر في الأرياف أو في المجتمعات غير المتعلمة لضمان وصول الرسالة، أي الاعتماد على الاتصال الشخصي بقدر الإعلام الجماهيري لأنه أكثر ملاءمة للمجتمعات المحلية.

5- التنوع في الوسائل المكتوبة و السمعية البصرية، فالكلمة المقروءة من خلال مطبوعات (كتيبات، ملصقات، جرائد، مطويات) تسمح بتقديم التفاصيل و الرسوم و البيانات، و تسمح للقارئ بالقراءة المتأنية و المراجعة المتكررة، و الكلمة المداعة تسمح بتجميع الجماهير و بث روح الاهتمام بالمسائل الهامة، بما أنها تخاطب شريحة واسعة من الجمهور، و التلفزيون و باعتماده على الصورة والحركة و الألوان بإمكانه تقديم مادة إعلامية واضحة يفهمها الجميع. و بالاعتماد على وسائل النقل المباشر (الأقمار الصناعية) و الوسائط السمعية البصرية و الإلكترونية فيمكن وصول المعلومات و المواضيع التي تخدم مسيرة التنمية إلى أي مكان و في زمن قياسي.

6- استعمال التلفزيون لما له من إمكانات اتصالية خارقة بالتنوع في البرامج التلفزيونية من أفلام قصيرة و حصص إرشادية بلغة بسيطة حتى تفهمها جميع شرائح الجمهور.

7- الاهتمام بالإعلام التنموي من قبل السلطات المركزية و اللامركزية و إنشاء خلايا و لجان اتصال على مستوى الهيئات الرسمية و تفعيل دورها للتقرب من المواطن أكثر من أجل تزويده بالمعلومات والمعارف. على أن تقوم بدورها بتنسيق تام مع نوعية المشاريع المنفذة.

8- رفع مستوى الوعي لدى القيادات الإعلامية لخلق الشعور بأهمية التنمية قصد تبني وسائل الإعلام للقضايا التنموية بشكل عام عبر مواد إعلامية قارة. فالمواضيع الخاصة بالتنمية يجب أن لا تكون مناسبة بل من المفروض أن تحظى باهتمام الإعلاميين دوماً ، و من هنا تحاول هذه الدراسة معرفة ما إن كان اهتمام الصحافة الجزائرية المكتوبة بقضايا الإسكان و البطالة مناسبة أم بشكل دائم.

10- التنسيق و التعاون بين الوسائل الإعلامية للعمل في اتجاه واحد من خلال خطة مدروسة و هذا بتكامل المحتويات و القنوات الاتصالية حتى يتمكن الفرد من الحصول على معلومات عن المشاريع التنموية الوطنية بشكل دقيق.

الفصل الثالث — التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

11- إحياء المناسبات و إقامة النشاطات التحسيسية بأهمية المشاركة في مجالات التنمية على اختلافها مثل محاربة الأمية و التوعية البيئية و الحفاظ على المحيط في المناسبات أو بشكل دائم لإيقاظ الوعي لدى المواطن عن طريق المعارض المفتوحة، إحياء الاحتفالات لاكتشاف أهم الانجازات و الحفاظ عليها.

12- الاستعانة بالحملات الإعلامية و الإعلانية - على الخصوص- في مجال التنمية بشكل علمي من أجل التأثير الفعال في المتلقين مع مراعاة خصوصية المجتمع عند إعدادها فاتباع الرسالة الإعلامية مع النسق القيمي في ضوء السمات العامة لفئات المجتمع أمر ضروري.

في الأخير و بناء على ما سبق ذكره، و ارتباطا بواقعنا المحلي نلخص إلى المحصلات التالية:⁽⁹⁴⁾

- أولا: التنمية هي مسؤولية الجميع، سلطات و مواطنين، مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع المدني، لذلك ينبغي تغيير تلك النظرة التقليدية التي كانت تربط كل شيء بالدولة.
- ثانيا: آن الأوان لتجاوز مرحلة الإعلام التنميطي المبني على المعارضة من أجل المعارضة كما كان سائدا في الماضي، إذ ظل الإعلام مرهونا بما هو سياسي و إيديولوجي و حزبي متأثرا به، و الآن أصبح الإعلام هو الذي يؤثر فيما هو سياسي فهو ليس السلطة الرابعة كما كان سائدا في الأدبيات التقليدية، و إنما السلطة الأولى.
- ثالثا: الانتقال من مرحلة الدعاية و التعبئة و الخطابات الإيديولوجية إلى مرحلة الإنتاجية من خلال جمعيات المجتمع المدني التنموية، و تؤدي وسائل الإعلام دورا محوريا في هذه التنمية باعتباره ليس محفزا فقط و إنما محفزا و موجها و طرفا أساسيا في صناعة هذه التنمية .

و هكذا ينبغي أن تشكل هذه العناصر الثلاثة موجهاً أساسية لإعلامنا التنموي حتى ينخرط في تطوير واقعنا المتردي و يسهم بقسط وافر في التنمية الاجتماعية و المحلية التي تسعى حثيثا إلى تحقيقها كل مكونات المجتمع و أطيافه. كما ينبغي علينا أن ندرك أن الممارسات الإعلامية و الاتصالية المختلفة تقع مسؤوليتها على عاتق العديد من الجهات، فهناك وسائل الاتصال الجماهيري من صحافة و إذاعة و تلفزيون و سينما يضاف إليها المؤسسات التعليمية و مؤسسات الثقافة الجماهيرية و المكتبات العامة و بنوك المعلومات و الأحزاب السياسية و أجهزة الإرشاد الصحي و الزراعي و الاجتماعي و أجهزة العلاقات العامة و الرأي العام و لذلك فلا بد أن تتضمن سياسات الإعلام و الاتصال جميع هذه الأنشطة، مما

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

يستلزم ضرورة مشاركة هذه الجهات جميعا في رسم و تخطيط السياسات العامة للإعلام و الاتصال التنموي. (95)

ومن هنا تبرز ضرورة الربط بين سياسات الإعلام و الاتصال من ناحية و بين السياسات الأخرى المطبقة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و التعليمي من ناحية أخرى، بحيث تتكامل جميعها ويتشكل منها ما يطلق عليه الخطة الشاملة للتنمية و أما عن بعدها الاجتماعي فينبغي حسب رأينا أيضا أن يتضمن تحديد خريطة الخدمات الإعلامية على ضوء التركيب الاجتماعي للمجتمع الجزائري أي تحديد الفئات الاجتماعية التي تستأثر بالخدمات الإعلامية و تسيطر على أجهزة الإعلام و تلك الفئات المحرومة من ممارسة حقوقها الإعلامية.

هوامش و مراجع الفصل الثالث

- 1- محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية دط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص 139.
- 2- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، دط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 20.
- 3- محمد سيد فهمي، المجتمعات الجديدة بين التنمية و العشوائية، دط ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 52.
- 4- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، مدخل إلى التخطيط و التنمية الاجتماعية، دط، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2010، ص 27.
- 5- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ط2، مكتبة الوهبة، القاهرة، 1977، ص 09.
- 6- عمر التومي الشيباني، التربية و التنمية في الوطن العربي، دط، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص 63.
- 7- إسماعيل حسن عبد الباري، أبعاد التنمية، دط، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 71.
- 8- محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دط، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص 93.
- 9- محمد أحمد الغنام، أضواء على العلاقات بين التجديد التربوي و التنمية، مجلة التربية الجديدة، العدد 12، السنة السادسة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت لبنان، 1989، ص 16.
- 10- مصطفى زايد، مرجع سابق، ص 68.
- 11- علي غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دط، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص 35.
- 12- هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية (رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية)، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 131.
- 13- محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 69.
- 14- أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 77.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

- 15- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، نفس المرجع، ص 79.
- 16- نفس المرجع، ص 81.
- 17- نفس المرجع السابق، ص 84.
- 18- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 84.
- 19- نفس المرجع، ص 84.
- 20- محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 72.
- 21- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 39.
- 22- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 41.
- 23- هناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص ص 100-102.
- 24- ماجد حسني صبيح، فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 93.
- 25- حسين منصور، كرم حبيب، التنمية الاجتماعية بين النظرية و التطبيق، دط، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1978، ص 15.
- 26- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص 20.
- 27- ماجد حسني صبيح، فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 95.
- 28- هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 200، ص 74.
- 29- حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة و التنمية في الوطن العربي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 219.
- 30- هناء محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 74.
- 31- ماجد حسني صبيح، فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 431.
- 32- نادر الفرجاني، هدر الإمكانيات - بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته -، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 15.
- 33- حربي عريقات، التنمية و التخطيط الاقتصادي - مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة- الأردن-، دط ، دار الكرمل، الأردن، 1993، ص ص 193-194.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

- 34- ماجد حسني صبيح، فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 460.
- 35- رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007، ص 143.
- 36- محمد شطاح، دور وسائل الإعلام في تنمية العالم الثالث، دراسة لتجربة الجزائر في الفترة ما بين 1984-1988، أطروحة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990، ص 171.
- 37- جريدة العالم السياسي، أسبوعية جزائرية، عدد 251، من 11/22-1998/11/28، ص 06.
- 38- سامية بغورة، التنمية الاجتماعية في الجزائر، مجلة المعرفة، عدد جانفي 2013، عبر موقع <http://WWW.Almaaref.org/news>، تاريخ الزيارة 13:00/2013/01/11.
- 39- نفس المرجع السابق.
- 40- عبد المالك سلال لوكالة الأنباء الجزائرية، عن موقعها عبر الانترنت <http://WWW.APS.DZ>، تاريخ الزيارة 2012/10/01.
- 41- محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، ط1، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2010، ص 259.
- 42- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، دط ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 213.
- 43- نوري بن زنين، السكن بالجزائر عامل للتنمية و مؤشر للسلم الاجتماعي، دط ، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 4.
- 44- موقع الانترنت <http://WWW.MAGHAREBIA.COM>، تاريخ الزيارة 2012/12/12.
- 45- حسيبة ملاس، التخطيط الحضري و مشكلة الإسكان، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة قسنطينة، 2009، ص 116.
- 46- عبد المجيد تبون، وزير السكن الجزائري، حصة حوار الساعة، القناة الجزائرية الثالثة، تاريخ البرنامج 2013/02/20، الساعة 21:00.

- 47- نوري بن زنين، مرجع سابق، ص 09.
- 48- البطالة في الجزائر عبر موقع الانترنت WWW.MAKTOOBBLOG.COM، تاريخ الزيارة 2013/01/07.
- 49- نسبة البطالة في الجزائر عبر الموقع:
[http // :WWW.INDEXMUNDI.COM/FR/ALGERIE/TAUX DE CHOMAGEHTML](http://WWW.INDEXMUNDI.COM/FR/ALGERIE/TAUX_DE_CHOMAGEHTML)، تاريخ الزيارة 2013/01/07.
- 50- لزهرة قواسمية، سياسات التشغيل، ملتقى وطني حول دور التشغيل في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 13-14 أبريل، 2012.
- 51- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 97-98.
- 52- شلالى فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 80.
- 53- أبو صافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 176.
- 54- لزهرة قواسمية، مرجع سابق، ص 81.
- 55- نفس المرجع، ص 81.
- 56- حاييف سي حاييف شيراز، بركان دليلة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.
- 57- نفس المرجع السابق.
- 58- نفس المرجع.
- 59- نوري منير ، أجهزة الإعلام التنموي و دورها في حماية البيئة و دعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث و الدراسات العملية، عدد 02، ديسمبر 2008، ص 14.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

- 60- جيهان أحمد رشتي، الإعلام الدولي، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 545.
- 61- ألبرت آل هستر، واي لان ج تو، دليل الصحفي في العالم الثالث، ترجمة كمال عبد الرؤوف، دط، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1988، ص 131.
- 62- محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 61.
- 63- توماس ل. ماك فايل، الإعلام الدولي النظريات، الاتجاهات، الملكية، ترجمة حسني محمد، نصر عبد الله الكندي، دط، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات المتحدة، 2003، ص 59.
- 64- محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، دط، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص 13.
- 65- جيهان أحمد رشتي، مرجع سابق، ص 454.
- 66- نفس المرجع، ص 454.
- 67- مفهوم الإعلام التنموي، عبر موقع الانترنت <http://WWW.aldiwan.org>، تاريخ الزيارة 2013/03/15.
- 68- وجيه الشيخ، الإعلام و الدعاية، دط، مطبعة جامعة دمشق، دمشق سوريا، 1987، ص 95.
- 69- نفس المرجع، ص 95.
- 70- نفس المرجع، ص 98.
- 71- عدنان أبو جودة، دور الصحافة الوطنية في عملية التنمية، مجلة الدراسات الإعلامية للسكان و التنمية و التعمير، المركز العربي للدراسات الإعلامية، العدد 22، أكتوبر 1980، ص 105.
- 72- والبرشرام، أجهزة الإعلام الوطنية- دور الإعلام في البلدان النامية-، ترجمة محمد فتحي، دط، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، القاهرة، 1970، ص 170.
- 73- أحمد بدر كريم، بحوث إعلامية، ط1، ددن، ددب، 1996، ص ص 104-105.
- 74- حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، مرجع سابق، ص 228-229.
- 75- والبرشرام، مرجع سابق، ص 173.
- 76- عبد القادر رزيقالمخادمي، الإعلام و التنمية قضايا و طموحات، دط، دار هومة للنشر و الطباعة و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 08.
- 77- أحمد بدر كريم، مرجع سابق، ص 302.
- 78- نفس المرجع ص ص 303-304.

الفصل الثالث ————— التنمية الاجتماعية و الدور التنموي لوسائل الإعلام

- 79- والبرشرام، مرجع سابق، ص 181.
- 80- وليد دعديس، الأدوار التي يؤديها الإعلام في التنمية، مجلة الدراسات الإعلامية للسكان و التعمير، العدد 23، المركز العربي للدراسات الإعلامية، ديسمبر 1980، ص ص 39-40.
- 81- أحمد بدر كريم ، مرجع سابق، ص 305.
- 82- Bel kacemahcenedjaballah, aspect du nouvel ordre international, étude et documents, OPU, Alger, 1980, P70.
- 83- عبد الرحمان عزي، السعيد بو معيزة، الإعلام و المجتمع رؤية سوسيولوجية، دط، دار الورسم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 45.
- 84- لويظة كريمة عباد، مرجع سابق، ص ص 47-48.
- 85- أحلام باي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص وسائل الإعلام و المجتمع، قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص 78.
- 86- لويظة كريمة عباد، مرجع سابق، ص 48.
- 87- أحلام باي، مرجع سابق، ص 82.
- 88- لويظة كريمة عباد، مرجع سابق، ص 49.
- 89- أحلام باي، مرجع سابق، ص 90.
- 90- قانون الإعلام (2012) عبر موقع الانترنت [http : // WWW.ElMihwar.com](http://WWW.ElMihwar.com) تاريخ الزيارة 2013/03/20.
- 91- لجنة حماية الصحفيين عبر موقع الإنترنت
- 92- الإعلام السمعي البصري في الجزائر عبر موقع الانترنت [http:// WWW.elmihwar.com](http://WWW.elmihwar.com) تاريخ الزيارة 2013/03/21، <http://www.Comitee to protectJournalists.Htm>
- 93- الاتصال التنموي في الجزائر عبر موقع الانترنت <http://WWW.univr-chlef.dz> تاريخ الزيارة 2013/01/15.
- 94- محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 116.
- 95- عواطف عبد الرحمان، دراسات في الصحافة العربية المعاصرة، ط1، دار الفارابي، بيروت- لبنان، 1989، ص 98

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة و نتائجها

I- الإجراءات المنهجية للدراسة

1-1-4 مجالات الدراسة

2-1-4 عينة الدراسة و طريقة اختيارها

3-1-4 منهج الدراسة

4-1-4 أدوات جمع البيانات

هوامش و مراجع الفصل الرابع

II- تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

1-2-4 تحليل و تفسير البيانات المتعلقة بالتساؤلات

2-2-4 نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات

3-2-4 النتائج العامة للدراسة

I- الإجراءات المنهجية للدراسة

1-1-4 مجالات الدراسة

يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية التي لا يمكن إغفالها في أي دراسة علمية، فمن خلالها يتم التعرف على الإطار الزمني الذي أجريت فيه الدراسة و أيضا إطارها المكاني.

و قد اتفق كثير من الباحثين على أنّ لكل دراسة مجالات رئيسية ثلاث هي: المجال الزمني و البشري والمكاني⁽¹⁾ و لأن دراستنا هذه لا تشتمل على مجال بشري فقد كان المجال الزمني لها و المكاني كالاتي:

أ- المجال الزمني للدراسة

يمثل المجال الزمني للدراسة المراحل الزمنية التي مرّت بها هذه الأخيرة، و بالنسبة لدراستنا فقد استغرق مجالها الزمني قرابة سنة كاملة انقسمت فيه مادّتها إلى قسمين دراسة نظرية و أخرى تطبيقية تحليلية. و قد بدأت الدراسة النظرية في شهر نوفمبر من سنة (2012) و استمرت إلى غاية شهر مارس من سنة (2013).

و قد اغتنمت هذه الفترة لأجل تحديد موضوعها و جمع المفاهيم المرتبطة به و كذا تحديد الأهمية من دراسته و أيضا مدى علاقته و ارتباطه بما هو موجود في أرض الواقع، و قد تمّ كذلك في هذه الفترة إحصاء عدد من المراجع و المصادر المرتبطة بموضوع دراستنا و تصنيفها و ترتيبها وفقا لما تتطلبه هذه الأخيرة و ما تحتاجه جوانبها، فمنها ما خصّص للجانب المنهجي ، و آخر للجانب النظري و منها ما خصّص لدعم أو تدعيم الجانب التطبيقي.

و أمّا عن الدّراسة التطبيقية فقد انطلقنا في إنجازها منذ شهر أفريل (2013) و استمرّت إلى غاية شهر ماي من ذات السنّة و فيها قمنا بالاعتماد على منهج المسح بالعينة مختارين بذلك جريدة "الشّروق اليومي" لتسليط الضوء على خدماتها الصحفية التنموية خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى غاية ديسمبر من سنة (2012)، ليكون غرضنا من اختيار هذه الفترة الزمنية كعينة عشوائية هو معرفة حجم اهتمام الصحافة الوطنيّة — ممثلة في جريدة الشّروق اليومي — بتغطية قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر بهذا التاريخ (سنة 2012) من حيث الشكل و المضمون محدّدين قضيتي الإسكان و البطالة كنموذج لهذه القضايا.

الفصل الرابع ————— الإجراءات المنهجية للدراسة

و قد تمّ اختيار هذه الفترة كفترة آنية للدراسة على اعتبار أنها الفترة الأقرب لتاريخ الدراسة، إضافة إلى أن أرشيف سنة (2012) هو آخر أرشيف سنوي يمكننا التحصّل عليه لإتمامها.

و في إطار هذه السنة تمّ تحليلنا لـ 47 عددا من صحيفة الشروق اليومي، و بتحليل النتائج الكمية وشرحها و تفسيرها وصلنا لصياغة النتائج العامة لهذه الدراسة لنجيب على إشكالية دراستنا في شهر ماي من سنة (2013).

ب- المجال المكاني

تتمحور دراستنا الحالية حول موضوع "معالجة الصحافة الجزائرية المكتوبة لقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر" من خلال التركيز على قضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر و التي وردت عبر صفحات جريدة "الشروق اليومي" و عليه فقد اخترنا هذه الأخيرة لتكون عينة مكانية لمضمون الدراسة و هي صحيفة جزائرية يومية تأسست في 02 نوفمبر من سنة (2000) عن شركة دار الاستقلال ذات المسؤولية المحدودة، تصدر باللّغة العربيّة، لها نسخة الكترونيّة عبر موقعها الرسمي، و تحتلّ المرتبة الأولى على المستوى الوطني و المغاربي بسحب جاوز نصف مليون نسخة. (2)

و تطبع الشروق عبر ثلاث مطابع (SIE مطبعة الشرق و SIA مطبعة الوسط و SIO مطبعة الغرب)، كما تفوّقت الشروق على العديد من اليوميات الوطنية الناطقة باللّغة العربية و الفرنسية، بما فيها تلك التي سبقتها إلى الوجود بسنوات مستندة على أرقام صادرة من مطابع تابعة للدولة.

و تتضمن جريدة الشروق 24 صفحة بالنسبة إلى مطبعة الشرق أما المطبعة المركزيّة فتصل صفحات الجريدة عندها إلى 32 صفحة موزّعة على الأخبار الوطنيّة و الدولية و الأخبار الثقافية و الرياضية والفنية تحت شعار " رأينا صواب يحتمل الخطأ و رأيكم خطأ يحتمل الصواب".

4-1-2 عينة الدراسة و طريقة اختيارها

كثيرا ما يصعب في بحوث الصحافة دراسة المجتمع ككل أو جمع المفردات التي تمثّله، نظرا لسعة هذا المجتمع و ضخامة عدد أفراده سواء كان مجموع قراء الصّحف أو مجموع الوثائق من الأعداد التي تتمّ دراستها خلال إطار زمني كبير، لذلك يصير في حكم الضّرورة اللّجوء إلى اختيار عدد أصغر من

الفصل الرابع - الإجراءات المنهجية للدراسة

المفردات يكون ممثلاً للمجموع في خصائصه، بحيث يسمح في الوقت نفسه بتحقيق أهداف الدراسة في حدود الإمكانيات المتاحة، يسمّى هذا العدد الأصغر من المفردات بالعينة⁽³⁾.

و للعينة ثلاث مستويات الأول هو مستوى العينة الخاصة بالمصدر و الثاني هو مستوى العينة الخاصة بالأعداد المختارة من هذا المصدر، أمّا على المستوى الثالث فهو مستوى العينة الخاصة بمادة التحليل.

- فأما عن المستوى الأول فقد وقع اختيارنا على جريدة الشروق اليومي و يرجع سبب الاختيار إلى أنّ هذه الصحيفة تعدّ من الصحف الأكثر انتشارا و مواكبة للأحداث و القضايا في واقعنا و أيضا على اعتبار أنه من شأن اليوميات أن تتناول بالمعالجة الصحفية الأحداث وخاصة القضايا التي تأتي بالجديد مع مطلع كل يوم، و نظرا لأن القضايا الاجتماعية قضايا متجددة بتطوراتها و علاقتها مع المواطن مباشرة فإن الأنسب هو أن تتم دراسة طبيعة معالجتها الصحفية من خلال صحف يومية.

- و أمّا ما يتعلق بالمستوى الثاني للعينة فقد عمدنا إلى اختيار (48) عددا من جريدة الشروق اليومي و ذلك باستخدام طريقة العينة العشوائية المنتظمة، أي أنه تمّ اختيار العدد الأول من العينة عشوائيا ليكون يوم السبت من الأسبوع الأول للشهر الأول (جانفي) من سنة (2012) ثم باقي الأعداد يكون اختيارها بطريقة منتظمة على النحو التالي:

العدد الثاني يكون عدد اليوم الموالي من الأسبوع الثاني من الشهر الأول ثم العدد الثالث هو عدد اليوم الموالي من الأسبوع الثالث لنفس الشهر و هكذا حتى تكتمل معنا كل الأعداد المتعلقة بالشهر الأول (جانفي 2012) و المقدر عددها بـ 4 أعداد و هي ذات الطريقة التي نختار بها أعداد باقي أشهر السنة ليكتمل ما قيمته 48 عددا ممثلا لكل أعداد سنة (2012). و للإشارة فقد تمّ إسقاط كل أيام الجمعة وذلك لبعض الأسباب منها:

- تحقيق توزيع متساو بين تواريخ الأيام في العينة المختارة.
- بناء على دراسة عدد من الصحف اليومية، تقوم الصحف عموما، بتخفيض عدد صفحاتها إلى النصف يوم الجمعة.
- تعتبر العطلة الرسمية في الجزائر يوم الجمعة، مما يحول دون توزيع أعدادها في الدوائر والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص.
- يلاحظ أن عدد مبيعات الصحف اليومية يوم الجمعة تكون أقل من مثيلاتها في الأيام الأخرى.

الفصل الرابع ————— الإجراءات المنهجية للدراسة

- غياب بعض أنواع الأنماط الصحافية عن يوم الجمعة مثل التحقيقات والمقابلات الصحفية والقصص الإخبارية.
 - دأبت الصحف على تأجيل الأخبار الصحفية الخاصة إلى بداية الأسبوع (الأحد) لجذب انتباه القراء لشراء الصحيفة، باستثناء الأخبار الطارئة.
- و في ما يلي جدول يوضح طريقة توزيع و اختيار عينة دراستنا :

جدول رقم (02) يوضح طريقة اختيار عينة الدراسة

التاريخ	الأسبوع و الشهر	الأيام
هذا العدد تتزامن جدولته و نهاية سنة (2011) لذا لم ندرجه في العينة.	الأسبوع 01 من الشهر 01	السبت
08 جانفي 2012	الأسبوع 02 من الشهر 01	الأحد
16 جانفي 2012	الأسبوع 03 من الشهر 01	الاثنين
24 جانفي 2012	الأسبوع 04 من الشهر 01	الثلاثاء
01 فيفري 2012	الأسبوع 01 من الشهر 02	الأربعاء
09 فيفري 2012	الأسبوع 02 من الشهر 02	الخميس
18 فيفري 2012	الأسبوع 03 من الشهر 02	السبت
26 فيفري 2012	الأسبوع 04 من الشهر 02	الأحد
05 مارس 2012	الأسبوع 01 من الشهر 03	الاثنين
13 مارس 2012	الأسبوع 02 من الشهر 03	الثلاثاء
21 مارس 2012	الأسبوع 03 من الشهر 03	الأربعاء
29 مارس 2012	الأسبوع 04 من الشهر 03	الخميس
07 أفريل 2012	الأسبوع 01 من الشهر 04	السبت
15 أفريل 2012	الأسبوع 02 من الشهر 04	الأحد
16 أفريل 2012	الأسبوع 03 من الشهر 04	الاثنين
24 أفريل 2012	الأسبوع 04 من الشهر 04	الثلاثاء
02 ماي 2012	الأسبوع 01 من الشهر 05	الأربعاء
10 ماي 2012	الأسبوع 02 من الشهر 05	الخميس
19 ماي 2012	الأسبوع 03 من الشهر 05	السبت
27 ماي 2012	الأسبوع 04 من الشهر 05	الأحد
04 جوان 2012	الأسبوع 01 من الشهر 06	الاثنين
12 جوان 2012	الأسبوع 02 من الشهر 06	الثلاثاء
20 جوان 2012	الأسبوع 03 من الشهر 06	الأربعاء
28 جوان 2012	الأسبوع 04 من الشهر 06	الخميس

07 جويلية 2012	الأسبوع 01 من الشهر 07	السبت
15 جويلية 2012	الأسبوع 02 من الشهر 07	الأحد
23 جويلية 2012	الأسبوع 03 من الشهر 07	الاثنين
31 جويلية 2012	الأسبوع 04 من الشهر 07	الثلاثاء
01 أوت 2012	الأسبوع 01 من الشهر 08	الأربعاء
09 أوت 2012	الأسبوع 02 من الشهر 08	الخميس
18 أوت 2012	الأسبوع 03 من الشهر 08	السبت
26 أوت 2012	الأسبوع 04 من الشهر 08	الأحد
03 سبتمبر 2012	الأسبوع 01 من الشهر 09	الاثنين
11 سبتمبر 2012	الأسبوع 02 من الشهر 09	الثلاثاء
19 سبتمبر 2012	الأسبوع 03 من الشهر 09	الأربعاء
27 سبتمبر 2012	الأسبوع 04 من الشهر 09	الخميس
06 أكتوبر 2012	الأسبوع 01 من الشهر 10	السبت
14 أكتوبر 2012	الأسبوع 02 من الشهر 10	الأحد
22 أكتوبر 2012	الأسبوع 03 من الشهر 10	الاثنين
30 أكتوبر 2012	الأسبوع 04 من الشهر 10	الثلاثاء
07 نوفمبر 2012	الأسبوع 01 من الشهر 11	الأربعاء
15 نوفمبر 2012	الأسبوع 02 من الشهر 11	الخميس
17 نوفمبر 2012	الأسبوع 03 من الشهر 11	السبت
25 نوفمبر 2012	الأسبوع 04 من الشهر 11	الأحد
03 ديسمبر 2012	الأسبوع 01 من الشهر 12	الاثنين
11 ديسمبر 2012	الأسبوع 02 من الشهر 12	الثلاثاء
19 ديسمبر 2012	الأسبوع 03 من الشهر 12	الأربعاء
27 ديسمبر 2012	الأسبوع 04 من الشهر 12	الخميس

جدول رقم(03) يوضح التوزيع الزمني و العددي لعينة الدراسة من يومية الشروق اليومي لسنة
(2012)

التاريخ	العدد	التاريخ	العدد
15 جويلية 2012	3716	08 جانفي 2012	3528
23 جويلية 2012	3724	16 جانفي 2012	3536
31 جويلية 2012	3732	24 جانفي 2012	3544
01 أوت 2012	3733	01 فيفري 2012	3552
09 أوت 2012	3741	09 فيفري 2012	3560
18 أوت 2012	3750	18 فيفري 2012	3569
26 أوت 2012	3756	26 فيفري 2012	3577
03 سبتمبر 2012	3764	05 مارس 2012	3584
11 سبتمبر 2012	3772	13 مارس 2012	3593
19 سبتمبر 2012	3780	21 مارس 2012	3601
27 سبتمبر 2012	3788	29 مارس 2012	3609
06 أكتوبر 2012	3797	07 أبريل 2012	3618
14 أكتوبر 2012	3805	15 أبريل 2012	3626
22 أكتوبر 2012	3813	16 أبريل 2012	3627
30 أكتوبر 2012	3819	24 أبريل 2012	3635
07 نوفمبر 2012	3827	02 ماي 2012	3642
15 نوفمبر 2012	3835	10 ماي 2012	3650
17 نوفمبر 2012	3837	19 ماي 2012	3659
25 نوفمبر 2012	3845	27 ماي 2012	3667
03 ديسمبر 2012	3853	04 جوان 2012	3675
11 ديسمبر 2012	3861	12 جوان 2012	3683
19 ديسمبر 2012	3869	20 جوان 2012	3691
27 ديسمبر 2012	3877	28 جوان 2012	3699
		07 جويلية 2012	3708

الفصل الرابع الإجراءات المنهجية للدراسة

و الملاحظ من معطيات الجدول أنه تم اعتمادنا على 47 عددا من صحيفة الشروق اليومي خلال سنة (2012) وذلك لاستبعادنا للعدد الأول من العينة لموازاته و تاريخ آخر يوم من سنة (2011).

وفي هذا الصدد يرى الباحث "STEMPLE" أن زيادة حجم العينة في تحليل الصحف اليومية عن 12 عددا في السنة قد يكون استثمارا فقيرا لوقت الباحث⁽⁴⁾ وهو ما معناه أن تجاوز حجم العينة 12 عددا في السنة (كما هو الحال في دراستنا) حسب نفس الباحث لا يخلق اختلافات معتبرة في النتيجة، إلا أننا تجاوزنا هذا الاعتبار بمضاعفة هذا العدد بحوالي أربعة مرات سعيا منا لأن تكون النتائج المتحصّل عليها أكثر قربا من الواقع.

- و أما عن المستوى الثالث من العينة فيقصد به تحديد نوع المادة التي سوف يجري تحليلها من بين الأعداد التي تمّ اختيارها، بمعنى آخر هل يقع التحليل على الصفحة الأولى أم الأخيرة؟ و هل تحلّل الأخبار القصيرة أم كلمات التحرير أم العناوين؟ وفي هذه الدراسة يتضمّن التحليل جميع المواد الإعلامية التي تناولت قضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر بالتغطية سواء كانت أخبارا، تقارير، ريبورتاجات، أحاديث صحفية أو تحقيقات، وسواء وقعت هذه المواد في أول الصحيفة أو في الصفحة الأخيرة أو حتى في الصفحات الداخلية.

3-1-4 منهج الدراسة

يعتبر اختيار منهج الدراسة الملائم خطوة مهمّة في أي بحث علمي هدفه الوصول إلى الحقيقة من خلال تفسير الظاهرة المبحوثة ، و هو جملة من الخطوات المنظّمة التي يجب على الباحث إتباعها في إطار الالتزام بتطبيق قواعد إجرائية معيّنة تمكنه من الوصول إلى النتيجة المتوقعة، أي هو إخضاع الباحث لنشاطه البحثي إلى تنظيم دقيق في شكل خطوات معلومة يحدّد فيها مساره البحثي من حيث نقطة الانطلاق وخطّ السير و نقطة الوصول.

و تعدّ دراستنا الحالية في جوهرها من البحوث الوصفية فهي تصف و تحلّل وتفسر كيفية تعاطي الصحافة المكتوبة لقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر، كما أنّها تنطلق من تصوير و فحص موضوع من

الفصل الرابع ————— الإجراءات المنهجية للدراسة

مواضيع الصحافة الجزائرية المكتوبة بهدف الحصول على معلومات كافية حول الكيفية التي تناولت من خلالها هذه الصحافة عينة من قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر. و الوصف يقوم على رصد و تسجيل الظواهر و ما بينها من علاقات متبادلة و تصنيف خصائصها و ترتيبها⁽⁵⁾ و عليه فقد تمّ اعتمادنا على منهج المسح بالعينة حيث أنّه من الصّعب إجراء مسح شامل على مجتمع البحث كلّه (كل أعداد جريدة الشروق اليومي) و تحليل جميع القوالب الصحفية التي جاءت بها المادة المتعلقة بقضايا الإسكان و البطالة في الجزائر، و اكتفينا بأسلوب العينة و هو أسلوب علمي يتبع في جميع البحوث و خاصة عند كبر حجم مجتمع الدراسة و ذلك من أجل الحصول على المعلومات و البيانات بتسليط الضوء على طبيعة الدراسة باعتباره جهدا علميا منظما.

و في إطار منهج المسح بالعينة اعتمدنا على أسلوب تحليل المحتوى لجمع البيانات و الذي يصنّف ضمن طرق التحليل الكميّ و هي الطّرق التي تقدّمت في الرّبع الأخير من القرن العشرين و كان استكمالا للطرق التقليديّة في البحث، و يتميّز بغلبة الموضوعيّة على العامل الدّاتي في تحليل النّصوص⁽⁶⁾ و يعرف تحليل المضمون بأنه " أسلوب للبحث العلمي يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثيّة متنوّعة و على الأخصّ في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر و المضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل و المضمون، تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسيّة، طبقا للتصنيفات الموضوعيّة التي يحددها الباحث و ذلك بهدف استخدام البيانات بعد ذلك، إمّا في وصف المواد الإعلاميّة التي تعكس السّلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال، أو لاكتشاف الخلفيّة الفكرية أو الثقافية أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية.⁽⁷⁾

و للتعمّق أكثر في محتوى المادة الإعلامية أو الرّسالة الصحفيّة من خلال الكلمات و الجمل و الصور وكافة الأساليب التعبيرية شكلا و مضمونا، و للوصول إلى الوصف الموضوعي المنظّم اتبعنا مجموعة من الخطوات التي يقوم عليها هذا المنهج، و التي يتمّ من خلالها تحليل محتوى الإعلام إلى وحدات قابلة للعدّ و القياس وهو ما يطلق عليه في الأدبيات العلمية التي تناولت هذا المنهج بترميز بيانات التحليل و تتضمّن ثلاثة قرارات هي:

1- تصنيف المحتوى و تحديد فئات التحليل.

2- تحديد وحدات التحليل.

3- تصميم استمارة جمع البيانات (الفئات و وحدات التحليل و البيانات الأولية عن

الوثيقة) ثم يلي ذلك خطة العدّ و القياس لتقييم الوحدات المختارة و تقرير النتائج. (8)

و يقصد بفئات التحليل (Catégories) العناصر الرئيسيّة أو الثانوية التي يتمّ وضع وحدات التحليل فيها(كلمة، أو موضوع أو قيم) و التي يمكن وضع كل صفة من صفات المحتوى فيها، و تصنّف على أساسها و ينبغي مراعاة جملة من الخصائص عند فئات التحليل و الاعتناء بذلك عناية خاصّة، حتّى يكون البحث دقيقا و موضوعيّا و حتى لا يواجه الباحث مشكلات يعجز عن حلّها عند تحديد المادّة.

و تنقسم فئات التحليل إلى قسمين رئيسيين، يندرج تحت كلّ منهما عدد من الفئات التفصيلية بحيث يدور النوع الأول حول الشّكل الذي يقدّم فيه مضمون الاتصال و هو ما يطلق عليه مصطلح "فئات شكل الاتصال"، و يدور النوع الثاني من الفئات الرئيسية حول مضمون المادّة الإعلامية أو المعاني التي تنقلها، ما يسميه (بيرلسون BERLSON) بفئات " محتوى الاتصال". أما وحدات التحليل فهي الوحدات التي يتمّ عليها العدّ أو القياس مباشرة، و هذه الوحدات تتبلور في نموذج بناء رموز المحتوى الذي يبدأ بالفكرة ثم اختيار الوحدات اللغويّة للتعبير عن هذه الفكرة و صياغتها و بعد ذلك يأخذ المحتوى الشكل الذي تنشر فيه على الصفحة. (9)

4-1-4 أدوات جمع البيانات

تعدّ وسائل جمع المعلومات أو البيانات حجر الزاوية في عملية البحث العلمي، و تعدّد هذه الوسائل حسب الغرض الذي يستعمل لها. و قد يستخدم الباحث أكثر من طريقة أو أداة من أدوات جمع البيانات حول مشكلة الدراسة أو الإجابة عن أسئلتها. (10)

و لأنّ طبيعة الدّراسة أو البحث و المنهج المتبع في تناول المواضيع و الظواهر المختلفة هي التي تفرض على الباحث التقنيات و الأدوات الضروريّة و المناسبة للتعامل مع موضوع الدراسة، قصد جمع المعطيات و تحليلها، جاءت التقنيات الموظفة في هذه الدراسة على النحو التالي:

1- الملاحظة

و قد كان اعتمادنا على الملاحظة غير المباشرة كأداة أساسية من أدوات البحث العلمي أمرا ضروريا، كما كان توظيفنا لها قائما حول ما تناوله الصحف اليومية من أخبار و معلومات حول واقع الإسكان و البطالة في الجزائر و حول واقع التنمية عموما و الاجتماعية منها خصوصا، و من جهة أخرى فإن رصيدنا المعرفي حول هذه القضايا كان نتيجة لما لاحظناه من خلال تعامل وسائل الإعلام عامة و الصحافة المكتوبة خاصة مع قضايا الإسكان و البطالة في الجزائر و هو ما نأمل أن يساعدنا على تدعيم تحليلنا الكمي لمادة البحث من جزاء تراكم المعلومات، و خبراتنا السابقة الناتجة عن الملاحظة اليومية للقضايا أو الموضوع قيد الدراسة و البحث.

2- استمارة تحليل المضمون كأداة للدراسة

بما أن دراستنا دراسة وصفية تحليلية تعتمد على منهج تحليل المحتوى فإن أنسب أداة يمكن استخدامها في جمع البيانات هي استمارة تحليل المضمون و تعد استمارة التحليل بمثابة إطار متكامل للرموز الكمية الخاصة بكل وثيقة من عينة وثائق التحليل و ينبغي أن يصمم هيكلها العام بحيث تشمل الأقسام الآتية:

- البيانات الأولية عن الصحيفة مثل رقم العدد و تاريخه و عدد صفحاته.
- فئات التحليل.
- وحدات التحليل و هي نفسها وحدات العدّ في حالة استخدام التكرار كوسيلة للرصد و التسجيل.
- وحدات القياس في حالة عدم الاعتماد على التكرار كوسيلة للعد و القياس مثل قياس المساحة أو الزمن.
- ملاحظات يسجل فيها الباحث البيانات الكيفية التي لا يسمح تصميم الاستمارة بتسجيلها تسجيلا كميّا و تستخدم استمارة التحليل خلال عملية الملاحظة و رصد البيانات التي يتمّ عليها العدّ.
- و تعتبر بعد ذلك الجداول التفريغية جزءا مكملّا لاستمارة التحليل بحيث تختصّ الاستمارة الواحدة بوثيقة واحدة من وثائق التحليل في حين يفرّغ الباحث في الجداول مجموعة البيانات الخاصة بمجموعة المعايير التي يتمّ تصنيف الوثائق على أساسها. (11)

و للإشارة فقد تمّ عرض أداة التحليل على عدد من المختصين من ذوي الخبرة في علم الإعلام ومناهج البحوث للحكم على مدى شموليّتها و التأكد من أنّها تقيس فعلا ما وضعت لقياسه، ولإبداء آرائهم في استمارة التحليل و فئاته الرئيسيّة و الفرعيّة. و قد أخذت ملاحظاتهم و آراءهم بعين الاعتبار و وضعت في الاستمارة في صورتها النهائيّة.

1-2- تحديد الفئات الخاصة بالمضمون

ترتبط عمليّة تحديد الفئات بمفهوم التجزئة، أي تحويل الكلّ إلى أجزاء ذات خصائص مشتركة قابلة للعدّ و القياس، و تعتبر هذه المرحلة أكثر المراحل صعوبة، و من خلال الإطار النظري بمشكلة الدراسة يبدأ الباحث في هذه المرحلة بصياغة معايير التصنيف حتى لا تصبح الفئات المختارة مجرد عناوين دون دلالات تصنيفيّة. (12)

و في هذه الدراسة تمّ تحديدنا لمعايير التصنيف من خلال الأسس الآتية:

1- الإطار النظري لقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر.

2- التساؤلات التي أثارها إشكالية الدراسة و تساؤلاتها.

3- إطار النتائج المستهدفة من الدراسة.

4- محتوى العينة المختارة من الصحيفة محلّ الدراسة.

أما فئات المضمون فيمكننا أن نتناول بشأنها فئة الموضوع والمصدر، الاتجاه، الرقعة الجغرافية وكذا فئة الفاعل تبعا لما تناولته الدراسة في القسم النظري و لما طرحته الإشكالية و التساؤلات الفرعيّة. و تعتبر فئات الموضوع الأكثر استخداما في دراسات تحليل المضمون حيث تشير الدكتورة "ليلي عبد المجيد" إلى أن هذه الفئة استخدمت في 75% من إجمالي البحوث موضوع الدراسة التي قامت بها ويتولّى الباحث ضمن هذه الفئة تصنيف مضمون بحثه وفقا لموضوعاته الإعلاميّة، و يتمّ تقسيم كل موضوع رئيسي إلى مجموعة موضوعات فرعيّة و التي يمكن تقسيمها إلى موضوعات فرعيّة أخرى في إطار البحث و احتياجاته و إمكانيّة إخضاع الموضوعات لهذه التقسيمات الفرعيّة (13).

2-2- تحديد الفئات الخاصة بالشكل

و قد وقع الاختيار في هذه الدراسة على (5) أنواع من الفئات الخاصة بالشكل و هي شكل النشر، فئة الموقع (من الصحيفة و من الصفحة)، فئة الصفحة، فئة المساحة و فئة وسائل الإبراز.

1-فئة شكل النشر: تعتبر من أكثر الفئات استخداما لبرساطتها و تعبيرها عن الشكل الذي تفضله الوسيلة في تقديم المحتوى الإعلامي، و المقصود بها تحديد القوالب الفنية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام للاستدلال من خلال الشكل عن القيمة التي يعبر عنها الشكل المختار.⁽¹⁴⁾

و في هذه الدراسة تم النظر إلى المادة الصحفية المتعلقة بقضيي الإسكان و البطالة إلى قوالب صحفية من أخبار، تحقيقات، تقارير، روبرتاجات، أحاديث صحفية لمعرفة أكثر القوالب استعمالا من طرف صحيفة " الشروق اليومي " - محل الدراسة -.

2-فئة الموقع: و هي من الفئات التي توضح مدى الاهتمام بعرض الموضوع، حيث دلت الدراسات التي اهتمت بتحديد الصفحات الأكثر مقروئية على أنّ الصفحة الأولى تأتي في المقدمة تليها الصفحة الأخيرة ثم الصفحة الثالثة ثم صفحتا الوسط فبقية الصفحات، كذلك حددت الدراسات الأهمية النسبية لكل ركن في الصفحة، فالنصف العلوي أهم من السفلي، و الربع الأعلى الأيسر في الصفحة اليسرى بالجريدة الناطقة باللغة العربية أهم أجزاءها و الصفحات اليسرى أهم من الصفحات اليمنى⁽¹⁵⁾

و في هذه الدراسة تم النظر إلى المادة الصحفية المتعلقة بقضيي الإسكان و البطالة باعتبار الصفحات التي وردت بها و باعتبار الموقع منها أيضا (الموقع من الصفحات) كما سيظهر ذلك في استمارة تحليل المضمون.

3-فئة المساحة: و هي الفئة التي تقيس الحجم المتاح في الجريدة للمضمون الخاضع للتحليل، حيث يشير عنصر الحجم هنا إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع و تقديمه، و زيادة المساحة تدلّ على زيادة الاهتمام.⁽¹⁶⁾

4-فئة عناصر الإبراز: و تستخدم هذه الفئة للهدف نفسه الذي يحدّد أهمية الأخبار و المعلومات من قبيل عناصر الصدق و الدقة و القرب⁽¹⁷⁾، و تتضمن عناصر الإبراز المادة الإخراجية للمادة الصحفية

الفصل الرابع ————— الإجراءات المنهجية للدراسة

والتي يمكن استخدامها للتأثير على القراء و تحقيق أهمية الموضوع الذي تعالج به صحيفة الدراسة لقضايا الإسكان و البطالة في الجزائر على صفحاتها للوقوف على ما يمكن أن يضيفه استخدام هذه الأشكال من تأثيرات و دلالات خاصة.

2-3- استمارة تحليل المضمون

تضمّنت استمارة تحليل المضمون فئات و وحدات التحليل الآتية:

وحدة الموضوع: إذ تعتبر هذه الوحدة أكثر الوحدات استخداما في مادة الاتصال، و قد تكون جملة بسيطة أو فكرة أو كلمة. و قد اخترنا وحدات الموضوع الخاصة بكل من قضيتي الإسكان و البطالة (التشغيل) كما سيتم عرضها في استمارة التحليل.

وحدة المساحة: و هي وحدة قياس المساحة التي يحتلها موضوع التحليل و ذلك للتعرف على المساحة التي احتلتها المادة الصحفية التنموية المنشورة في جريدة الشروق اليومي ضمن جملة العينات المختارة حول موضوعي "الإسكان و البطالة".

و قد اعتمدنا في ذلك على طريقة الحساب ب: سم² للوقوف و معرفة المساحة المخصّصة لخدمة قضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر، بيد أن حجم المساحة دليل على الاهتمام و مكانة الموضوع في الأجنحة الإعلامية الخاصة بالجريدة.

- فئات التحليل: وهي نوعان:

1- فئات الشكل: في محاولة للإجابة على السؤال كيف قيل؟ و تشمل:

1- فئة الموقع من الصحيفة: (الصفحة الأولى، الصفحات الداخلية، الصفحة الأخيرة).

2- فئة الصفحات: في أي صفحة كتب عن الموضوعين.

3- فئة الموقع من الصفحة: (كامل الصفحة، أعلى يمينها، أعلى يسارها، قلب الصفحة، أسفل يسارها، أسفل يمين).

4- فئة القوالب الصحفية: (خبر، تقرير، روبرتاج، تحقيق، حديث صحفي).

5- فئة عناصر الإبراز: (عنوان رئيسي، عنوان عادي، صورة شخصية، صورة موضوعية، إشارات).

2- فئات الموضوع: لتجيب على السؤال ماذا قيل في الموضوع ؟ و شملت الفئات الفرعية التالية:

1- فئة الموضوع: و تشمل بدورها فئتين:

أ- فئة نوعية الموضوع وفيها:

❖ المواضيع المتعلقة بالإسكان: وهنا نورد المواضيع التالية:

- توزيع سكنات جديدة.
- المطالبة بتوزيع سكنات، بالترحيل، بالبناء الريفي.
- وضعية قطاع السكن و العمران في الجزائر.
- ضلوع الرشوة، الفساد و المحسوبية في ملف الإسكان بالجزائر.
- احتجاجات متعلقة بالسكن.
- أخرى.

❖ المواضيع المتعلقة بالبطالة(و التشغيل): وهنا نورد المواضيع التالية:

- تسريح عمال
- طرد تعسفي للعمال.
- استحداث مناصب شغل.
- احتجاجات للمطالبة بالإدماج وخلق مناصب شغل دائمة.
- تلاعبات في التوظيف، فساد و محسوبية.
- أخرى.

ب- فئة طبيعة المعلومات: وتشمل:

❖ طبيعة المعلومات الخاصة بالإسكان. وتشمل بدورها الفئات التالية:

- نقل تصريح.
- طرح مشاكل.
- تدابير للنهوض بقطاع السكن.

- انعكاسات أزمة السكن.

- رفع انشغال.

❖ طبيعة المعلومات الخاصة بالبطالة و تشمل أيضا:

- نقل تصريح.

- طرح مشاكل.

- إجراءات لتقليص حدة البطالة.

- انعكاسات أزمة البطالة.

- رفع انشغال.

2- فئة المصدر: و شملت الفئات التالية:

- وكالة الأنباء

- صحفيين

- مراسلين.

- توقيع بالرموز.

- بدون توقيع.

3- فئة الاتجاه: و المقصود به اتجاه الصحيفة في تغطيتها لمواضيع الإسكان و البطالة في الجزائر وتشمل:

- اتجاه ايجابي.

- اتجاه محايد.

- اتجاه سلبي.

4- فئة الفاعل: و تشمل :

❖ الفاعلين المتعلقين بقضية الإسكان في الجزائر: و قد أوردنا فيها الفئات التالية :

- وزارة السكن و الجماعات المحلية.

- وكالات عقارية و دواوين ترقية.

- مكاتب دراسات.

- مقاولين و متعاملين.

- مواطنين.

- أخرى.

❖ الفاعلين المتعلقين بقضية البطالة في الجزائر: و تشمل الفئات التالية:

- وزارة و مديريات العمل و الضمان الاجتماعي.

- جماعات محلية.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

- وكالات دعم و تشغيل الشباب (ANEM, ANSEJ, ANGEM).

- مؤسسات صغيرة و متوسطة.

- بطالون.

- أخرى.

5- فئة رقعة الاهتمام: و تشمل :

- ولايات الشمال.

- ولايات الشرق.

- ولايات الجنوب.

- ولايات الغرب.

- وطني.

هوامش و مراجع الفصل الرابع

- 1- محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، دط، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1998، ص 211.
- 2- جريدة الشروق اليومي عبر موقع الانترنت <http://WWW.Algerian.press.com/Algerian-Shorouk> ، تاريخ الزيارة 2013/4/15.
- 3- محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 71.
- 4- محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 96.
- 5- علي عبد المعطي محمد، محمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي، دط، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988، ص 79.
- 6- سامية محمد جابر، منهجيات البحث الاجتماعي و الإعلامي، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 369
- 7- رشدي طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، ص 24.
- 8- محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص-ص 111- 112.
- 9- رشدي طعيمة، مرجع سابق، ص-ص 62-63.
- 10- جودت عزة عطوي، أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته و طرقها الإحصائية، ط2، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 97.
- 11- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، دط، عالم الكتب، القاهرة، دت، ص-ص 234-235.
- 12- محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص-ص 112- 113.

- 13- ريتشارد بن و آخرون، تحليل مضمون الإعلام، المنهج و التطبيقات العربية، ترجمة ناجي الجوهر، دط، مديرية المكتبات و الوثائق الوطنية، ددب، 1992، ص- ص 115-116.
- 14- محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص 132.
- 15- ريتشارد بن و آخرون، مرجع سابق، ص 140.
- 16- نفس المرجع، ص 142.
- 17- نبيل حداد، مرجع سابق، ص 82.

II- تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

4-2-1 تحليل و تفسير البيانات الميدانية المتعلقة بالتساؤلات

سيستنى لنا من خلال هذا الفصل أيضا تحليل و مناقشة البيانات المستنبطة بعد عملية تحليل المحتوى لمضامين ما جاءت به صحيفة الشروق اليومي فيما تعلق بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر من ضمن جملة تغطياتها لسنة (2012) و سيتم تحليل النتائج و تفسيرها وفقا لما جاءت به مشكلة البحث و التساؤلات التي أثارها الدراسة.

I-1 وحدات التحليل

1- الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي من حيث الموضوع

جدول رقم (04) يوضح تكرار مواضيع الإسكان و البطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الأعداد	التكرار	النسبة %
جانفي	15	15,80%
فيفري	5	5,26%
مارس	6	6,31%
أفريل	11	11,58%
ماي	6	6,31%
جوان	13	13,69%
جويلية	3	3,16%
أوت	7	7,37%
سبتمبر	7	7,37%
أكتوبر	5	5,26%
نوفمبر	8	8,42%
ديسمبر	9	9,47%
المجموع	95	100%

الفصل الرابع — تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

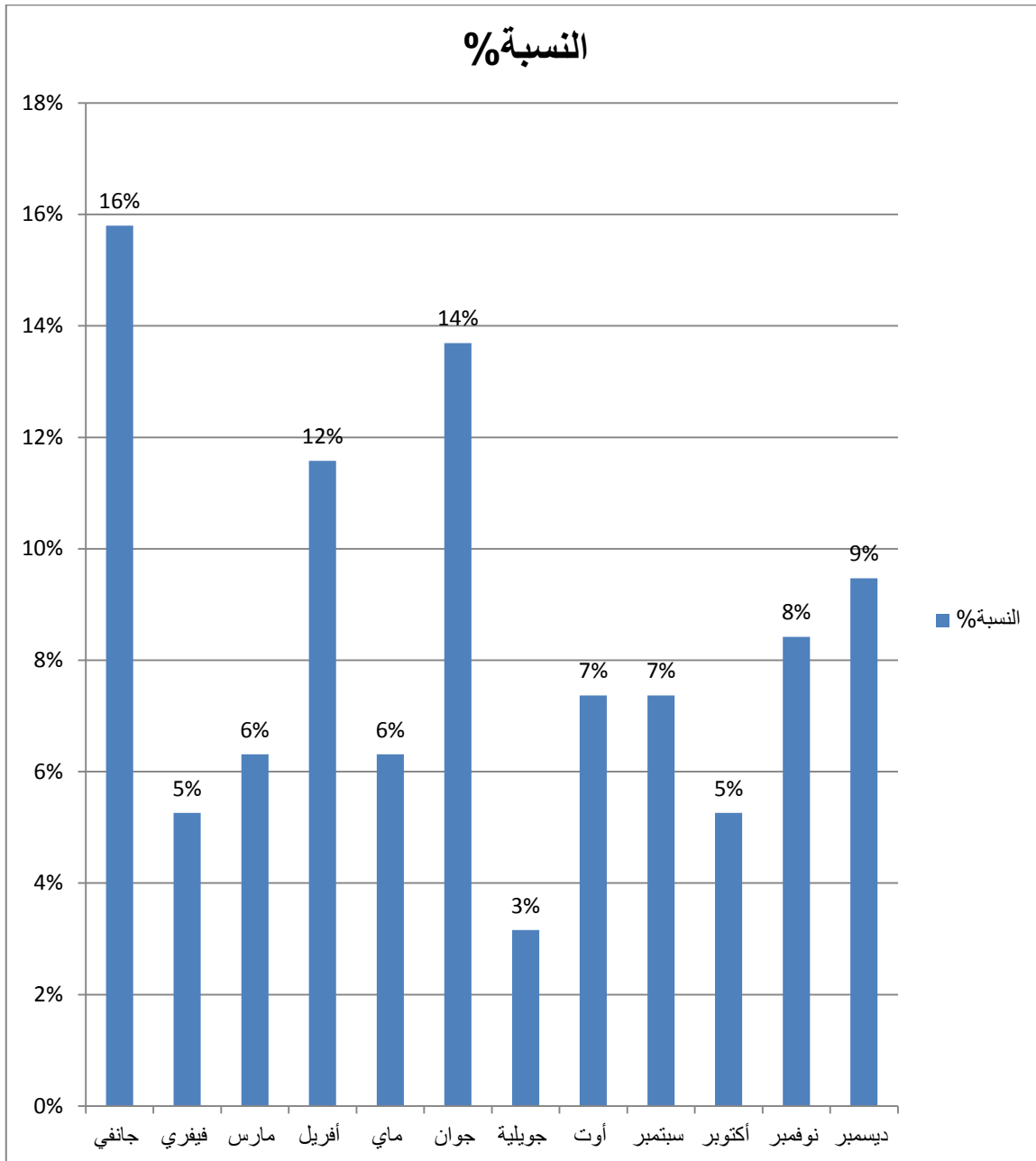
الهدف من الجدول السابق و المتعلق بتكرار مواضيع الإسكان و البطالة في أعداد العينة و المتمثلة في 47 عددا من جريدة الشروق اليومي من عينة عشوائية منتظمة لسنة (2012) من مجموع أعداد النشر لجريدة الشروق اليومي، هو إبراز أهمية المواضيع المتعلقة بالقضيتين كمواد صحفية تنموية، و تبيان مكانتها بين جملة الأولويات الإعلامية أو الصحفية التي تحدها هذه المؤسسة، و للوقوف عند الفوارق في تكرارات ونسب النشر من أعداد الدراسة، و قد استنتجنا ما يلي:

- تحتل المرتبة الأولى في نشر المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي كل من أعداد شهر جانفي و ذلك بنسبة 15,80% و 15 تكرارا، ثم تليها الأعداد المتعلقة بشهر جوان و ذلك بنسبة 13,69% من إجمالي أعداد العينة و ب 13 تكرارا.
- أما في المرتبة الثالثة فتأتي الأعداد المتعلقة بشهر أفريل و ذلك بمعدل قدر ب 11,58% و ب 11 تكرارا.
- أما المرتبة الرابعة فاحتلتها على التوالي كل من أعداد شهري نوفمبر و ديسمبر ب 8 و 9 تكرارات و بنسبتين قدرتا ب 8,42% و 9,47%.
- في حين احتلت الأعداد المتعلقة بشهري أوت و سبتمبر المرتبة الخامسة بنسبة قدرت ب 7,37% و بعدد من التكرارات قدر ب 4 تكرارات.
- أما المرتبة السادسة فاحتلتها الأعداد المتعلقة بشهر مارس بنسبة 6,31% ، في حين كانت المرتبة الأخيرة من نصيب الأعداد المتعلقة بشهر فيفري بنسبة بلغت 5.2% و ب 5 تكرارات فقط من جملة 95 تكرارا.

و الملاحظ عموما من خلال معطيات الجدول أن صحيفة الشروق اليومي قد أولت اهتماما معتبرا لقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر و بخاصة عند مطلع السداسيين الأول و الثاني من سنة (2012) تحديدا في شهري جانفي و جوان حيث كانت التغطية الصحفية واسعة و مرتفعة في هذين الشهرين بنسبة قدرت ب 15,80% و 13,69% على التوالي.

ويمكننا أن نستنتج من خلال تفحص الأرقام الواردة في الجدول السابق أن إستراتيجية صحيفة الشروق اليومي و المرتبطة بتناول المواضيع المتعلقة بمشكلات المجتمع و قضايا التنمية الاجتماعية عموما قد أولت اهتماما كبيرا بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر و ذلك وفقا لما عبرت عنه المؤشرات السابقة و هو ما يجعلنا نقرّ بأن اهتمامها كان مكثفا بالقضيتين من خلال أجندتها الصحفية و هو ما ينعكس بذلك على أولويات جماهيرها.

شكل رقم (01) يوضح تكرار مواضيع الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



2-الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي من حيث وحدة المساحة

جدول رقم (05) يوضح توزيع المساحة بالسهم 2 لتغطية مواضيع الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	المساحة بالسهم 2	الأعداد
13.61%	1447.25	جانفي
2.21%	233.5	فيفري
3.91%	420	مارس
13.98%	1480.75	أفريل
5.94%	629	ماي
11.70%	1239.5	جوان
5.80%	614.75	جويلية
8.60%	911.5	أوت
9.10%	964.25	سبتمبر
7.46%	790.1	أكتوبر
7.88%	835.25	نوفمبر
9.69%	1027	ديسمبر
100%	10592.85	المجموع

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

إن الهدف من وراء النسب المئوية لهذا الجدول الذي يقدم لنا معطيات مئوية للمساحة التي احتلتها الكتابة الصحفية المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر خلال سنة (2012) هو معرفة حجم المادة الصحفية المتعلقة بهاتين القضيتين في مضمون صحيفة الشروق اليومي، و للإشارة فقد قمنا بإدراج فئة المساحة حفاظا منا على الترابط المنهجي في عملية التحليل و كذا بهدف تدعيم المعطيات المتحصل عليها.

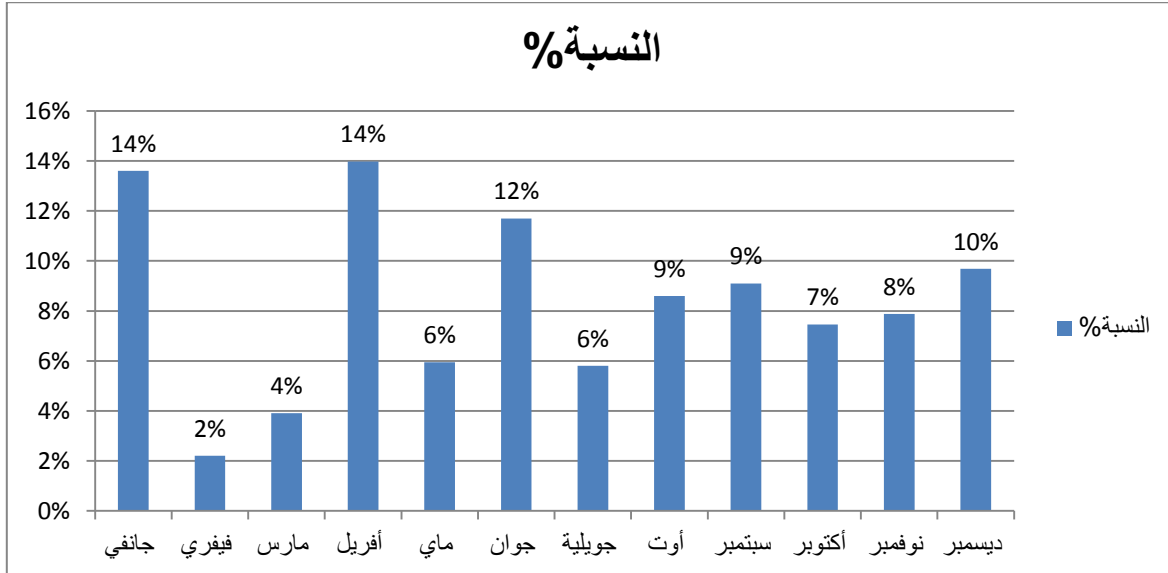
و من خلال إفرزات الجدول رقم (05) فقد تحصلنا على المعطيات الرقمية التالية:

تشير أرقام هذا الجدول إلى أن مساحة التحرير و التغطية المتعلقة بمواضيع الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي قد عرفت أعلى نسبة لها في شهري جانفي وأفريل بحوالي 14% و بمساحة قدرت بـ 1447.25 سم² للشهر الأول و 1480.75 سم² للشهر الثاني، يليها شهر جوان بنسبة قدرت بـ 11.70% و بمساحة إجمالية بلغت 1239.5 سم²، لتتقارب النسب في بقية الأشهر من 2 إلى 8%، و لتتشابه إلى حد كبير في شهري أكتوبر و نوفمبر بحوالي 7% و منخفضة جدا في شهر فيفري بنسبة 2,21%.

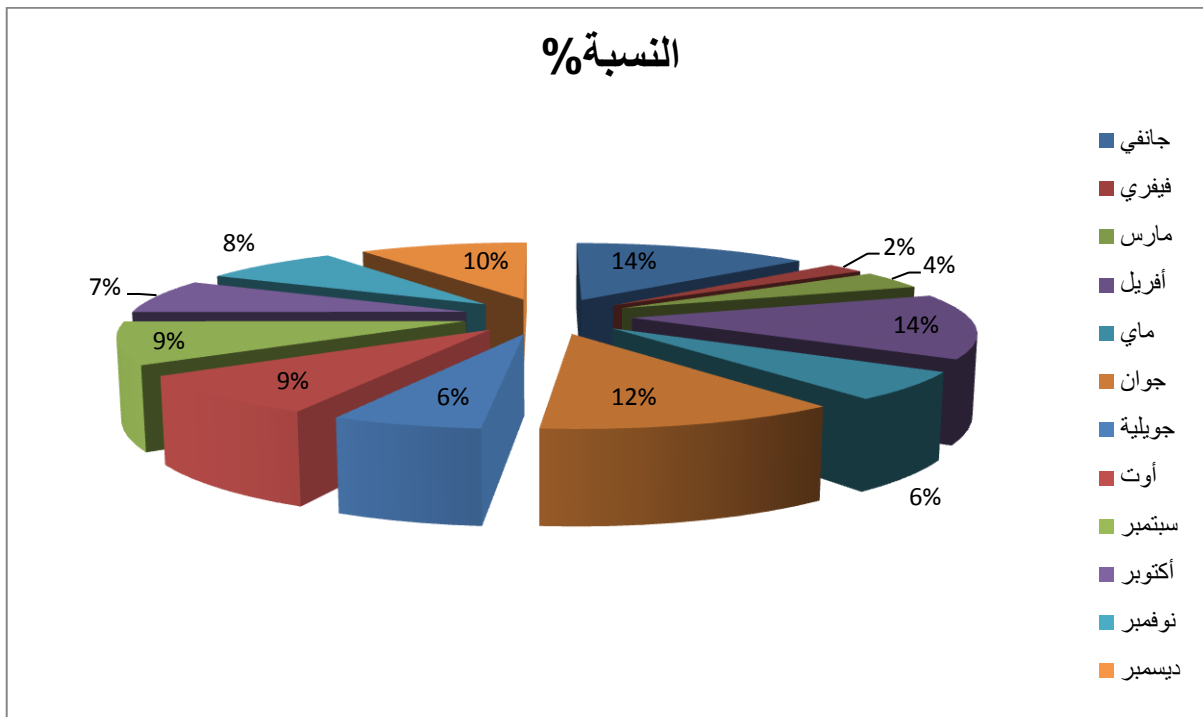
و مع الإشارة إلى أن مساحة الصفحة كاملة تقدر بـ 942,5 سم² نلاحظ أن المواضيع المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة تحتل نسبة هامة على صفحات جريدة الشروق اليومي من خلال مساحة الأخبار التي تشغلها في الصفحة الواحدة أو كل الأعداد التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

كما و نلاحظ أن التفاوت في المساحة بين الأشهر على العموم يشكل فرقا بسيطا إذا استثنينا الأعداد المتعلقة بالأشهر جانفي، أفريل و جوان، إذ اعتمدت الصحيفة على الخبر البسيط كما سيظهر معنا لاحقا أكثر من اعتمادها على الأشكال الصحفية الأخرى، و هذا راجع حسب رأينا إلى المنافسة التي شهدتها تشهدها الساحة الإعلامية حيث تلعب السرعة فيها دورا حاسما، كما يعود السبب حسب تقديرنا أيضا إلى أهمية قضيتي الإسكان و البطالة في بلادنا و نقص المصادر الرسمية خاصة بالنسبة للصحفي مما لا يسمح له بانجاز عمل صحفي دقيق و مفصّل.

شكل رقم (02): أعمدة بيانية تمثل نسبة المساحة بسم² لتغطية المواضيع المتعلقة بالإسكان والبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



شكل رقم (03): دائرة نسبية تمثل نسبة المساحة بسم² لتغطية المواضيع المتعلقة بقضيتي الإسكان والبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



I-2 فئات التحليل

1- الإسكان في جريدة الشروق اليومي من حيث الشكل:

1- فئة الموقع من الصحيفة

جدول رقم (06) يوضح توزيع مواضيع الإسكان بحسب الأعداد و الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الصفحة الأخيرة		الصفحات الداخلية		الصفحة الأولى		الموقع الأعداد
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
0%	0	9.83%	6	22.22%	2	جانفي
3.33%	1	9.83%	6	0%	0	فيفري
0%	0	4.91%	3	11.11%	1	مارس
0%	0	13.11%	8	11.11%	1	أفريل
3.33%	1	4.91%	3	0%	0	ماي
0%	0	13.11%	8	33.34%	3	جوان
0%	0	4.91%	3	0%	0	جويلية
0%	0	13.11%	8	11.11%	1	أوت
3.33%	1	3.27%	2	0%	0	سبتمبر
0%	0	4.91%	3	0%	0	أكتوبر
0%	0	9.83%	6	0%	0	نوفمبر
0%	0	8.19%	5	11.11%	1	ديسمبر
100%	3	100%	61	100%	9	المجموع

جدول تلخيصي رقم (07) يوضح تكرار مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	الموقع من الصحيفة
12.32%	9	الصفحة الأولى
83.56%	61	الصفحات الداخلية
4.10%	3	الصفحة الأخيرة
100%	73	المجموع

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (06) أن أغلب المواضيع المتعلقة بقضية الإسكان وردت في الصفحات الداخلية و ذلك بنسبة 83.56% احتلت فيها أعداد شهري أبريل و جوان صدارة النسب بنسبة قدرت بـ 15.38% ، تليها الصفحة الأولى بنسبة بلغت 14,06%، ثم الصفحة الأخيرة و هي أقل وأخفض نسبة قدرت بـ 4,10%.

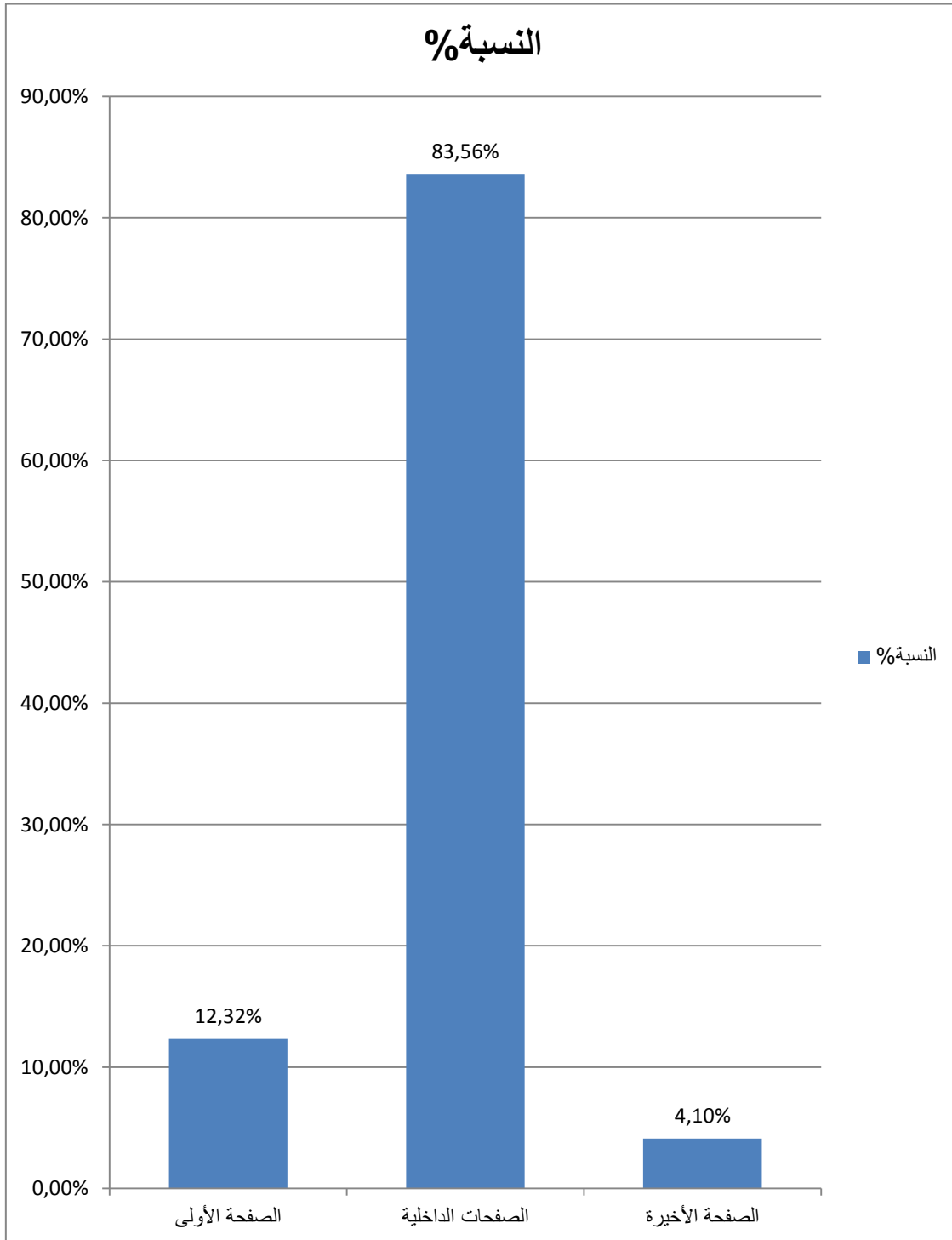
أما الجدول رقم (07) فيوضح من خلال المعطيات الرقمية أن عدد النشر غير المتجانس و اللامتقارب في إجمالي أشهر سنة (2012) يعكس غياب إستراتيجية مسبقة لتناول المواضيع المتعلقة بقضية الإسكان في الجزائر، و يمكن القول أن صحيفة الشروق اليومي كانت على استعداد لأن تولي أهمية للمواضيع المتعلقة بقضية بالإسكان في الجزائر، و ذلك ما يتراءى لنا من خلال تكرارات ظهورها عبر صفحاتها الداخلية خاصة في مطلع السداسيين الأول و الثاني من سنة (2012) و أيضا بداية الثلاثي الثاني و الأخير من نفس السنة و هو ما تعبّر عنه النسب المتعلقة بالأشهر جانفي، أبريل و جوان و أوت بنسب بلغت 9.83% و 13.11% على التوالي، تليها الأعداد المتعلقة بشهر جانفي، فيفري و نوفمبر قبيل نهاية سنة (2012) بنسبة قدرت بـ 9.83% لتتراوح بنسب متقاربة ما بين 3 و 5% بالنسبة لبقية الأشهر، أما ما تعلق بالصفحة الأولى و المقدر عددها بـ 9 تكرارات فتحتل أعداد شهر جوان منها الصدارة بنسبة قدرت

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

ب 33.34% تليها أعداد شهر جانفي بنسبة 22.22% ، فمارس و أفريل و أوت بنسبة 11,11% لينعدم ظهور المواد المتعلقة بقضية الإسكان في باقي أشهر السنة.

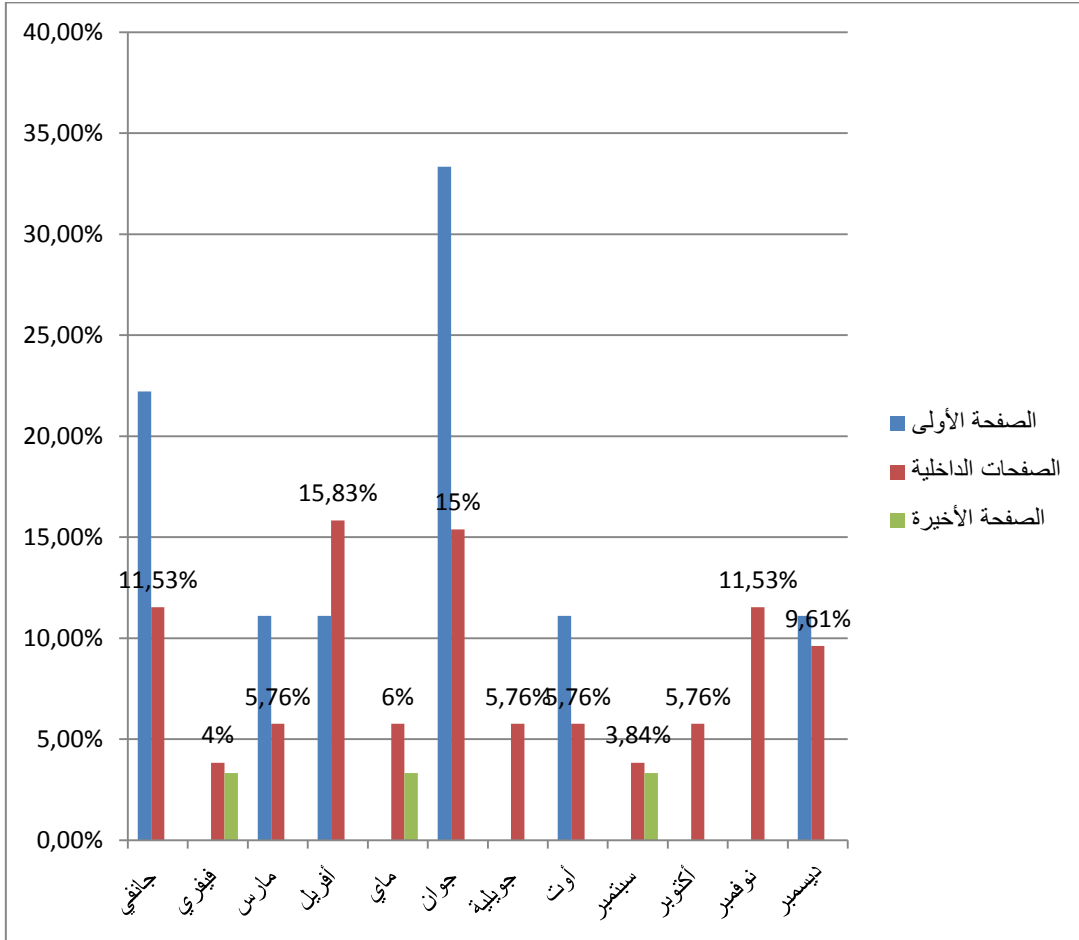
أما المواضيع الواردة في الصفحة الأخيرة و المقدر عددها إجمالاً ب 3 مواضيع فتتقاسمها الأعداد المتعلقة بكل من شهر فيفري، ماي و سبتمبر بنسب متساوية قدّرت ب3.33%.
و ما ظهور المواضيع المتعلقة بقضية الإسكان في الصفحات الداخلية بالدرجة الأولى ثم بالصفحة الأولى إلا دلالة على اهتمام نسبي للصحيفة بالموقع الذي ترد فيه المعالجة الصحفية لقضية الإسكان، خاصة وأن الصفحة الأولى تعدّ من أكثر الصفحات مقروئية باعتبارها واجهة الصحيفة و مرآة عاكسة لأهم و أبرز مضامينها من خلال الإشارة إليها لا عرض تفاصيلها، و هذا بالإضافة إلى الصفحة الأخيرة والتي حازت على أخفض تكرار بظهور 3 مواد فيها فقط من جملة 73 مادة.

شكل رقم (04): أعمدة بيانية تمثل نسبة المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (05) أعمدة بيانية توضح نسبة توزيع مواضيع الإسكان بحسب الأعداد و الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



كما أننا لم نسجّل و كما هو ملاحظ من خلال الشكل السابق ورود المواضيع المتعلقة بالإسكان في كل المواقع من الصحيفة عبر كامل أشهر سنة (2012) فالملاحظ أنه و كأقصى حد ظهور هذه المواضيع في الشهر الواحد عبر موقعين اثنين فقط سواء كانا في الصفحة الأولى و الصفحات الداخلية فقط أو في الصفحات الداخلية و الصفحة الأخيرة فقط و لعلّ الأعداد المتعلقة بكل من شهر جانفيا، أفريل، جوان وديسمبر أكثر وضوحاً لذلك و هو ما يدعّم التحليل السابق و الذي مفاده أن الاهتمام بالمواضيع المتعلقة بالإسكان كان في بداية السداسيين الأول و الثاني من سنة (2012).

2 - فئة الصفحات

جدول رقم (08) يوضح تكرار عدد الصفحات التي تناولت مواضيع الإسكان بحسب الأعداد في

جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	الأعداد
11.11%	6	جانفي
5.55%	3	فيفري
7.41%	4	مارس
16.66%	9	أفريل
7.41%	4	ماي
14.81%	8	جوان
5.55%	3	جويلية
5.55%	3	أوت
5.55%	3	سبتمبر
5.55%	3	أكتوبر
5.55%	3	نوفمبر
9.25%	5	ديسمبر
100%	54	المجموع

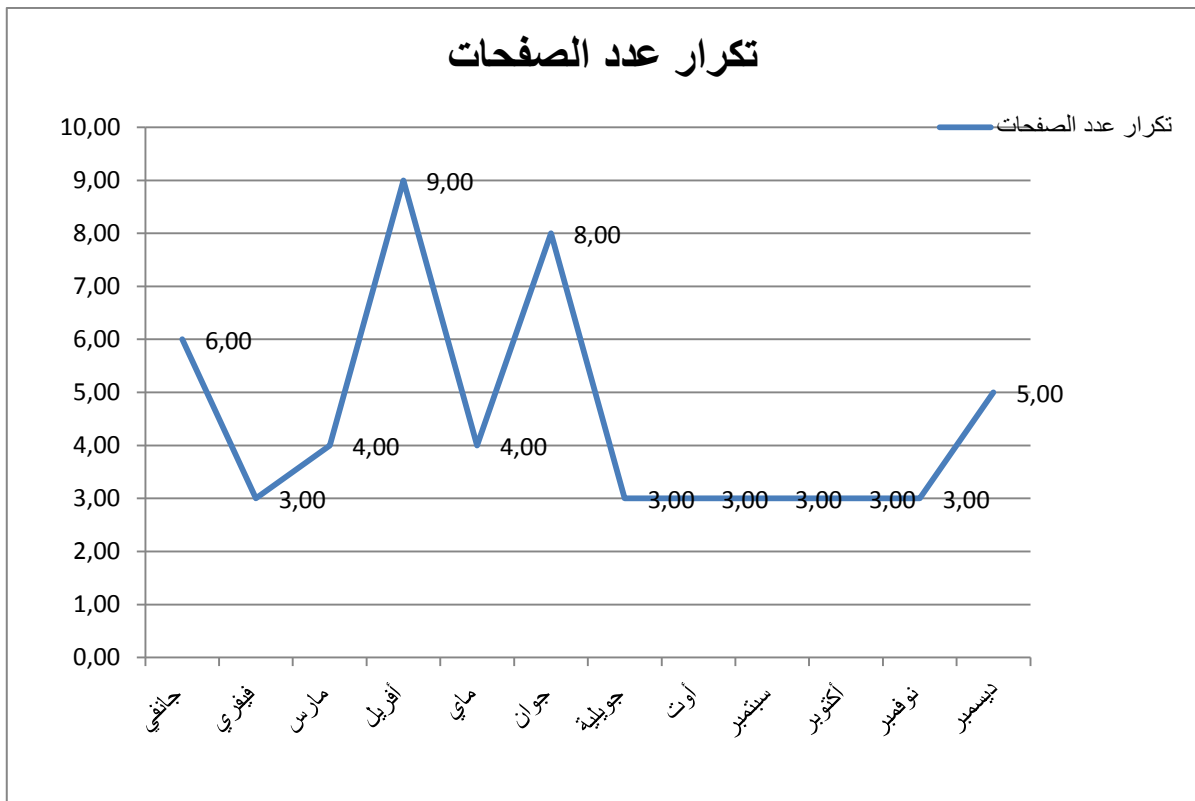
الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

في قراءة أولية للمعطيات الرقمية من خلال الجدول السابق رقم (08) يتبين لنا أن جريدة الشروق اليومي قد أولت اهتماما للمواضيع المتعلقة بالإسكان في الجزائر في مطلع الثلاثي الثاني من سنة (2012) بتسع 9 صفحات إذ شهدت أعداد شهر أفريل أكبر تغطية صحفية للمواضيع المتعلقة بالإسكان بنسبة قدرت بـ 16.66% ثم أخذت النسب تتفاوت لتقل مع بداية شهر جويلية لتستقر و تأخذ نوعا من الثبات بحيث لم تتعدى الثلاث صفحات إلى غاية شهر ديسمبر نهاية سنة (2012) أين تتقارب نسبته و شهر جانفي مطلع نفس السنة بنسب قدرت بـ 9.25% و 11.11% على التوالي، و أما عن شهري مارس و أفريل فقد عرفا نفس الاهتمام من خلال تساوي عدد التكرارات المثلة لعدد الصفحات المتضمنة للمواد التنموية المتعلقة بقضية الإسكان في الجزائر بنسبة متعادلة بلغت 7.41% في هذين الشهرين.

و لمزيد من التوضيح نعرض البيانات الواردة في الجدول السابق من خلال التمثيل البياني الآتي:

شكل رقم (06): منحنى بياني يمثل تكرار عدد الصفحات التي تناولت مواضيع الإسكان بحسب

الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



جدول رقم (09) يوضح تكرار مواضيع الإسكان بحسب الصفحات و الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

صفحات الأعداد	ص 1	ص 2 لـ ص 7	ص 8	ص 9	ص 10 لـ ص 23	ص 24
جانفي	2	5	0	1	0	0
فيفري	0	1	1	0	0	1
مارس	1	1	2	0	0	0
أفريل	1	4	2	0	2	0
ماي	0	0	1	2	0	1
جوان	3	1	3	4	0	0
جويلية	0	1	1	0	1	0
أوت	1	1	0	0	2	0
سبتمبر	0	2	0	0	0	1
أكتوبر	0	1	1	1	0	0
نوفمبر	0	0	3	3	0	0
ديسمبر	1	2	2	1	0	0
المجموع	9	19	16	12	5	3
النسبة %	14.06%	29.68%	25%	18.75%	7.82%	4.69%

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

تكشف لنا المعطيات الرقمية و المتعلقة بالجدول رقم(09)و المتعلق بتكرار مواضيع الإسكان بحسب الصفحات و الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) الملاحظات التالية:

- احتلت المرتبة الأولى الصفحات الداخلية من الصفحة 2 إلى الصفحة 7 بنسبة 29.68% من إجمالي الصفحات الأخرى ، إلا أنّ هذه الصفحات مختلفة الأبواب و الموضوعات، ثم الصفحة السادسة من جريدة الشروق اليومي فالصفحة الثالثة و الرابعة و الخامسة خاصة بباب "الحدث"، و الصفحة السابعة بعنوان "مراسلون".

- أما المرتبة الثانية فجاءت بنسبة 25% و هي خاصة بالصفحة الثامنة (8) من إجمالي الصفحات الأخرى و للإشارة تعنون هذه الصفحة بعنوان "مخليات".

- أما المرتبة الثالثة فتحتلها الصفحة 9 من نفس الباب، باب المخليات بنسبة بلغت 18.75% و هو الباب الذي تنشر الجريدة من خلاله كل المواضيع المحلية و لعلّ أبرزها تلك المتعلقة بقضايا التنمية الاجتماعية خاصة، كقضايا الإسكان كما يظهره الجدول السابق باعتبار هذه الأخيرة تتماشى مع ما يتطلبه هذا الباب من الجريدة ، كما أنه وجمع النسبتين السابقتين و المتعلقتين بكل من الصفحتين 8 و 9 يصبح لدينا ما قيمته 43,75% من حجم التغطية الصحفية للمواضيع المتعلقة بالإسكان وهو ما يقارب من جهته نصف نسبة التغطية كاملة و معه يظهر حجم الاهتمام بعرض هذه المواضيع في هذا الباب أكثر من باقي الأبواب الأخرى.

- أما المرتبة الرابعة فاحتلتها الصفحة الأولى بنسبة بلغت 14.06% من إجمالي النسب و هي نسبة تزيد عن حدود الاتزان في نشر المواضيع المتعلقة بالإسكان خصوصا و أن الصفحة الأولى من أهم الصفحات من حيث قيمتها الإعلامية بدورها في جذب وإثارة اهتمام القراء بالمواد المنشورة.

- تليها الصفحات الداخلية من الصفحة 10 إلى الصفحة 23 بنسبة 7.82% من إجمالي الصفحات الأخرى، إلا أنّ هذه الصفحات مختلفة الأبواب بدورها أيضا فمن الصفحة 10 إلى الصفحة 14 خاصة بالإشهار، الصفحة 15 بعنوان "حوار"، الصفحة 18 و 19 خاصة بالرياضة و أخيرا كل من الصفحات 20 - 21 - 22 - 23 صفحات خاصة

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

بالإشهار هذا إذا ما استجدت مواضيع سياسية أو دينية أو ثقافية فإن الصحيفة تغيّر من عناوين أبوابها، أي وجود مزيج من المواضيع التي تنشرها الصحيفة.

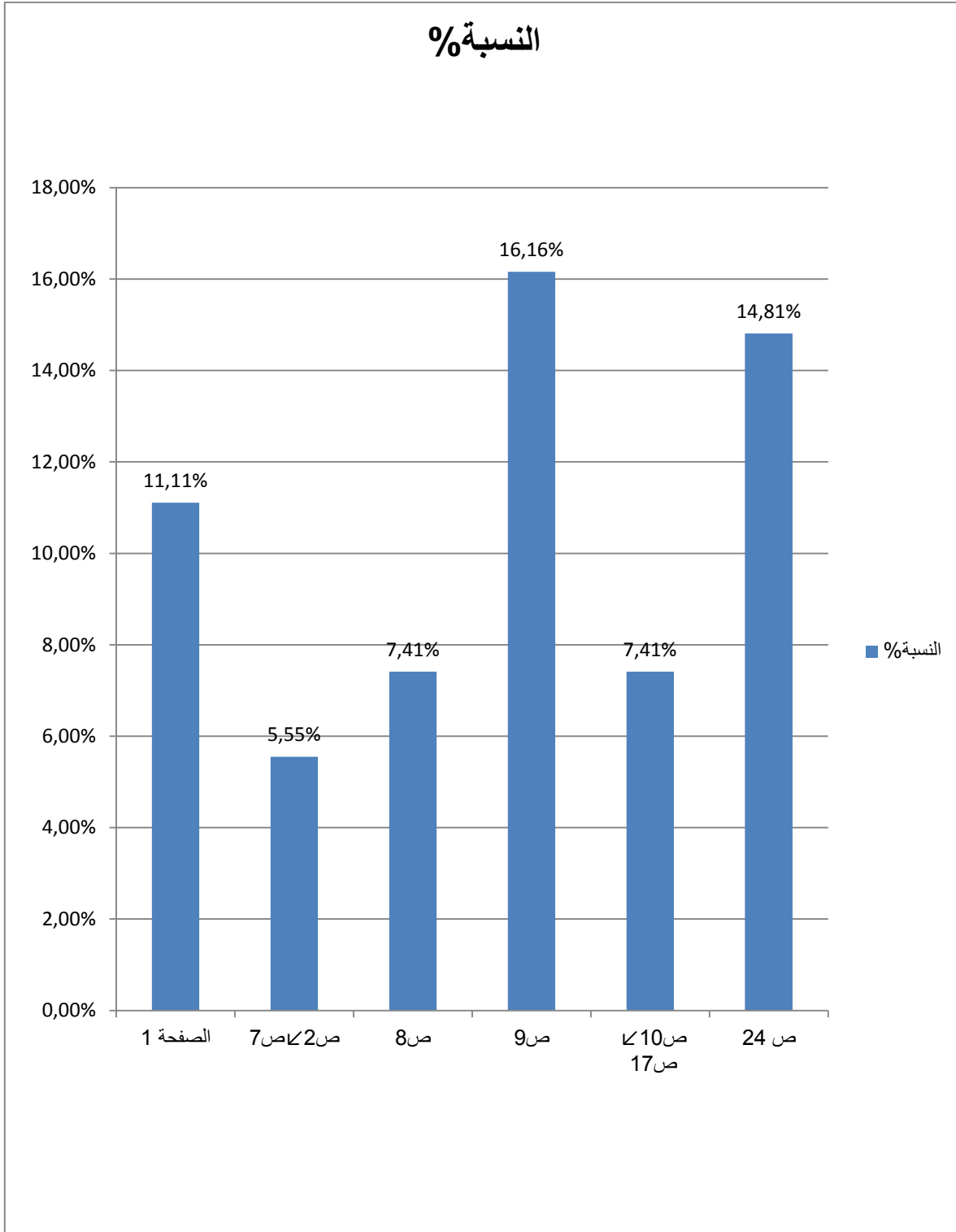
- و أخيرا المرتبة الخامسة احتلتها الصّفحة الأخيرة من الصحيفة دائما و مقارنة بباقي الصفحات بنسبة قدرت بـ 4.69%.

و بدراسة عيّنة من جريدة الشروق اليومي بلغت 47 عددا من سنة (2012) ممثلة لـ 12 شهرا من جانفي إلى غاية ديسمبر من ذات السنة نستطيع أن نستنتج أن جريدة الشروق اليومي اهتمت بشكل واضح بالمواضيع المتعلقة بالإسكان كمادة صحفية تخدم أغراض الإعلام التنموي و صحافة التنمية تحديدا عبر صفحاتها اليومية إلا أنها لم تساير التوازن بين صفحاتها و يمكن أن يتبيّن معنا أن مردّ ذلك هو اختيار الصحيفة لتبويب معيّن يلزمها أن تدرج وتضمّن الموضوع بحسب باب الصفحة و المضمون الذي يخدمه.

و ما يلفت انتباهنا أيضا هو أن الجريدة جعلت من الصفحتين الثامنة و التاسعة فضاء واسعا لتغطية المواضيع الخاصة بالإسكان كما أنها لم تغفل الإعلان عنها في الصفحة الأولى وهو ما يوضّح اهتماما متزايدا للصحيفة بهذه القضايا خاصة و أنّ المواطن توّاق للحصول على معلومات بشأنها بالنظر ربّما لما يمثله ملف السكن من أهمية لدى المواطن الجزائري و ما له من تأثير على حياته الاجتماعية.

و فيما يلي أعمدة بيانية تمثل نسبة المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) بحسب الصفحات و الأعداد:

شكل رقم (07): أعمدة بيانية تمثل نسبة مواضيع الإسكان بحسب الصفحات و الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



3- فئة الموقع من الصفحة

جدول رقم (10) يوضح تكرار مواضيع الإسكان بحسب الأعداد و الموقع من الصفحة في جريدة الشروق

اليومي لسنة (2012)

الموقع من الصفحة	كامل الصفحة	أعلى يمين الصفحة	أعلى يسار الصفحة	قلب الصفحة	أسفل يسار الصفحة	أسفل يمين الصفحة	الأعداد
جانفي	0	2	1	1	2	2	
فيفري	0	1	0	1	0	1	
مارس	0	0	0	2	0	2	
أفريل	1	0	0	6	1	1	
ماي	0	2	0	1	1	0	
جوان	0	1	0	10	0	0	
جويلية	0	0	0	3	0	0	
أوت	0	0	0	3	0	1	
سبتمبر	0	0	0	3	0	0	
أكتوبر	0	0	0	3	0	0	
نوفمبر	0	0	0	5	0	1	
ديسمبر	0	0	0	5	0	1	
المجموع	1	6	1	43	4	9	
النسبة%	%1.56	%9.37	%1.56	%67.18	%6.25	%14.06	

جدول تلخيصي رقم (11) يوضح تكرار مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصفحة في جريدة الشروق

اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	الموقع من الصفحة
1.56%	1	كامل الصفحة
9.37%	6	أعلى يمين الصفحة
1.56%	1	أعلى يسار الصفحة
67.18%	43	قلب الصفحة
6.25%	4	أسفل يسار
14.06%	9	أسفل يمين
100%	64	المجموع

الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

قبل الخوض في قراءة الجداول السابقة لا بدّ من توضيح الفارق بين موقع و آخر في الجريدة ، فمعلوم أن الوسائل السمعية البصرية التي تعتمد على جذب جماهيرها من خلال المؤثرات الصّوتية و السّمعية البصرية تختلف عن الوسائل المكتوبة كالصحف، فالصحيفة المكتوبة ذات الإخراج المتّزن تولى أهمية كبيرة للموقع حيث أن المواضيع التي تأتي في أعلى يسار الصفحة أهم من الموضوعات الواقعة في أسفل يسارها، و هذه الأخيرة أهمّ من التي تقع في قلب الصفحة و هي بذلك أهم من المواضيع التي تقع في أعلى يمين الصفحة و التي تعد أهم من المواضيع التي تقع في أعلى اليسار و بهذا التدرّج من الأهميّة تتدرّج الموضوعات ومكانتها بالنسبة لأولويات الجريدة.

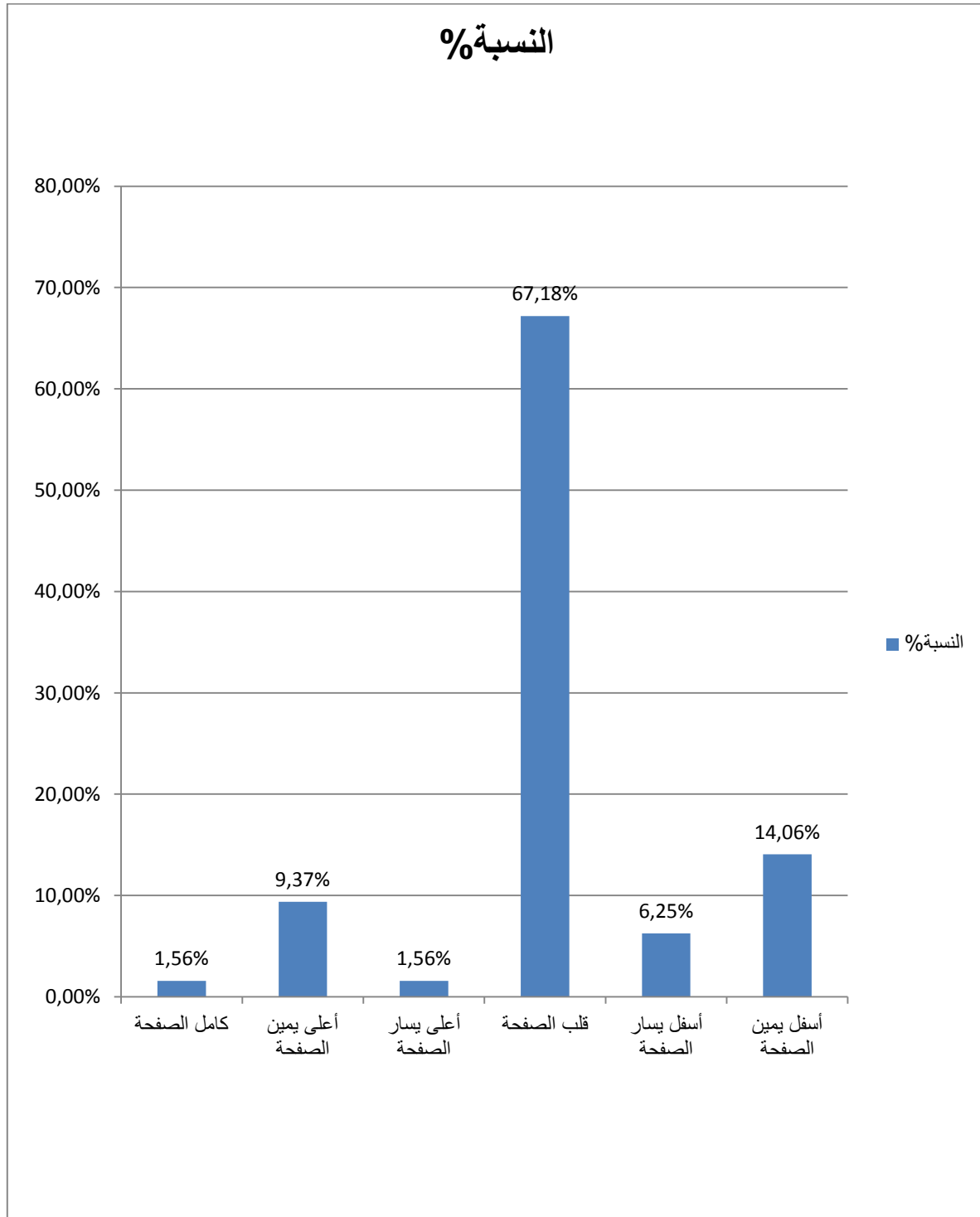
نستخلص من المعطيات المتضمنة في الجدولين السابقين مايلي:

- احتل موقع قلب الصّفحة و الذي تمّ فيه نشر المواضيع المتعلقة بقضايا الإسكان بحسب أعداد العيّنة و صفحات الجريدة، الصدارة بنسبة بلغت 67.18% من إجمالي المواقع و كان نصيب أعداد شهر جوان منها 23,25 % يليه شهر أفريل دائما بنسبة 13,95 % فباقي الأعداد متباينة تجتمع في باقي النسبة.
- في المرتبة الثانية جاء موقع "أسفل يمين الصفحة" بنسبة قدرّت بـ 14.06% و هي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بقلب الصفحة.
- أما موقع "أعلى يمين" فقد احتلّ المرتبة الثالثة وبلغت نسبته أيضا 9.37% من إجمالي المواقع التي نشرت فيها المواضيع الموجهة لخدمة قضية الإسكان في الجزائر.
- في حين كانت المرتبة الرابعة من نصيب موقع "أسفل يسار" بنسبة قدرّت بـ 6.25%.
- لينال كلّ من الموقعين "كامل الصفحة" و "أعلى يسار الصفحة" المرتبة الخامسة بنسبة بلغت 1.56%.

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

و في محاولة لتجاوز القراءة الكميّة للأرقام الواردة في الجدولين السابقين المتضمنين لأهم المواقع التي وردت فيها المواضيع المتعلقة بقضية الإسكان في الجزائر بحسب أعداد العينة، نلاحظ تقدّم موقع قلب الصّفحة في الترتيب ضمن جملة المواقع التي تتضمّن هذه المواضيع و يبدو لنا ذلك أمرا طبيعيا أمام الاهتمام الذي أبدته الصحيفة لهذه المواضيع خاصّة بالنظر إلى أبواب الصحيفة و الموجهة تحديدا كما سبق لنا و أن أشرنا إلى خدمة قضية الإسكان لما لها من تأثيرات بالإيجاب أو بالسلب على معيشة المواطن و على مسيرة التنمية في بلادنا بشكل عامّ، و لعلّ ذلك كان مجالا للخوض فيها عبر ما أفرزته الصحيفة وسخّرتة لذلك من خلال الاعتماد على قوالب و أشكال اختلفت في الشكل و المضمون .

شكل رقم (08): أعمدة بيانية تمثل نسبة مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصفحة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



4- فئة القالب الصحفي

جدول رقم (12) يوضح توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة

بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

المجموع	حديث صحفي	تحقيق	روبوورتاج	تقرير	خبر	القوالب الصحفية الأعداد
8	0	1	0	1	6	جانفي
3	0	0	0	0	3	فيفري
4	0	0	0	0	4	مارس
9	0	1	0	0	8	أفريل
4	0	0	0	0	4	ماي
11	0	1	0	1	9	جوان
3	0	0	0	2	1	جويلية
4	1	0	0	1	2	أوت
3	0	0	0	1	2	سبتمبر
3	0	2	0	0	1	أكتوبر
6	0	0	0	0	6	نوفمبر
6	0	0	0	1	5	ديسمبر
64	1	5	0	7	51	المجموع
%100	%1.56	%7.8	%0	%10.93	%79.6	النسبة %
		3			8	

جدول تلخيصي رقم (13) يوضح تكرار القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	القالب الصحفي
79.68%	51	خبر
10.93%	7	تقرير
0%	0	روبورتاج
7.83%	5	تحقيق
1.56%	1	حديث صحفي
100%	64	المجموع

الفصل الرابع — تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

من خلال معطيات الجدولين يتبين لنا أن صحيفة الدراسة سجلت تنوعاً في توظيف أشكال الكتابة الصحفية حتى تنقل للقارئ أخباراً و تفصيلات تتعلق بملف السكن و الإسكان في الجزائر و تمثل هذه الأشكال في: الأخبار، التقارير، التحقيقات و الأحاديث الصحفية.

فمن خلال هذه المعطيات الرقمية نشير إلى أن تناول الصحفي لقضية الإسكان و من خلال ما حملته عينة الدراسة المقدرة بـ 47 عدداً من جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) كانت أكثر استعمالاً للخبر والتقرير و التحقيق الصحفي مقارنة بالأنواع الصحفية الأخرى، وفي ذات السياق يتضح معنا من خلال الجدول أن الخبر هو النوع الصحفي الغالب من بين القوالب الصحفية الأخرى التي عاجلت المواضيع المتعلقة بالإسكان في الجزائر حيث استخدمت عينة الصحيفة قالب الخبر بنسبة 79.68%، يليه التقرير بنسبة 10.93%، في حين حاز كل من التحقيق الصحفي على نسبة 7.83% و الحديث الصحفي على نسبة 1.56% في حين لم تعتمد الصحيفة على الروبورتاجات في نقل المواضيع المتعلقة بالإسكان في الجزائر.

كما نسجل من خلال معطيات الجدول أنه فيما يخص الخبر الصحفي فيظهر معنا وفق ما يتضمنه الجدول رقم (13) و الذي يوضح توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)، أن أعلى نسبة جزئية في متغير الأخبار حصدها شهر جوان بـ 9 تكرارات من مجموع 51 تكراراً، يليه شهر أفريل بـ 8 تكرارات، في حين حاز كل من شهري جانفي و نوفمبر على نفس التكرار و الذي قدر بـ 6 تكرارات و هو ما يعادل 11,76% تليهما بقية الأشهر بتكرارات متقاربة تتراوح ما بين 2 و 4 تكرارات فقط.

أما في ما يخص النوع الصحفي الثاني - التقرير - فقد حاز شهر جويلية على أعلى تكرار قدر بتكرارين اثنين لتتقاسم بقية التكرارات و المقدرة بأربعة تكرارات الأشهر جانفي، جوان، أوت ، سبتمبر بمعدل تكرار واحد لكل شهر.

و فيما يخص النوع الصحفي الثالث - التحقيق - فتنفرد في تمثيله فقط ثلاث أشهر هي على التوالي شهر أكتوبر بتكرارين 2 اثنين يليها شهراً جانفي و جوان بتكرار واحد.

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

أما الحديث الصحفي فتمثيله كان ضعيفا و لم يسجل سوى نسبة 1.56% و الذي انفراد بتمثيله شهر أوت بتكرار واحد.

و قد استطاعت الصحيفة حسب ما رأينا من خلال اعتمادها على الخبر الصحفي بالدرجة الأولى ثم التقرير فالتحقيق، من أن تظهر مضمون هذه المواضيع، و إن كانت لم تتعمق في جوانبها إلا أنها استطاعت ربطها بمختلف الأطراف التي ترتبط بها كما أظهرت للقارئ واقعها و انعكاساتها و أهم جديدها، و نشير في هذا الصدد أننا خلال تفرغ عينة بحثنا لاحظنا الاستعمال القليل للتقارير و التحقيقات و النادر للروبورتاجات، وهذا ما تفادينا لأن التقرير لا يعبر بصراحة عن موقف الجريدة من القضايا و المواضيع المطروحة و عن اتجاهها.

و هذا قد يؤثر على مضمون دراستنا حيث أن اتجاه الصحيفة في طرح المواضيع المتعلقة بالإسكان يشكل جزءا أساسيا من دراستنا، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الخبر كنوع صحفي احتل أعلى نسبة مئوية كما لاحظنا من خلال الجدول وذلك راجع لكون الصحيفة صحيفة إخبارية بدرجة أولى و كان كل خبر يتعلق بموضوع أو قضية الإسكان يستجيب للنظرة الكلاسيكية على أنه يقتصر على الإجابة على الأسئلة الست المعروفة من، متى، كيف، ماذا، أين، و لماذا؟ و ذلك من دون تفسير أو تأويل للموضوع.

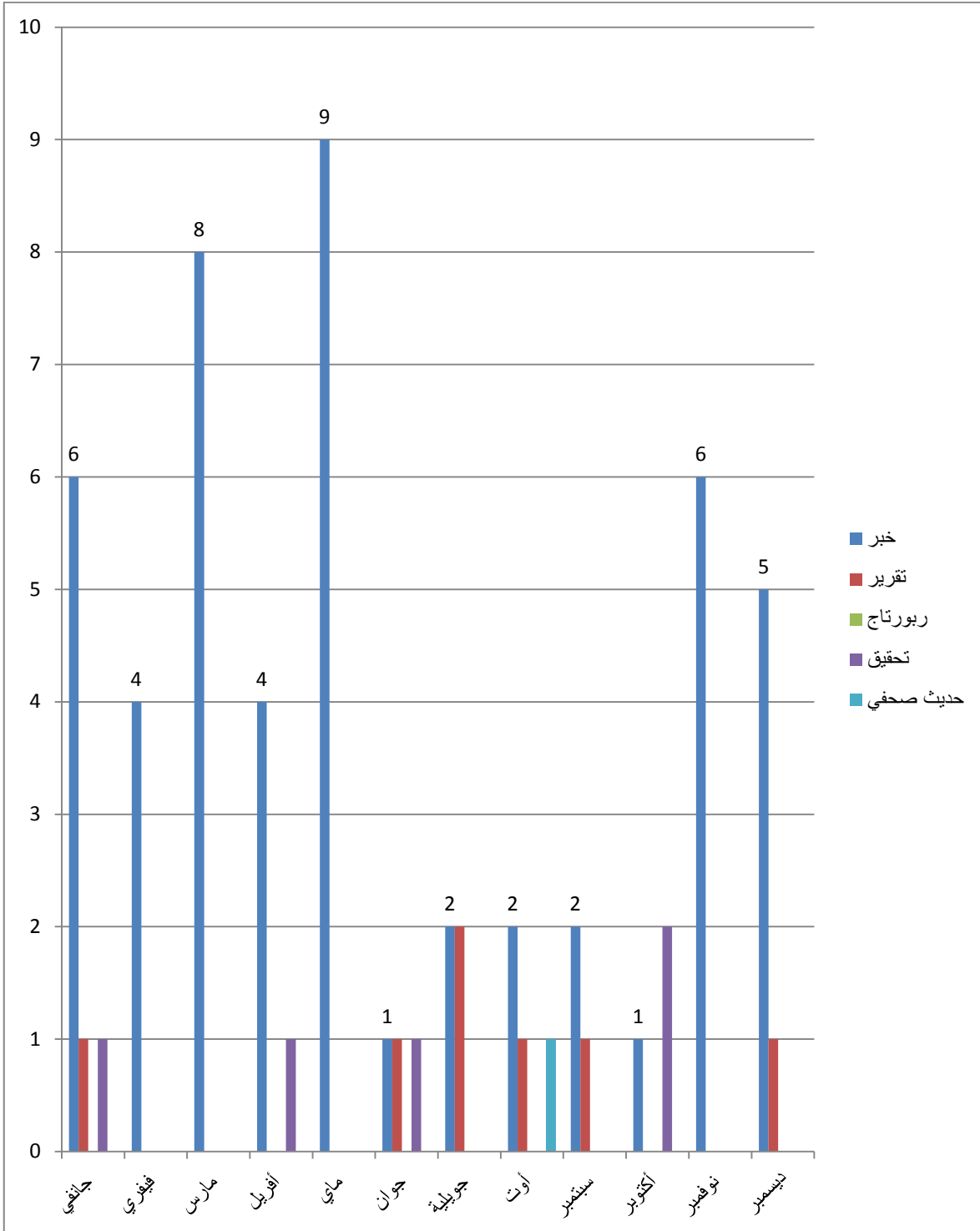
الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

و قد كانت انطلاقتنا في تصنيف هذه الأنواع الصحفية مبنية على قاعدة أساسية تكمن في كون كل نوع صحفي هدفه إعلامي و اختيارنا لهذه الأنواع كما جاء في الجدول السابق نابع من قراءتنا الأولية لمختلف الأعداد التي شكّلت عينة دراستنا و التي لم نلاحظ خلالها استخدام الصحيفة لفنيات أو قوالب صحفية أخرى عدا المصريح عنها ضمن فئات الجدولين السابقين.

و من خلال ما توصلنا إليه من النسب المئوية المرصودة في الجدول و من خلال قراءتنا لمختلف الأخبار و التقارير و التحقيقات و الأحاديث الصحفية توصلنا إلى أنّ تعامل صحيفة الشروق اليومي كان خبريا بامتياز و ذلك ما لاحظناه من خلال تقدّم الأخبار في الترتيب ضمن جملة القوالب و الفنيات المعتمدة و يبدو لنا ذلك أمرا طبيعيا مردّه ربّما طبيعة الصحيفة، و لعلّ ذلك كان أمرا أساسيا بالنسبة للصحيفة لا يتّسع المجال فيه ربما للتفصيل فيها أو بالأحرى للتفسير و التأويل في شكل تحقيقات و روبرتاجات وهو ما يظهر جليا من خلال النسب الموضحة في الجدولين السابقين، و لكن هذا لا ينفي حسب ما نراه في أي حال من الأحوال أهمّيّتها لدى المواطن ضمن التوجه العام لصحيفة الشروق اليومي كمؤسسة إعلامية.

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

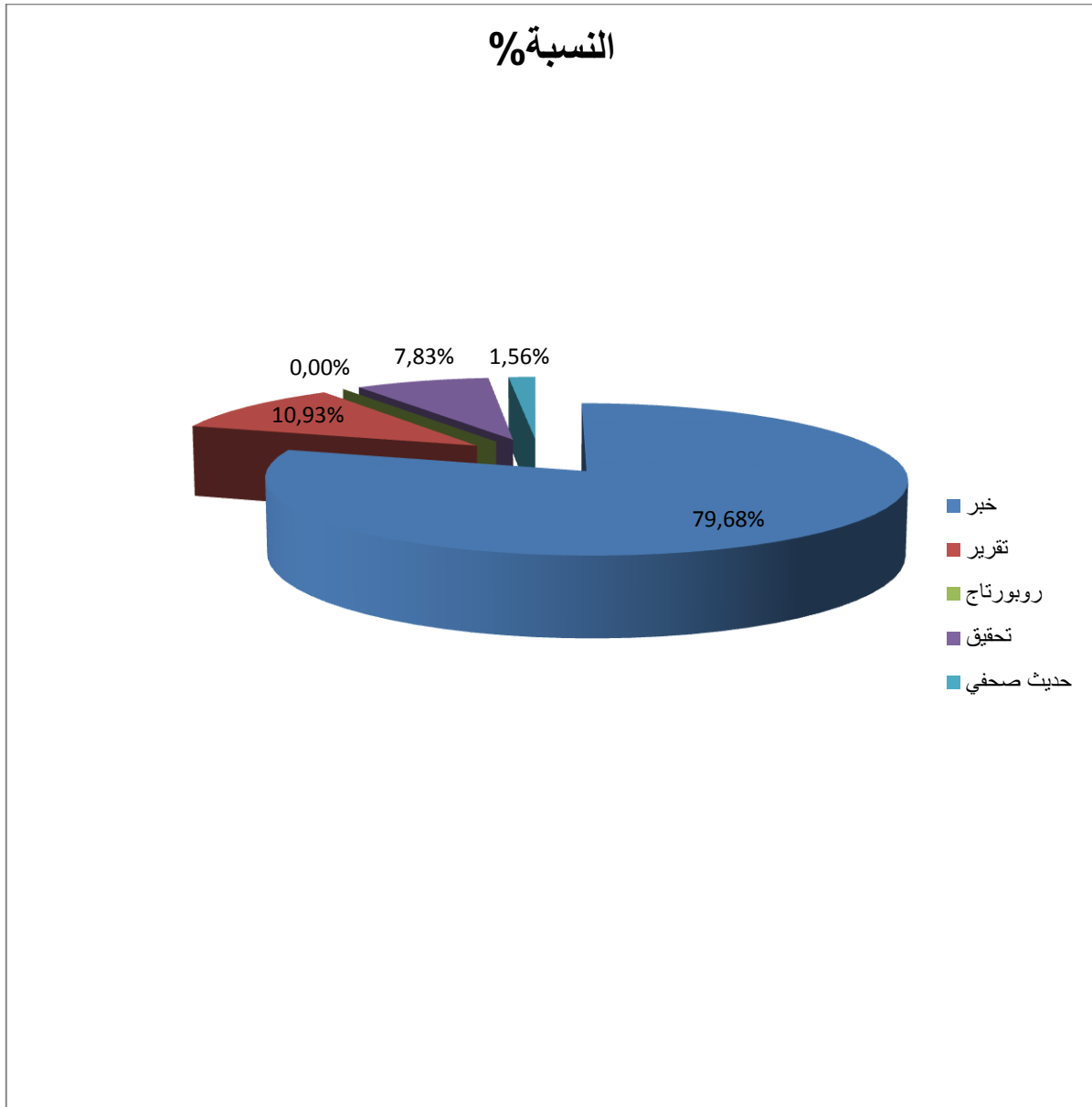
شكل رقم (09): أعمدة بيانية توضح توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (10) توضيحي لتكرار القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة

بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



5- فئة العناصر التبيوغرافية (عناصر الإبراز)

جدول رقم (14) يوضح توزيع وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

المجموع	إطارات	صورة موضوعية	صورة شخصية	عنوان عادي	عنوان رئيسي	وسائل الإبراز الأعداد
11	1	1	1	6	2	جانفي
3	0	0	0	3	0	فيفري
5	0	1	0	1	3	مارس
14	2	2	1	7	2	أفريل
7	1	1	1	2	2	ماي
13	0	2	0	6	5	جوان
6	0	3	0	1	2	جويلية
4	0	1	0	1	2	أوت
3	0	0	0	3	0	سبتمبر
5	0	2	0	2	1	أكتوبر
7	0	1	0	5	1	نوفمبر
8	0	2	0	3	3	ديسمبر
86	4	16	3	40	23	المجموع
%100	%4.65	%18.60	%3.48	%46.51	%26.74	النسبة%

جدول تلخيصي رقم (15) يوضح تكرار وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	وسائل الإبراز
26.74%	23	عنوان رئيسي
46.51%	40	عنوان عادي
3.48%	3	صورة شخصية
18.60%	16	صورة موضوعية
4.65%	4	إطارات
100%	86	المجموع

يتضح من خلال نتائج الجدولين السابقين و المتعلقة بالعناصر التيبوغرافية المستخدمة في إخراج المواضيع المتعلقة بقضية الإسكان في الجزائر في صحيفة الشروق اليومي أن العناوين العادية جاءت في المرتبة الأولى من بين العناصر التيبوغرافية المستخدمة في صحيفة الدراسة بنسبة 46.51%، فالعناوين الرئيسية بنسبة 26.74%، بعد ذلك احتلت الصورة الموضوعية المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 18.60% بعد ذلك جاءت الإطارات في الترتيب الرابع بنسبة 4.65%، ثم تلت ذلك الصورة الشخصية و التي أتت في المرتبة الخامسة بنسبة قدرت بـ 3.48%.

و الملاحظ من خلال ما سبق أن صحيفة الشروق اليومي اختارت العناوين العادية و الرئيسية في عنونة الموضوعات المتعلقة بالإسكان في الجزائر و لعل أعلى نسبة في استخدام العناوين العادية و الرئيسية احتلتها الأعداد المتعلقة ببداية السداسيين الأول و الثاني من سنة (2012) بتكرارات فاقت أعداد بقية الأشهر الأخرى و معلوم أن العناوين الصحفية تتميز بقيمة إعلامية معتبرة خاصة و أنّها من المصادر الرئيسية للإعلام و هي ليست من الأمور الجزئية أو الهامشية بل هي جزء لا يتجزأ من المادة الصحفية ويتطلب الكثير من العناية لكونه يجذب الجمهور و يغريه على الإطلاع و القراءة ، و هذا ما يجعله يؤدي

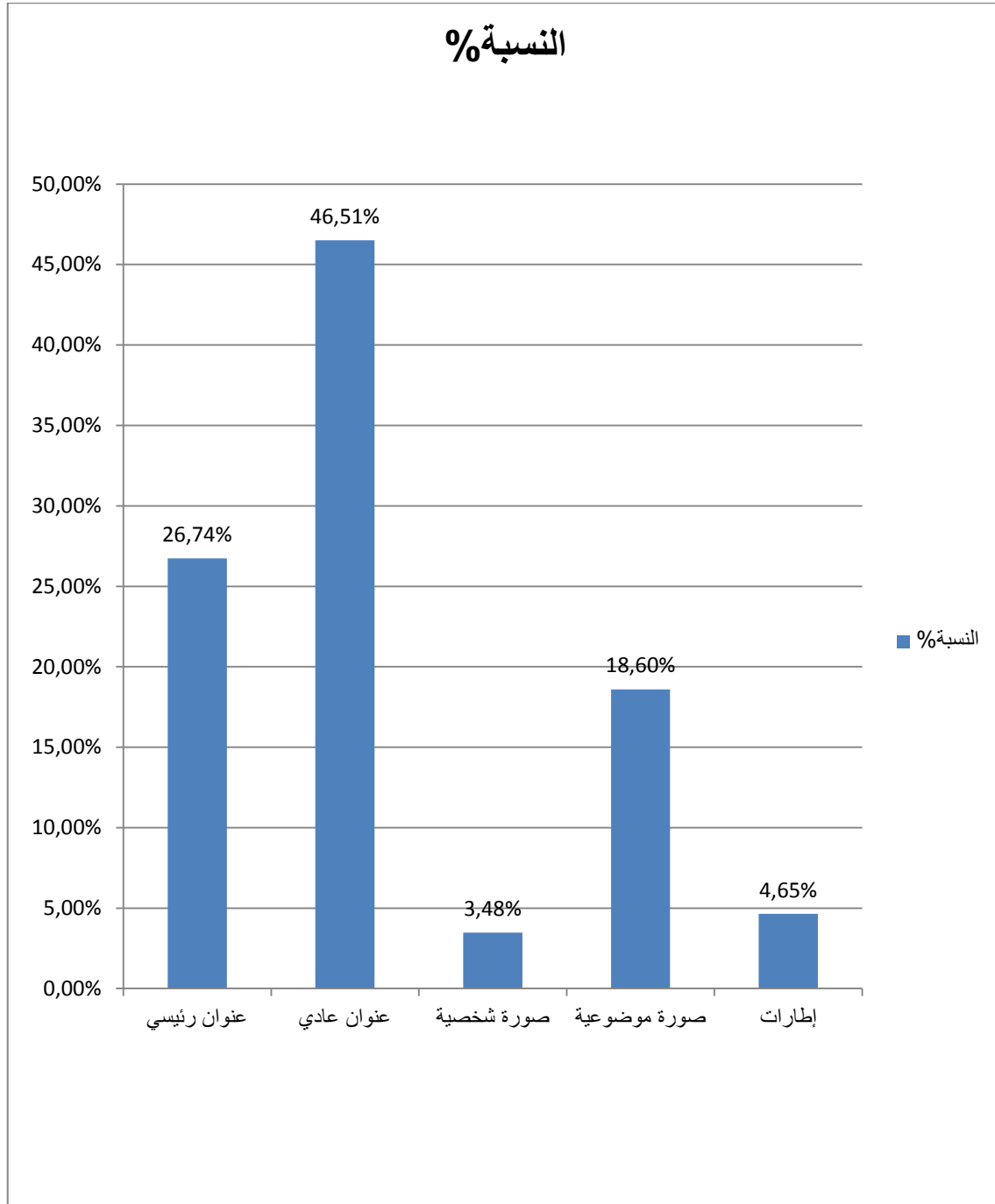
الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

وظيفتين أساسيتين، إثارة الانتباه و تبليغ الغاية أو الغرض و هذا المضمون يعني أن العنوان في مضمونه وأبعاده يسمى إلى ممارسة التأثير على القراء في معالجته.

و أمام أهمية استخدام الصور في تدعيم المضامين المنشورة عبر صفحات الجرائد باعتبارها تلعب دورا هاما في إيضاح الخبر و إعطائه نوعا من الحيوية و الحركية ، و بعد إطلاعنا على المضامين الصحفية التي رافقت المواد التنموية الصحفية التي قدّمت لخدمة قضية الإسكان في الجزائر من خلال جريدة الشروق اليومي فقد تبينّ معنا أن هذه الأخيرة اعتمدت على الصور الموضوعية بنسبة فاقت اعتمادها على الصور الشخصية هذه الأخيرة التي رافقت فقط بعض الأحاديث الصحفية كتلك المتعلقة بما صرّح به وزير السكن السابق نور الدين موسى في عدد متعلق بشهر أوت و هو الحديث الوحيد الذي صادفنا من جملة 47 عددا كما سبق وأشارنا إليه سابقا ، و من هنا يعدّ الظهور الضئيل للصورة الشخصية أمرا منطقيًا أمام ضعف الاعتماد على نقل التصاريح أو إجراء المقابلات و الأحاديث الصحفية. أما الإطارات فالملاحظ قلة الاعتماد عليها من طرف الصحيفة بشكل كبير بالرغم من أهميتها و لما لها أيضا من مقدرة على جذب انتباه القارئ.

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (11): أعمدة بيانية تمثل نسبة توزيع وسائل الإبراز المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



2- الإسكان في جريدة الشروق اليومي من حيث الموضوع:

6- فئة نوع الموضوع

جدول رقم (16) يوضح توزيع نوعية المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

نوع الموضوع	توزيع سكنات جديدة	القضاء على سكنات هشة وأحياء قصديرية	المطالبة بتوزيع سكنات بالترحيل، بالبناء الريفي	وضعية قطاع السكن و العمران في الجزائر	ضلوع الرشوة، الفساد والمحسوية في قطاع الإسكان	احتجاجات متعلقة بالسكن	أخرى
جانفي	0	1	1	0	1	6	0
فيفري	0	0	0	1	1	1	0
مارس	0	0	1	0	0	2	0
أفريل	0	0	2	5	2	1	0
ماي	0	1	2	1	1	1	1
جوان	1	0	3	0	2	1	3
جويلية	0	0	0	1	0	0	2
أوت	2	0	0	0	1	1	0
سبتمبر	1	0	0	0	0	1	1
أكتوبر	0	0	0	0	2	0	1
نوفمبر	1	2	1	0	0	1	1
ديسمبر	0	1	1	0	1	1	2
المجموع	5	5	11	8	11	16	11
النسبة %	%7.46	%7.46	16.41%	%11.94	%16.41	%23.88	%16.41

جدول تلخيصي رقم (17) يوضح تكرار نوعية المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	نوعية المواضيع
7.46%	5	توزيع سكنات جديدة
7.46%	5	القضاء على سكنات هشة و أحياء قصديرية
16.41%	11	المطالبة بتوزيع سكنات، بالترحيل، بالبناء الريفي
11.94%	8	وضعية قطاع السكن و العمران في الجزائر
16.41%	11	ضلع الرشوة، الفساد والمحسوبية في قطاع الإسكان
23.88%	16	احتجاجات متعلقة بالسكن
16.41%	11	أخرى
100%	67	المجموع

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (17) ارتفاع نسبة الحديث عن الاحتجاجات المتعلقة بالسكن في الجزائر و ذلك بنسبة بلغت 23.88% في عينة الأعداد من جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)، تليها المواضيع المتعلقة بالمطالبة بتوزيع سكنات، بالترحيل، بالبناء الريفي وكذا المواضيع الخاصة بضلوع الرشوة، الفساد والمحسوبية في قطاع الإسكان إضافة إلى مواضيع أخرى بنسبة واحدة بلغت 16.41% تليها المواضيع المتعلقة بوضعية قطاع السكن و العمران في الجزائر و ذلك بنسبة أقل من سابقتيها بلغت 11.94%، و حازت كل من المواضيع المتعلقة بتوزيع سكنات جديدة و القضاء على سكنات هشة و أحياء قصديرية على أخفض نسبة قدرت بـ 7.46%.

ومن خلال محاولتنا لقراءة كيفية للمعطيات التي يتضمنها كلا الجدولين رقم (16 و 17) يمكننا أن نقول بأن قطاع السكن في الجزائر و بعدما تكفلت به الدولة منذ الاستقلال في إطار الحظيرة السكنية الوطنية المهترئة لسدّ العجز من خلال مختلف الصيغ التي استحدثتها لذلك من سكن اجتماعي، تساهمي، ترقوي عمومي، أو مدعم و التي لازالت لم تؤت ثمارها المنتظرة بعد أمام العدد الهائل للطلبات و هو ما يظهر معنا من خلال نسبة الطلب على السكن و توزيع السكنات الجاهزة و التي بلغت 11.94% والتي أيضا ترتفع في العادة قي بداية السداسي من كل سنة كما هو مبين معنا من خلال الجدول (16) باحتلال شهر جوان صدارة التكرارات بـ 3 تكرارات من جملة 11 تكرارا. و هو ما يفسّر سلسلة الاحتجاجات المتواصلة و التي لم تغب في الجمل على كل أشهر السنة إذا استثنينا شهري جويلية و أكتوبر وفقا لما يظهره الجدول رقم (16) و ما هو إلا دليل على شدة ارتفاع الطلب من طرف المواطن الجزائري على السكن اللائق أو الحصول على الحق في البناء الريفي و هو ما أطلقتها الدولة ضمن جملة التدابير المتخذة لتثيت سكان الأرياف في قراهم و التقليل من الاكتظاظ في المدن الكبرى خاصة و المناطق الحضرية، و هو ما جعل الدولة أيضا تبحث عن حلول فورية لأزمة السكن التي ما فتئت تتجدد سنة بعد أخرى.

المطالبة بتوزيع سكنات و بإيجاد حلول تشفي غليل المواطن و كما هو ملاحظ من خلال الجدولين السابقين جاءت بنسب متساوية و مواضيع أخرى نذكر منها الأخبار المتعلقة مثلا بمنح قروض لموظفي قطاعات التربية لشراء مساكن أو المواضيع المرتبطة بالقوانين الإدارية أو بالأطراف المحلية كالولاية مثلا، والمواضيع المتعلقة أيضا بضلوع الفساد و المحسوبية و الرشوة في قطاع و ملف السكن عموما بالجزائر بنسبة قدرت بـ 16.41% و بـ 11 تكرارا، ملف الفساد و المحسوبية و هو ما ينمّ على أن سياسة الكم المعتمدة

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

من طرف الحكومة في علاج مطلب السكن تفتقر للشفافية من قبل المواطنين و هو ما ينبغي معه بذل المزيد من الجهود في مجال الشفافية فنقص هامش السريّة التي تتمتع به مختلف المؤسسات التي تشارك في مسار منح السكّانات ترك شكوك و ريبة و انعدام للثقة لدى المواطنين بدليل الاشتباكات التي تحدث عقب الإعلان عن توزيع الاستفادة من السكّانات الاجتماعية كل مرّة.

لتأتي المواضيع المتعلقة بوصف حال و واقع قطاع السكن في الجزائر في المرتبة الثالثة و التي يختل فيها شهر أفريل الصدارة ب 5 تكرارات من جملة 8 تكرارات و هو ما نسبته 62,5% لتتقاسم باقي الأعداد الممثلة للأشهر فيفري، ماي و جويلية على التوالي باقي النسبة و البالغة 28,5%.

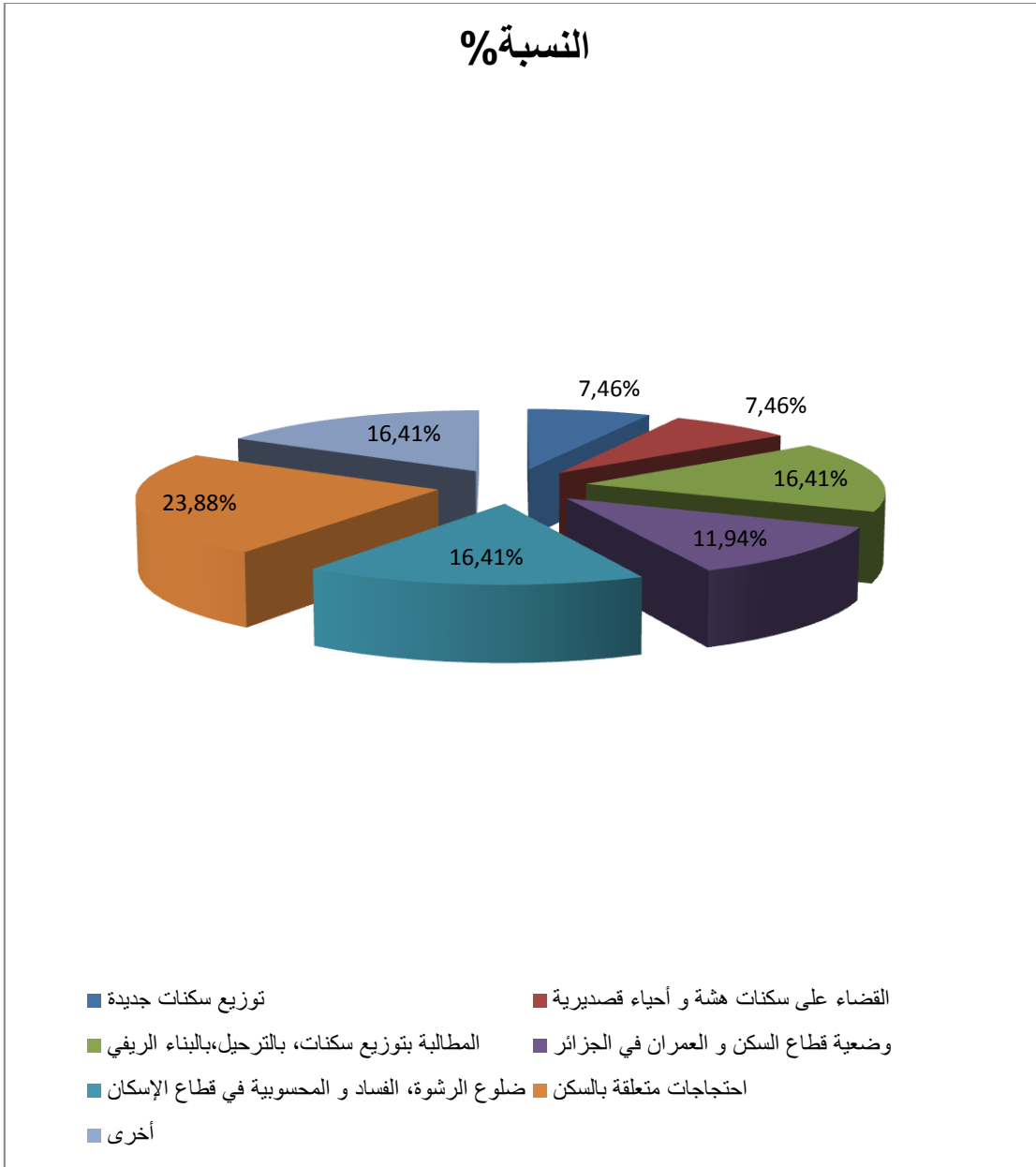
أما المواضيع المتعلقة بتوزيع سكّانات و القضاء على الأحياء القصديرية و السكّانات الهشة فأنت في المرتبة الرابعة في سلّم النسب بنسبة بلغت 7.46% و هو ما يعبر بشكل واضح عن قلة العرض في سوق السكن بالجزائر و هو ما يجعل كذلك ظهور النسب السابقة ظهورا منطقيًا فأمام قلة العرض و شدة الطلب لا بديل إلا ظهور أزمة سكن خانقة و مظاهرها لاتزال واضحة.

و لعلّ دور الصحافة المكتوبة هنا يظهر جليا لا في التفسير و التأويل حسبما تراءى معنا سابقا من خلال القوالب المعتمدة و إنما في التلميح خاصة للجوانب السلبية و لهواجس و انشغالات المواطن الجزائري و كذا رصد الخطوات التي تبادر بها الجهات المسؤولة و هو ما يؤكد الطرح المتعلق بالإعلام التنموي وبخاصة منه صحافة التنمية و التي تظهر باعتبارها همزة الوصل بين مشروعات التنمية و مشكلاتها من جهة وبالتالي بين المواطن و المسؤول (أو السلطة) من جهة أخرى .

و هنا استطاعت جريدة الشروق اليومي حسبنا إمادة اللّثام ربما عمّا تحقّق في بعض القطاعات المحلية في مجال السكن و الإسكان ، و عمّا لا زال المواطن يطالب بتحقيقه خاصة و أن قطاع السكن بالجزائر يعدّ جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الاجتماعية.

و ظهور الصّحافة بهذا الشكل - و إن لم يفسح مجالاً للتأويل و التفسير- يعدّ حسب رأينا صورة مهمّة لصحافة التنمية و الإعلام التنموي عموما و ما يقدمه هذا الأخير للمواطن من خدمة إعلامية حتى يشعر بأن قضاياه محل رصد و اهتمام.

شكل رقم (12) توضيحي لنسب نوعية المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



7- فئة طبيعة المعلومات

جدول رقم (18) يوضح توزيع طبيعة المعلومات المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

رفع انشغال	انعكاسات لأزمة السكن	تدابير للنهوض بقطاع السكن	طرح مشاكل	نقل تصريح	طبيعة المعلومات الأعداد
3	0	0	3	2	جانفي
1	0	0	2	0	فيفري
1	1	1	1	0	مارس
3	0	1	3	2	أفريل
2	1	0	1	0	ماي
4	2	1	3	1	جوان
0	1	0	1	1	جويلية
1	0	2	1	0	أوت
0	1	2	0	0	سبتمبر
1	0	0	2	0	أكتوبر
2	1	3	0	0	نوفمبر
1	1	3	1	0	ديسمبر
19	8	13	18	6	المجموع
%29.69	%12.5	%20.31	%28.12	%9.37	النسبة %

جدول تلخيصي رقم (19) يوضح تكرار طبيعة المعلومات المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	طبيعة المعلومات
9.37%	6	نقل تصريح
28.12%	18	طرح مشاكل
20.31%	13	تدابير للنهوض بقطاع السكن
12.5%	8	انعكاسات أزمة السكن
29.69%	19	رفع انشغال
100%	64	المجموع

الفصل الرابع — تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن هناك تنوعا في معالجة المواضيع المتعلقة بالإسكان على مستوى الأعداد المتعلقة بكل أشهر سنة (2012) بنسب مختلفة و هو ما يعني أن هناك تعددا و تنوعا في معالجة مختلف أنواع المواضيع المتعلقة بقضية الإسكان في الجزائر و المصنفة في الدراسة.

و حول مدى اهتمام جريدة الشروق اليومي بمختلف المواضيع المتعلقة بالإسكان عبر كامل صفحاتها فيمكننا القول أنها اهتمت بموضوع الدراسة على أساس التنوع و التعدد في طرح مضامين مختلفة. و من خلال المعطيات الرقمية التي تظهر من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن :

المواضيع المتعلقة برفع انشغالات المواطنين احتلت المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ 29.69% و بتكرار قدر 19 تكرارا من جملة المواضيع المطروحة و المقدر عددها بـ 64 موضوعا تليها المعلومات المتعلقة بطرح مشاكل بنسبة 28.12% ثم تأتي في المرتبة الثالثة المعلومات المتعلقة بتدابير النهوض بقطاع السكن في الجزائر و ذلك بنسبة قدرت بـ 20.31%، أما المرتبة الرابعة فمن جهتها كانت من نصيب المعلومات المتعلقة بانعكاسات أزمة السكن و ذلك بنسبة 12.5%. لتحتل المعلومات المتعلقة بنقل التصريحات آخر الترتيب بنسبة 9.37%. و هو ما يظهر لنا أن جريدة الشروق اليومي اهتمت بنقل المادة الصحفية المتعلقة بقضية الإسكان في الجزائر من مصدرها إلى القارئ دون أن تركز على جانب النهوض بقطاع السكن في الجزائر، و الملاحظ أن وظيفة الشروق اليومي اقتصر في مجملها على الربط بين المسؤول و المواطن لا غير كما ذكرنا ذلك سابقا.

فنقلها للتصريح كان بطبيعة الحال في الغالب عن مسؤولين كوزير السكن مثلا أو عن جهات مسؤولة و مصادر حكومية. أما رفع الانشغال فقد ظهر معنا و كما يبينه الجدولين السابقين بنسبة بلغت 29.69%، و ترتبط الانشغالات في مجملها بالمواطن و الملاحظ من خلال المعطيات السابقة الفرق الواضح بين نقل التصريحات و المقدرة بـ 9,37% و رفع الانشغالات و المقدرة بـ 29,69% و هو في الحقيقة أمر معقول فمن المعهود على الجهات الرسمية أنها التي تتيح المعلومات بشكل كبير، و الملاحظ أيضا قلة المعلومات المتعلقة بانعكاسات أزمة السكن بالرغم من كثرتها و تعددها مقابل طرح المشاكل المتعلقة بقضية السكن و هي مشاكل متعلقة بالمواطن بالدرجة الأولى و التي نالت من جانبها حصة هامة من جملة النسب قدرت بـ 28,12% و هو ما يوضح بجلاء أن الصحيفة وقفت بشكل

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

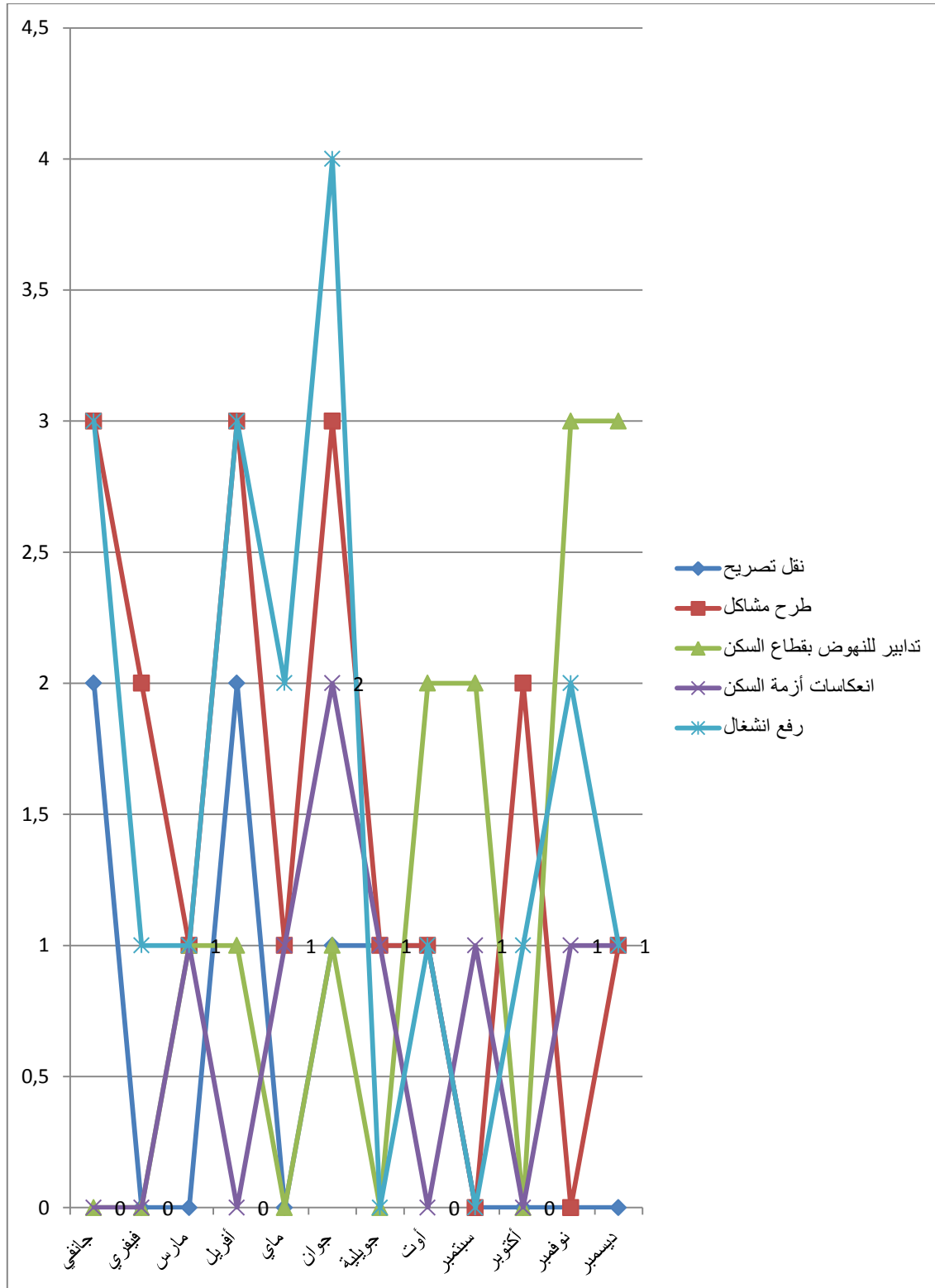
كبير عند هموم المواطن و مشاكله عبر صفحاتها و هو بدوره ما يتوافق و الشق النظري للدراسة عندما تحدّثنا عن الدور المناط بصحافة التنمية و الإعلام التنموي بشكل عام و دوره في التنمية الاجتماعية. و باستخلاص النتائج المذكورة سابقا، نلاحظ أن عمل جريدة الشروق اليومي في تأدية مهام الإعلام التنموي كان خبريا بالدرجة الأولى خاصة و أن طرح المشاكل الاجتماعية و التنموية منها خاصة عبر وسائل الإعلام التنموي يعد أول خطوة إلى الوقوف عند حلّها أو على الأقل اقتراح الحلول المناسبة لها . ويتّضح لنا من خلال الجدولين أن تدابير النهوض بقطاع السكن كانت في حدود 20% من إجمالي المعلومات المنشورة على صفحات الجريدة.

و في هذا الإطار يظهر معنا كذلك أن جريدة الشروق اليومي أظهرت اهتماما بموضوع الدراسة إذا ما ركّزنا على نوع الموضوعات المنشورة، لكن نعيد لنذكر أن الاهتمام بالمعلومة أو الخبر كان بشكل واضح على حساب استخلاص حلول للأزمة، و بنوعية موضوع على حساب آخر. و في ما يخص طبيعة الاهتمام يمكننا أن نجزم بأن اهتمام الجريدة كان برفع انشغالات المواطن و طرح المشاكل على حساب نوعية المواضيع الأخرى التي صنفتها الدراسة ضمن فئة نوعية الموضوع.

أمّا ما يخصّ تطوّر نشر المعلومات المتعلقة بمواضيع الإسكان وفقا لنوعيتها بالنسبة للجريدة على مدار الأعداد المتعلقة بأشهر سنة (2012) فيظهر الرسم البياني التالي أن المواضيع التي جاءت على شكل انشغال كانت متقاربة بشكل كبير في كل أشهر السنة كذلك الأمر بالنسبة للمعلومات المتعلقة بتدابير النهوض بقطاع السكن والتي اتسمت باستقرار نسبي، أما المعلومات التي عرفت تذبذبا فهي تلك التي جاءت على شكل نقل تصريح، و فيما يخص المعلومات المتعلقة بطرح مشاكل فقد عرفت تذبذبا هي الأخرى و كان ارتفاعها عند بداية كل سداسي من سنة (2012) أي عند شهري جانفي و جوان (2012).

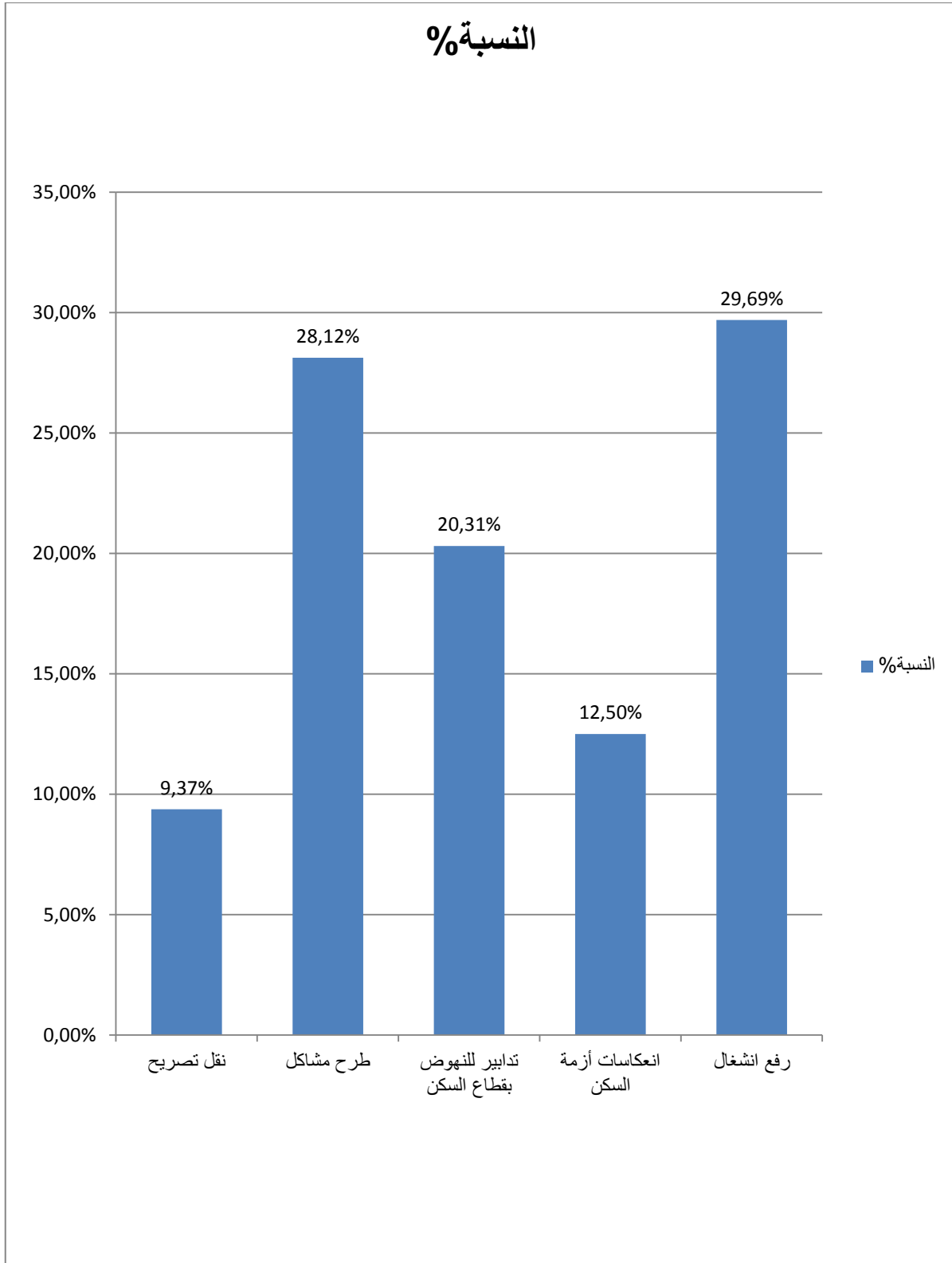
شكل رقم (13) يوضح توزيع طبيعة المعلومات المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



شكل رقم (14) توضيحي لنسب تكرار طبيعة المعلومات المتعلقة بالإسكان

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



8- فئة المصدر

جدول رقم (20) يوضح توزيع المصادر المعتمد عليها في تحرير المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة

بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

بدون توقيع	توقيع بالرموز	مراسلين	صحفيين	وكالة الأخبار	المصدر الأعداد
2	12	1	1	0	جانفي
0	5	0	0	0	فيفري
0	4	1	0	0	مارس
3	5	1	2	2	أفريل
2	3	0	0	1	ماي
2	9	1	0	0	جوان
1	2	0	0	0	جويلية
0	5	0	2	0	أوت
1	5	0	1	1	سبتمبر
0	4	0	1	0	أكتوبر
0	5	1	2	1	نوفمبر
1	4	0	1	0	ديسمبر
12	63	5	10	5	المجموع
%12.63	%66.31	%5,26	%10.52	%5.26	النسبة%

جدول تلخيصي رقم (21) يوضح المصادر المعتمد عليها في تحرير المواضيع المتعلقة بالإسكان والبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	نوع المصدر
5.26%	5	وكالة الأنباء
10.52%	10	صحفيين
5.26%	5	مراسلين
66.31%	63	توقيع بالرموز
12.63%	12	بدون توقيع
100%	95	المجموع

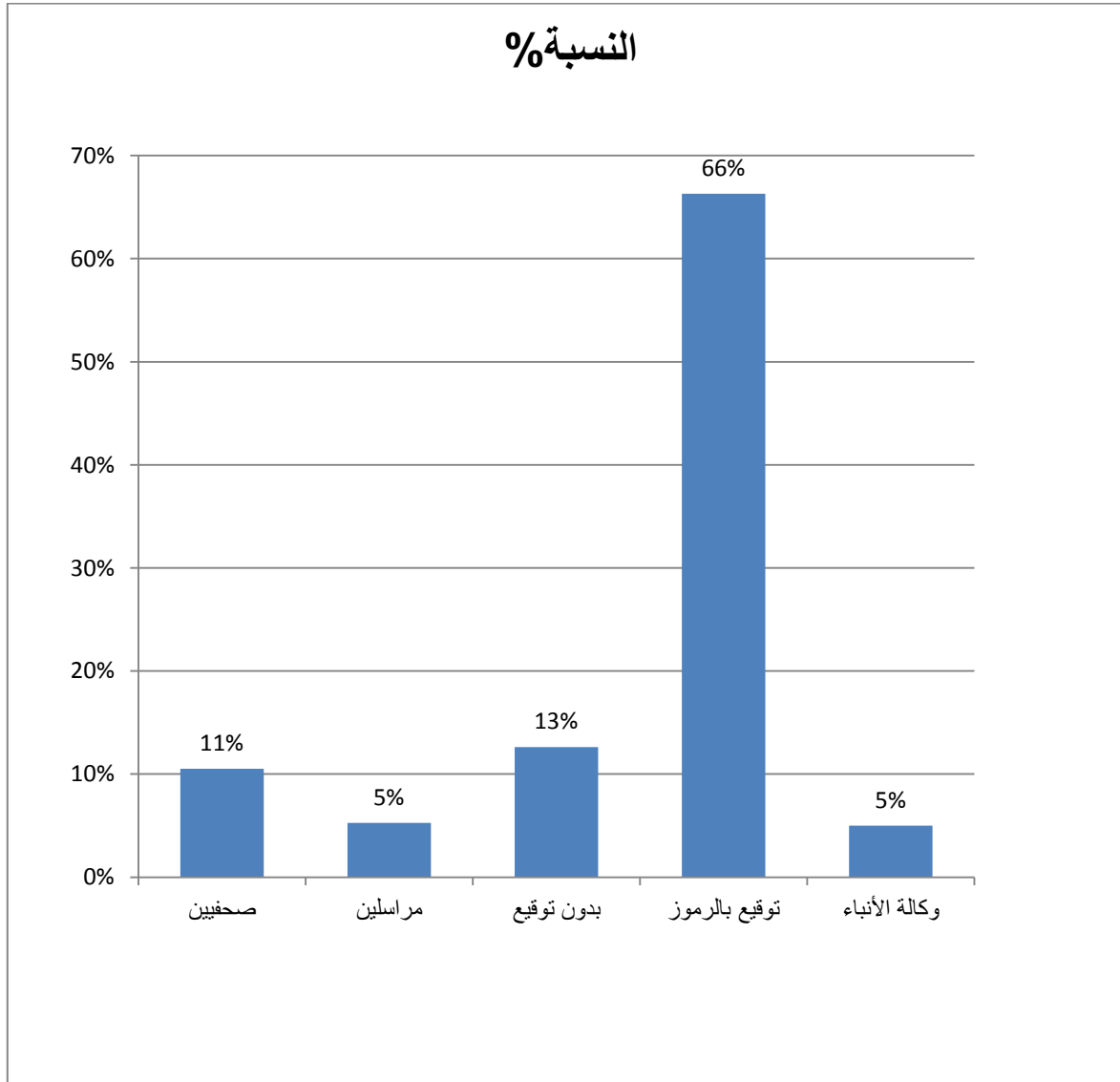
الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

وضعت الدراسة ضمن متغيراتها التعرف على طبيعة المصادر الإخبارية التي تشير إلى المرجعية عن هذه الموضوعات وقد أسفرت النتائج العامة المتعلقة بالمصادر التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي في تحرير المواد التنموية الصحفية المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر من خلال ما يوضحه الجدولين السابقين أن الجريدة اعتمدت بنسبة كبيرة على التوقيع بالرموز لتغطية المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة و ذلك بنسبة 66.31% و هو ما عادل ظهوره ب63 تكرارا من أصل 95 تكرارا كليا و هي نسبة تشكل الأغلبية، تليها المصادر غير الموقعة (بدون توقيع) ب12 تكرارا من أصل 95 تكرارا أي ما عادل 12.63%، أما اعتماد الصحيفة على مصادرها الذاتية من خلال صحفييها و مراسليها فقد ظهر بنسبة 10.52% للصحفيين و هو ما يوازي ظهورهم ب10 تكرارات و ظهور مراسلي الصحيفة ب5 تكرارات ومعدّل بلغ 5.26% من إجمالي النسب و هو ما يعكس حسب رأينا الإمكانيات التي تمتلكها الصحيفة من مكاتب و مراسلين موزعين عبر كامل جهات الوطن، كما اعتمدت الجريدة أيضا على وكالة الأنباء مرتين بمعدل 5.26%.

و مع ذلك تبقى قلة المصادر أمرا ملاحظا و هو ما يمكن تفسيره بتجنب ضياع الوقت، أو على الأرجح الاكتفاء بالمعلومات المقدمة من جهة معينة و هو ما يعني التركيز على المعلومة أكثر من مصدرها، و هو ما يجعلنا نقول بأنّ نوع المصادر التي تعتمد عليها الجريدة غير كافية لوحدها على الحكم على مدى اهتمام جريدة الشروق اليومي بقضية الإسكان ضمن جملة القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر.

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (15) أعمدة بيانية توضح نسبة المصادر المعتمد عليها في تحرير المواضيع المتعلقة بالإسكان والبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



9- فئة الفاعل

جدول رقم (22) يوضح تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقطاع الإسكان بحسب الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الفاعلين الأعداد	وزارة السكن والجماعات المحلية	وكالات عقارية ودواوين ترقية	مكاتب دراسات	مقاولين و متعاملين	مواطنين	أخرى
جانفي	3	1	0	0	7	0
فيفري	0	0	1	0	1	1
مارس	1	0	0	1	1	0
أفريل	5	0	1	2	3	0
ماي	2	1	0	0	3	0
جوان	1	0	0	2	7	0
جويلية	0	0	0	1	2	0
أوت	2	0	0	0	1	1
سبتمبر	1	0	0	1	1	0
أكتوبر	2	0	0	0	2	0
نوفمبر	2	0	0	0	4	0
ديسمبر	1	2	0	1	1	1
المجموع	20	4	2	8	32	3
النسبة%	28.98%	5.80%	2.90%	11.59%	46.37%	4.35%

جدول تلخيصي رقم (23) يوضح تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقطاع الإسكان في جريدة

الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	الفاعلين
28.98%	20	وزارة السكن و الجماعات المحلية
5.80%	4	وكالات عقارية و دواوين ترقية
2.90%	2	مكاتب دراسات
11.59%	8	مقاولين و متعاملين
46.37%	32	مواطنون
4.35%	3	أخرى
100%	69	المجموع

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

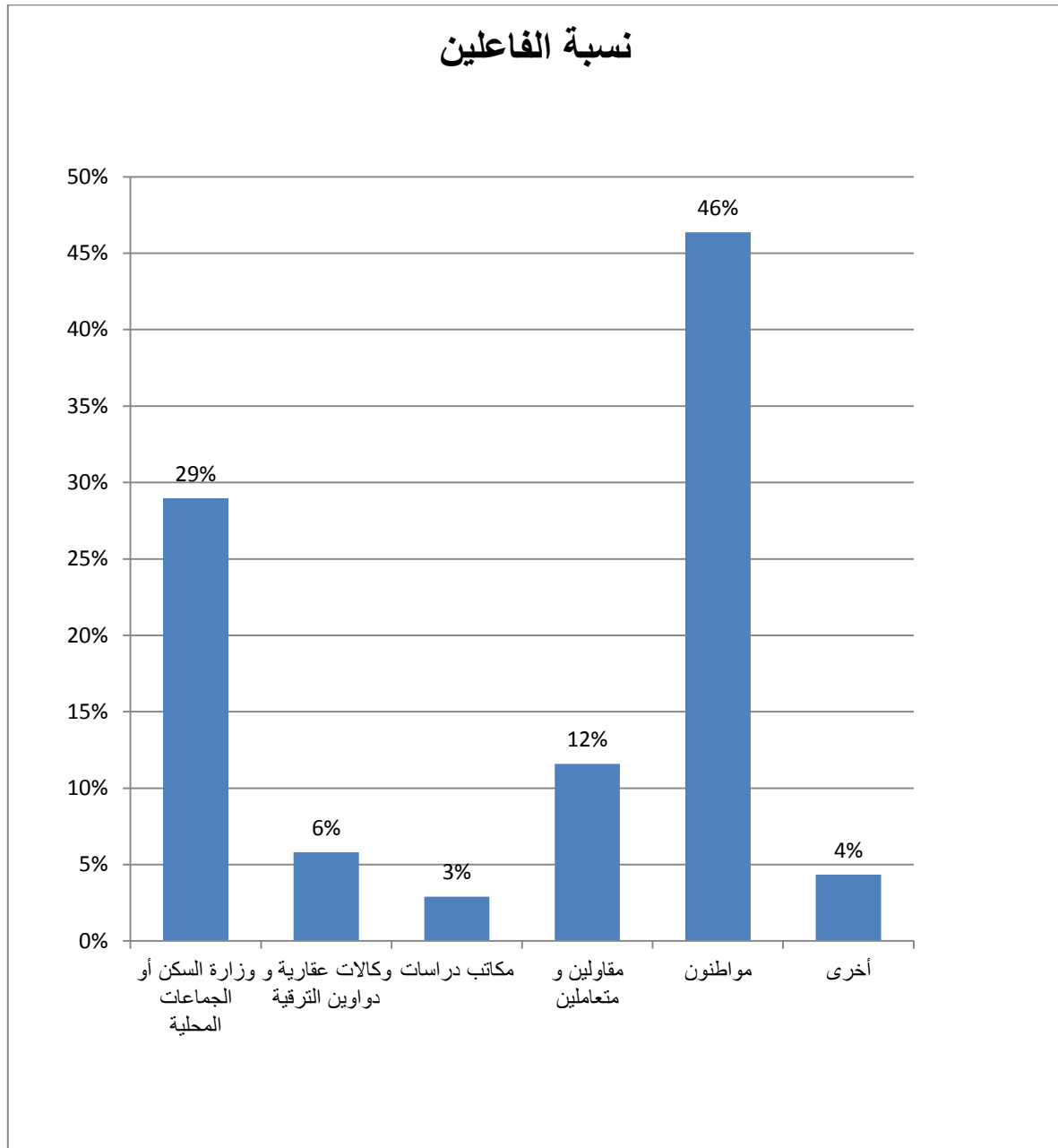
يتبن لنا من خلال معطيات الجدولين رقم (20 و 21) أن المواطنون كأهم طرف متعلق بقضية الإسكان كانوا أكثر ظهورا في ما يتعلّق بالمواضيع الخاصة بقطاع الإسكان و ذلك بنسبة 46.37% كما تحصّلت وزارة السكن و العمران على المرتبة الثانية بظهورها في هذه المواضيع باعتبارها النسق الهام و الطرف القار في كل ما يتعلّق بقضية السكن و الإسكان و كان ذلك بنسبة 28.98%، كما تحصّل المقاولون والمتعاملون على نسبة 11.59% و هو ما يؤدّي بنا إلى تقرير أن كل فاعل من الفاعلين المتبعين كان قليل الظهور، إذ حصلت الوكالات العقارية و دواوين الترقية على المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 5.80% في حين حظيت أطراف أخرى و مكاتب الدراسات على النسبتين 4.35% و 2.90%.

و تعدّ هذه التّائج حسب تقديرنا منطقية خاصة و أنه تبين معنا من خلال تحليلنا للمواد التنموية المتعلقة بقضية الإسكان و التي جاءت في عينة دراستنا المتعلقة بجريدة الشروق اليومي أن هذه الأخيرة قد أولت اهتماما بقضايا المواطنين و ذلك بإتاحة الفرصة لهم برفع انشغالاتهم و إظهار مواقفهم خاصة من القطاعات الإدارية في الدولة و قد وصلت هذه النسبة إلى أكثر من أربعين في المئة، كما أننا نشير في هذا الإطار أن ظهور المواطن بهذه النسبة لم يكن لإتاحة الفرصة له بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو المشاركة في التخطيط لمشاريع التنمية و إنما انحصر في مجمله في صورة احتجاجات و في رفع انشغالاته و كذا إظهار مواقفه تجاه الإدارات المحلية للدولة . و هو ما يفسّر لنا أيضا عدم اهتمام صحيفة الشروق اليومي بإشراك المواطن في عملية التنمية كما تفرضه أدبيات الإعلام التنموي و اكتفائها بممارسة دور الرقيب في المجتمع على كل مدخلاته و مخرجاته .

أما ظهور وزارة السكن و الجماعات المحلية بأكثر من عشرين في المئة فيعكس من جانبه إستراتيجية الصحيفة في محاولة إرضاء طرفي المعادلة الوطنية في قضية الإسكان هنا خاصة، و في مشاريع التنمية الاجتماعية بشكل عام :المسؤول و المواطن، و هو ما يفسّر لنا من جهته أيضا موقف الصحيفة أو اتجاهها الحيادي في معالجة المواضيع المتعلقة بالإسكان.

أما الأطراف الأخرى و المتعلقة بمؤسّسات الإنجاز خاصّة فظهورها الضعيف يعدّ متوقّعا لما ظهر معنا سابقا بعدم اهتمام جريدة الشروق اليومي بالتدابير أو باقتراح الحلول التي يمكن أن تخفّف من حدّة أزمة السكن في الجزائر و ذلك لغلبة الطابع الإخباري عليها باعتبارها يومية إخبارية بالدرجة الأولى.

شكل رقم (16) أعمدة بيانية توضح تكرار ظهور الأطراف الفاعلة والمتعلقة بقطاع الإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



10- فئة الاتجاه

جدول رقم (24) يوضح توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية و بحسب الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

اتجاه التغطية الأعداد	اتجاه ايجابي	اتجاه محايد	اتجاه سلبى
جانفي	0	5	3
فيفري	0	2	1
مارس	1	3	0
أفريل	1	5	3
ماي	0	2	2
جوان	1	7	3
جويلية	0	2	1
أوت	2	1	1
سبتمبر	0	3	0
أكتوبر	0	1	2
نوفمبر	1	3	2
ديسمبر	0	5	1
المجموع	6	39	19
النسبة %	%9.37	%60.94	%29.68

جدول تلخيصي رقم (25) يوضح توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	اتجاه التغطية
9.37%	6	اتجاه ايجابي
60.94%	39	اتجاه محايد
29.68%	19	اتجاه سلبي
100%	64	المجموع

يعدّ الهدف الأساسي الذي نسعى إلى تحقيقه من وراء متغيّر الاتجاه هو معرفة موقف الصحيفة أو الكشف عن الاتجاه الذي تبنته جريدة الشروق اليومي في تغطيتها للقضية المدروسة و ذلك يعكس بشكل غير مباشر موقفها منها. و قد تمّ إدراج ثلاثة متغيرات مستقلة لمعرفة الاتجاه الذي اتخذته صحيفة الشروق اليومي في معالجتها للمواضيع المتعلقة بالإسكان في الجزائر و هي الاتجاه الايجابي، الاتجاه الحيادي، الاتجاه السلبي.

ومن خلال التحليل الدقيق لمختلف أعداد عينة الدراسة و ما جاءت به معطيات الجدولين السابقين نلاحظ أنه و عبر كل أعداد العينة لاحظنا أن الاتجاه العام لعينة الدراسة هو الاتجاه الحيادي بنسبة كلية قدرت بـ 60.94% ساهمت فيها الأعداد المتعلقة بشهري جانفي و جوان خاصة بنسبة قدرت بـ 18 و 13% و هي نسبة تعبر عن الاتجاه العام لهذه الصحيفة، و باعتبار الشروق اليومي جريدة خاصة فمعروف على الصحف الخاصة بأنها أكثر تحفظاً و تعبيراً عن مواقفها من صحف القطاع العام و هو ما يجعلنا نقول بأن النتائج المتحصل عليها تعدّ منطقية بالمقارنة مع طبيعة الجريدة محل الدراسة.

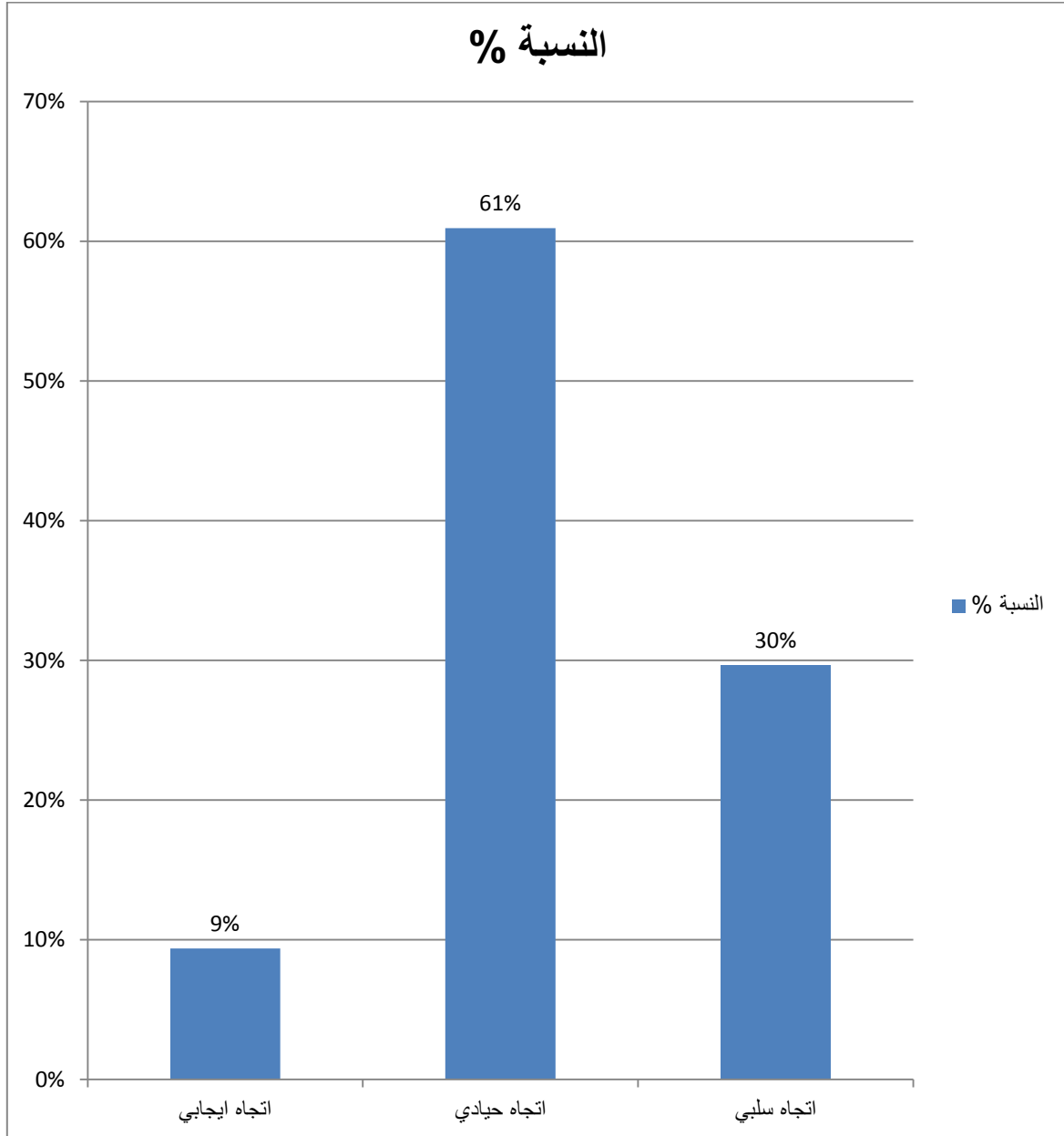
الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

و يلي الاتجاه الحيادي حسب معطيات الجدولين، الاتجاه السلبي بنسبة 29.68% ثم الاتجاه الايجابي في المرتبة الثالثة بنسبة 9.37%.

و حصيلة هذه المعطيات تؤكّد لنا أن صحيفة الشروق اليومي تنفرد بأعلى النسب المئويّة في ما يتعلق بالاتجاه المحايد و هو ما يعني أن الصحيفة أعلنت في معظم تغطياتها عن موقفها الحيادي عند تناولها لقضايا الإسكان في الجزائر، أما عن الفرق بين الاتجاهين السلبي و الايجابي فنلاحظ أن الصحيفة تخلت عن موقفها الايجابي في الكثير من تغطياتها.

شكل رقم (17) يوضح اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) بالنسبة للمواضيع

المتعلقة بالإسكان



11- فئة رقعة الاهتمام

جدول رقم(26) يوضح الرقعة التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

رقعة الإهتمام الموقع	ولايات الشمال	ولايات الشرق	ولايات الجنوب	ولايات الغرب	وطني
جانفي	1	4	0	1	2
فيفري	0	2	0	1	0
مارس	1	1	1	0	1
أفريل	0	5	0	0	4
ماي	0	4	0	0	0
جوان	2	8	1	0	0
جويلية	1	0	0	0	2
أوت	0	2	0	0	2
سبتمبر	0	0	1	0	2
أكتوبر	0	1	0	2	0
نوفمبر	0	6	0	0	0
ديسمبر	1	3	0	0	2
المجموع	6	36	3	4	15
النسبة%	%9.35	%56.25	%4.68	%6.25	%23.43

جدول تلخيصي رقم (27) يوضح الرقعة الجغرافية التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	رقعة الاهتمام
9.35%	6	ولايات الشمال
56.25%	36	ولايات الشرق
4.68%	3	ولايات الجنوب
6.25%	4	ولايات الغرب
23.43%	15	وطني
100%	64	المجموع

يلاحظ من خلال معطيات الجدولين السابقين رقم (26 و 27) أن ولايات الشرق حظيت بالمرتبة الأولى من حيث عدد المواد الصحفية المنشورة و المتعلقة بقضية الإسكان التي تهتم بها و ذلك بنسبة 56.25% أي ما يعادل 36 مادة و على اعتبار أن الأعداد التي اعتمدنا عليها كعينة للدراسة من جريدة الشروق اليومي تطبع بمطبعة الشرق و بالتالي فقد كان متوقعا بأن يكون اهتمامها بولايات الشرق أكثر من ولايات الجهات الأخرى و من الواضح أن هذه الرقعة حظيت بالنصيب الأوفر من حيث نسبة و عدد المواد الصحفية المنشورة و الفرق و كما هو ملاحظ بينها و بين بقية ولايات الجهات الأخرى شاسع، و قد حظيت المواضيع المتعلقة بالإسكان في بقية ولايات الجهات الأخرى في أفضل الحالات بنسبة 9.35% والتي حصدت منها ولايات الشمال ما قيمته 6 تكرارات.

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

لتأتي بعدها ولايات الغرب بنسبة اهتمام قدرت بـ 6.25% تليها في المرتبة الأخيرة ولايات الجنوب بعدد من التكرارات قدرت بـ 3 تكرارات و بمعدل بلغ 4.68%.

أما المواضيع الوطنية المتعلقة بالإسكان فقد جاءت في صدارة الترتيب بنيلها المرتبة الثانية بـ 15 مادة وبنسبة 23.43%.

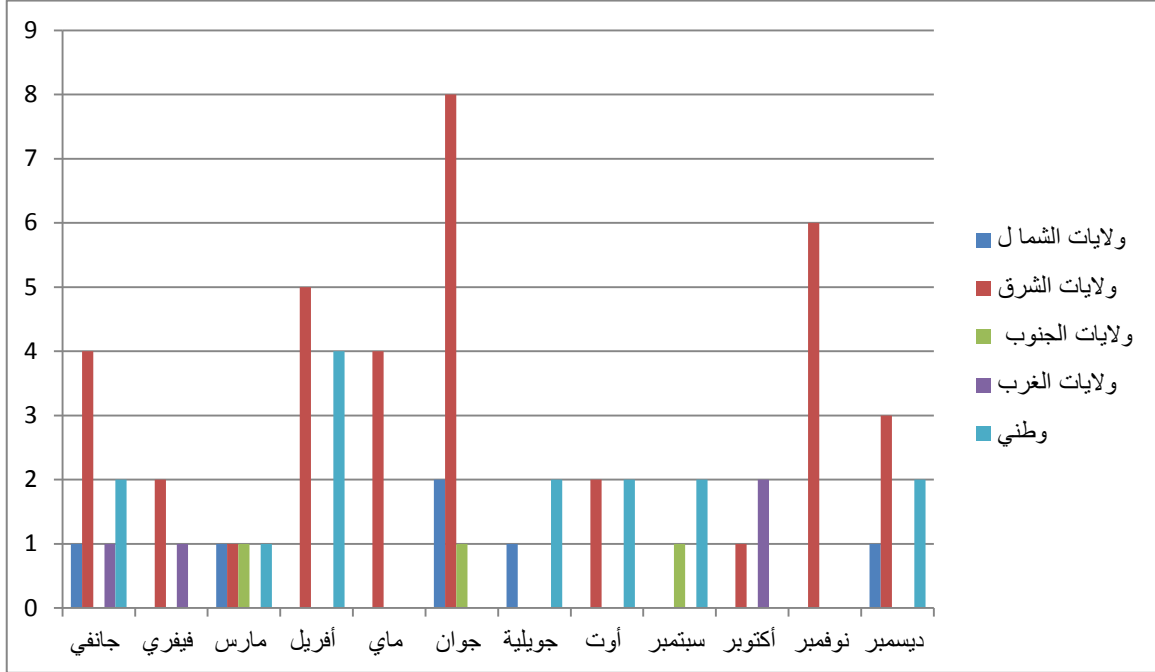
و في ما يخص تفسير النتائج المتعلقة بالجدولين يمكننا التأكيد على نقطة مهمة في تقديرنا و هي اعتماد صحيفة الشروق اليومي على إستراتيجية محدّدة فيما يتعلق بالتعامل مع المادة الصحفية المتعلقة بقضية الإسكان و هو ما نستشقه من خلال النسب المتفاوتة فيمكن تفسير التعاطي مع المعطيات الشرقية المتعلقة بقضية الإسكان و التي عرفت نشر 36 مادة صحفية ذات هذا البعد تليها المعطيات الوطنية الأكثر وفرة مقارنة بالمواد المتعلقة بولايات الغرب، الشمال أو الجنوب.

لكنّ الإشكال في الحقيقة يتعلّق بكون الجريدة جريدة وطنية و ليست جهوية و من المفروض أن ينعكس ذلك عبر صفحاتها فالملاحظ على الشروق اليومي أنّها تعكس طابعا جواريا لا وطنيا، لكن لا ينبغي أن يفهم مما سبق أنه لا ينبغي أن تنشر الجرائد الوطنية مواضيع جوارية و لكن المقصود أن الإشكال هو في حجم المعلومات الصحفية و تنوع رقع اهتماماتها.

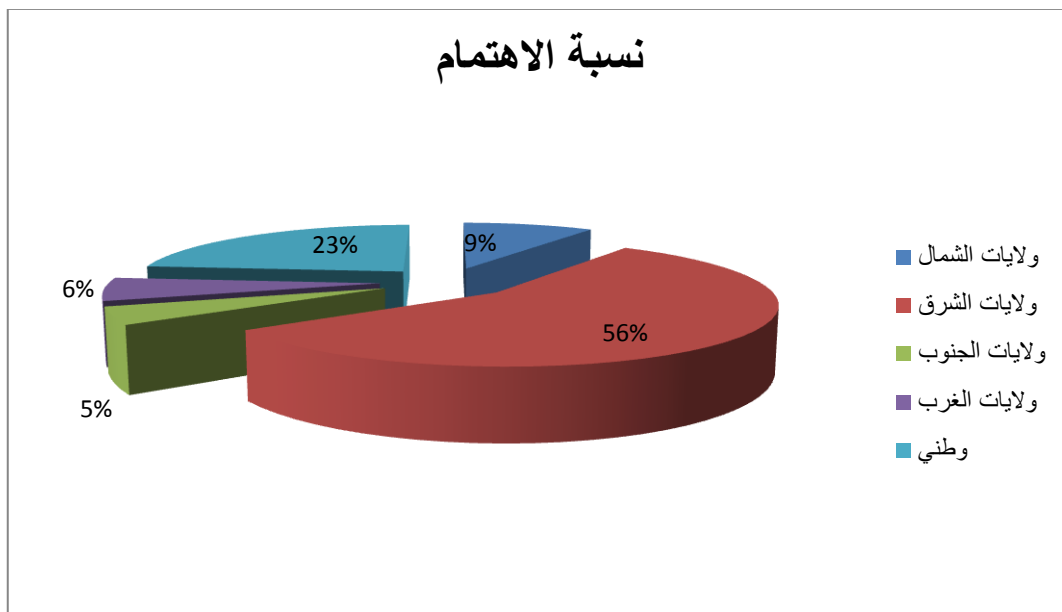
أما فيما يتعلّق بنشر أكثر من 50% من المواضيع المتعلقة بالإسكان التي تهتمّ بولايات الشرق فيمكن القول بأن هذا قد كان متوقعا و هو ما يعني أن القائمين على المؤسسة أبدوا اهتماما واضحا بضرورة تكييف المضامين المقدّمة عبر الجريدة و الجهة التي توزع فيها.

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (18) أعمدة بيانية توضح الرقعة التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



شكل رقم (19) يوضح نسبة الرقعة التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



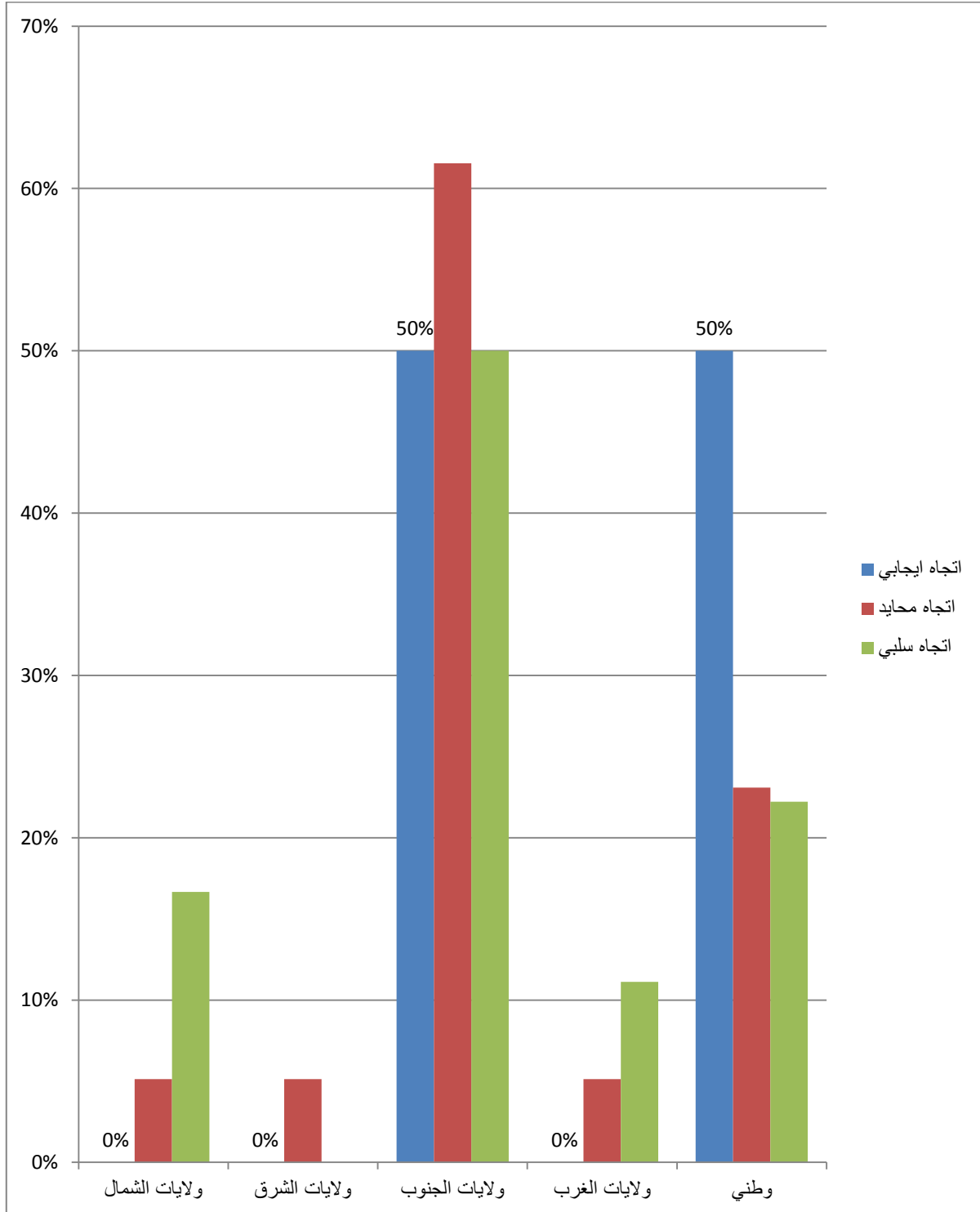
جدول رقم (28) يوضح توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية و رقعة الاهتمام في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الاتجاه		اتجاه ايجابي		اتجاه سلبى		رقعة الاهتمام
		ك	%	ك	%	
ولايات الشمال		0	0%	2	5.12%	3
ولايات الجنوب		0	0%	2	5.12%	0
ولايات الشرق		2	50%	24	61.55%	9
ولايات الغرب		0	0%	2	5.12%	2
وطني		2	50%	9	23.09%	4
المجموع		4	100%	39	100%	18

يوضح الجدول رقم (28) توزيع المادة الصحفية المتعلقة بقضية الإسكان في الجزائر حسب رقعة الاهتمام وحسب اتجاه التغطية كونها ايجابية، محايدة أو سلبية.

و توضح معطيات الجدول أن معظم التغطيات الايجابية تقاسمتها كل من فئة ولايات الشرق و فئة النطاق الوطني بالتّصف أي بمعدّل 50% لكلّ منهما في حين انعدمت التغطية الايجابية بالنسبة لولايات الجنوب و الغرب، أما التغطيات المحايدة فقد حضيت ولايات الشرق بنسبة 61.55% منها تليها المعالجات ذات الطابع الوطني بنسبة 23.09% ثم باقي الولايات بنسبة متساوية بلغت 5.12% لكلّ منها أمّا التغطيات السلبية فقد حصدت منها ولايات الشرق مرّة أخرى نسبة 50% تليها دائما المواضيع ذات الطّابع الوطني بنسبة 22.22% فولايات الشّمال بنسبة 16.66% ثم تأتي ولايات الغرب في المرتبة الرابعة بنسبة 11.12% في حين لم تحظى ولايات الجنوب بأيّ تغطية سلبية .

شكل رقم (20) أعمدة بيانية توضح نسبة المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية ورقعة الاهتمام في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

جدول رقم (29) يوضح توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب القوالب الصحفية و اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الاتجاه		اتجاه ايجابي		محايد		سلبى	
القوالب الصحفية		%	ك	%	ك	%	ك
الأخبار		100%	6	94.87%	37	42.10%	8
التقارير		0%	0	5.13%	2	26.31%	5
الروبورتاجات		0%	0	0%	0	0%	0
التحقيقات		0%	0	0%	0	26.31%	5
الأحاديث الصحفية		0%	0	0%	0	5.28%	1
المجموع		100%	6	100%	39	100%	19

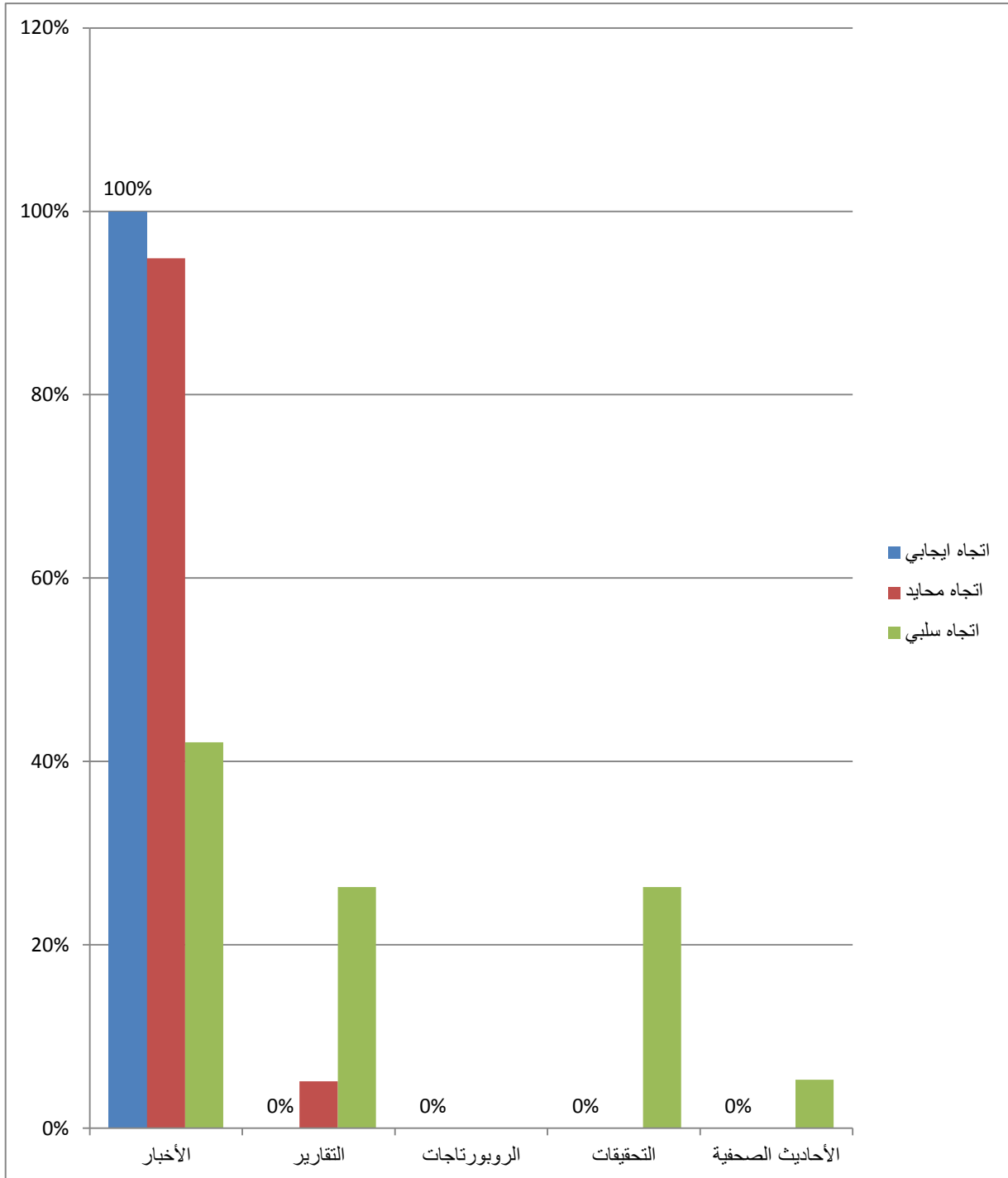
يوضح الجدول السابق رقم (29) توزيع المادة الصحفية حسب القوالب الفنية و حسب اتجاه التغطية و من خلال ما تظهره النتائج أو المعطيات الرقمية المتضمنة في الجدول فإن كل التغطيات الايجابية للمضامين المتعلقة بقضية الإسكان في الجزائر هي تغطيات خبرية بنسبة 100%، أما التغطيات المحايدة فقد ساهمت بها الأخبار بالدرجة الأولى بنسبة 94.87% ثم التقارير الصحفية بنسبة 5.13% في حين لم تكن هناك تحقيقات و لا أحاديث صحفية محايدة، أما التغطيات السلبية فقد احتلّ منها قالب الخبر الصحفي مرّة أخرى أعلى النسب من حيث المساهمة فيها إذ بلغت نسبته 42.10%، تليه التقارير والتحقيقات بنسبة بلغت 26.31% ثم الأحاديث الصحفية بنسبة 5.28%. و من خلال ماسبق يتبيّن معنا أن الاتجاه الحيادي كان السائد في جلّ التغطيات الصحفية التي قدّمها جريدة الشروق اليومي للمواضيع المتعلقة بالإسكان لسنة (2012) كما اتّضح معنا من خلال تحليل عينة الدراسة، و هو ما يجعل من وظيفة الصحيفة دورا رقابيا في المجتمع إذ لم تفوت هذه الأخيرة على نفسها بأن تكون لسان المسؤول وصوت المواطن الذي يعبر عن همومه، مشاكله و انشغالاته، و هو ما يمكننا من أن نشير أيضا في

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

هذا الصدد أن عدم تركيز صحيفة الشروق اليومي على التغطيات الإيجابية لم يصاحبه كما لاحظنا زيادة في حجم التغطيات السلبية و إنما انصبّ في زيادة مضاعفة من التغطيات المحايدة و هو ما يوضحه التمثيل

البياني الآتي:

شكل رقم (21) أعمدة بيانية توضح المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب القوالب الصحفية و اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



3-البطالة في جريدة الشروق اليومي من حيث الشكل:

1- فئة الموقع من الصحيفة

جدول رقم (30) يوضح توزيع مواضيع البطالة بحسب الأعداد و الموقع من الصحيفة

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الصفحة الأخيرة		الصفحات الداخلية		الصفحة الأولى		الموقع
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	الأعداد
0%	0	22.58%	7	0%	0	جانفي
0%	0	6.45%	2	0%	0	فيفري
0%	0	6.45%	2	0%	0	مارس
0%	0	6.45%	2	0%	0	أفريل
0%	0	3.22%	1	33.33%	1	ماي
0%	0	6.45%	2	0%	0	جوان
0%	0	0%	0	0%	0	جويلية
0%	0	9.67%	3	0%	0	أوت
0%	0	9.67%	3	33.33%	1	سبتمبر
0%	0	6.45%	2	0%	0	أكتوبر
0%	0	3.22%	1	33.33%	1	نوفمبر
0%	0	19.35%	6	0%	0	ديسمبر
0%	0	100%	31	100%	3	المجموع

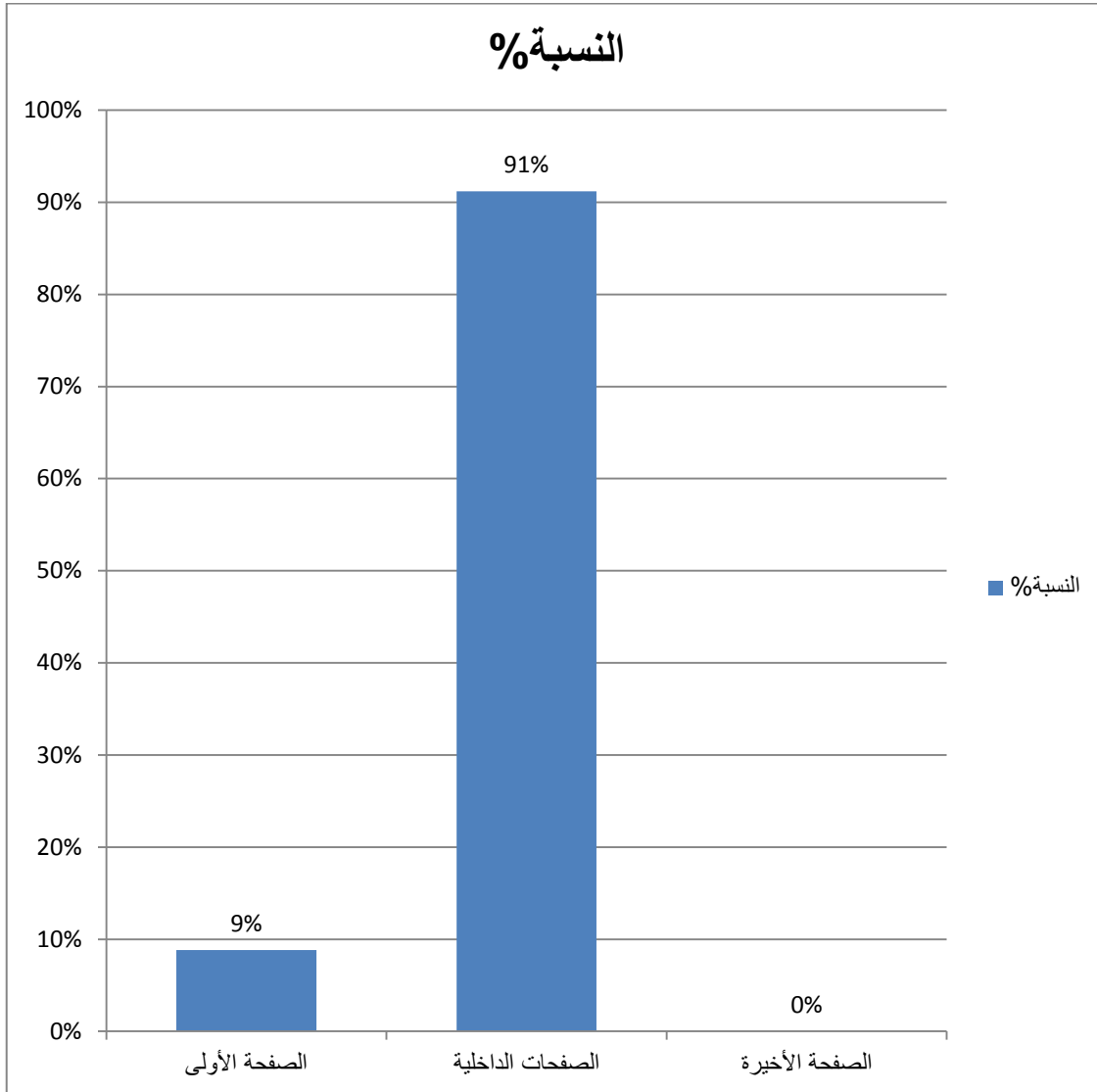
جدول رقم (31) يوضح تكرار مواضيع البطالة بحسب الموقع من الصحيفة

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	الموقع من الصحيفة
8.82%	3	الصفحة الأولى
91.17%	31	الصفحات الداخلية
0%	0	الصفحة الأخيرة
100%	34	المجموع

يلاحظ من خلال المعطيات السابقة و المتضمنة في الجدولين السابقين أن المواد التتموية التي جاءت بها الجريدة و المتعلقة تحديدا بقضية البطالة في الجزائر قد نشرت في أغلبها على مستوى الصفحات الداخلية للجريدة و ذلك بنسبة فاقت 91.17% و هو أمر منطقي كما سبق الإشارة لذلك من قبل، متبوعة بالصفحة الأولى و ذلك بنسبة 8.82% وهو أمر طبيعي بالنظر لعدد الصفحات الداخلية للجريدة و المقدرة بـ 22 صفحة. كما نشرت الصحيفة ثلاث مواد تنموية تتعلق بقضية البطالة في الصفحة الأولى للجريدة و هي في الأصل مخصصة لتقديم فكرة عامة عن مضمون العدد من الجريدة و قلّ ما تنشر بها كلّ المواد الإعلامية إلا في حالتين هما قلّة حجم مساحة هذه المادة أو أهميتها الكبيرة بالنسبة للصحيفة و معها القراء، و مع الأخذ بالسبب الثاني يصبح من الجلي و الواضح لنا أن جريدة الشروق اليومي قد أولت اهتماما بإيراد مواضيع البطالة في الصفحة الأولى و هو ما يفترض معه الإقرار بالأهمية التي أولتها جريدة الشروق اليومي لهذه المواضيع من خلال ما خصّتها لها من مواقع على صفحاتها. وفيما يلي التمثيل البياني الذي يوضح موقع المواد الصحفية المتعلقة بقضية البطالة من خلال ما جاءت به عينة الدراسة من الأعداد:

شكل رقم (22): أعمدة بيانية تمثل نسبة المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الموقع من الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

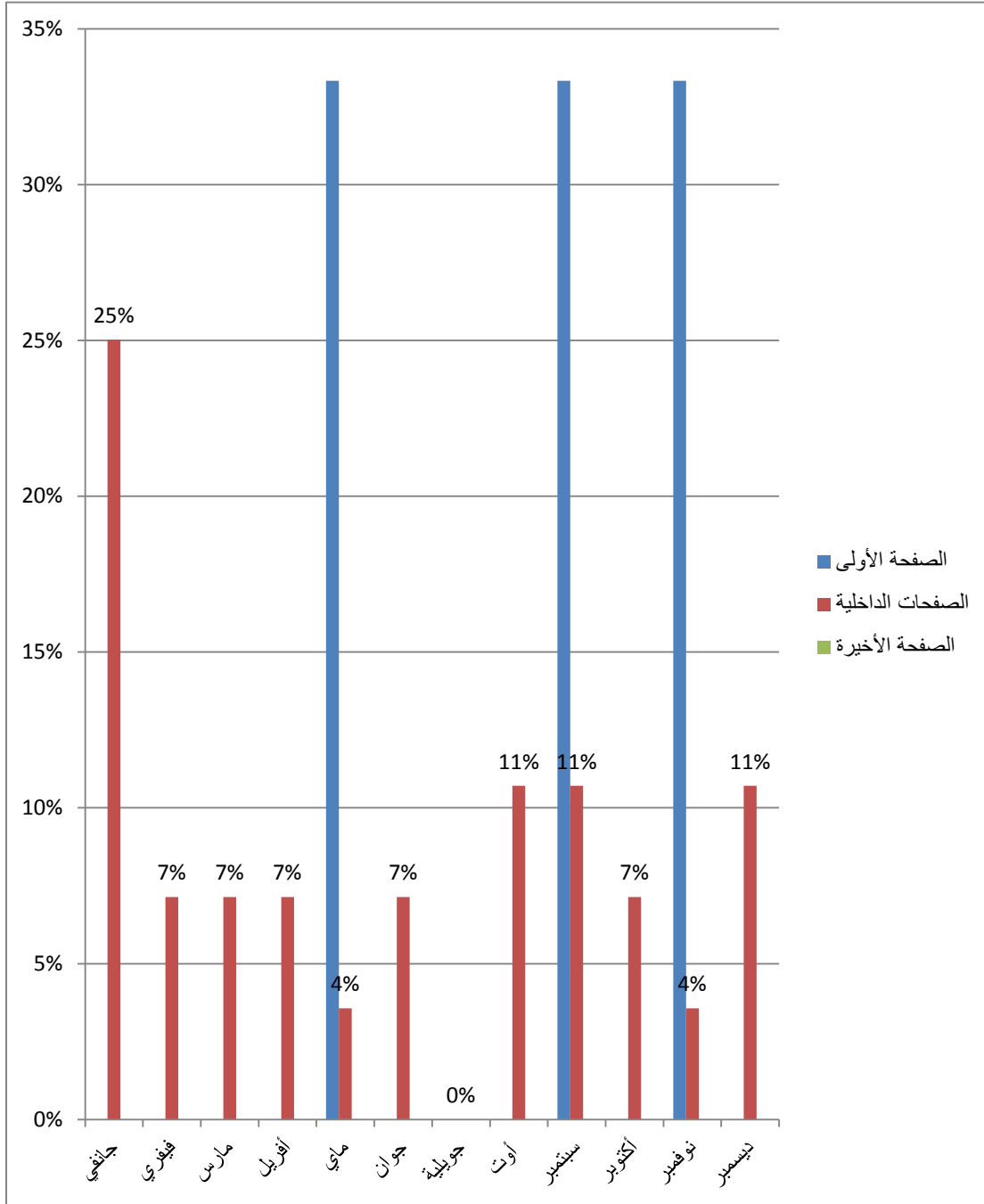
و أمّا عن تطوّر نشر هذه المواد من خلال الأعداد وفق ما يمثله الجدول الأول من فئة الموقع من الصحيفة فالواضح أن معدلات عملية النشر طوال السنة كانت متقاربة بشكل كبير اذا استثنينا طبعا شهر جويلية و الذي لم ترد أية مادة فيه، و كذا شهر جانفي و الذي عرف نشر 7 مواد تنموية. و أما عن المواد المنشورة على مستوى الصفحات الداخلية فقد عرفت معدّل نشر متقارب إلى حد كبير حيث تبدأ بشكل ملفت بالنسبة لشهر جانفي مطلع سنة (2012) لتتخفّض إلى النصف و أقل منه أي بمادتين فقط بدءا من شهر فيفري وإلى غاية شهر ديسمبر ، و أما عن الصفحة الأولى فقد تقاسمت الظهور بها كل من الأعداد المتعلقة بشهر ماي، سبتمبر و نوفمبر بنسبة 8.82%.

ولعل الشكل الآتي يفتح مجالا أكبر للتوضيح:

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (23) أعمدة بيانية توضح نسبة توزيع مواضيع البطالة بحسب الأعداد و الموقع من

الصحيفة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



جدول رقم (32) يوضح تكرار عدد الصفحات التي تناولت مواضيع البطالة بحسب الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	الأعداد
25.01%	7	جانفي
3.58%	1	فيفري
7.14%	2	مارس
7.14%	2	أفريل
7.14%	2	ماي
7.14%	2	جوان
0%	0	جويلية
7.14%	2	أوت
14.29%	4	سبتمبر
7.14%	2	أكتوبر
7.14%	2	نوفمبر
7.14%	2	ديسمبر
100%	28	المجموع

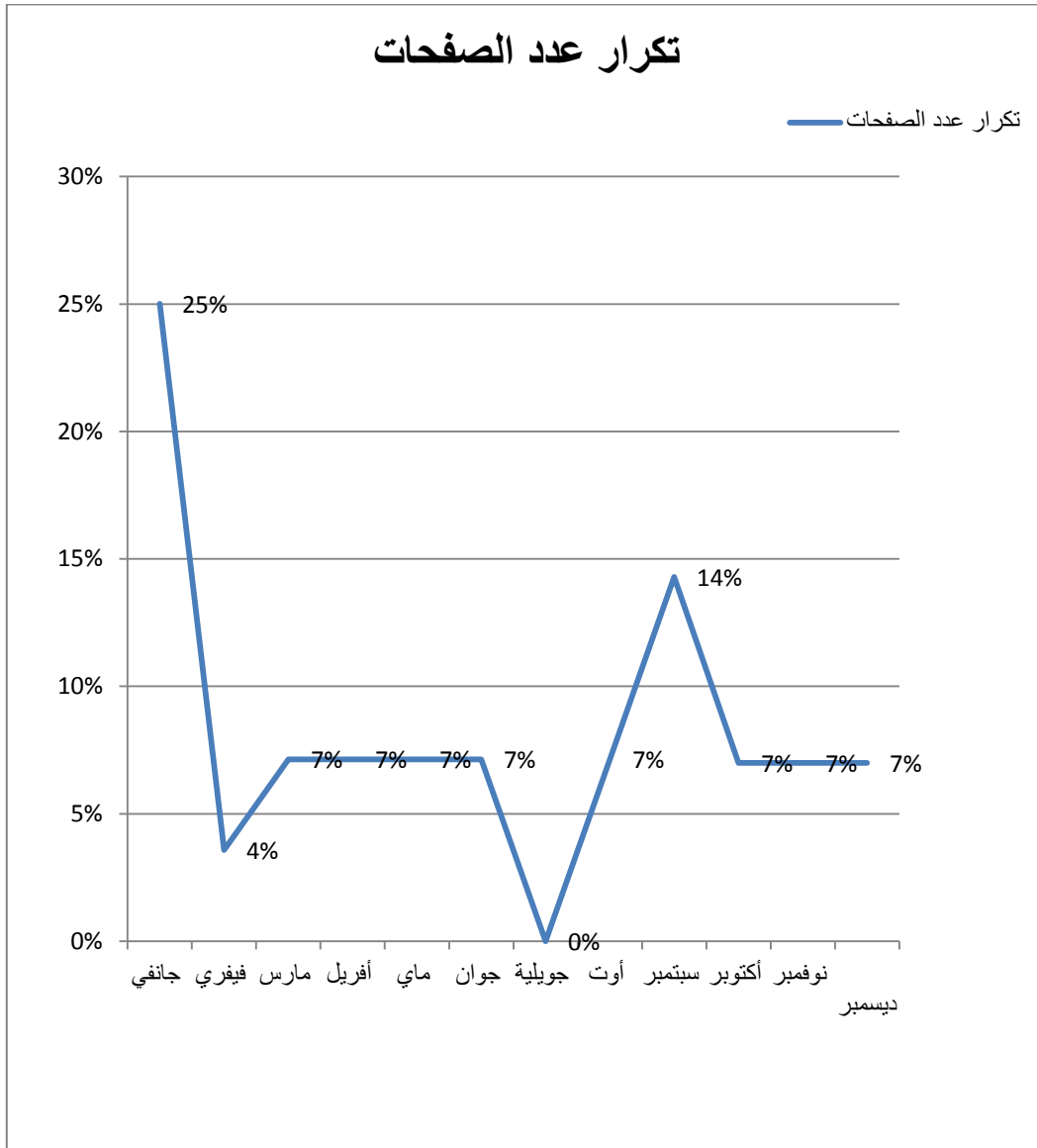
الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

في قراءة أولية للمعطيات الرّقمية من خلال الجدول السابق رقم (32) يتبيّن لنا أن جريدة الشروق اليومي قد أولت اهتماما للمواضيع المتعلقة بالبطالة في الجزائر في مطلع أو بداية (2012) بسبعة (7) صفحات إذ شهدت أعداد شهر جانفي أكبر تغطية صحفية للمواضيع المتعلقة بالبطالة بنسبة قدرت بـ 25.01% ثم أخذت النسب تقل مع بداية شهر فيفري لتستقر و تأخذ نوعا من الثبات بحيث لم تتعدى الصفحتين إلى غاية شهر سبتمبر أين قدر عدد الصفحات عنده الأربع صفحات بنسبة قدرت بـ 14.29% ، لتعاود النسب في الانخفاض بمعدل مستقر بالنسبة لبقية الأشهر أكتوبر، نوفمبر وديسمبر و التي عرفت نفس الاهتمام من خلال تساوي عدد التكرارات المثلة لعدد الصفحات المتضمنة للمواد التنموية المتعلقة بقضية البطالة في الجزائر بنسبة متعادلة بلغت 7.14% في هذه الأشهر.

وعلى اعتبار أن ارتفاع عدد الصفحات المخصصة لعرض موضوع ما يوضح بالضرورة أهمية هذا الموضوع بالنسبة للصحيفة فيمكننا القول في هذه الحالة أن صحيفة الشروق اليومي قد اهتمت بإيراد المواضيع المتعلقة بالبطالة في عدد معتبر من الصفحات و هو ما يعكس مدى أهمية الموضوع بالنسبة للصحيفة من خلال تعدد الصفحات التي خصصت لإيراده.

و لمزيد من التوضيح نعرض البيانات الواردة في الجدول السابق من خلال التمثيل البياني الآتي:

شكل رقم (24): تمثيل بياني تكرار عدد الصفحات التي تناولت مواضيع البطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



جدول رقم (33) يوضح تكرار مواضيع البطالة بحسب الصفحات و الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2013)

الصفحات الأعداد	ص 1	ص 3	ص 4	ص 5 ص 8	ص 9	ص 10 ص 24
جانفي	0	1	3	2	1	0
فيفري	0	0	0	0	2	0
مارس	0	0	0	2	0	0
أفريل	0	0	1	0	0	1
ماي	1	0	1	0	0	0
جوان	0	0	1	0	1	0
جويلية	0	0	0	0	0	0
أوت	0	0	0	2	1	0
سبتمبر	1	1	1	0	0	1
أكتوبر	0	1	0	1	0	0
نوفمبر	1	1	0	0	0	0
ديسمبر	0	1	2	0	0	0
المجموع	3	5	9	7	5	2
النسبة %	9.77%	16.13%	29.03%	22.58%	16.13%	6.45%

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

تكشف لنا المعطيات الرقمية و المتعلقة بالجدول رقم (33) و المتعلقة بتكرار مواضيع البطالة بحسب الصفحات و الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) الملاحظات التالية:

- احتلت المرتبة الأولى الصفحة الرابعة بنسبة 29.03% من إجمالي الصفحات الأخرى.
- أما المرتبة الثانية فجاءت بنسبة 22.58% و هي خاصة بالصفحات من الصفحة الخامسة (5) إلى الصفحة الثامنة (8) من إجمالي الصفحات الأخرى.
- أما المرتبة الثالثة فتحتلها الصفحة 3 و 9 من نفس الباب (باب المحليات) وذلك بنسبة بلغت 16.13% و هو الباب الذي تنشر الجريدة من خلاله كل المواضيع المحلية و لعل أبرزها تلك المتعلقة بقضايا التنمية الاجتماعية خاصة كقضايا الإسكان كما رأينا سابقا و قضية البطالة كما ظهر معنا من خلال المعطيات التي بين أيدينا وكما يظهره الجدول السابق باعتبار هذه الأخيرة تتماشى مع ما يتطلبه هذا الباب من الجريدة .
- أما المرتبة الرابعة فاحتلتها الصفحة الأولى بنسبة 9.77% من إجمالي النسب و هي نسبة هامة كما أشرنا إلى ذلك سابقا خصوصا و أنّ الصفحة الأولى تعدّ أهم الصفحات من حيث قيمتها الإعلامية بالنسبة للقارئ و للمؤسسة على حدّ سواء.
- و أخيرا المرتبة الخامسة احتلتها الصفحات الواقعة من الصفحة العاشرة و حتى الصفحة الأخيرة من الصحيفة بنسبة قدرت بـ 6.45% .

و من خلال هذه المعطيات تبين لنا أن جريدة الشروق اليومي اهتمت بشكل واضح بالمواضيع المتعلقة بالبطالة كمادة صحفية تخدم أغراض صحافة التنمية تحديدا عبر صفحاتها اليومية إلا أنها لم تساير التوازن بين صفحاتها.

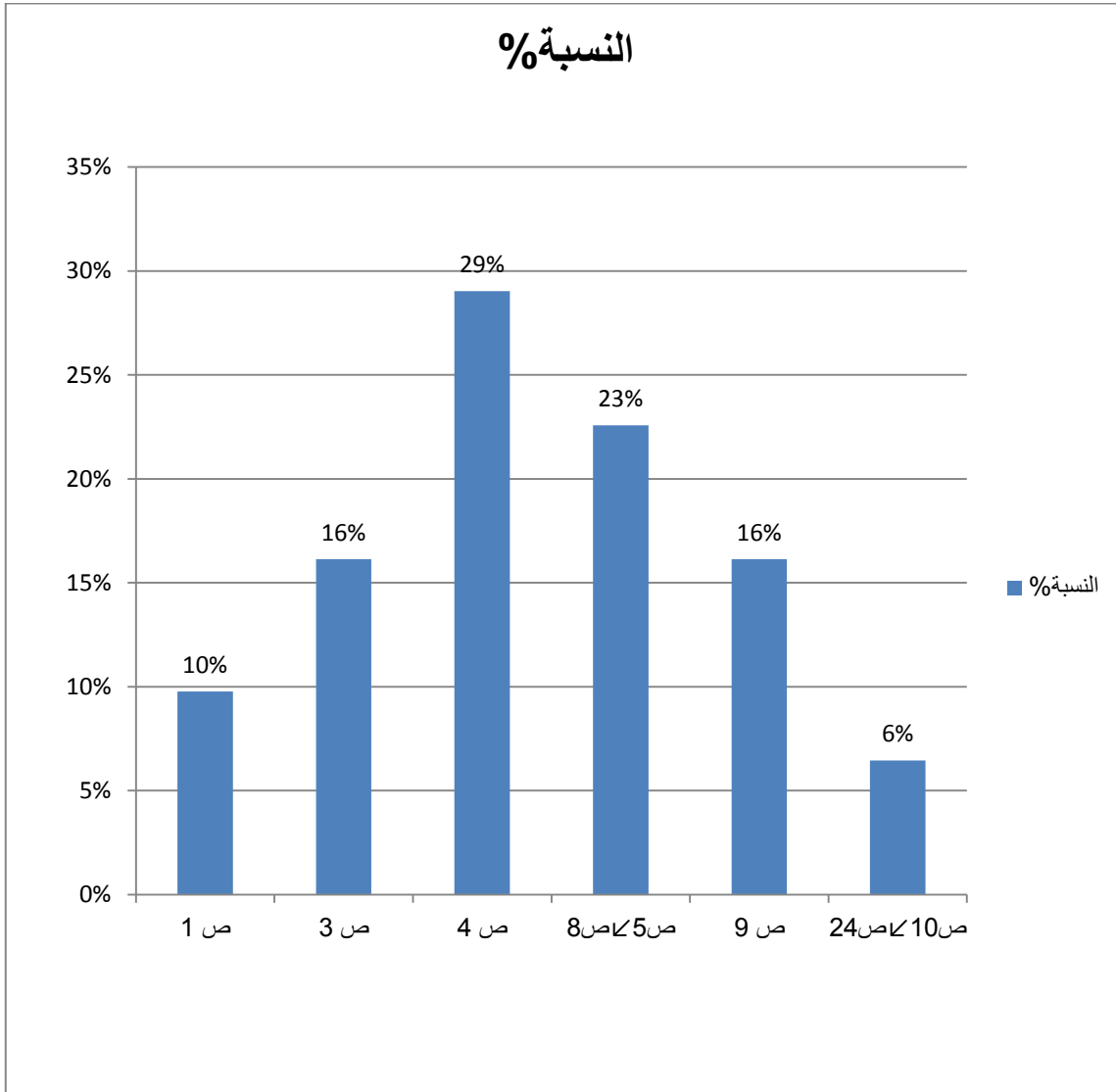
و ما يلفت انتباهنا أيضا هو أن الجريدة جعلت من الصفحة الرابعة فضاء واسعا لتغطية المواضيع الخاصة بالبطالة كما أنها لم تغفل الإعلان عنها في الصفحة الأولى و هو ما يوضح اهتماما متزايدا للصحيفة بهذه المواضيع خاصة و أن المواطن توّاق للحصول على معلومات

بشأنها بالنظر ربّما لما يمثله ملف البطالة و جديد عالم الشغل من أهميّة لدى القارئ الجزائري و ما له من تأثير على حياته الاجتماعية.

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

و فيما يلي أعمدة بيانية تمثل نسبة المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) بحسب الصفحات من الأعداد:

شكل رقم (25): أعمدة بيانية تمثل نسبة مواضيع البطالة بحسب الصفحات و الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



3- فئة الموقع من الصفحة

جدول رقم (34) يوضح تكرار مواضيع البطالة بحسب الأعداد و الموقع من الصفحة

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الموقع من الصفحة	كامل الصفحة	أعلى يمين الصفحة	أعلى يسار الصفحة	قلب الصفحة	أسفل يسار الصفحة	أسفل يمين الصفحة
جانفي	0	1	0	4	1	1
فيفري	0	0	0	0	1	1
مارس	0	0	0	1	1	0
أفريل	0	0	0	2	0	0
ماي	0	0	0	2	0	0
جوان	0	0	0	1	0	1
جويلية	0	0	0	0	0	0
أوت	0	1	0	0	0	1
سبتمبر	0	0	2	2	0	0
أكتوبر	0	2	0	0	0	0
نوفمبر	0	0	0	1	1	0
ديسمبر	0	1	0	0	1	1
المجموع	0	5	2	13	5	5
النسبة %	%0	%16.67	%6.67	%43.32	%16.67	%16.67

جدول تلخيصي رقم (35) يوضح تكرار مواضيع البطالة بحسب الموقع من الصفحة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	الموقع من الصفحة
0%	0	كامل الصفحة
16.67%	5	أعلى يمين الصفحة
6.67%	2	أعلى يسار الصفحة
43.32%	13	قلب الصفحة
16.67%	5	أسفل يسار
16.67%	5	أسفل يمين
100%	31	المجموع

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

نستخلص من المعطيات المتضمنة في الجدولين السابقين مايلي:

- احتل موقع قلب الصفحة و الذي تمّ فيه نشر المواضيع المتعلقة بقضية البطالة بحسب أعداد العيّنة و صفحات الجريدة الصادرة بنسبة بلغت **43.32%** من إجمالي المواقع كما احتلت منها الأعداد المتعلقة بشهر جانفي النصيب الأوفر ب **4** تكرارات من جملة **13** تكرارا يليه شهر أفريل، ماي و سبتمبر ب **2** تكرارين لكل منهم فباقي الأعداد متباينة تجتمع في باقي النسبة.

- في المرتبة الثانية جاءت المواقع " أعلى يمين، أسفل يمين و أسفل يسار الصفحة" بنسبة قدّرت ب**16%** لكل موقع على حدا و قيمة هذه النسب مجتمعة تمثل نصف النسبة الكلية أي حوالي **50 %** و هو ما يوضّح لنا بدقّة تركيز جريدة الشروق اليومي على نشر المواد المتعلقة بالبطالة في هذه المواقع على حساب المواقع الأخرى .

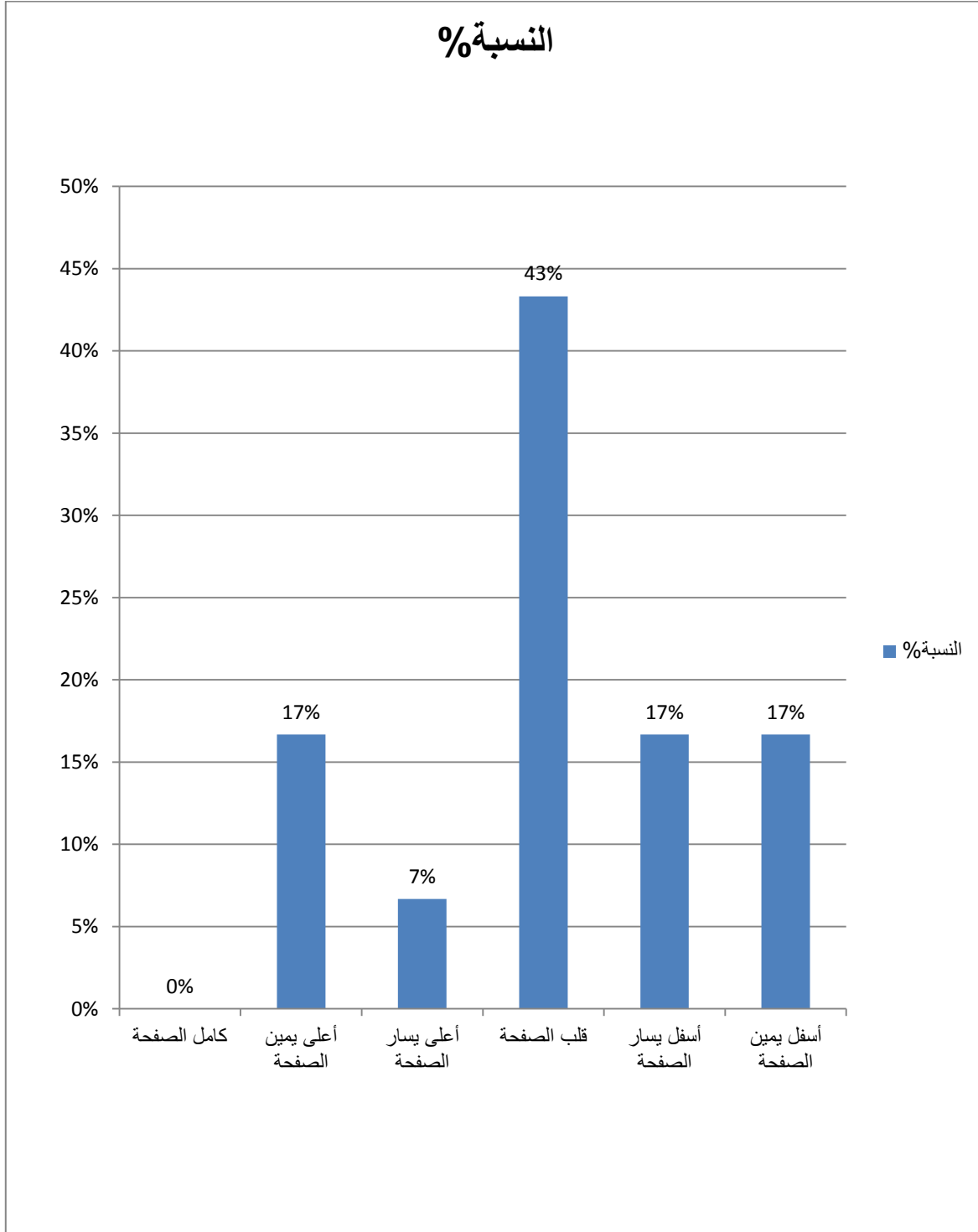
- أما موقع "أعلى يسار الصفحة" فقد احتلّ المرتبة الثالثة وبلغت نسبته أيضا **9.37%** من إجمالي المواقع التي نشرت فيها المواضيع الموجهة لخدمة قضية البطالة في الجزائر.

و هذه النتيجة تعطي لمواضيع البطالة في صحيفة الشروق اليومي مكانا أساسيا من خلال الشكل و الموقع الذي ظهرت فيه تحديدا و هو ما يظهر سعي جريدة الشروق اليومي إلى محاولة جذب اهتمام قرائها بهذا الموضوع و هو ما يظهر أيضا أهمية كبيرة له بالنسبة للجريدة والقارئ على حدّ سواء خاصة و أنّ مثل هذه المواضيع تثير اهتمامات المواطن و تأتي في صلب اهتماماته من جهة و اهتمامات الإعلام التنموي من جهة أخرى و هو ما يفسّر الدور الريادي الذي تضطلع به الصحافة المكتوبة من جهتها في مناقشة المشاكل و القضايا التي يهتمّ بها القارئ الجزائري و المتصلة تحديدا بالجوانب الحياتية المختلفة له، و قضية مثل البطالة تعدّ مؤثّرا على ما يعانیه المواطن الجزائري من مشاكل مجتمعية تؤثر بشكل أو بآخر في مسيرة التنمية الاجتماعية و المحلية.

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (26): أعمدة بيانية تمثل نسبة مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصفحة

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



4- فئة القوالب الصحفية

جدول رقم (36) يوضح توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالبطالة

بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

المجموع	حديث صحفي	تحقيق	روبورتاج	تقرير	خبر	القوالب الصحفية الأعداد
0	0	0	0	2	5	جانفي
0	0	0	0	0	2	فيفري
0	0	0	0	0	2	مارس
0	0	0	0	0	2	أفريل
0	0	0	0	0	2	ماي
0	0	0	0	0	2	جوان
0	0	0	0	0	0	جويلية
0	0	0	0	0	3	أوت
0	0	0	1	1	2	سبتمبر
0	0	0	0	0	2	أكتوبر
0	0	0	0	1	1	نوفمبر
0	0	0	0	1	2	ديسمبر
0	0	0	1	5	25	المجموع
%0	%0	%0	%3.23	%16.13	%80.64	النسبة %

جدول تلخيصي رقم (37) يوضح تكرار القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	القالب الصحفي
80.64%	25	خبر
16.13%	5	تقرير
3.23%	1	روبورتاج
0%	0	تحقيق
0%	0	حديث صحفي
100%	31	المجموع

يتبين لنا من خلال الجدولين السابقين و المتعلقين بتكرار استخدام القوالب الصحفية في نقل المواد الصحفية المتعلقة بقضية البطالة في الجزائر أن قالب الخبر الصحفي كان أكثر القوالب استخداما من طرف الجريدة وقد جاء في المرتبة الأولى بنسبة 80.64% يليه قالب التقرير بنسبة 16.13%، ليحتل قالب الروبورتاج المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 3.23%، في حين لم تعتمد الصحيفة على قالب التحقيق و الحديث في أي عدد من أعداد عينة الدراسة.

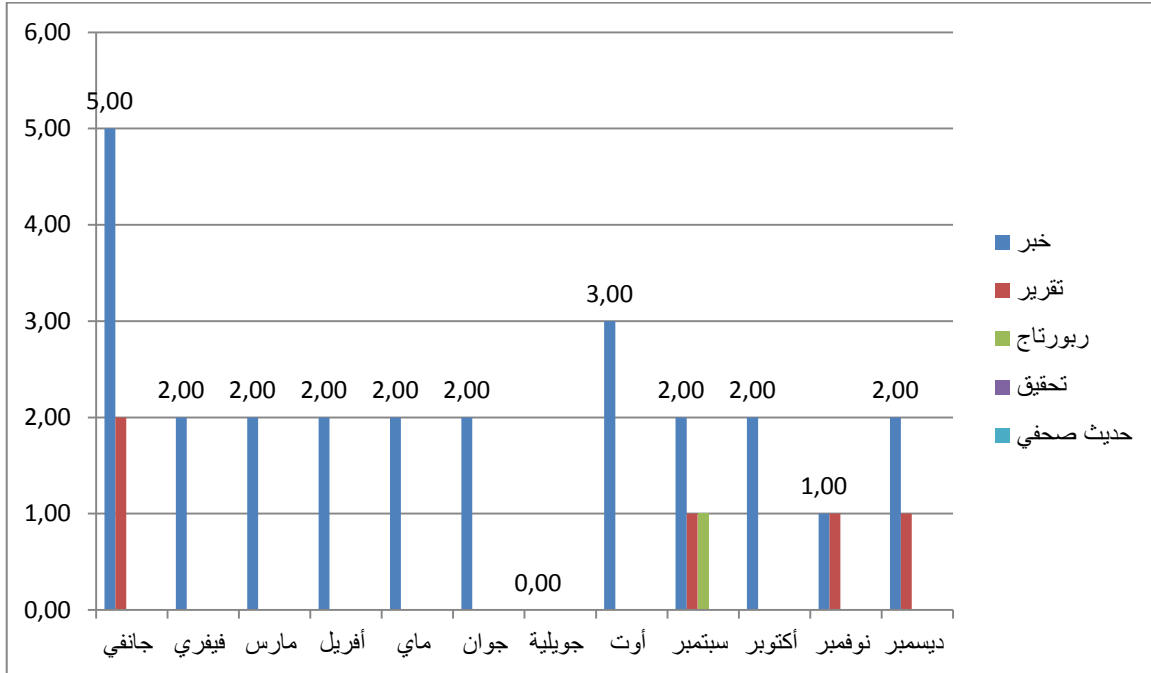
و بغرض الإحاطة بمختلف جزئيات الموضوع المقرر في كل أعداد الدراسة وعلى اعتبار أنه من بين تساؤلات الدراسة كما تقدّم هو الوقوف على معرفة أكثر القوالب الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي في تقديم المادة الصحفية التنموية المتعلقة بمشكل البطالة في الجزائر ، فقد لاحظنا أن بناء التصور العام لجريدة الشروق اليومي في ما يتعلق بالمضامين الصحفية الموجهة لخدمة قضية البطالة في الجزائر تمّ على أساس أخبار بسيطة غير فاسحة المجال من خلال ذلك للتفسير، التحليل أو التأويل و هو ما يفسّر

الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

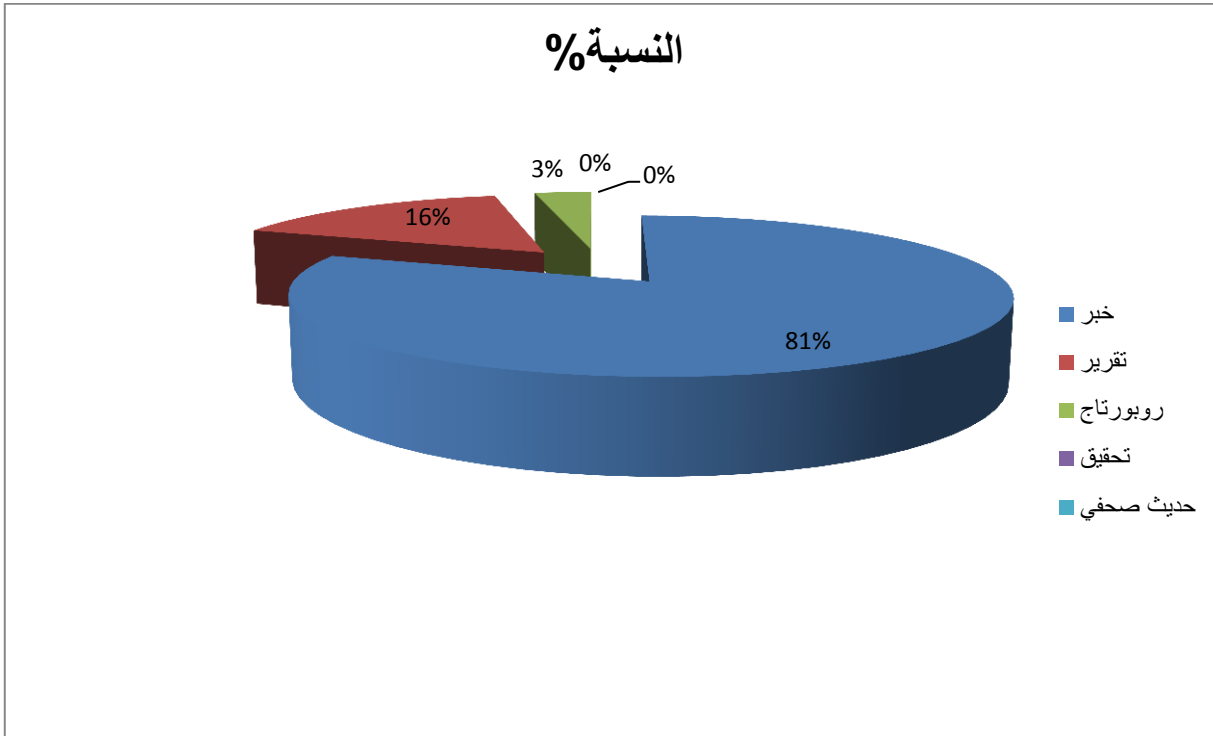
احتلال هذا النوع الصحفي المرتبة الأولى ضمن قافلة الأنواع الصحفية الأخرى و حقيقة كُنّا نأمل أن يكون التحقيق الصحفي على رأس القوالب المعتمدة من طرف الصحيفة على اعتباره يشرح و يفسّر و يبحث في الأسباب و العوامل الاجتماعية التي تكمن وراء القضية أو المشكلة التي يدور حولها التحقيق و بالتالي يصل على الأقل إلى نتيجة عمّا إذا كانت مؤشرات قضية البطالة في الجزائر تسيّر في اتجاه سلمي أو إيجابي. لكن ما حدث أن التقرير كنوع صحفي تقدّم على التحقيق بنسبة 16.13% ففي كثير من الأحيان تمّت معالجة موضوع البطالة في قالب التقرير في الوقت الذي كان من المفروض خوضها في إطار تحقيق. واستجابة و الطّبيعة الأساسية للصحيفة باعتبارها صحيفة إخبارية فقد كان من الطبيعي أن تحتلّ هذه الأخيرة صدارة القوالب الصحفيّة المعتمدة و ذلك بنسبة 80.64%. أما الروبورتاج الصحفي و الذي لم تعتمد الصحيفة إلى استعماله عدا مرّة واحدة فقد كان من البديهي ظهوره بنسبة جدّ ضعيفة لم تتجاوز 3.23%.

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (27): أعمدة بيانية توضح توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



شكل رقم (28): توضيحي لتكرار القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



5- فئة العناصر التبيوغرافية (عناصر الإبراز)

جدول رقم (38) يوضح توزيع وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في

جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

المجموع	إطارات	صورة موضوعية	صورة شخصية	عنوان عادي	عنوان رئيسي	وسائل الإبراز الأعداد
10	1	2	0	4	3	جانفي
2	0	0	0	2	0	فيفري
2	0	0	0	2	0	مارس
2	0	1	0	1	0	أفريل
2	0	0	0	1	1	ماي
3	1	0	0	2	0	جوان
0	0	0	0	0	0	جويلية
4	0	1	0	2	1	أوت
5	0	1	0	3	1	سبتمبر
2	0	0	1	0	1	أكتوبر
2	0	0	0	1	1	نوفمبر
4	0	0	1	2	1	ديسمبر
38	2	5	2	20	9	المجموع
%100	%5.26	%13.16	%5.26	%52.64	%23.68	النسبة%

جدول رقم (39) يوضح تكرار وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	وسائل الإبراز
23.68%	9	عنوان رئيسي
52.64%	20	عنوان عادي
5.26%	2	صورة شخصية
13.16%	5	صورة موضوعية
5.26%	2	إطارات
100%	38	المجموع

الفصل الرابع — تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

بيّن لنا الجدولين السابقين عناصر الإبراز التي رافقت نشر المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) وذلك للإجابة على سؤال الدراسة الأخير و الذي ينصّ على ماهيّة العناصر المستخدمة في إبراز موضوعات الإسكان و البطالة من حيث العناوين و الصور و الإطارات و هل توجد هناك فروقات ذات دلالة إحصائية حول هذه العناصر التيبوغرافية المستخدمة في الصحيفة عينة الدراسة وقد تمّ استخراج التوزيعات التكرارية و النسب المئوية لإجابات هذا السؤال في الصحيفة محلّ الدراسة والجدولين السابقين بيّنا ذلك.

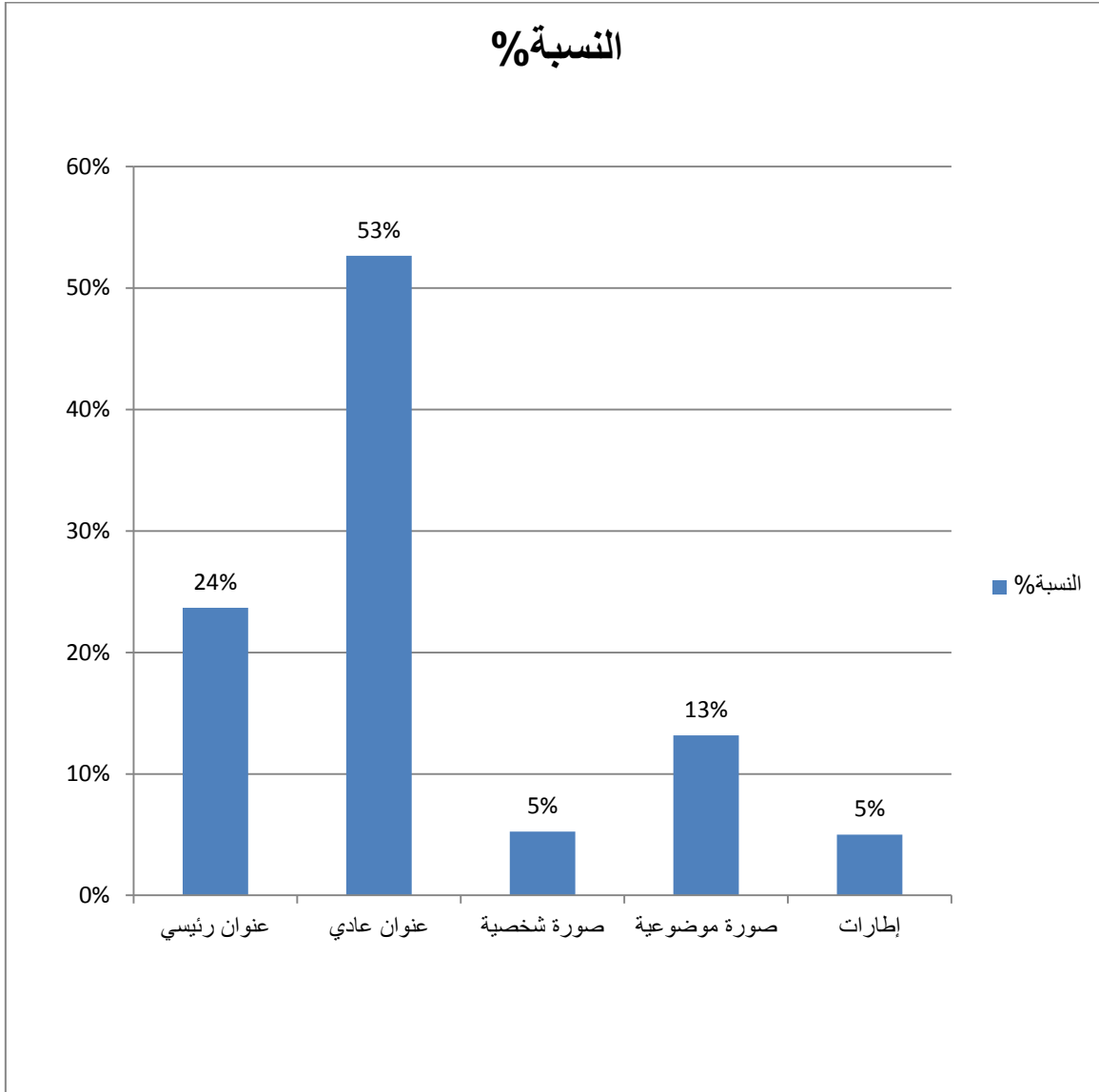
و قد أشارت النتائج إلى أنّ عنصر العنوان العادي حصل على أعلى التكرارات على مستوى المجموع الكلّي للعناصر التيبوغرافية المتعلقة بالعناوين و الصور و الإطارات المستخدمة في إبراز المواضيع المتعلقة بالبطالة في الجزائر و ذلك بنسبة 52.64% يليها عنصر استخدام العنوان الرئيسي بنسبة 23.68% لتأتي الصورة الموضوعية في المرتبة الثالثة ضمن جملة العناصر بنسبة بلغت 13.16%، ليحتلّ العنصرين المتبقين وهما الصورة الشخصية و الإطارات المرتبة الرابعة بنفس النسبة و التي قدّرت بـ 5.26% لكلّ منهما.

و يدخل استخدام العناصر التيبوغرافية كمواد مدعّمة للمضامين الصحفية المقدّمة في إطار جذب اهتمام القراء لما لهذه الأخيرة من تأثير على وضوح المعاني و مدركات القارئ فالعناوين الرئيسية و الفرعية على سبيل المثال و التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي بشكل عام كما تراءى لنا من خلال المعطيات الرقمية تعتبر بمثابة مشيرات يتمّ على أساسها تأكيد الاتجاه أو الاهتمام بالمحتوى وكذا جذب اهتمام القراء نحو المواد و المعلومات المنشورة. أمّا الصّورة الصحفية و التي اهتمت صحيفة الشروق اليومي بإيرادها في تدعيم نشر المواضيع المتعلقة بالبطالة و ذلك بنسبة 18,42% موزّعة على الصّورة الشخصية و الصّورة الموضوعية فقد كانت مرتبطة بشكل مباشر بالموضوع نذكر منها ما يخصّ الصور الشخصية كصور شخصية لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أو صورة لوزير العمل و التشغيل الطيب لوح، أو صورة الأمانة العامة لحزب العمال لويّزة حنون،... الخ.

و يعدّ ظهور عناصر الإبراز السابقة بهذه النسب المعتبرة تأكيدا على الأهمية التي أولتها صحيفة الشروق اليومي لإبراز المواضيع المتعلقة بالبطالة في الجزائر خلال سنة (2012).

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (29) توضيحي لنسب استخدام عناصر الإبراز في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



4-البطالة في جريدة الشروق اليومي من حيث الموضوع:

6- فئة نوعية الموضوع

جدول رقم (40) يوضح توزيع نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

أخرى	تلاعبات في التوظيف فساد و محسوبة	احتجاجات للمطالبة بالعمل،بالإدماج و خلق مناصب شغل دائمة	استحداث مناصب شغل	طرد تعسفي للعامل	نوعية الموضوع الأعداد
0	0	4	1	2	جانفي
0	0	2	0	0	فيفري
1	0	1	0	0	مارس
0	1	1	0	0	أفريل
0	0	0	2	0	ماي
0	0	2	0	0	جوان
0	0	0	0	0	جويلية
0	2	0	1	0	أوت
1	0	1	2	0	سبتمبر
1	0	0	1	0	أكتوبر
2	0	0	0	0	نوفمبر
0	0	1	2	0	ديسمبر
5	3	12	9	2	المجموع
%16.13	%9.78	%38.71	%29.03	%6.45	النسبة%

جدول رقم (41) يوضح تكرار نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة
في جريدة الشروق اليومي لسنة 2012.

النسبة %	التكرار	نوعية المواضيع
6.45%	2	طرد تعسفي للعمال
29.03%	9	استحداث مناصب شغل
38.71%	12	احتجاجات للمطالبة بالعمل، بالإدماج أو بخلق مناصب شغل دائمة
9.78%	3	تلاعبات في التوظيف، فساد و محسوبية
16.13%	5	أخرى
100%	31	المجموع

الفصل الرابع — تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

يلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن المواضيع الخاصة بالاحتجاجات المتعلقة بالبطالة أو المطالبة بالعمل و الإدماج و بتوفير أو خلق مناصب شغل دائمة احتلت المرتبة الأولى وذلك بنسبة بلغت 38.71%، تليها المواضيع المتعلقة باستحداث مناصب للشغل و التي احتلت نسبة 29.03%، أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها المواضيع الأخرى بنسبة 16.13%، في حين احتلت المواضيع المتعلقة بتلاعبات في التوظيف المرتبة الأولى وذلك بنسبة بلغت 9.78%، لتتال المواضيع المتعلقة بالطرد التعسفي للعمال نسبة 6.45% من جملة المواضيع المتعلقة بقضية البطالة والمنشورة من خلال جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) وفقا لما جاءت به عينة الدراسة من الأعداد المختارة.

إن الهدف من مناقشة النتائج هو محاولة ربطها بالواقع و مدى تطابقها مع ما تعرفه المؤشرات المتعلقة بالبطالة بالجزائر و بهذا الصدد يمكننا أن نشير إلى النقاط التالية:

أولت جريدة الشروق اليومي اهتماما بالمواضيع المتعلقة بالاحتجاجات للمطالبة بالتشغيل و التي ظهرت معنا بمعدّل معتبر بلغ 38.71% و للإشارة و وفقا لما اطلعنا عليه من جملة الكتابات المنشورة أن أغلب مواد النشر جاءت متضمنة لمواضيع الاحتجاجات و التي قام بها شباب بطّالون و الذين يعدّون الشريحة الاجتماعية الأكثر إصابة بالبطالة في الجزائر، وبخصوص هذه النقطة دائما و وفقا لما اطلعنا عليه يمكننا القول أنّ من أبرز العوامل المؤدّية لتفاقم أزمة البطالة في أوساط الشباب غياب التجربة، وعدم تماشي التخصص المتحصّل عليه من الجامعات و مراكز التكوين مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية و الإدارية حيث أن أغلب المطالبين بالعمل و الإدماج يطالبون بالعمل في الشركات الموجودة قرب أماكن اقاماتهم وبولاياتهم و ما تعدّ الاحتجاجات التي قام بها شباب الجنوب في شهر مارس (2013) إلا دليلا على ذلك، فهذه السنة عرفت عدّة احتجاجات و مسيرات قام بها البطّالون في الجنوب احتجاجا على سياسة التوظيف في الشركات النفطية العاملة في حقول النفط و الغاز، و طالب شباب المنطقة بوضع حدّ لما أسموه "الحقرة والتهميش" من العمل في الشركات البترولية، و طالبوا بمحاسبة من وصفوا بالمفسدين في ملفّ الشغل تزامنا مع ذكرى 24 فيفري لتأميم المحروقات.

هذه الاحتجاجات للإشارة دفعت الحكومة إلى اتخاذ عدّة تدابير لقطع الطريق أمام محاولات بعض السياسيين لاستغلال موجة الغضب، خاصة بعدما تحدّثت أوساط إعلامية أجنبية عن ربيع جزائري انطلق من الجنوب، و تقرّر عقب اجتماع مجلس وزاري مشترك جملة من التدابير منها إعطاء الأولوية في تغطية

الفصل الرابع — تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

احتياجات المؤسسات المتمركزة في ولايات الجنوب، لليد العاملة المحليّة كما تقرّر إعفاء العاطلين عن العمل من الفوائد على القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة.

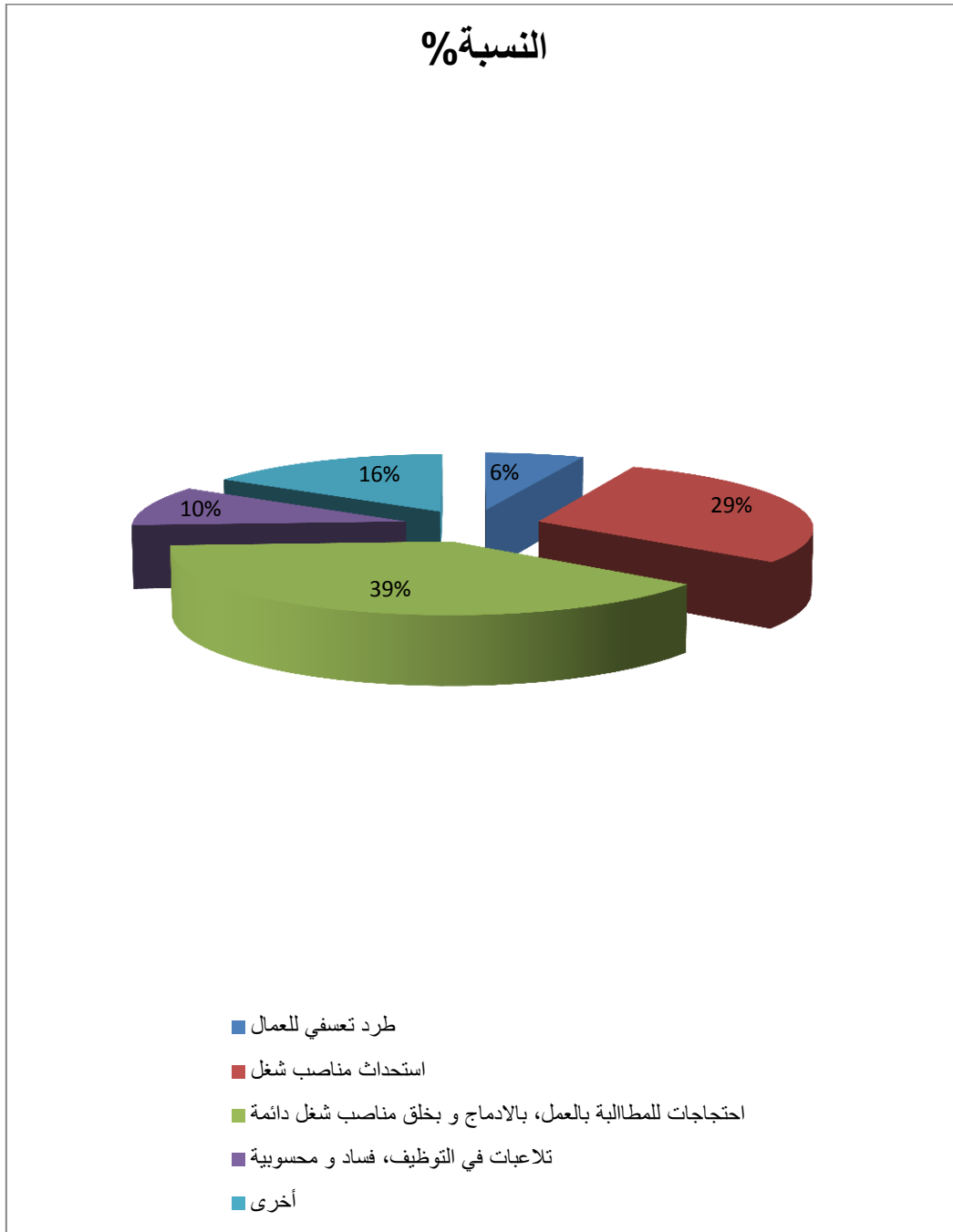
و أمّا عن المرتبة الثانية فقد احتلتها المواضيع المتعلقة باستحداث مناصب للشغل فقد ظهرت بنسبة 29.03% و هي نسبة ضعيفة تبيّن أن نسبة المشاريع المتعلقة باستحداث مناصب الشغل لاتزال ضعيفة و لا تفي بالتكفل بطلبات المواطن البطال و بخاصّة الشاب منه و هو ما يدلّ من جهته على عدم تكفل السلطات بالوضع الاجتماعي للمواطن بالشكل المطلوب نظرا لغياب سياسة جادّة، موضوعيّة و دائمة للتكفل بمشاكل الشباب أمام ما يعاينه هذا الأخير من تهميش.

وقد حلّت من جانبها أيضا المواضيع الأخرى في الترتيب الثالث بنسبة 16.13% و هي المواضيع التي تناولت من خلالها صحيفة الشروق اليومي قضية القضاء على الأسواق الفوضوية في الجزائر و هي الخطوة التي أدّت أو تسببت في خلق أزمة بطالة جديدة في أوساط الشباب الجزائري، وكذا بعض المواضيع التي تعلّقت بمشاريع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخطوة بادرت بها الحكومة للتخفيف من حدّة البطالة كما أشرنا لذلك سابقا ومن خلال الشقّ النظري للدراسة.

ظهر المواضيع المتعلقة بضلوع الفساد و المحسوبية و التلاعبات في التوظيف في المرتبة الرابعة و بنسبة 9.78% يشير لنا بأن صحيفة الشروق اليومي لم تكنفي بالتعرض لقضية(البطالة) لوحدها و إنما لمست في أحيان قليلة بعض الجوانب الهامة المتعلقة بها كظاهري المحسوبية و الفساد و التي ما فتئت تتجدّر بالبلاد في كل الميادين و القطاعات الاجتماعية و التي جعلت ثمارها جدّ مؤسفة.

أما المواضيع المتعلقة بالطرد التعسفي للعمال فقد جاءت في آخر الترتيب بنسبة 6.45% و هو ما يدلّ من جهته أن الدولة تخلّت كثيرا عن إجراءات الطرد التعسفي انطلاقا من النسبة التي ظهرت معنا بها هذه المواضيع ، خاصّة مع ازدياد الحاجة إلى خلق فرص جديدة للعمل تتوازي و حجم الطلبات عليها و على اعتبار أنّ أزمة التشغيل و مشكلة البطالة في الجزائر تصوّر بحقّ أهم القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر و أبرز التحديات التي تعرفها كما أن ارتفاع نسبتها يتنافى و سياسة التنمية الاجتماعية بالجزائر و التي تنبؤ بامتصاص كافة البطالين على لسان بعض المسؤولين.

شكل رقم (30) توضيحي لنسب طبيعة المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



7- فئة طبيعة المعلومات

جدول رقم (42) يوضح توزيع طبيعة المعلومات المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

رفع انشغال	انعكاسات أزمة البطالة	إجراءات لتقليص حدة البطالة	طرح مشاكل	نقل تصريح	طبيعة المعلومات الأعداد
5	0	0	0	2	جانفي
2	0	0	0	0	فيفري
1	1	0	0	0	مارس
1	0	0	1	0	أفريل
0	0	2	0	0	ماي
2	0	0	0	0	جوان
0	0	0	0	0	جويلية
0	0	2	1	0	أوت
0	1	2	1	0	سبتمبر
0	1	0	0	1	أكتوبر
0	0	2	0	0	أنوفمبر
1	0	0	0	2	ديسمبر
12	3	8	3	5	المجموع
%38.71	%9.68	%25.81	%9.68	%16.12	النسبة %

جدول تلخيصي رقم (43) يوضح تكرار طبيعة المعلومات المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	طبيعة المعلومات
16.12%	5	نقل تصريح
9.68%	3	طرح مشاكل
25.81%	8	إجراءات لتقليص حدة البطالة
9.68%	3	انعكاسات أزمة البطالة
38.71%	12	رفع انشغال
100%	31	المجموع

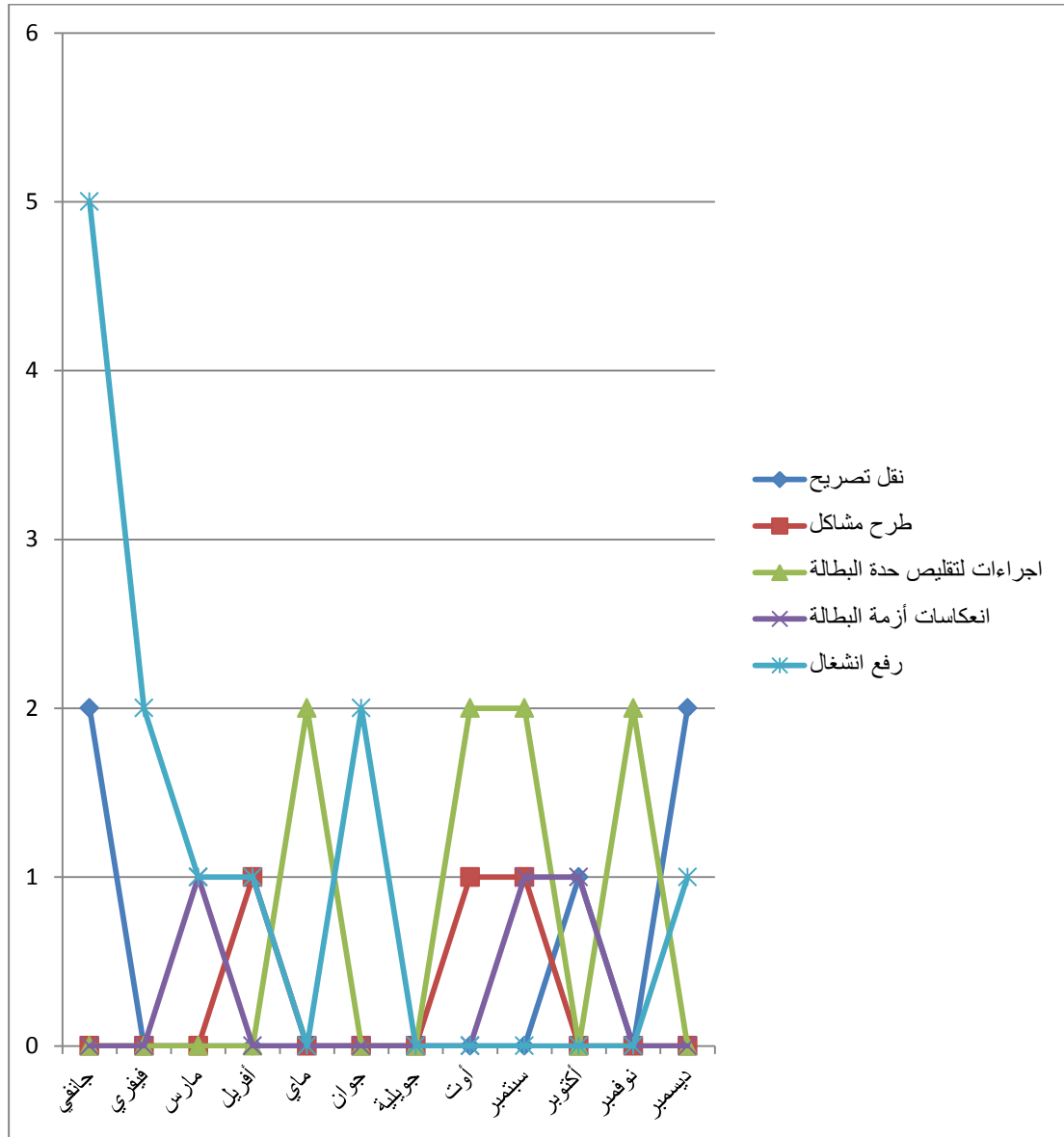
من خلال معطيات الجدولين السابقين و المتعلقين بتكرار نوعيّة المواضيع المتعلقة بقضية البطالة ضمن عينة الأعداد من جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) يمكننا أن نلاحظ أنّ المواضيع المتعلقة برفع الانشغال جاءت في صدارة المواضيع بمعدّل قدر بـ 38.71%، تليها في المرتبة الثانية المواضيع المتعلقة بإجراءات تقليص البطالة بنسبة 25.81%، لتحتلّ المرتبة الثالثة بدورها كل المواضيع المتعلقة بنقل التصاريح و ذلك بنسبة 16.12%، لتأتي في المرتبة الأخيرة كل من المواضيع الخاصة بطرح مشاكل متعلقة بالبطالة و أيضا انعكاساتها بتكرار قدر بـ 3 تكرارات لكل موضوع و نسبة 9.68% لكل منهما. و يعزى ظهور المواضيع المتعلقة برفع الانشغالات في المرتبة الأولى بنسبة 38.71% لاستجابة الصحيفة حسب تقديرنا لانشغالات المواطن و حقّه في إعلام مستمرّ بكل ما يحدث من حوله، و لأنّ

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

الأخبار الصحفية تتميز بكون المعلومات تمثل فيها العنصر الأساسي و لما تتسم به الأخبار من الآنية والفاعلية و المقدرة على التأثير من خلال الوقائع، فقد استجابت صحيفة الشروق اليومي لهذه القاعدة في أغلب أعدادها بحيث تم عرض 8 أخبار تهم المواطن البطال بالدرجة الأولى و تتعلق بإجراءات تبنتها الدولة للتقليل من حدة البطالة و هو ما مثلته نسبة 25.81% كجديد برامج الحكومة و وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي يعقود ما قبل التشغيل ، و إعلانات فتح مسابقات التوظيف و كذا تحليل بعض الانشغالات على ضوء تصريحات شخصيات مسؤولة كوزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي وبعض القائمين على الوكالات و المديريات التي تتكفل بقطاع التشغيل في الوطن و أيضا بعض القائمين على الإدارات المحلية من ولاية و رؤساء دوائر أو بلديات و هو ما مثلته نسبة نقل التصريحات و التي بلغت 16.12%.

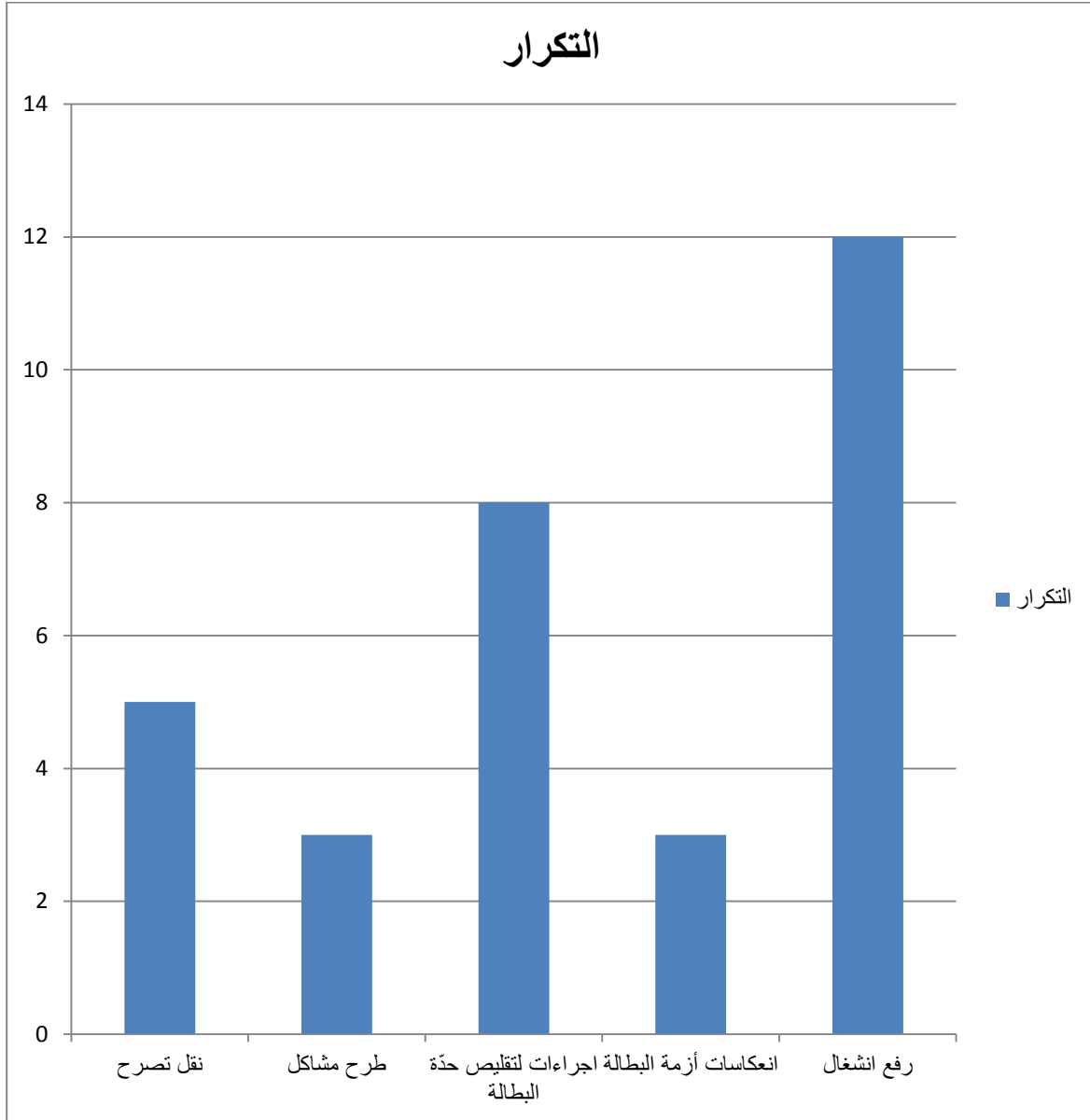
إلا أنه و من خلال ما لاحظناه من معطيات الجدولين الرقمية فإن جريدة الشروق اليومي و على تنوع المواضيع المتعلقة بقضية البطالة في الجزائر من خلال مختلف القوالب التي اعتمدت عليها في تقديم مادتها الصحفية ، إلا أنها لم تتجه إلى وضع خطابها على مواطن الداء و المتعلقة بأزمة البطالة أو رسم خطوط الخروج منها وذلك بالرغم مما فسحته من مجال عبر أخبارها لإسماع صوت المواطن إلى المعنيين و المسؤولين و هو ما تمثله نسبة رفع الانشغال و التي قدرت بـ 38.71% مما يلي حسب رأينا وظيفة صحافة التنمية في التوعية و التعريف و الوقوف خاصة عند أكبر المشكلات التي يعاني منها المواطن و ذلك كأولى الخطوات في إيجاد حلول لها.

شكل رقم (31) يوضح نسبة نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



شكل رقم (32) يوضح تكرار نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



8- فئة الفاعل

جدول رقم (44) يوضح تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقضية البطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الفاعلين الأعداد	وزارة و مديريات التشغيل و الضمان الاجتماعي	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)	وكالات دعم و تشغيل الشباب ANEM ANGEM ANSEJ	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	بطالون	أخرى
جانفي	1	1	0	0	3	3
فيفري	1	0	0	0	2	0
مارس	0	0	0	0	1	1
أفريل	1	0	0	0	0	1
ماي	0	0	0	0	0	2
جوان	0	0	0	0	2	0
جويلية	0	0	0	0	0	0
أوت	0	0	1	1	1	1
سبتمبر	0	0	0	2	2	2
أكتوبر	1	0	0	0	1	0
نوفمبر	0	0	0	2	0	0
ديسمبر	0	0	0	0	0	3
المجموع	4	1	1	5	12	13
النسبة %	%11.11	%2.78	%2.78	%13.8	%33.3	%36.1
				9	3	1

جدول تلخيصي رقم (45) يوضح تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقضية البطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	الفاعلين
%11.11	4	وزارة و مديريات العمل و الضمان الاجتماعي
%2.78	1	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)
%2.78	1	وكالات دعم و تشغيل الشباب (ANEM ,ANGEM,ANSEJ)
%13.89	5	مؤسسات صغيرة و متوسطة
%33.33	12	بطالون
%36.11	13	أخرى
%100	36	المجموع

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

يتضح لنا من خلال المعطيات الرقمية المتضمنة في الجدولين السابقين أن الأطراف المصنفة ضمن فئة الفاعلين الآخرين احتلت المرتبة الأولى بنسبة 36.11%، يليها في الترتيب الثاني فئة البطالون بمعدل بلغ 33.33%، أما المرتبة الثالثة فحصدتها فئة وزارة و مديريات العمل و الضمان الاجتماعي بنسبة قدرت ب 11.11%، لتأتي في المرتبة الرابعة كل من فئة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) و فئة وكالات دعم و تشغيل الشباب (ANEM, ANGEM, ANSEJ) بنسبة واحدة بلغت 2.78%.

و من خلال هذا يتبين أن الأطراف الفاعلة الأخرى ظهرت من خلال بعض المواد التي نشرتها الصحيفة نذكر منها على سبيل المثال وزارة التربية التي عمدت إلى فتح العديد من مناصب الشغل في إطار مسابقات قطاع التربية كخطوة للتخفيف من حدة البطالة في أوساط الشباب خريجي الجامعات بالأخص. يليها في الترتيب ظهور البطالين كفاعلين بنسبة 33.33% من إجمالي الفاعلين و تعبر هذه النسبة بشدة عن سعي الصحيفة لنقل واقع المواطن وكذا الاعتماد على تصريحاته و انشغالاته وهو ما جعل ظهوره يبدو في غالب الأحيان كمصادر مرجعية أيضا اعتمدت عليها الصحيفة.

كما أن اعتماد الصحيفة على إظهار المؤسسات أو الأطراف الفاعلة في مجال التشغيل بالجزائر والقضاء على البطالة كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ووكالات دعم و تشغيل الشباب (ANEM, ANGEM, ANSEJ) و التي ظهرت مجتمعة مرتين بنسبة قدرت بحوالي 6% يعكس حسب تقديرنا إلى حد بعيد نوعية المواد المقدمة من خلال جريدة الشروق اليومي و التي تميل إلى قوة الطرح في الغالب نتيجة اتسام هذه الأطراف بالمعرفة و الدقة و سعة الإطلاع و هو أمر مستحسن حسب تقديرنا لما له من مصداقية و ثقة لدى قراء الجريدة.

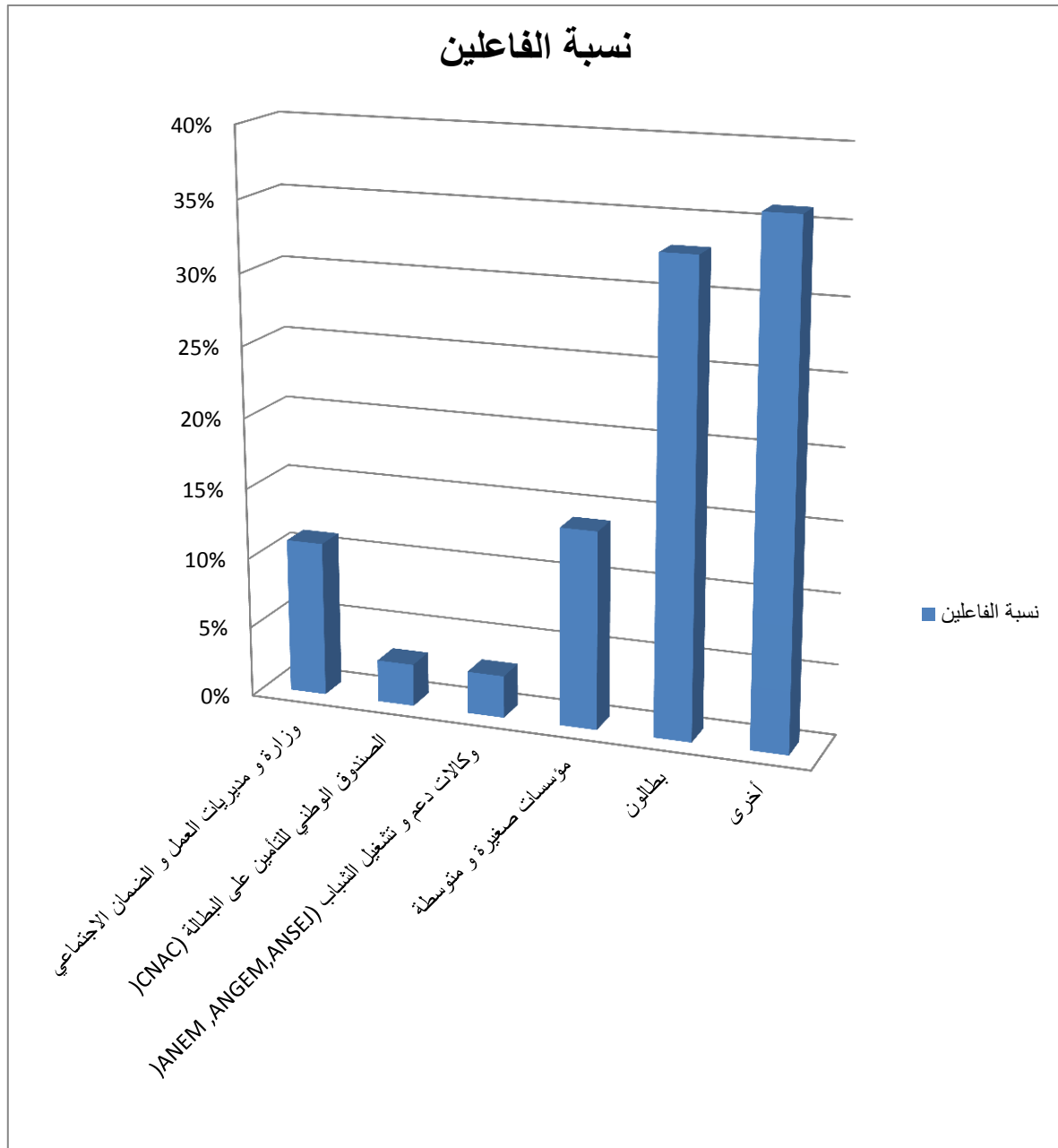
كما أن ظهور الأطراف الوزارية و الحكومية و الجماعات المحلية بـ 4 تكرارات و بنسبة قدرت بـ 11.11% باعتبارها جهات مسؤولة، يعطي مصداقية أكبر للمعلومات المقدمة على اعتبار أنها تمثل الجهة الرسمية التي تمتلك الإحصائيات و المعلومات.

وعموما تبين لنا من خلال المعطيات السابقة اهتمام الصحيفة بشكل ملحوظ بتنوع ظهور كل الأطراف المتعلقة بقضية البطالة و قطاع التشغيل عموما و هو ما ينم عن أهمية الموضوع بالنسبة للصحيفة خلال هذه الفترة. أما الفاعلين الذين صنّفوا ضمن خانة غير محدد فقد حصدوا نسبة قدرت بـ 36.11%

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

وهو ما يوحي باهتمام الجريدة حسب رأينا بمضمون الموضوع المتعلق بقضية الإسكان دون الاهتمام كثيرا بجهته المرجعية.

شكل رقم (33) أعمدة بيانية توضح تكرار ظهور الأطراف الفاعلة والمتعلقة بقطاع الإسكان في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



جدول رقم (46) يوضح توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية و بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

اتجاه سلبى	اتجاه محايد	اتجاه ايجابي	اتجاه التغطية الأعداد
1	6	0	جانفي
0	2	0	فيفري
0	2	0	مارس
0	2	0	أفريل
0	2	0	ماي
0	2	0	جوان
0	0	0	جويلية
0	2	1	أوت
3	1	0	سبتمبر
0	2	0	أكتوبر
0	2	0	نوفمبر
0	3	0	ديسمبر
4	26	1	المجموع
%12.91	%83.87	%3.22	النسبة %

الفصل الرابع _____ تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

جدول رقم (47) يوضح توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة %	التكرار	اتجاه التغطية
3%	1	اتجاه ايجابي
84%	26	اتجاه محايد
13%	4	اتجاه سلبي
100%	31	المجموع

تحدّد عادة ثلاث فئات لاتجاهات مضامين الأخبار و المواضيع و هي الاتجاه الإيجابي و الذي يعبر عن تأييد الأفكار التي تنشرها الصّحيفة، الاتجاه السلبي و يعبر عن معارضة أو رفض مباشر أو غير مباشر لأفكار ما في المواضيع المنشورة، و أخيرا الاتجاه المحايد و الذي يختار موقعا وسطا بين الاتجاهين فلا هو بالاتجاه المؤيّد و لا هو بالمعارض.

و من خلال ملاحظة المعطيات الرقمية المتضمّنة في الجدولين السابقين يتراءى لنا أن جريدة الشروق اليومي تبنّت الاتجاه المحايد في نقل أغلب المواضيع المتعلقة بالبطالة في الجزائر و هو ما ظهر بنسبة 83.87%، كما تبنّت في مواضيع أخرى الاتجاه السلبي ممثّلا بنسبة 12.91% و لم تتبنّى صحيفة الشروق اليومي للاتجاه الايجابي إلا في حالات قليلة وهو ما عبّرت عنه النسبة المقدّرة بـ 3.22% .

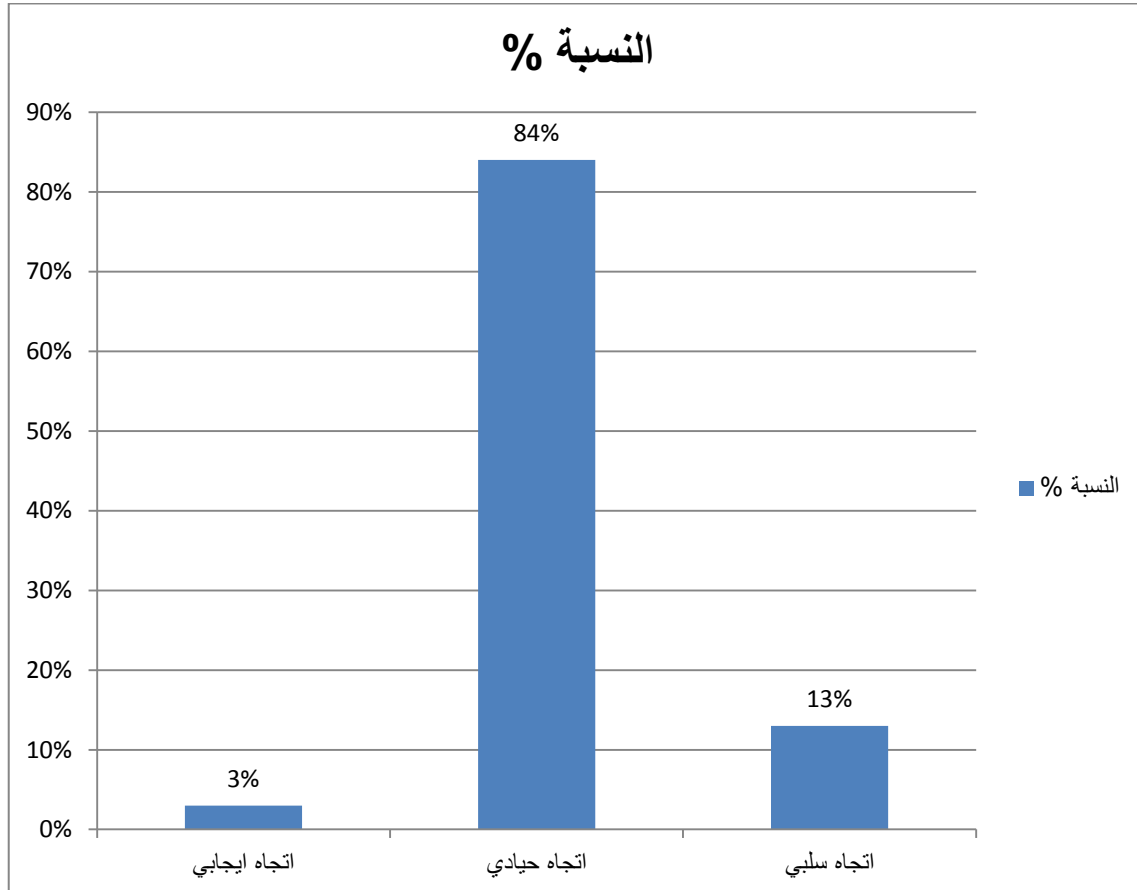
و يمكن إرجاع الاتجاه المحايد السائد في مضامين ما تمّ نشره في الصّحيفة بخصوص قضية البطالة في الجزائر إلى الرقابة الدّاتية الممارسة من طرف الصحفيين على أنفسهم عند تحريرهم لمختلف المواضيع التي لا تخرج عن الإطار العام المسطرّ من طرف الصحيفة و عدم الاقتراب من المواضيع التي لا تخدم السياسة العامة للصحيفة مهما كانت أهميتها و هذا حتى لا يتعدون على السياسة العامة التي تفرضها الصحيفة على العاملين بها.

إن الاتجاه المحايد الذي تبنّته الصّحيفة في معالجتها جعل من تناولها و طرحها للمواضيع المتعلقة بالبطالة - كما تبين معنا- مجرد مسألة بسيطة لم تتعدى مجرد سرد للوقائع بعيدا عن التعليق و التأويل الشخصي أو التخمينات المختلفة والتي قد تشير إليها بعض تفاصيل الموضوع و أما عن المواضيع التي لم تتناولها الصحيفة

الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

لا بشكل ايجابي و لا بشكل محايد، فقد عاجتها الصحيفة باتجاه سلبي ركزت من خلاله على بعض الجوانب السلبية للظاهرة و لكن نسبة هذه المواضيع من النسبة الإجمالية تعتبر ضئيلة.

شكل رقم (34) يوضح اتجاه معالجة المواضيع المتعلقة بالبطالة
في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



10- فئة رقعة الاهتمام الجغرافية

جدول رقم(48) يوضح الرقعة التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

رقعة الاهتمام الأعداد	ولايات الشمال	ولايات الشرق	ولايات الجنوب	ولايات الغرب	وطني
جانفي	0	2	1	0	4
فيفري	0	2	0	0	0
مارس	1	0	0	0	1
أفريل	0	1	0	0	1
ماي	0	0	0	0	2
جوان	0	2	0	0	0
جويلية	0	0	0	0	0
أوت	1	1	0	0	1
سبتمبر	1	0	0	0	3
أكتوبر	1	0	0	0	1
نوفمبر	0	0	0	0	2
ديسمبر	0	0	0	0	3
المجموع	4	8	1	0	18
النسبة%	%12.91	%25.81	%3.22	%0	%58.06

جدول رقم (49) يوضح الرقعة الجغرافية التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالبطالة

في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

النسبة%	التكرار	رقعة الاهتمام
12.91%	4	ولايات الشمال
25.81%	8	ولايات الشرق
3.22%	1	ولايات الجنوب
0%	0	ولايات الغرب
58.06%	18	اهتمام وطني
100%	31	المجموع

للإجابة على سؤال الدراسة الرابع و الذي ينصّ على ماهي الرقعة أو المنطقة الجغرافية التي اهتمت بها المواد المنشورة المتعلقة بقضية البطالة في جريدة الشروق اليومي؟ سعياً منّا لمعرفة ما إن كانت توجد فروق حول التوزيع الجغرافي في الصّحيفة عينة الدراسة، و قد تمّ استخراج التوزيعات التكرارية و النّسب المئوية لإجابات هذا السؤال و الجدولين السابقين يوضّح ذلك.

أشارت النتائج إلى أن فئة الاهتمام الوطني حصلت على أعلى التكرارات على مستوى المجموع الكلي للرقعة الجغرافية التي اهتمت بها المضامين المنشورة و المتعلقة بقضية البطالة في الجزائر من خلال أعداد الدّراسة من جريدة الشّروق اليومي عينة الدراسة، وذلك بـ 18 تكرارا وبنسبة بلغت 58.06% تلتها فئة ولايات الشرق بنسبة 25.81% و بـ 8 تكرارات، في حين احتلت فئة ولايات الشّمال نسبة 12.91% ما يعادل 4 تكرارات أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب فئة ولايات الجنوب وذلك بنسبة قدرت بـ 3.22% في حين لم تنل فئة ولايات الغرب أي تغطية للمواضيع المتعلقة بالبطالة حسب ما جاءت به أعداد عينة الدراسة لسنة (2012).

و من خلال هذه النّسب نلاحظ أن جريدة الشروق اليومي قد أولت الاهتمام بالمواضيع المتعلقة بقضية البطالة ذات الطابع الوطني و هو ما يفسر نسبة ظهورها و المقدرة بـ 58.06% تليها أيضا

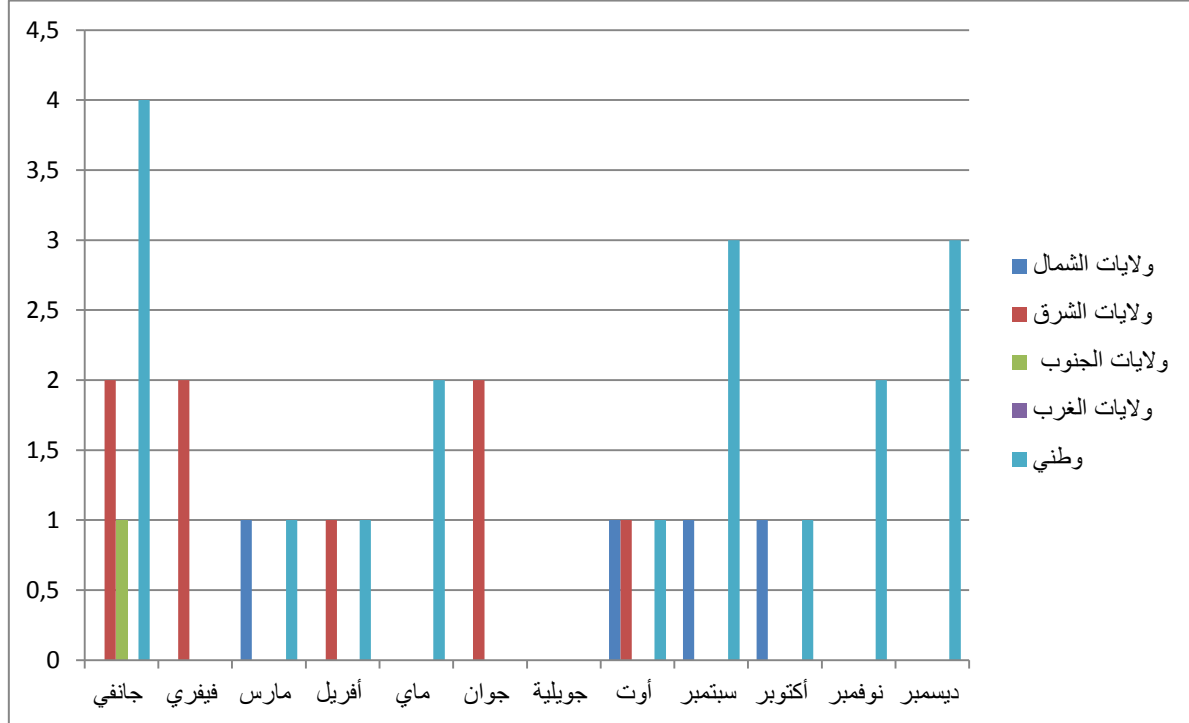
الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

المواضيع المرتبطة بولايات الشرق في المرتبة الثانية، لتتال فيما بعد المواضيع المتعلقة بولايات الشمال قدرا معتبرا من الاهتمام كذلك و هو ما يفسر ظهورها بنسبة 3.22% من إجمالي النسب، وفي هذا السياق يمكن أن نجعل مردّ ذلك لكون أن قضية البطالة تعدّ أكثر تفاقما في ولايات الشمال وذلك بسبب النزوح من الأرياف إلى المدن الكبرى و بخاصة منها ولايات الشمال و هو ما ارتفع معه عدد البطالين في هذه الولايات خاصة، و يعد لجوء النازحين إلى هذه الولايات سببا في العديد من الظواهر الشاذة و المرضية منها البناء القصديري، السوق السوداء، الاعتداء، و التعاطي للمخدرات، و غيرها من الظواهر التي تعتبر نتيجة كذلك لتفاقم أزمة البطالة و على ارتباط هام بها.

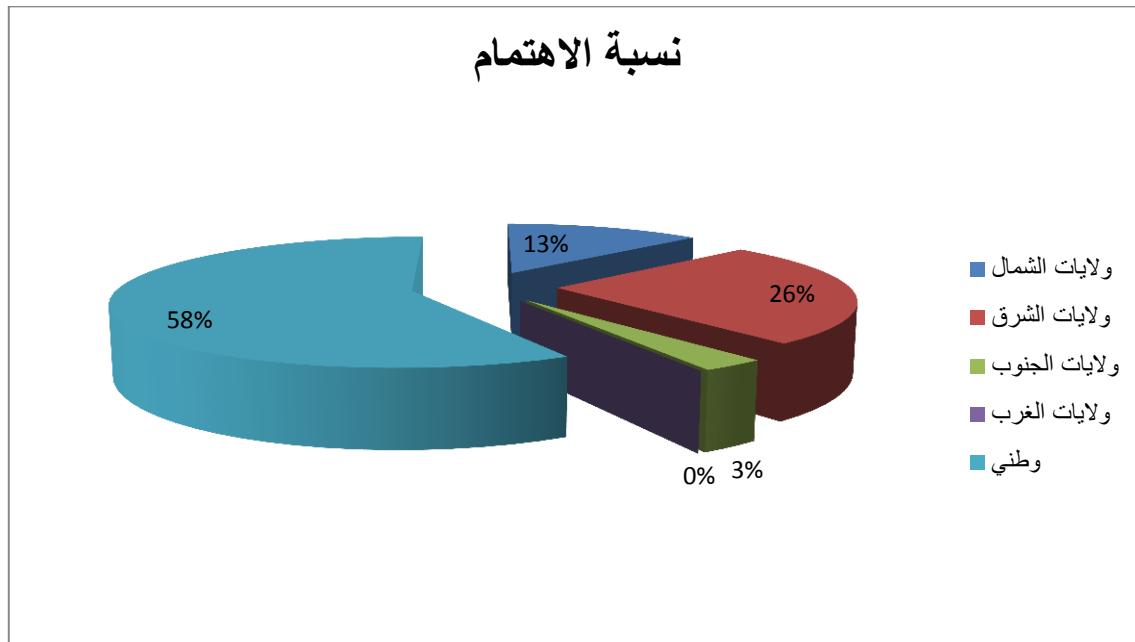
كما لم تحتل ولايات الغرب نصيبا من المواضيع المتعلقة بالبطالة من جملة أعداد عينة الدراسة لسنة (2012) و يمكن أن نرجع مردّ ذلك لكون الأعداد المعتمدة في دراستنا تطبع في مطبعة الشرق ما يجعل أبرز مواضيعها متعلقة بهذه الرقعة و أكثر اهتماما بها.

الفصل الرابع تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

شكل رقم (35) أعمدة بيانية توضح الرقعة التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



شكل رقم (36) يوضح نسبة الرقعة الجغرافية التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالبطالة في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

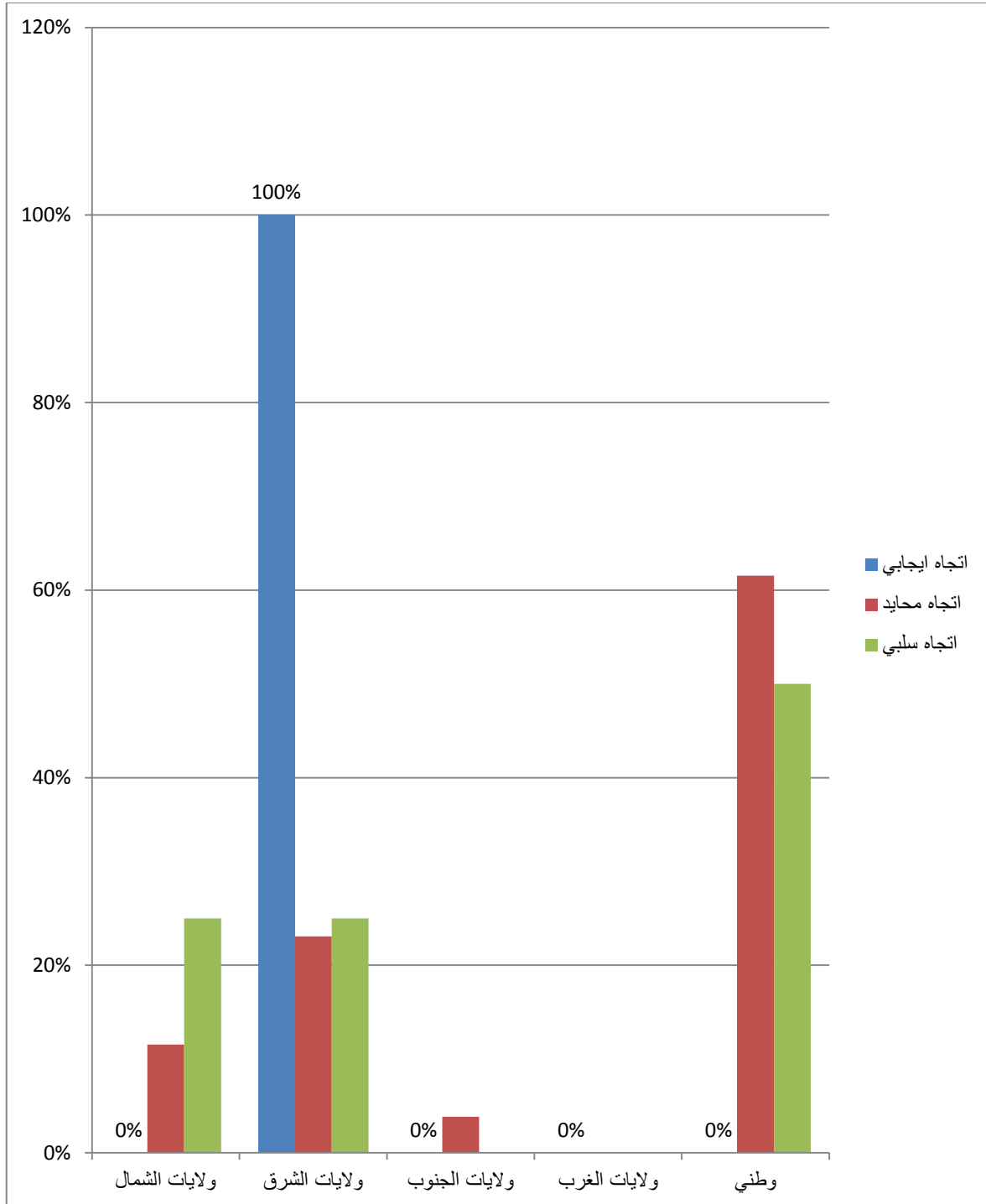


جدول رقم (50) يوضح توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية و رقعة الاهتمام في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الاتجاه		اتجاه ايجابي		محايد		سلي	
رقعة الاهتمام		ك	%	ك	%	ك	%
ولايات الشمال		0	%0	3	%11.54	1	%25
ولايات الشرق		1	%100	6	%23.07	1	%25
ولايات الجنوب		0	%0	1	%3.85	0	%0
ولايات الغرب		0	%0	0	%0	0	%0
وطني		0	%0	16	%61.54	2	%50
المجموع		1	%100	26	%100	4	%100

يوضح الجدول رقم (50) توزيع المادة الصحفية المتعلقة بقضية البطالة في الجزائر حسب رقعة الاهتمام و حسب اتجاه التغطية كونها ايجابية، محايدة أو سلبية. و توضّح معطيات الجدول أن كل التغطيات الايجابية المتعلقة بمواضيع البطالة كانت من نصيب ولايات الشرق وذلك بنسبة 100% ، أما التغطيات المحايدة فقد حُضيت منها المواضيع ذات الطابع الوطني بنسبة 61.54%، تليها المعالجات المتعلقة بولايات الشرق بنسبة 23.07% ثم ولايات الشمال بنسبة 11.54% لتأتي التغطيات المتعلقة بولايات الجنوب في المرتبة الثالثة بنسبة 3.85% أما التغطيات السلبية فقد حصدت منها المواضيع ذات الطابع الوطني نسبة 50% لتتقاسم النسبة المتبقية ولايات الشمال و الشرق وذلك بنسبة 25% في حين لم تحظى ولايات الجنوب و الغرب بأي تغطية سلبية فيما يتعلق بمواضيع البطالة في الجزائر لسنة (2012) حسب ما جاءت به عينة الدراسة من جريدة الشروق اليومي.

شكل رقم (37) أعمدة بيانية توضح نسبة المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية ورقعة الاهتمام الجغرافية في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



جدول رقم (51) يوضح توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب القوالب الصحفية و اتجاه التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)

الاتجاه		ايجابي		محايد		سلبي	
القوالب الصحفية		%	ك	%	ك	%	ك
الأخبار		%100	1	%88.46	23	%25	1
التقارير		%0	0	%11.54	3	%50	2
الروبورتاجات		%0	0	%0	0	%25	1
التحقيقات		%0	0	%0	0	%0	0
الأحاديث الصحفية		%0	0	%0	0	%0	0
المجموع		%100	1	%100	26	%100	4

يوضح الجدول السابق رقم (51) توزيع المادة الصحفية حسب القوالب الفنية و حسب اتجاه التغطية و من خلال ما تظهره النتائج أو المعطيات الرقمية المتضمنة في الجدول فإنّ كل التغطيات الايجابية للمضامين المتعلقة بقضية البطالة في الجزائر هي تغطيات خبرية بنسبة 100%، أما التغطيات المحايدة فقد ساهمت بها الأخبار بالدرجة الأولى بنسبة 88.46% ثم التقارير الصحفية بنسبة 11.54% في حين لم تكن هناك تحقيقات أو روبورتاجات و لا أحاديث صحفية محايدة، أما التغطيات السلبية فقد احتل منها قالب التقرير الصحفي أعلى النسب من حيث المساهمة فيها إذ بلغت نسبته 50% ، تليه الأخبار والروبورتاجات بنسبة بلغت 25%.

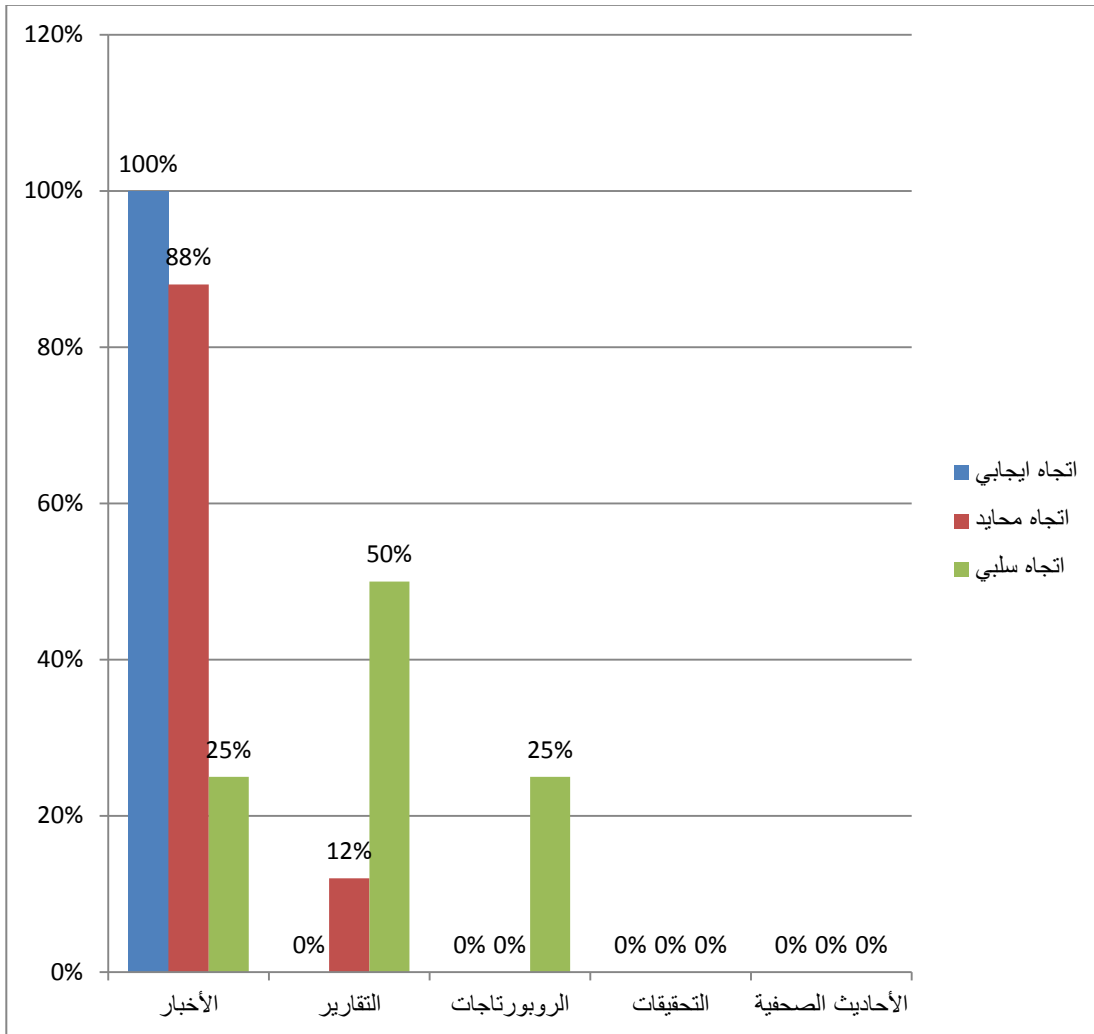
فالملاحظ من خلال المعطيات الرقمية السابقة أن صحيفة الشروق اليومي قد أولت اهتماما متوازنا بالمواضيع المتعلقة بالبطالة وهو ما ظهر معنا من خلال النسب المسجلة في الجدول أعلاه فالصحيفة سعت لاستخدام أخبارها للتعبير عن اتجاهها الإيجابي، والسلبي و أيضا الحيادي هذا الأخير الذي نال حصة الأسد من حيث ظهوره في معظم المواد المنشورة بخصوص الموضوع و الذي يعدّ مردّه أساسا لطبيعة الموضوع حيث أن أغلبها قدّمت في شكل نقل للواقع كما هو الحال بالنسبة لمواضيع الاحتجاجات أو رفع

الفصل الرابع ————— تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة

الانشغالات بشكل عام دون أن تتعدى رسالة الصحيفة التدخل إيجابا أو سلبا أو الاعتماد على التأويل والتفسير أو حتى الأساليب التأثيرية لإقناع القارئ، و أمّا عن ظهور الاتجاه الايجابي و السلبي في المواضيع التنموية المنشورة و المتعلقة بالبطالة في الصحيفة فهو يرجع إلى سياسة عكس الواقع بتفاصيله و حقائقه ايجابية كانت أم سلبية و إن كانت بعض الجهات الرسمية و المسؤولة سببا في تفاقم وضعه.

شكل رقم (38) أعمدة بيانية توضح المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب القوالب الصحفية واتجاه

التغطية في جريدة الشروق اليومي لسنة (2012)



بعد التعرّض لموضوع معالجة الصحافة الجزائرية المكتوبة لقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر بالدراسة المكتبية و البحث في الموضوع و جمع المادة العلمية التي لها صلة به، ومن خلال الدراسة الميدانية التي انطلقت من التساؤل الرئيسي: كيف عالجت جريدة الشروق اليومي قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال نموذجي الإسكان و البطالة؟ - و الذي تفرعت عنه بدوره مجموعة من التساؤلات الفرعية - اعتمادنا على أداة تحليل المضمون كأداة رئيسية في جمع البيانات و بعد جمعها و تحليلها خلصنا إلى النتائج المسجلة و التي تمكّنّا خلالها من الإجابة على التساؤلات المطروحة في بداية الدراسة.

التساؤل الرئيسي للدراسة

كيف عالجت جريدة الشروق اليومي قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال نموذجي الإسكان و البطالة؟

من خلال الدراسة التحليلية للمضامين التي جاءت بها جريدة الشروق اليومي في ما تعلق بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر تبين لنا أن الجريدة عالجت الواقع التنموي الاجتماعي في الجزائر معالجة سطحية بعيدا عن التحليل المعمقة و الدراسات المستفيضة لإيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من حدة الأزميتين.

1- نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات المتعلقة بشكل المواد التنموية المنشورة:

1-التساؤل الأول: ما هي المساحة التي خصّصتها صحيفة الشروق اليومي لمعالجة قضيتي

الإسكان و البطالة في الجزائر؟

وقد تمّت الإجابة على هذا التساؤل من خلال فئة المساحة و التي اتضح من خلالها أن جريدة الشروق اليومي قد أولت اهتماما بارزا بالمواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة من خلال المساحة التي خصّصتها لهاتين القضيتين إذ بلغت المساحة الإجمالية المخصصة للمواد التنموية المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي من خلال عينة الدراسة من الأعداد لسنة (2012)، 10592,85 سم² موزعة بحسب الأعداد من الأشهر كما يلي:

نتائج الدراسة

- بالنسبة لشهر جانفي بلغت المساحة المخصصة فيه لنشر المواد المتعلقة بقضيتي الإسكان والبطالة $1447,25$ سم² احتلت منها المواضيع المتعلقة بالإسكان نسبة $399,75$ سم² في حين احتلت المواضيع المتعلقة بالبطالة مساحة قُدّرت بـ $1047,5$ سم².
- بالنسبة لشهر فيفري قُدّرت المساحة المخصصة للقضيتين فيه $233,5$ سم²، منها $147,5$ سم² خاصة بمواضيع الإسكان و 86 سم² خصّصت بما مواضيع البطالة.
- مارس: 420 سم² منها $367,5$ سم² للإسكان و $52,5$ سم² للبطالة.
- أبريل: $1480,75$ سم² منها $1183,25$ سم² منها لمواضيع الإسكان و $297,5$ سم² للمواضيع الخاصة بالبطالة.
- ماي: 629 سم² منها $443,75$ سم² خصّصت لتغطية مواضيع الإسكان و $185,25$ سم² لقضية البطالة.
- جوان: $1239,5$ سم² منها $1070,75$ سم² لقضية الإسكان و $168,75$ سم² لتغطية المواضيع المرتبطة بقضية البطالة.
- شهر جويلية بلغ حجم المساحة المخصصة فيه لتغطية المواضيع المتعلقة بالإسكان $614,75$ سم² في حين لم تخصّص الجريدة منها أي مساحة لتغطية المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب ما جاءت به نتائج الدراسة الميدانية.
- أوت: $911,5$ سم² احتلت منها مواضيع الإسكان مساحة $544,5$ سم² و 367 سم² لمواضيع البطالة.
- سبتمبر: $964,25$ سم² احتلت منها مواضيع الإسكان مساحة $360,5$ سم²، و $603,75$ سم² لمواضيع البطالة.
- أكتوبر: $790,1$ سم² منها $531,5$ سم² وجهت لخدمة قضية الإسكان و $258,6$ سم² لخدمة المواضيع المتعلقة بقضية البطالة في الجزائر.
- نوفمبر: $835,25$ سم² منها $536,25$ سم² لقضية الإسكان و 299 سم² لقضية البطالة.

- ديسمبر: عرف مساحة قدّرت بـ 1027 سم² منها 665,75 سم² للمواضيع التنموية المتعلقة بقضية الإسكان و 361,25 سم² من حجم المساحة الكلية للمواضيع المتعلقة بالبطالة.

2- التساؤل الثاني: ما هو المكان المخصص لنشر المادة التنموية و المتعلقة بقضيتي الإسكان

و البطالة في الجزائر عبر جريدة الشروق اليومي؟

و قد تولّت الدراسة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الفئات التالية:

■ فئة الموقع من الصحيفة

أحصت الدراسة 64 مادة صحفية متعلّقة بقضية الإسكان بجريدة الشروق اليومي لسنة (2012) بحسب عينة الدراسة من الأعداد المختارة، نشرت منها الصحيفة 52 مادة على مستوى الصفحات الداخلية و ذلك بنسبة وصلت إلى 81,25% من إجمالي المواد المنشورة والمتعلّقة بالقضية و قد يكون مردّ ذلك أنّ المؤسسة الإعلامية أو الصحفية تولى الأخبار السياسية و الاقتصادية اهتماما كبيرا و تفرّدها على الصفحة الأولى، لصبغتها المتحدّدة و التي تتسم بسخونة الأحداث التي تعيشها منطقتنا العربية، عدا عن إفرازها مساحات واسعة من الصفحة الأولى للإعلانات التجارية المدفوعة، و هو ما جعل ظهور المواد المتعلّقة بالإسكان على مستوى الصفحة الأولى بنسبة 14,06% فقط و في الصفحة الأخيرة بنسبة 4,69%.

- أما ما تعلّق بالمواضيع المرتبطة بقضية البطالة فقد تم إحصاء 31 مادة متعلقة بها وفقا لما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية و قد نشرت أغلبها على طول الصفحات الداخلية أيضا بمعدّل قدر بـ 90,32% لتظهر باقي المواد على مستوى الصفحة الأولى بنسبة 9,68% في حين لم نسجل نشر أي مادة تنموية متعلقة بقضية البطالة بالصفحة الأخيرة على طول عينة الدراسة من الأعداد المختارة.

■ فئة الموقع من الصفحات

- ظهرت الصفحات من الصفحة 2 إلى الصفحة 7 في أعلى النسب من جملة الصفحات التي اختارتها الصحيفة لنشر المواد المتعلقة بالإسكان لسنة (2012) 29,68% تليها الصفحة الثامنة بنسبة 25%، فالصفحة التاسعة 18,75% تليها الصفحة الأولى بمعدّل

14,06% تليها باقي صفحات الجريدة و التي ظهرت بمعدّل إجمالي بلغ 13% من جملة الصفحات التي ظهرت بها المواد التنموية المنشورة و المتعلقة بقضية الإسكان لجريدة الشروق اليومي لسنة (2012).

- أما المواد التنموية المتعلقة بقضية البطالة فقد أثبتت الدراسة أن صحيفة الشروق اليومي تهتم بنشر المواد المتعلقة بقضية البطالة خاصة على مستوى الصفحة الرابعة (ص4) بنسبة 29,09% تليها الصفحات من الصفحة الثالثة (ص3) إلى الصفحة الخامسة (ص5) و التي ظهرت بنسبة 22,58% تليها الصفحة التاسعة ثم الصفحة الأولى بدورها و التي نالت نسبة 9,77% لتأتي الصفحات الممتدة من ص10 إلى ص24 في المرتبة الأخيرة بنسبة 6,45% من إجمالي النسب.

■ فئة الموقع من الصفحة

اهتمت الصحيفة بإيراد المواد المتعلقة بالإسكان في قلب الصفحة يليه موقع أسفل يمين الصفحة.

- وقد كشفت النتائج الرقمية للدراسة أن موقع قلب الصفحة تم استخدامه لنشر المواد المتعلقة بقضية الإسكان 43 مرة ما نسبته 67,18% من إجمالي المواقع من الصفحة و المستخدمة في نشر المواضيع المتعلقة بالإسكان، يليه موقع أسفل يمين الصفحة بنسبة 14,06% بتكرار 9 مرات، ثم موقع أعلى يمين الصفحة و الذي تم الاعتماد عليه بدوره 6 مرات و بمعدل 9,37%، فأسفل يسار الصفحة بنسبة 6,25% و 4 مواد تنموية، ليلتقي موقع كامل الصفحة و أعلى يسارها في نفس الرتبة بمادة تنموية واحدة و بنسبة 1,56% لكل منهما.

- أما المواضيع المتعلقة بالبطالة فقد اهتمت جريدة الشروق اليومي بإيرادها في موقع قلب الصفحة و الذي شهد نشر 13 مادة موجهة لخدمة مواضيع البطالة و هو ما قدّرت نسبته بـ 43,32% من إجمالي النسب تليه المواقع أعلى يمين الصفحة، أعلى يسار الصفحة و أسفل يمينها و التي عرفت نشر 5 مواد صحفية لكل منهم و هو ما معدّله 16,67% من إجمالي النسب، ليحتلّ الموقع أعلى يسار الصفحة نشر مادتين فقط من جملة المواد المنشورة عبر

الصحيفة و التي أحصيناها و هو ما قدّرت نسبته بـ 6,67% في حين لم ترصد الدراسة نشر أي مادة تنموية متعلقة بقضية البطالة عبر موقع كامل الصفحة.

4-التساؤل الرابع: ما القوالب الصحفية و العناصر التيبوغرافية المستخدمة في

التغطية الصحفية لموضوعات الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي؟

أ- القوالب الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية لقضيي الإسكان و البطالة

بالنسبة للأنماط الصحفية فقد احتل قلبا الخبر و التقرير المراتب الأولى من مجمل المواد الاعلامية و هذا أمر طبيعي لأن الخبر هو أساس العمل الإعلامي و في مقابل ذلك غابت القوالب الأخرى خاصة التحقيق الصحفي التنموي عن صفحات الجريدة و عموما :

- أثمرت الدراسة عن إحصاء 51 مادة صحفية في صورة أخبار صحفية موجهة لخدمة قضية الإسكان في الجزائر من جملة المواد التنموية المنشورة عبر جريدة الشروق اليومي لسنة (2012) بحسب ما جاءت به عينة الدراسة من الأعداد المختارة و هو ما مثل نسبة 79,68% من إجمالي القوالب المستعملة و 7 تقارير متعلقة بقضية الإسكان بنسبة 10,93% و 5 تحقيقات بنسبة 7,83% و حديث واحد أي بنسبة لم تتجاوز 1,56% في حين لم تستخدم الصحيفة قالب الروبورتاج و لا مرّة.

- أما بخصوص قضيّة البطالة فقد تمّ إحصاء 25 مادّة صحفية تنموية متعلقة بها تمّ نشرها في شكل أخبار بنسبة قدّرت بـ 80,64%، متبوعة بـ 5 تقارير و هو ما عادل نسبة 16,13%، و روبورتاج واحد بنسبة 3,23%، في حين لم تستخدم الصحيفة بقية القوالب الصحفية في تغطيتها التنموية المتعلقة بقضية البطالة و المتمثلة في التحقيق الصحفي والأحاديث الصحفية، أو باقي الأنواع الصحفية الأخرى.

ب-العناصر التيبوغرافية(عناصر الإبراز) المرافقة لنشر المواد المتعلقة بقضية الإسكان و البطالة؟

- بلغ عدد مرّات مرافقة عناصر الإبراز للمادة الصحفية المتعلقة بقضية الإسكان في الجزائر في جريدة الشروق اليومي بحسب أعداد عينة الدراسة لسنة (2012) "86" مرة أو تكرارا احتلت فيها العناوين العادية المرتبة الأولى من حيث تكرار استخدامها و التي كانت في حدود الـ50% وهو ما قابله ظهورها بـ40 تكرارا متبوعة بالعناوين الرئيسية و التي قدّر ظهورها

23 مرة ثم الصورة الموضوعية بـ16 مرة، في حين تم استخدام الإطارات 4 مرات و أخيرا الصور الشخصية بـ3 مرّات.

- أمّا ما تعلّق بالمواضيع الخاصّة بالبطالة فقد تم الاعتماد فيها على وسائل الإبراز 38 مرّة، 20 مرّة استعملت فيها العناوين العادية لإبراز هذه المواضيع و هو ما كانت نسبته 52,64% ثم 9 مرات عناوين رئيسية بنسبة 23,68% متبوعة بالصور الموضوعية و التي استخدمت 5 مرّات بنسبة بلغت 13,16% و أخيرا الصّور الشخصية و الإطارات التي استخدم كل منها مرتين فقط بنسبة 5,26% لكل منهما.

2- نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات المتعلقة بمضمون المواد التنموية المنشورة :

5-التساؤل الخامس: ما الموضوعات المتضمنة في المواد التنموية المنشورة؟

أ- نوعيّة الموضوعات التنموية

- احتلّت مضامين الموادّ الإخبارية التي تتحدّث عن احتجاجات متعلّقة بالسكن المرتبة الأولى ضمن المواضيع الواردة في أعداد عيّنة الدّراسة من صحيفة الشروق اليومي لسنة (2012) بنسبة 23,88%، و مردّد ذلك هو استفحال أزمة السكن في الجزائر و غياب الشفافيّة في توزيع السكنات و هي من جهتها المواضيع التنمويّة التي سجّلت ظهورها بنسبة 16.41%، وهو ما ينمّ على أنّ سياسة الكمّ المعتمدة من طرف الدولة في مجال السكن تفتقر للشفافيّة من قبل المواطنين، بالرغم من توقّر الجزائر على إمكانيات الخروج من هذه الأزمة الهيكلية الموروثة من العهد الاستعماري.

و من جهة أخرى أظهرت النتائج أن صحيفة الشروق اليومي بدت متبوعة لجديد قطاع السكن في الجزائر ففي مقابل الاهتمام بالاحتجاجات و المطالبة بتوزيع السكنات و بالترحيل وبضلع الفساد و المحسوبيّة في ملفّ السكن بالجزائر، تراجع اهتمام الصحيفة بالمواضيع التنمويّة المتعلّقة بتوزيع السكنات الجديدة و كذا المواضيع التي تحدّثت عن موضوع القضاء على سكنات هشّة و أحياء قصديرية بـ10 مرّات مجتمعة و هو ما مثل نسبة 15% من إجمالي نسب المواضيع المنشورة مع الإشارة إلى أنّ سياسة الدولة للقضاء على السكن الهش و البيوت القصديرية

عرفت انتقادات لاذعة خاصة و أن السياسات الحكومية في مجال السكن الهش و البيوت القصدية لم ترافقها سياسة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين بهذه السكنات.

- أما المواضيع المتعلقة بقضية البطالة فقد أظهرت النتائج أن صحيفة الشروق اليومي أولت اهتماما بالمواضيع المتعلقة باحتجاجات للمطالبة بالعمل، بالإدماج أو بخلق مناصب شغل والتي قام بها الشباب البطال خاصة، حسب ما أوردته الصحيفة و الذين مستهم أزمة البطالة من خريجي الجامعات و المفصولين عن العمل بعد انتهاء عقود ما قبل التشغيل و حتى ضحايا الرسوب المدرسي و هو ما يدل على أنه بالرغم من الآليات و الوكالات الوطنية لدعم التشغيل و التكفل بالشباب العاطل عن العمل في الجزائر بقت البطالة و لازالت هاجسا و مفعلا خطيرا للحركات الاحتجاجية الشبابية خاصة و المطالبة بحقها في العمل و التشغيل و هو ما أظهرته نسبة ظهور هذه المواضيع في أعداد عينة الدراسة و التي قدرت بـ 38,71%، تلتها المواضيع المتعلقة باستحداث مناصب شغل بمعدل 29,03% من إجمالي النسب و تفسر هذه النسبة من جهتها قلة عرض فرص العمل المستحدثة و هو ما يفسر اللاتوازن بين حجم الطلب على فرص العمل و قلة عرضها ما يجعل من مؤشر البطالة في أعلى مستوياته مع غياب سياسة جادة للحكومة لتكفل بحق المواطن في العمل و توجه جهودها لتحسين الوضع الاجتماعي الذي يعيش فيه، في حين ظهرت المواضيع الأخرى بنسبة بلغت 16,13%، والمواضيع المتعلقة بتلعبات في التوظيف بـ 9,78%، أما المواضيع التي تحدثت عن الطرد التعسفي للعمال فظهرت مرتين ما نسبته 6,45%.

ب- طبيعة المعلومات المتضمنة في المواد التنبؤية المنشورة في جريدة الشروق

اليومي و المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة؟

- جاءت المعلومات المتعلقة بموضوع الإسكان و التي تقوم على رفع الإشغالات 19 مرة بنسبة 29,69% تليها المعلومات التي تطرح مشكلات متعلقة بالسكن بـ 18 مرة و بنسبة وصلت إلى 28,12%، ثم المعلومات التي تحوي تدابير للنهوض بقطاع السكن بـ 13 مرة و بنسبة 20,31%، أما المعلومات التي تبرز انعكاسات أزمة السكن بنسبة 12,5% أي بتكرار قدر

ب8 مرّات، و أخيرا المعلومات التي تقوم على نقل تصريحات في المرتبة الأخيرة ب6 معلومات ذات هذا الطابع أي بنسبة 9,37%.

- أما المعلومات المتعلقة بقضية البطالة فقد جاءت منها الخاصة برفع الانشغال في المرتبة الأولى أيضا بنسبة 38,71% و هو ما قابله 12 تكرارا تمّ خلالها معالجة المعلومات ذات هذا الطابع، تليها المعلومات المتضمنة لإجراءات تقليص حدّة البطالة بنسبة 25,81% أي 8 مرّات، متبوعة بالمعلومات التي قامت على نقل تصريحات بنسبة 16,12% أي 5 مرّات، أما المعلومات المتعلقة بطرح مشاكل و بانعكاسات أزمة البطالة فقد ظهرت مجتمعة 6 مرّات ثلاثة مرّات لكل منهما و هي المعلومات التي ظهرت بنسبة قدرت ب20% مجتمعين.

5-التساؤل الخامس: ما هي المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي

في تحرير المواد التنموية المنشورة؟

اعتمدت الصحيفة بنسبة كبيرة على التوقيع بالرموز لتغطية المواضيع المتعلقة بالإسكان والبطالة و ذلك بنسبة 66.31% و هي نسبة تشكّل الأغلبية، تليها المصادر غير الموقعة (بدون توقيع) بنسبة 12.63%، أمّا اعتماد الصحيفة على مصادر ذاتية من خلال صحفييها و مراسليها فقد ظهر بنسبة 16% و هو ما يعكس حسب رأينا الإمكانات التي تمتلكها الصحيفة من مكاتب و مراسلين موزعين عبر كامل جهات الوطن، في حين كان اعتماد الجريدة على وكالة الأنباء الجزائرية (APS) جد ضعيف ما مثلته نسبة 5.26%.

6-التساؤل السادس: ماهي الأطراف الفاعلة المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة

و التي ظهرت عبر المواد المنشورة في جريدة الشروق اليومي؟

- أظهرت الدراسة أن المواطنون كانوا أكثر الفاعلين ظهورا في ما يتعلّق بالمواضيع الخاصة بقطاع الإسكان و ذلك بنسبة 46.37%، وظهرت وزارة السكن و العمران في المرتبة الثانية بنسبة 28.98%، كما ظهر المقاولون و المتعاملون على نسبة 11.59% ، أما الوكالات العقارية و دواوين الترقية فظهرت بنسبة بلغت 5.80% في حين حظي الفاعلين ضمن خانة أخرى وكذا مكاتب الدراسات على النسبتين 4.35% و 2.90%.

- أما في ما تعلق بالمواضيع الخاصة بالبطالة فقد أسفرت الدراسة عن ظهور الأطراف المصنفة ضمن فئة الفاعلين الآخرين في المرتبة الأولى بنسبة 36.11%، كما ظهرت فئة البطالون بمعدل بلغ 33.33%، وزارة و مديريات العمل و الضمان الاجتماعي من جهتها ظهرت بنسبة قدرت بـ 11.11%، لتأتي في المرتبة الرابعة كل من فئة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) و فئة وكالات دعم و تشغيل الشباب (ANEM, ANGEM, ANSEJ) بنسبة واحدة بلغت 2.78% و ذلك بالظهور مرّة واحدة لكل منهما وظهور هذه الوكالات بنسب ضعيفة دلّ على ضعف أداء هذه الأطراف في معالجة أزمة البطالة في الجزائر وضعف آلياتها في تمويل المشاريع الاستثمارية أمام الزيادة المرتفعة للطلبات.

7- التساؤل السابع: كيف كان اتجاه صحيفة الدراسة في نقل المواضيع المتعلقة بقضيتي

الإسكان و البطالة في الجزائر؟

تبيّن لنا من خلال نتائج الدراسة التحليلية أن الاتجاه العام لعينة الدراسة هو الاتجاه الحيادي بنسبة كلية قدرت بـ 60.94% و هي نسبة تعبّر عن الاتجاه العام لهذه الصحيفة، و باعتبار الشروق اليومي جريدة خاصة و لأنه معروف على الصحف الخاصة بأنها أكثر تحفظا و تعبيرا عن مواقفها من صحف القطاع العام و هو ما يجعلنا نقول بأن النتائج المتحصل عليها تعدّ منطقية بالمقارنة مع طبيعة الجريدة محل الدراسة، و يلي الاتجاه الحيادي حسب نتائج الدراسة، الاتجاه السلبي بنسبة 29.68% ثم الاتجاه الايجابي في المرتبة الثالثة بنسبة 9.37%. و هي نفس النتيجة و إن اختلفت النسب اختلافا طفيفا في المواضيع المتعلقة بقضية البطالة إذ ظهر معنا أن جريدة الشروق اليومي تبنت الاتجاه المحايد في نقل أغلب المواضيع المتعلقة بالبطالة في الجزائر و هو ما ظهر بنسبة 83.87% كما تبنت في مواضيع أخرى الاتجاه السلبي ممثلا بنسبة 12.91% ولم تتبنى صحيفة الشروق اليومي للاتجاه الايجابي إلا في حالات قليلة وهو ما عبرت عنه النسبة المقدّرة بـ 3.22%.

8- التساؤل الثامن: ماهي الرقعة أو المنطقة الجغرافية التي اهتمت بها المواد التنموية

المنشورة في جريدة الشروق اليومي؟

كشفت الدراسة تنوع تغطية المنطقة الجغرافية التي وقع فيها الحدث كما تناولتها جريدة الشروق اليومي في ما تعلق بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر حيث:

نتائج الدراسة

- تبين من خلال نتائج الدراسة التحليلية أن الرقعة الجغرافية التي ضمت ولايات الشرق حظيت بالمرتبة الأولى من حيث عدد المواد الصحفية المنشورة و المتعلقة بقضية الإسكان التي تهتم بها و ذلك بنسبة 56.25% تلتها في التوزيع الجغرافي بقية ولايات الجهات الأخرى في أفضل الحالات بنسبة 9.35% أما منطقة الجنوب تحديدا فظهرت بمعدّل بلغ 4.68%. أما المواضيع ذات الطابع الوطني والمتعلّقة بالإسكان فقد جاءت في الصدارة بنسبة 23.43%.

- و أمّا ما تعلق بالمواضيع الخاصة بالبطالة فقد أشارت النتائج إلى أن فئة الاهتمام الوطني حصلت على أعلى نسبة اهتمام على مستوى المجموع الكلي للرقعة الجغرافية وذلك بنسبة بلغت 58.06% تلتها فئة ولايات الشرق بنسبة 25.81% ، في حين احتلت فئة ولايات الشمال نسبة 12.91% وولايات الجنوب بنسبة قدرت ب 3.22% في حين لم تنل فئة ولايات الغرب أي تغطية للمواضيع المتعلقة بالبطالة حسب ما جاءت به أعداد عينة الدراسة لسنة (2012).

في ختام هذا الفصل نورد النتائج العامة التي خلصنا بها من هذه الدراسة و هي نتائج عامة تشمل الإطار التطبيقي للدراسة:

1- لم يكن هناك استقرار في معدلات نشر المواضيع التنموية المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي في كل عدد من أعداد عينة الدراسة، فقد تأكد أيضا حسب نتائج الدراسة عقلانية التعرض لهذه المواضيع ضمن مجموع النشر و هو ما ينم عن الأهمية التي توليها جريدة الشروق اليومي لقضايا التنمية الاجتماعية عامة ولهاتين القضيتين خاصة.

2- لم تعتمد صحيفة الشروق اليومي على خطة منهجية واضحة ضمن أجندتها الإعلامية لنشر المواد المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة رغم أنها أفرزت صفحات متخصصة بقضايا التنمية هي الصفحات الجهوية و المحلية.

3- اهتمت جريدة الشروق اليومي بنشر المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة مساحة و عددا و جعلت قضيتي الإسكان و البطالة -باعتبارها من أبرز القضايا المطروحة على الساحة التنموية الجزائرية - من أولويات اهتمامها و اهتمام جماهيرها من القراء حيث سجلت النتائج ظهورها على معظم أعداد عينة الدراسة كما ظهرت معظم المواضيع على مستوى الصفحات الداخلية للصحيفة بنسبة تلتها صفحاتها الأولى فالأخيرة، و هذا الاهتمام مكّنا من التأكيد مرّة أخرى- بعد ماتراءى لنا من خلال ما تناولناه في الشق النظري للدراسة-على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصحافة المكتوبة تجاه قضايا التنمية الاجتماعية المحلية من خلال جملة التغطيات الخبرية و التقريرية التي تقدمها للقارئ والتي تنضوي تحت مظلة الدور التنموي الذي تمارسه الصحافة المكتوبة نحو القضايا الخدمية و الاجتماعية في المجتمع، لما تملكه هذه الوسيلة من قدرة في التأثير على القارئ و تنمية معلوماته.

4- أعطى موقع المادة الصحفية مؤشرا ايجابيا دالا على اهتمام الصحيفة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر و ذلك لأنها أوردت المواضيع المتعلقة بها بالصفحات الأكثر مقروئية.

- 5- كشفت الدراسة عن تركيز صحيفة الشروق اليومي على أخبار الإسكان والبطالة في الجزائر بقدر كبير ضمن خدماتها التنموية المقدمة حيث كانت التغطية الإخبارية الأسلوب الطاغي على المعالجة الصحفية للمواد المتعلقة بالإسكان و البطالة في الجزائر.
- 6- و إن كنا نُقرّ بأهمية هذه الأخبار لإطلاع القارئ على أهم مستجدات التنمية الاجتماعية إلا أننا لاحظنا سطحية في طريقة العرض و تقديم هذه الأخبار و التي لم تؤدّ في كثير الأحيان الغرض المطلوب منها في التفسير الواضح و التحليل.
- 7- لم تنوّع الصحيفه كثيرا من استخدام الفنون الصحفية عند نقلها للمواضيع المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة حيث ركزت الصحيفة على استخدام الخبر و التقرير الصحفي أكثر من استخدامها للقوالب و الأنماط الصحفية الأخرى.
- 8- اهتمت صحيفة الشروق اليومي بإرفاق المواد التنموية بالعناصر التيبوغرافية المتنوعة حسب ما ظهر في تحليل مضمون جريدة الشروق اليومي، فقد تبين أن الصحيفة تستخدم أكثر من عنصر تيبوغرافي لإبراز المواد التنموية كأن تستخدم الإطار و الصورة، فضلا عن العنوان الرئيسي و الفرعي، و ظهر أن العنوان الفرعي كان أكثر العناصر التيبوغرافية استخداما، و ذلك أمر منطقي إذ أن الصحف لا تنشر أية مادة إخبارية من دون عنوان تحت أي ظرف، في حين أيضا أن الصحيفة لم تستغني كذلك عن استخدام الصور الموضوعية و الشخصية.
- 9- اهتمت جريدة الشروق اليومي بموضوع الاحتجاجات بقدر كبير لما تشير إليه أو تختزله من معاناة يعيشها المواطن حيث أن غالبية الأخبار التي تناولت قضايا الإسكان و البطالة كانت تغطي احتجاجات المواطنين للمطالبة بالسكن و الشغل، في حين لم تهتم الصحيفة باقتراح إجراءات للمساعدة في حل أزمة السكن و البطالة أو التقليل من حدتها.
- 10- لاحظت الدراسة أن صحيفة الشروق اليومي أتاحت الفرصة للمواطنين أن يعبروا عن آرائهم و مواقفهم و رفع انشغالاتهم.
- 11- تبني صحيفة الشروق اليومي لقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر و ظهورها كصحيفة تنموية لا يعني اهتمام المضمون و المحتوى التنموي الذي قدّمته هذه الأخيرة بما يهتم القارئ بمعرفته و الحصول عليه.

- 12- كشفت الدراسة أن هناك ارتفاعا هائلا من قبل المواطنين المطالبين بالسكن و الشغل حيث بلغت نسبة الاحتجاجات و المطالبة بالحصول على سكنات حوالي 40% من إجمالي نسب المواد المنشورة، في حين بلغ معدّل الاحتجاجات للمطالبة بالشغل حوالي 39%.
- 13- كشفت الدراسة عن أهمية وسائل الإعلام و خاصة الصحافة المكتوبة للمواطنين والمسؤولين باعتبارها وسيطا و صلة وصل بينهم و هو ما توافق وما رأيناه في الشق النظري للدراسة.
- 14- اعتمدت جريدة الشروق اليومي على مصادرها الخاصة بشكل كبير و ذلك بفضل الإمكانيات المادية و البشرية التي تتوفر عليها الجريدة و التي مكّنتها من تغطية المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة ذاتيا.
- 15- تشير نتائج الدراسة إلى أنّ معظم التغطيات الخبرية و التقريرية لجريدة الشروق اليومي انضوت تحت مظلة التغطيات المحايدة للصحيفة كما أن ابتعاد الصحيفة في أغلب الأحيان عن التغطيات الايجابية لم يعني اتجاهها نحو التغطيات السلبية و إنما صبّ في زيادة مضاعفة من التغطيات المحايدة.
- 16- لم تغفل الجريدة عن إظهار مختلف الفاعلين في قطاعي الإسكان و البطالة في الجزائر كما حاولت بشدة رفع انشغالات المواطنين المتضررين و إيصالها إلى المسؤولين.
- 17- إنّ غياب منطقتنا الجنوب و الغرب غيابا نسبيا في التغطيات الصحفية للجريدة يرجع مردّه إلى أنّ الأعداد التي اعتمدنا عليها كعينة للدراسة من جريدة الشروق اليومي تطبع بمطبعة الشرق و بالتالي فقد كان متوقّعا بأن يكون اهتمامها بولايات الشرق أكثر من ولايات الجهات الأخرى و من الواضح أن هذه الرقعة حظيت بالنصيب الأوفر من حيث نسبة وعدد المواد الصحفية المنشورة و الفرق و كما هو ملاحظ بينها و بين بقية ولايات الجهات الأخرى واضح، كما يمكن أن يكون غياب الأنشطة التنموية عن هذه المناطق سببا في غياب مادّة إعلامية تختصّ بها فجعل منطقة الجنوب مثلا في ذيل الاهتمامات الإعلامية لصحيفة الشروق اليومي يمكن أن يكون مردّه غيابا النسبي عن ذهن المخططات التنموية على

المستوى الوطني و هو ما يفسر حسب تقديرنا سلسلة الاحتجاجات التي عرفتها مناطق الجنوب مؤخرًا.

18- تولى صحيفة الشروق اليومي اهتماما كبيرا للقضايا التنموية و بخاصة المتعلقة منها بالتنمية الاجتماعية خصوصا، و هذا مع سعي الجزائر لاستكمال مسيرة التنمية و النهوض بظروف معيشة المواطن، وهو ما جعل ظهور هذه الصحيفة كصحيفة تنموية أكثر من غيره من المجالات و تحديدا التنمية الاجتماعية في الجزائر و كما تشير إلى ذلك نتائج هذه الدراسة فإن معظم هذه التغطيات تصبّ في إطار التغطية أو المعالجة التنموية و الخدمية في المجتمع.

19- تهتم صحيفة الشروق اليومي اهتماما كبيرا بوظيفة الإعلام التنموي و هذا ما جعلنا نستنتج بأن السياسة التي تتبعها الجريدة ضمن هذا الإطار هي تقديمها للأخبار و هي سياسة إعلام تنموية إخبارية بحتة تركز على تزويد القارئ بالأخبار و إعلامه بمختلف مستجدات وقضايا التنمية ما يعكس اهتمامها بمثل هذه القضايا في فترة الدراسة و ما جعلها أيضا مرآة تنعكس فيها المشكلة التنموية بأبعادها المختلفة و هو ما جعلنا نقرّ بأهمية الدور التنموي لوسائل الإعلام و معها الصحافة المكتوبة و كذا لإشراكها في مسيرة التنمية الوطنية الاجتماعية منها و الاقتصادية وهو ما يؤكد على الوظيفة التنموية لهذه الوسائل.

20- لم تتلافى الجريدة في عرض مواضيعها التنموية الارتجال و العشوائية ما جعلنا نقرّ بافتقار الجريدة لروح المبادرة في طرح المواضيع التنموية التي من شأنها لفت نظر صانعي القرار إلى مكان الخلل و إرشادهم إلى سبل معالجتها.

21- لم تهتمّ صحيفة الشروق اليومي بوظيفة إشراك المواطن في عملية التنمية كما تفرضه أدبيات الإعلام التنموي و اكتفاؤها بممارسة دور الرقيب في المجتمع على كل مدخلاته و مخرجاته.

22- افتقار الجريدة لروح المبادرة و التخطيط يجعلها لا تساهم و لا تؤثر بفاعلية في رفع تطلّعات و طموحات جماهيرها من القراء، و هي الإستراتيجية التي تتعارض من جهتها و متطلبات الإعلام التنموي و خصائص صحافة التنمية.

23- عدم استفادة جريدة الشروق اليومي من خصائص صحافة التنمية جعلها بعيدة كل البعد عن النقد و التقييم و الكتابة عن مدى ارتباط المشاريع التنموية الوطنية بالحاجات المحلية وتفحص الاختلافات بين الخطط التنموية الوطنية و تقييمها.

الخاتمة

من منطلق وظيفتها التنموية في المجتمع، تشارك وسائل الإعلام في كل تغيير فلا يمكن إنجاز خطط و معدلات التنمية في الدول الناشئة بدون مساندة الإعلام و مساهمته في توسيع رقعة التعليم ومساعدة البالغين من المواطنين في تحسين مستوى معيشتهم، إذ تتميز وسائل الإعلام بوظيفتها الإخبارية حيث أنها اقتحمت جميع المجالات ذات الصلة بالحياة اليومية للأفراد لاسيما الجوانب الاجتماعية التي تنبع مسؤولية الإعلام فيها من دوره كأحد أدوات التوعية و التغيير و التكيف الاجتماعي المستمر وأحد الوسائل القادرة على تشكيل التفكير الاجتماعي و ترشيده كما صارت السبابة في تناول الأحداث والمستجدات والقضايا التي تشد أنظار و انتباه الرأي العام و التي تمس اهتماماته الأساسية، و من خلال تناولنا لموضوع معالجة الصحافة الجزائرية المكتوبة لقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر حاولنا الكشف عن طبيعة تعامل و تناول نموذج من الصحافة الخاصة في الجزائر الناطقة بالعربية وهو جريدة الشروق اليومي لقضيي الإسكان والبطالة في الجزائر على امتداد سنة (2012). و قد جاءت نتائج الدراسة مؤكدة على أن الصحيفة قد أولت اهتماما بقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال اهتمامها بقضيي الإسكان و البطالة كمواد صحفية أساسية موجهة لخدمة القضايا التنموية في المجتمع و الدليل على ذلك التكرارات التي تم تسجيلها من خلال الأعداد الصحفية التي شملتها عينة الدراسة، وما يمكن ذكره في هذا النطاق هو أن صحيفة الشروق اليومي اتسمت في خدمتها الإعلامية التنموية المقدمة بغياب إستراتيجية إعلامية واضحة وعملية مرتبطة بسياسات التنمية الاجتماعية في الجزائر و مختلف أهدافها ، كما طغى على تغطيتها التنموية الطابع الخبري المحايد، وابتعادها في كثير من الأحيان عن التغطية الإيجابية أو النقدية للمواضيع التنموية. كما اتضح لنا من خلال الدراسة أيضا عدم التوازن في التغطية الجغرافية لمختلف المناطق و الولايات الوطنية، وهو ما جعل تغطية الصحيفة تغطية مبتورة كونها لم تأخذ في الحسبان عامل التوازن الجغرافي.

و نحن بصدد الحديث عن الإستراتيجية التنموية للصحيفة يمكننا التأكيد على أن الصحيفة لا تزال مطالبة بضرورة مضاعفة جهدها التنموي و تحديد أهدافها الإعلامية التنموية، كما ينبغي لها أيضا توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية عن طريق إتاحة المزيد من الفرص أمام جمهورها لكي يتحوّل هذا الأخير من مجرد متلقي سلبي للرسائل الصحفية إلى طرف فاعل في انتقالها و أن تصنع لنفسها خطا موازيا لمشاريع و قضايا

التنمية الاجتماعية في الجزائر يمكنها من رصد مواقع الخلل للتمكن من الإحاطة بطبيعة الربط بين المشكلات التي تواجهها التنمية الاجتماعية في الجزائر و بين دورها تنمويا حتى تتمكن من نقل رسالة صحفية تنموية غايتها الارتقاء بالمجتمع المحلي و المساهمة في حل مشاكله و تحسين ظروف معيشته.

و قد حاولت هذه الدراسة البحث ضمن زاوية ضيقة من موضوع واسع و متشعب هو موضوع الإعلام التنموي في الجزائر نظرا لتشابك قضايا التنمية الاجتماعية و تشعبها و لمحدودية المجال الزمني لهذه الدراسة و المقدّر بحوالي سنة على الأكثر في مجال نظام انجاز مذكرات الماجستير ، و مثلما أوضحت هذه الدراسة خصوبة البحث في هذه الزاوية، فالأكيد أيضا أن الكثير من الزوايا الأخرى ستكون بدورها مواضيع خصبة للباحثين خصوصا و أن موضوع الإعلام التنموي يعدّ ملتقى الكثير من التوجهات الأدبية والعلمية، و لما يكتسبه من خصوصية كبيرة في الجزائر من جهة أخرى باعتباره وسيلة للبناء و التوعية و إشراك المواطن إلى جانب مسؤوليته في تجسيد مسار التنمية الوطنية و مرافقة الجهود المعتمدة التي تبذلها الدولة في مختلف مجالات التنمية. و في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نقترح إجراء المزيد من الدراسات ذات الصلة سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى البحث التطبيقي لمراكز و مؤسسات البحث العلمي تستثمر لحل المشكلات التي تواجهها أغلب القطاعات التنموية، من مثل:

- 1- دراسات حول استراتيجيات الإعلام التنموي في الجزائر و تأثيرها على الجمهور.
- 2- إجراء دراسات تحليل مضمون لقضايا التنمية المستدامة في الجزائر كالصحة، التربية والتعليم، المياه والموارد المائية...
- 3- إجراء دراسات لمعرفة أولويات الجمهور الإعلامية في مجال التنمية.
- 4- إجراء دراسات حول دور الإعلام الجوّاري في التعريف بالقضايا التنموية.
- 5- دراسات حول تجربة صحافة التنمية في الجزائر مع ربطها بمتغيرات أخرى مثل الصحافة المسموعة أو التلفزيونية أو الإلكترونية.

قائمة المصادر و المراجع

أ- باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، دط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
- 2- أحمد بدر كريم، بحوث إعلامية، ط1، ددن، ددب، 1996.
- 3- أحمد زكريا الأحمد، نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام و جمهورها، ط1، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2009.
- 4- أخليف يوسف الطراونة، أساسيات في التربية، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2004 .
- 5- أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها و تطورها، ط1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1961.
- 6- أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية، دط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 7- إسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي بين النظرية و التطبيق، ط1، دار الفجر و التوزيع، مصر، 1998.
- 8- إسماعيل حسن عبد الباري، أبعاد التنمية، دط، دار المعارف، القاهرة، 1982.
- 9- ألبرت آل هستر، واي لان ج تو، دليل الصحفي في العالم الثالث، ترجمة كمال عبد الرؤوف، دط، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1988.
- 10- توماس ل. ماك فايل، الإعلام الدولي النظريات، الاتجاهات، الملكية، ترجمة حسني محمد، نصر عبد الله الكندي، دط، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات المتحدة، 2003.
- 11- تيسير أبو عرجه، دراسات في الصحافة و الإعلام ، ط1، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

- 12- جمال مجاهد وآخرون، مدخل إلى الاتصال الجماهيري، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.
- 13- جودت عزة عطوي، أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته و طرقه الإحصائية، ط2، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 14- جيهان أحمد رشتي، الإعلام الدولي، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.
- 15- حربي عريقات، التنمية و التخطيط الاقتصادي - مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة-الأردن- ، دط ، دار الكرمل، الأردن، 1993.
- 16- حسن عماد مكاوي و ليلي حسين السيد، الاتصال و نظرياته المعاصرة، ط3، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2002.
- 17- حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة و التنمية في الوطن العربي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 18- حسين منصور، كرم حبيب، التنمية الاجتماعية بين النظرية و التطبيق، دط، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1978.
- 19- خضور أديب، فنيات الصحافة، ط2، جامعة دمشق، سوريا، 1992.
- 20- خليل صابات، الصحافة رسالة و استعداد و علم و فن، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1983.
- 21- رشدي طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، دت.
- 22- رشيد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط للتنمية ، دط، المكتبة الجامعية، د د ب، 2002.
- 23- رشيد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007.

- 24- رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.
- 25- ريتشارد بن و آخرون، تحليل مضمون الإعلام، المنهج و التطبيقات العربيّة، ترجمة ناجي الجوهري، دط، مديرية المكتبات و الوثائق الوطنيّة، ددب، 1992.
- 26- رولان كايرو، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية ، ترجمة أحمد بن مرسللي، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 27- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 28- زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال، دط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 29- زيدان عبد الباقي، وسائل و أساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية و التربوية والإدارية و الإعلامية، ط 2، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1979.
- 30- زينب صالح الأشوح، الاطراد و البيئة و مداواة البطالة، دط، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2003.
- 31- سامية محمد جابر، منهجيات البحث الاجتماعي و الإعلامي، دط، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 2000.
- 32- شاهيناز طلعت، وسائل الإعلام و التنمية الاجتماعية، دراسات نظرية مقارنة و ميدانية في المجتمع الريفي، ط 1 ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1980.
- 33- صالح أبو أصبع، دراسات في الإعلام و التنمية العربية، دط، منشورات مؤسسة البيان، عمان، دت.
- 34- ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- 35- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ط 2، مكتبة الوهبة، القاهرة، 1977.

- 36- عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران و السكن و الإسكان، دط، مخبر الإنسان و المدينة، الجزائر، 2007.
- 37- عبد القادر رزيق المخادمي، الإعلام و التنمية قضايا و طموحات، دط، دار هومة للنشر والطباعة و التوزيع، الجزائر، 2003.
- 38- عزام أبو الحمام، الإعلام الثقافي "جدليات و تحديات"، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
- 39- عزام أبو الحمام، وسائل الإعلام و المجتمع، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
- 40- عزيزة عبدو، الإعلام السياسي و الرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.
- 41- عزي عبد الرحمان و آخرون، عالم الاتصال، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 42- عزي عبد الرحمان ، السعيد بو معيزة، الإعلام و المجتمع رؤية سوسولوجية، دط، دار الورسم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
- 43- علي غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دط، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003.
- 44- علي عبد المعطي محمد، محمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي، دط، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988.
- 45- عمر التومي الشيباني، التربية و التنمية في الوطن العربي، دط، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.
- 46- عواطف عبد الرحمان، دراسات في الصحافة العربية المعاصرة، ط1، دار الفارابي، بيروت- لبنان، 1989.
- 47- فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي، ط2، عالم الكتب، القاهرة، دت.

- 48- فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1990.
- 49- فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
- 50- فاروق خالد الحسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2010.
- 51- فضيل دليو، الاتصال، مفاهيمه، نظرياته و وسائله، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003.
- 52- كمال التابعي، تغريب العالم الثالث- دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية - ، دط، دار المعارف الجامعية، القاهرة، 1993.
- 53- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، مدخل إلى التخطيط و التنمية الاجتماعية، دط، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2010.
- 54- مارشال ماكلوهان، كيف نفهم وسائل الاتصال، ترجمة خليل صابات، د ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
- 55- محمد اللمداني، الصحافة المستقلة في الجزائر- التجربة من الداخل- ، دط، منشورات الخبر، الجزائر، دت.
- 56- محمد سيد فهمي، المجتمعات الجديدة بين التنمية و العشوائية، دط ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 57- محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، دط، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1998.
- 58- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دط، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، دت.
- 59- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، دط، عالم الكتب، القاهرة، دت.
- 60- محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1997.

- 61- محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.
- 62- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير، ط2، عالم الكتب للنشر والتوزيع و الطباعة، القاهرة، 2004.
- 63- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 64- محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، دط، المكتب الجامعي للحديث، مصر، 2005.
- 65- محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998.
- 66- محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، ط2، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000.
- 67- محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، ط1، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2010.
- 68- محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دط، دار المعارف، القاهرة، 1977.
- 69- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.
- 70- ميلفينديلفر، ساندر بول روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة كمال عبد الرؤوف، دط، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1993.
- 71- نادر الفرجاني، هدر الإمكانية - بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته -، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.

- 72- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 73- نبيل راغب، العمل الصحفي، دط، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، 1999.
- 74- نصر الدين العياضي، مساءلة الإعلام، دط، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1991.
- 75- نور الدين بلبيل، دليل الكتابة الصحفية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 76- نوري بن زين، السكن بالجزائر عامل للتنمية و مؤشر للسلم الاجتماعي، دط ، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- 77- هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية (رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية)، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 78- هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
- 79- والبرشام، أجهزة الإعلام الوطنية- دور الإعلام في البلدان النامية-، ترجمة محمد فتحي، دط، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، القاهرة، 1970.
- 80- وجيه الشيخ، الإعلام و الدعاية، دط، مطبعة جامعة دمشق، دمشق سوريا، 1987.

ثانيا: المعاجم و القواميس

- 1- طارق السيد أحمد خليفي، معجم مصطلحات الإعلام : عربي- انجليزي، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.
- 2- كرم شلي، معجم المصطلحات الإعلامية (عربي-انجليزي)، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1989.
- 3- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دط، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975.
- 4- محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، دط، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.

5- هزار راتب و آخرون، المتفق (قاموس عربي - عربي)، دط، دار الراتب الجامعية، بيروت- لبنان، دت.

ثالثا: المذكرات و الرسائل الجامعية

- 1- أبو صافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 2- أحلام باي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص وسائل الإعلام و المجتمع، قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
- 3- إسماعيل مرازقة، الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية و الإعلامية، مذكرة ماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1998.
- 4- تيميزار فاطمة، إسهامات الانترنت في تطوير الصحافة المكتوبة في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2007.
- 5- حسيبة ملاس، التخطيط الحضري و مشكلة الإسكان، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة قسنطينة، 2009.
- 6- حياة قزادري، دور الثقافة السياسية في الممارسة الإعلامية في الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2001.
- 7- خلف جمال يوسف خلف، اعتماد الصحافة الحزبية الفلسطينية على الإشاعة و أثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية و قطاع غزة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة نابلس، فلسطين، 2008.
- 8- شلالى فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

- 9- صفوان عصام حسيني، الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2005.
- 10- عبد الحميد دليمي، النمو الحضري و أزمة الإسكان، مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الريفي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1985.
- 11- لويزة كريمة عباد، دور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 12- محمد شطاح، دور وسائل الإعلام في تنمية العالم الثالث، دراسة لتجربة الجزائر في الفترة ما بين 1984-1988، أطروحة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990.
- 13- نسيمة مقبل، الأخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية من 1991 إلى 2000، رسالة ماجستير، معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2003.
- 14- يمينة بلعالي، الصحافة الالكترونية في الجزائر بين تحدي الواقع و التطوع نحو المستقبل، مذكرة ماجستير، معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2006.

رابعا: المجالات و الدوريات

- 1- بوجمعة رمضان، هوية الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات و الموثائق الرسمية من 1962 إلى 1968، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 17، جانفي 1990.
- 2- جريدة العالم السياسي، أسبوعية جزائرية، عدد 251، من 11/22-1998/11/28.
- 3- صالح خليل أبو أصعب، وسائل الإعلام و التنمية في الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد 47، السنة الثامنة عشر، الكويت، 1986.
- 4- عدنان أبو جودة، دور الصحافة الوطنية في عملية التنمية، مجلة الدراسات الإعلامية للسكان و التنمية و التعمير، المركز العربي للدراسات الإعلامية، العدد 22، أكتوبر 1980.
- 5- محمد أحمد الغنام، أضواء على العلاقات بين التجديد التربوي و التنمية، مجلة التربية الجديدة، العدد 12، السنة السادسة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت لبنان، 1989.

- 6- نوري منير ، أجهزة الإعلام التنموي و دورها في حماية البيئة و دعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات العملية، عدد 02، ديسمبر 2008.
- 7- وليد دعديس، الأدوار التي يؤديها الإعلام في التنمية، مجلة الدراسات الإعلامية للسكان و التعمير، العدد 23، المركز العربي للدراسات الإعلامية، ديسمبر 1980.

خامسا: الوثائق و السجلات

- 1- الوثائق الصادرة عن وزارة التربية و التعليم، الكتاب المرجعي للتربية السكانية، دط، دار المعلم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2001.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 14/قانون رقم 90-07 مؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام.

سادسا: الندوات و الملتقيات

- 1- حايف سي حايف شيراز، بركان دليلة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.
- 2- لزهو قواسمية، سياسات التشغيل، ملتقى وطني حول دور التشغيل في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 13-14 أفريل، 2012.

سابعا: حصص تلفزيونية

- 1- عبد المجيد تبون، وزير السكن الجزائري، حصة حوار الساعة، القناة الجزائرية الثالثة، تاريخ البرنامج 20/02/2013، الساعة 21:00.

▪ **Les ouvrages :**

- 1- Bel kacem ahcene djaballah, aspect du nouvel ordre international, étude et documents, OPU, Alger, 1980.
- 2- Berelson (B), **Communication and public opinion In Wilber Schram, Mass Communication**, University of Illinois press, Urbana, 1999.
- 3- Berelson (B), Janowitz (M): **Redader in public opinion and communication**, 2nd, free Press, New York, 1990.
- 4- Merrill (J) .and Lonvenstein (L): **Media, Message and men**, new perspective in communication, Longman, New York, 1999.
- 5- Michel louis Levy et autre, **comprendre l'information économique et sociale, guide méthodologique**. maison hartier. 2^{eme} édition, France, 1996.
- 6- Rice (R) and Altain(C): **Public communications**, 2nd Edition, Sage, London, 1999.
- 7- Robert Leroux, **Ecologie humaine de l'habitat**, Eyrolles, 1993.

▪ **Les Dictionnaire :**

- 1- Le Petit Larousse, **dictionnaire de Français**, France, 1998.
- 2- Le Robert, **Dictionnaire Français**, Sejer, Paris. 2005.

ثالثا: مواقع الانترنت

- 1- Chronologie sur l'histoire de la presse : « wikipedia.org », page vue le 03/02/2013.
- 2- سامية بغوزة، التنمية الاجتماعية في الجزائر، عبر موقع الانترنت: <http://www.Elmaaref.org/news>، تاريخ الزيارة 2013/01/11.
- 3- موقع وكالة الأنباء الجزائرية: [http:// WWW.APS.DZ](http://WWW.APS.DZ)، تاريخ الزيارة 2012/10/01.
- 4- موقع الانترنت WWW.MAGHAREBIA.COM، تاريخ الزيارة 2012/12/12.
- 5- البطالة في الجزائر عبر موقع الانترنت <http://WWW.Maktoobblog.com>، تاريخ الزيارة 2013/01/07.

- 6- نسبة البطالة في الجزائر عبر الموقع [http://WWW.Indexmundi.com/fr/algerie/taux de chômage / html](http://WWW.Indexmundi.com/fr/algerie/taux%20de%20ch%C3%B4mage/html) تاريخ الزيارة 2013/01/07.
- 7- مفهوم الإعلام التنموي، عبر موقع الانترنت <http://WWW.aldiwan.org>، تاريخ الزيارة 2013/03/15.
- 8- قانون الإعلام (2012) عبر موقع الانترنت [http://WWW.el mihwar.com](http://WWW.elmihwar.com)، تاريخ الزيارة 2013/03/20.
- 9- لجنة حماية الصحفيين عبر موقع الإنترنت:
[http:// www.Comitee to protect Journalists.Htm](http://www.Comitee%20to%20protect%20Journalists.Htm)، تاريخ الزيارة 2013/03/21.
- 10- الإعلام السمعي البصري في الجزائر عبر موقع الانترنت WWW.elmihwar.com تاريخ الزيارة 2013/01/11.
- 11- الاتصال التنموي في الجزائر عبر موقع الانترنت <http://WWW.univr-chlef.dz>، تاريخ الزيارة 2013/01/15.
- 12- جريدة الشروق اليومي عبر موقع الانترنت:
<http://WWW.Algerian.press.com/Algerian-Shorouk>، تاريخ الزيارة 2013/4/15.

الملاحق

- 1- ملحق استثمارة تحليل المحتوى
- 2- نماذج من بعض صفحات جريدة الشروق اليومي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة -3-

كلية علوم الإعلام و الاتصال و السمعي البصري

قسم: الصحافة

تخصص: صحافة

استمارة تحليل المحتوى:

معالجة الصحافة الجزائرية المكتوبة لقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر

-الإسكان و البطالة نموذجا-

تحليل مضمون جريدة الشروق اليومي

إشراف:

أد/ الطاهر أجيم

انجاز الطالبة:

طمين وسام

الموسم الجامعي: 2012-2013

جدول رقم 4: توزيع مواضيع الإسكان و البطالة بحسب الأعداد

النسبة %	التكرار	الأعداد
		Σ
		%

جدول رقم 5: توزيع المساحة بالسهم 2 لتغطية مواضيع الإسكان و البطالة

النسبة %	المساحة بالسهم 2	الأعداد
		Σ
		%

جدول رقم 6: توزيع مواضيع الإسكان بحسب الأعداد و الموقع من الصحيفة

الصفحة الأخيرة		الصفحات الداخلية		الصفحة الأولى		الموقع الأعداد
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
						Σ
						%

جدول تلخيصي رقم 7: تكرار مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصحيفة

النسبة %	التكرار	الموقع من الصحيفة
		Σ
		%

جدول رقم 8: توزيع عدد الصفحات التي تناولت مواضيع الإسكان بحسب الأعداد

النسبة %	التكرار	أعداد الأشهر
		Σ
		%

جدول رقم 9: توزيع مواضيع الإسكان بحسب الصفحات و الأعداد

ص 24	ص 10 ✓ ص 23	ص 9	ص 8	ص 2 ✓ ص 7	ص 1	الصفحات الأعداد
						∑
						%

جدول رقم (10) توزيع مواضيع الإسكان بحسب الأعداد و الموقع من الصفحة

أسفل يمين الصفحة	أسفل يسار الصفحة	قلب الصفحة	أعلى يسار الصفحة	أعلى يمين الصفحة	كامل الصفحة	الموقع من الصفحة الأعداد
						∑
						%

جدول تلخيصي رقم 11: توزيع مواضيع الإسكان بحسب الموقع من الصفحة

النسبة %	التكرار	الموقع من الصفحة
		∑
		%

جدول رقم 12: توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب

الأعداد

حديث صحفي	تحقيق	روبوورتاج	تقرير	خبير	القوالب الصحفية الأعداد
					∑
					%

جدول تلخيصي رقم 13: توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع المتعلقة بالإسكان

النسبة %	التكرار	القالب الصحفي
		∑
		%

جدول رقم 14: توزيع وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد

المجموع	إطارات	صورة موضوعية	صورة شخصية	عنوان عمادي	عنوان رئيسي	وسائل الإبراز الأعداد
						Σ
						%

جدول تلخيصي رقم 15: توزيع وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالإسكان

النسبة %	التكرار	وسائل الإبراز
		Σ
		%

جدول رقم 16 : توزيع نوعية المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد

أخرى	احتياجات متعلقة بالسكن	ضلوع الرشوة، الفساد و المحسوبية في قطاع الإسكان	وضعية قطاع السكن و العمران في الجزائر	المطالبة بتوزيع سكنات بالترحيل، بالبناء الريفي	القضاء على سكنات هشة و أحياء قصديرية	توزيع سكنات جديدة	نوع الموضوع
							الأعداد
							Σ
							%

جدول تلخيصي رقم 17 : توزيع نوعية المواضيع المتعلقة بالإسكان

النسبة %	التكرار	نوعية المواضيع
		Σ
		%

جدول رقم 18: توزيع طبيعة المعلومات المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد

رفع انشغال	انعكاسات لأزمة السكن	تدابير للهوض بقطاع السكن	طرح مشاكل	نقل تصريح	طبيعة المعلومات الأعداد
					∑
					%

جدول تلخيصي رقم 19: توزيع طبيعة المعلومات المتعلقة بالإسكان

النسبة %	التكرار	طبيعة المعلومات
		∑
		%

جدول رقم 20 : توزيع المصادر المعتمد عليها في تحرير المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة

بدون توقيع	توقيع بالرموز	مراسلين	صحفيين	وكالة الأخبار	المصدر الأعداد
					∑
					%

جدول تلخيصي رقم 21 : توزيع المصادر المعتمد عليها في تحرير المواضيع المتعلقة بالإسكان و البطالة

النسبة %	التكرار	نوع المصدر
		∑
		%

جدول رقم 22: توزيع ظهور الفاعلين المتعلقين بقطاع الإسكان بحسب الأعداد

الفاعلين الأعداد	وزارة السكن، الجماعات المحلية	وكالات عقارية ودواوين ترقية	مكاتب دراسات	مقاولين و متعاملين	مواطنين	أخرى
Σ						
%						

جدول تلخيصي رقم 23: تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقطاع الإسكان

الفاعلين	التكرار	النسبة %
Σ		
%		

جدول رقم 24: توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية و بحسب الأعداد

اتجاه التغطية الأعداد	اتجاه إيجابي	اتجاه محايد	اتجاه سلبي
Σ			
%			

جدول تلخيصي رقم 25: توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية

اتجاه التغطية	التكرار	النسبة %
Σ		
%		

جدول رقم 26: توزيع الرقعة التي تهتم بما المواضيع المتعلقة بالإسكان بحسب الأعداد

رقعة الاهتمام الأعداد	ولايات الشمال	ولايات الشرق	ولايات الجنوب	ولايات الغرب	وطني
Σ					
%					

جدول تلخيصي رقم 27: تكرار الرقعة الجغرافية التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالإسكان

النسبة %	التكرار	رقعة الاهتمام
		Σ
		%

جدول رقم 28 : توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان حسب اتجاه التغطية و رقعة الاهتمام

سلبي		محايد		اتجاه ايجابي		الاتجاه رقعة الاهتمام
%	ك	%	ك	%	ك	
						Σ

جدول رقم 29: توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالإسكان بحسب القوالب الصحفية و اتجاه التغطية

سلبي		محايد		اتجاه ايجابي		الاتجاه القوالب الصحفية
%	ك	%	ك	%	ك	
						Σ

جدول رقم 30: توزيع مواضيع البطالة بحسب الأعداد و الموقع من الصحيفة

الصفحة الأخيرة		الصفحات الداخلية		الصفحة الأولى		الموقع الأعداد
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
						Σ

جدول رقم 31: توزيع مواضيع البطالة بحسب الموقع من الصحيفة

النسبة %	التكرار	الموقع من الصحيفة
		Σ
		%

جدول رقم 32: تكرار عدد الصفحات التي تناولت مواضيع البطالة بحسب الأعداد

النسبة %	التكرار	أعداد الأشهر
		Σ
		%

جدول رقم 33: تكرار مواضيع البطالة بحسب الصفحات و الأعداد

صفحة 10 ✓ 24 ص	9 ص	صفحة 5 ✓ 8 ص	4 ص	3 ص	1 ص	الصفحات الأعداد
						∑
						%

جدول رقم 34: تكرار مواضيع البطالة بحسب الأعداد و الموقع من الصفحة

أسفل يمين الصفحة	أسفل يسار الصفحة	قلب الصفحة	أعلى يسار الصفحة	أعلى يمين الصفحة	كامل الصفحة	الموقع من الصفحة الأعداد
						∑
						%

جدول تلخيصي رقم 35: تكرار مواضيع البطالة بحسب الموقع من الصفحة

النسبة %	التكرار	الموقع من الصفحة
		∑
		%

جدول رقم 36: توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع الصحفية المتعلقة بالبطالة

المجموع	حديث صحفي	تحقيق	روبرتاج	تقرير	خبر	القوالب الصحفية الأعداد
						∑
						%

جدول تلخيصي رقم 37: توزيع القوالب الصحفية المستعملة في نقل المواضيع المتعلقة بالبطالة

النسبة %	التكرار	القالب الصحفي
		∑
		%

جدول رقم 38: توزيع وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد

المجموع	إطارات	صورة موضوعية	صورة شخصية	عنوان عادي	عنوان رئيسي	وسائل الإبراز الأعداد
						Σ
						%

جدول رقم 39: تكرار وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواضيع المتعلقة بالبطالة

النسبة %	التكرار	وسائل الإبراز
		Σ
		%

جدول رقم 40: توزيع نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد

أخرى	تلاعبات في التوظيف فساد و محسوبية	احتجاجات للمطالبة بالعمل، بالإدماج و خلق مناصب شغل دائمة	استحداث مناصب شغل	طرد تعسفي للعمال	نوعية الموضوع الأعداد
					Σ
					%

جدول رقم 41: تكرار نوعية المواضيع المتعلقة بالبطالة

النسبة %	التكرار	نوعية المواضيع
		Σ
		%

جدول رقم 42: توزيع طبيعة المعلومات المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد

رفع انشغال	انعكاسات أزمة البطالة	إجراءات لتقليص حدة البطالة	طرح مشاكل	نقل تصريح	طبيعة المعلومات الأعداد
					Σ
					%

جدول تلخيصي رقم 43: تكرار طبيعة المعلومات المتعلقة بالبطالة

النسبة %	التكرار	طبيعة المعلومات
		Σ
		%

جدول رقم 44: تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقضية البطالة بحسب الأعداد

أخرى	بطالون	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	وكالات دعم و تشغيل الشباب ANEM ANGEM ANSEJ	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)	وزارة و مديريات التشغيل و الضمان الاجتماعي	الفاعلين
						الأعداد
						Σ
						%

جدول رقم 45: تكرار ظهور الفاعلين المتعلقين بقضية البطالة

النسبة %	التكرار	الفاعلين
		Σ
		%

جدول رقم 46: توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية و بحسب الأعداد

اتجاه سلبي	اتجاه محايد	اتجاه ايجابي	اتجاه التغطية
			الأعداد
			Σ
			%

جدول رقم 47: توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية

النسبة %	التكرار	اتجاه التغطية
		المجموع
		%

جدول رقم 48: يوضح الرقعة التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالبطالة بحسب الأعداد

الموقع	رقعة الاهتمام	ولايات الشمال	ولايات الشرق	ولايات الجنوب	ولايات الغرب	وطني
	Σ					
	%					

جدول رقم 49: تكرار الرقعة الجغرافية التي تهتم بها المواضيع المتعلقة بالبطالة

النسبة %	التكرار	رقعة الاهتمام
		Σ
		%

جدول رقم 50 : توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة حسب اتجاه التغطية و رقعة الاهتمام

الاتجاه		اتجاه ايجابي		محايد		سليبي	
رقعة الاهتمام		ك	%	ك	%	ك	%
Σ							

جدول رقم 51 : توزيع المادة الصحفية المتعلقة بالبطالة بحسب القوالب الصحفية و اتجاه التغطية

الاتجاه		اتجاه ايجابي		محايد		سليبي	
القوالب الصحفية		ك	%	ك	%	ك	%
Σ							

ملخص الدراسة

في ظل غياب التحليل الدقيق لقضايا التنمية الاجتماعية في الصحافة الجزائرية المكتوبة خاصة أمام قيام الصحافة بدور فاعل و مؤثر في توعية المجتمع من القراء بالقضايا التنموية، و مع وجود ندرة في الدراسات الإعلامية الاجتماعية التي تصدت لطبيعة موضوعات الإسكان و البطالة في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية معالجة صحيفة الشروق اليومي لقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر في إطار الدور التنموي الذي تضطلع به الصحافة المكتوبة في هذا المجال، و في ما إذا كان ضمن أولويات هذه الصحيفة وضع أجندة إعلامية واضحة و هادفة تتعلق بموضوعات الإسكان و البطالة في الجزائر.

و قد ركزت الدراسة على جملة من التساؤلات كانت كالتالي:

التساؤل الرئيسي للدراسة:

كيف عالجت صحيفة الشروق اليومي قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال نموذجي الإسكان و البطالة في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- ما هي المساحة التي خصصتها صحيفة الشروق اليومي لمعالجة قضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر.
- 2- ما موقع نشر المواد التنموية المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر بجريدة الشروق اليومي؟
- 3- ما القوالب الصحفية والعناصر التيبوغرافية المستخدمة في التغطية الصحفية لموضوعات الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي؟
- 4- ما الموضوعات التنموية المنشورة و المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في جريدة الشروق اليومي؟
- 5- ما هي المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي في تحرير المادة التنموية؟
- 6- ما هي الأطراف الفاعلة المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة و التي ظهرت عبر المواد المنشورة في جريدة الشروق اليومي؟

7- كيف كان اتجاه صحيفة الدراسة في نقل المواضيع المتعلقة بقضيتي الإسكان و البطالة في الجزائر(هل كان اتجاهها إيجابيا، محايدا، أم سلبيا؟)

8- ما هي الرقعة أو المنطقة الجغرافية التي اهتمت بها المواد التنموية المنشورة في جريدة الشروق اليومي؟

و للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون و التي تضمّنت عددا من فئات تحليل المضمون، كما تمّ تطبيق الأداة بتحليل عيّنة عشوائية منتظمة مكوّنة من 47 عددا من صحيفة الشروق اليومي لسنة (2012). و لغايات تحليل البيانات الميدانية و تفسيرها تم استخدام الأساليب الإحصائية (التكرارات و النسب المئوية) وقد توصلت الدّراسة إلى أنّ:

- الصحيفة اهتمت بالمواضيع التنموية المتعلّقة بالإسكان و البطالة في سنة الدراسة بعد مرور أزيد على عامين من الحماسية الأخيرة (2009-2014) مساحة و عددا إلى جانب زيادة الاهتمام بالمواضيع المتعلقة بزيادة الطلب على السكن و الشغل و هو ما تمّ عن تفاقم المشاكل المتعلّقة بندرة السكن و البطالة ما جعل منها أزمة لازالت تعيشها الجزائر منذ سنين عديدة و مظاهرها باتت واضحة في الاضطرابات الاجتماعية العديدة و المتكرّرة التي سجلت بعدد ولايات الوطن في سنة (2012) علما بأن الموضوعات التنموية المتعلّقة باحتجاجات المواطنين و رفع انشغالاتهم حصلت على أعلى معدّلات تغطية من بين الموضوعات الأخرى.

- و أشارت الدّراسة أيضا إلى تراجع دور وكالة الأنباء الجزائرية (APS) كمصدر لصحيفة الشروق اليومي و مع ذلك دلّت نتائج هذه الدّراسة أن الصحيفة اعتمدت على مصادرها الخاصّة بشكل كبير و ذلك بفضل الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة لدى الجريدة، كما أعطت الصحيفة الأولوية لإظهار المواد التنموية ضمن صفحاتها الداخلية و من ثم الملاحق.

- و بخصوص الأطراف الفاعلة فقد تبين وفقا لما جاءت به نتائج الدراسة أن الصحيفة أولت اهتماما بإظهار الأطراف الفاعلة المتعلقة بقطاعي الإسكان.

- و البطالة في الجزائر فبعد تصدر المواطنين لفئة الفاعلين تلتها الوزارات الوصية (وزارة السكن والعمران و وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) مباشرة في الترتيب الموالي.

- كما دلت نتائج هذه الدراسة بأنّ التغطية الإخبارية المحايدة كانت الأسلوب الطاغى على المعالجة الصحفية للمواد المتعلقة بالإسكان و البطالة في الجزائر في جريدة الشروق اليومي وهي تغطية غير متوازنة من حيث المناطق الجغرافية التي اهتمت بها مع الإشارة إلى أن غياب منطقة على حساب أخرى في المواضيع التنموية التي نشرتها الصحيفة يمكن أن يكون مردّه غيابها النسبي عن ذهن المخططات التنموية على المستوى الوطني.

- فيما يتعلّق بنتائج العناصر التيبوغرافية المستخدمة في الموادّ الصحفية، فقد تبين من خلالها أن الصحيفة استخدمت أكثر من عنصر تيبوغرافي لإبراز الموادّ التنموية المتعلقة بالإسكان و البطالة كما ظهر أن العنوان الرئيسي كان أكثر العناصر التيبوغرافية استخداما .

و دعت الدراسة الصحيفة إلى إيلاء الموضوعات التنموية أهمية و أولوية أكبر ضمن أجندتها إلى جانب الموضوعات الاقتصادية و السياسية التي تحتلّ الصفحات الأولى ، و في ذات الوقت أوصت الدراسة بتضمين رسائل إعلامية واضحة و مدروسة في موادّها الصحفية الموجهة لخدمة التنمية بهدف المشاركة في رسم سياسات إعلامية تنموية واضحة و فعالة كما ينبغي للصحيفة رصد مواقع الخلل للتمكن من الإحاطة بطبيعة الربط بين المشكلات التي تواجهها التنمية الاجتماعية في الجزائر و بين دورها تنمويا و حتى ترقى إلى نقل رسالة صحفية تنموية غايتها الارتقاء بالمجتمع المحلي و المساهمة في حل مشاكل المواطن خاصة و تحسين ظروف معيشته.

Résumé :

En l'absence d'une analyse vigoureuse des questions de développement social dans la presse Algérienne écrite, surtout devant un rôle sociaux actif et influent joué par la presse pour rendre les lecteurs conscients des questions de développement, et avec la rareté des études sociales de l'information qui ont traité des sujets de logement et de chômage en Algérie, cette étude avait pour le but de savoir comment le quotidien « El chorouk » a traité le problème de logement et de chômage en Algérie dans le cadre du rôle de développement joué par la presse écrite dans ce domaine. Et s'il y a parmi les priorités du journal la mise en place d'une agenda d'information claire et délibérée concernant les sujet du logement et du chômage en Algérie .

L'étude a porté sur un nombre de question était les suivant :

La question principale de l'étude : **comment le quotidien « El chorouk » a traité les questions du développement social a travers deux sujet, le sujet de logement et le sujet de chômage en Algérie ?**

Les sous questions :

- 1- Qu'est-ce que l'espace déterminé par le quotidien « El chorouk » pour traiter les questions de logements et de chômage en Algérie ?
- 2- Quel est l'espace pour la diffusion des matières de développement relatives aux questions du logement et le chômage en Algérie dans le quotidien « El chorouk »?
- 3- Quels sont les modèles journalistiques et les éléments typographiques utilisés dans la couverture journalistique des sujets de logements et de chômage dans le quotidien « El chorouk »?
- 4- Quels sont les sujets publiés relatifs aux questions de logements et de chômage dans le quotidien « El chorouk » ?

- 5- Quelles sont les sources sur les quelles le quotidien « El chorouk » s'est basé pour réaliser la matière du développement ?
- 6- Quels sont les acteurs influents relatifs aux questions du logement et du chômage parus dans le quotidien «El chorouk» ?
- 7- Comment était la direction du journal dans le transferts des sujets relatifs aux questions du logements et du chômage en Algérie(est ce que sa direction était positive, neutre ou négative ?)
- 8- Quel est le secteur ou la région géographique, qui a occupé un espace dans les articles publiés dans le quotidien «El chorouk » ?

Pour répondre à ces questions, l'étude s'est basée sur **la méthode d'analyse descriptive analytique** en utilisant l'outil d'**analyse de contenu** qui comprenait un certain nombre de catégories d'analyse du contenu, comme on a appliqué l'outil en utilisant **un échantillon de 47 nombre du quotidien «El chorouk » pour l'année (2012)**.

Et pour analyser et interpréter les données sur le terrain on a utilisée des méthodes statistiques (**les fréquences et les pourcentages**) et l'étude a arrivée à :

-le journal s'est intéressé aux sujets du développement relatifs au logement et au chômage dans l'année d'étude après deux ans des cinq dernières années (2009-2014), ainsi aux sujets relatifs à l'accroissement de la demande d'emploi et de logement. Ce qui a exacerbé les problèmes liés à la pénurie de logement et de chômage. Cela a créé une crise qui est toujours vécue par l'Algérie depuis plusieurs année et ses effets sont devenues claires dans de nombreux troubles sociaux enregistrés aux plusieurs Wilaya du pays en(2012) sachant que les sujets du développement liés aux besoins des citoyens et leur occupation ont obtenu les taux de couvertures les plus élevés, entre autres sujets.

-Et l'étude a noté le recul du rôle de l'APS comme une source pour le journal « El chorouk » et malgré cela, les résultats de cette étude ont prouvé que le journal s'est appuyés sur ces propre sources de manière significative grâce aux moyens matériels et humaines disponibles au journal, également le journal

a donné la priorité pour montrer les matières journalistiques liés au développement dans les pages intérieures et puis les suppléments.

Et concernant les acteurs influents ,ont approuvé selon les résultats de l'étude que le journal a voulu montrer les acteurs influent liés aux secteurs du logement et du chômage en Algérie, après le premier classement des citoyens de la catégories des influents, sont venus directement les ministères qui commandent(le Ministère du logement, le ministère de travail et de fonctionnement et de l'assurance social)

-ainsi, les résultats de cette étude ont prouvé que le couverture neutre des nouvelles était le style dominant sur le traitement journalistique des sujets liés au logement et au chômage en Algérie dans le quotidien « El chorouk »et c'est une couverture déséquilibré en terme de zones géographiques qui s'est intéressé d'elles ont faisant allusion à l'absence d'une région au détriment d'autre dans les thèmes du développement publiés par le journal, dépend peut être de l'absence de cette région de l'esprit des plans de développement au niveau national.

En ce qui concerne le résultat des éléments typographique utilisés dans les matières journalistique, on a vu que le journal a utilisé plus d'un élément typographique pour présenter les matières des développements relative au logement et au chômage, comme il est apparu que le titre principal était la majorité des éléments typographiques utilisés.

L'étude a recommandé une invitation au journal pour donner une importance aux sujets de développements et une priorité dans ces agenda a coté des sujets économique et politiques qui occupent les premières page et au même temps l'étude a demandé d'intégrer des messages claires d'information dans les matières journalistiques dirigés vers les services du développement afin de participer dans l'élaboration des politiques d'information et de développement claires et efficaces. Comme il faut détecter les points faibles pour savoir la nature de la relation entres les problèmes rencontrés par le développement social en Algérie et entre son rôle du développement afin de pouvoir passer un message journalistique de développement ayant pouvoir un but de résoudre les problèmes du citoyen et améliorer les conditions de sa vie.

Summary

In the absence of a through social development analysis cases in the Algerian press, specially with the vital and influential role of the press in educating readers from community(society) with developmental cases and with the rare social media studies, which interfere the nature of Housing and unemployment subjects in Algeria. This study aims to know how the daily news paper "El Chorouk" handle the cases of housing and unemployment in the development frame of press in this aria, and if this newspaper has in its priorities a clear and deliberate information agenda concerning housing and unemployment issues in Algeria.

This study has focused on a series of questions:

Main question of the study:

How did the daily newspaper "El chorouk" analyse the social developmental issues in Algeria through housing and unemployment samples in Algeria.

Sub- questions:

- 1- What is the space used by the daily newspaper "El Chorouk" to analyze housing and unemployment in Algeria?
- 2- What is the space for dissemination of material development and related issues of housing and unemployment in Algeria?
- 3- What models or styles and the typographical elements used in the coverage of housing and unemployment issues in Algeria?
- 4- What are the developmental and published subjects in the daily newspaper "El Chorouk" which related to housing and unemployment issues in Algeria?
- 5- What are the sources of the daily newspaper "El Chorouk" has relied editing the developmental article (subject)?

- 6- Who are the active sides in the daily news paper "El Chorouk" that are related to housing and unemployment issues and appeared through the published articles?
- 7- How was the direction of the newspaper in stating these articles which are related to housing and unemployment cases in Algeria (was it negative, positive or neutral)?
- 8- What is the sector or geographical area in the daily newspaper "El Chorouk", that the published developmental articles has focused on?

To answer all questions, this study was based on the **descriptive analytical method** using **content analysis** tool which included number contents analyses categories. The tool has been applied by analyzing a systematic random **sample** consists of **47 numbers** of the **daily newspaper "El Chorouk" of the year (2012)**.

For the purpose to analyze and interpret the field data, statistical methods have been used (**frequencies and percentage**). The study find out :

- The news paper has focused on the developmental issues related to housing and unemployment inter his space and published articles in that year after more than two years of the last pentagonal (2009-2014), in addition of the increase interest of articles related to the increase demand on housing and unemployment that of lead to serious problems related to housing shortage and unemployment and making it a cries Algeria still in many years ago. And its manifestations have become clear in many and repeated social troubles which have been in many states of the country in (2012) knowing that developmental subjects related which citizen's protestation and stating their concerns have the highest rate of coverage among other subjects.
- Also, the study point out to the decrease of APS role as a source of the daily newspaper "El Chorouk". Despite that the results of this study show that the newspaper has relied significantly on its own sources because of the physical and human potentials available in the newspaper. The newspaper gave the priority to show the developmental materials (articles) through the inside pages then supplements.

- Concerning the active sides, it has been shown, according the study results that the newspaper has focused to show to active sides related to housing and unemployment in Algeria after citizens issuance of active category, followed by issuance ministries(Housing and urban development Ministry, Labor and employment and security Ministry) directly in the professional rankings.
- The results of this study shows that the neutral news coverage was the dominant style in the newspaper analyses to articles related to housing and unemployment in Algeria and it's unbalanced coverage in terms of geographical areas that was interested with. Referring to the absence of an area at the expense of an other in developmental subjects published by the newspaper caused by the relative absence of this aria spiritual developmental plans on the national level.
- Regarding the use of Typographical elements in press materials, through it has been shown that the newspaper as used more than a Typographical element to show the developmental element related to housing and unemployment as it appears that the principle title was the most typograde used.

The study recommended the newspaper to give the developmental subjects more importance and priority on the agenda as well as the economic and political subjects that occupies the first pages. In the same time, The study recommended to include clear media messages and well thought in its articles which are directed to serve the development in order to participate in drawing clear, effective and developmental media policies.

The newspaper should monitor dysfunction sites to be able to know between problems' nature which social development faces in Algeria and its developmental role and to archive a good transmission of a developed press message in order to upgrade the local community and contribute in solving precisely citizen's problems and improve his living conditions.